



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على
الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات
مواجهتها 2010-2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية

تحت إشراف:

د/ بوعمامة زهير

إعداد الطالب:

بودن زكرياء

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء لجنة المناقشة			
رئيساً	محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر (٩)	د/ بن صغير عبد العظيم
مشرفاً ومقرراً	مرسلي عبد الله - تيبازة	أستاذ محاضر (٩)	د/ زهير بوعمامة
عضواً مناقشاً	محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر (٩)	د/ فوزي نورالدين
عضواً مناقشاً	محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر (٩)	د/ عمراني كروسة

السنة الجامعية: 2014 / 2015

شكر وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة
كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل
"بوعمامة زهير"

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة

الذي خصنا بكرم العناية و إرشاداته السديدة و توجيهاته القيمة

إلى كل أساتذتي بجامعة قسنطينة و بسكرة و أخص بالذكر الأستاذ:

كيش عبد الكريم، يخلف عبد السلام، حمدوش رياض، فرحاتي عُمار، فوزي
نورالدين، محمد لمين لعجال أعجال، أسعيد مصطفى

إلى أعضاء لجنة المناقشة

و إلى كل من قدم لنا يد العون في إتمام هذه الدراسة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين إحتراماً و تقديراً
إلى الإخوة و الأخوات شكراً و عرفاناً
إلى أصدقائي المقربين و زملائي في العمل
لكم جميعاً و لقارئ هذه العبارات أهدي
عملي المتواضع.

زكرياء بودن

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: المقاربات المفاهيمية- النظرية للدراسة

المبحث الأول: إيتيمولوجيا مفهوم الأمن

المطلب الأول: الدراسات الأمنية النشأة والتطور

المطلب الثاني: الضبط المفاهيمي للأمن

المطلب الثالث: الأمن بين الخصائص وتعدد المستويات

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن _ بين الوضعية وما بعد الوضعية

المطلب الأول: المقاربات الوضعية للأمن.

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen) والأمن الموسع

المطلب الثالث: المقاربات ما بعد الوضعية للأمن

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب النشأة والتطور

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب وعلاقته ببعض المصطلحات ذات الصلة

المطلب الثالث: الإرهاب بين الخصائص وتعدد الوسائل و الدوافع

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

الفصل الثاني: أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: بروز وتطور الأزمة المالية

المطلب الأول: الطوارق وأزمة الصراع المتجدد.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية في اندلاع الأزمة المالية

المطلب الثالث: انعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية

المبحث الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي في شمال مالي للأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: انطولوجيا الجماعات الإرهابية المسلحة في شمال مالي

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني

المطلب الثالث: مظاهر التهديد الإقتصادي والإجتماعي

المبحث الثالث: الإرهاب والجريمة في شمال مالي: تكامل الأدوار

المطلب الأول: طرق التهريب عبر منطقة الساحل

المطلب الثاني: المخدرات وإستراتيجيه إقتصاد الحرب

المطلب الثالث: شمال مالي وفوضى تهريب وتجارة السلاح

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي: الخيار الدبلوماسي هو الحل

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية

المطلب الأول: لجنة قيادة الأركان المشتركة - دول الميدان - (CEMOC)

المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)

المطلب الثالث: الإتحاد الإفريقي (UA)

المبحث الثالث: الإستراتيجيات الدولية

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي - فرنسا - (UE)

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية (USA)

المطلب الثالث: الأمم المتحدة (ONU)

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل للسياسات التنموية وغياب الاستغلال الرشيد و الأمل للإمكانيات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية بين الأفراد من جهة وبين المناطق الجغرافية لهذه الدول من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى إنتاج أنظمة عاجزة قوبلت بالرفض من قبل شعوبها، فكانت بذلك مسرح للصراعات والعصيان المدني و الانقلابات العسكرية و التنظيمات المسلحة التي تبنت العنف المسلح كلغة للتعبير عن ذواتها إما لرفضها للأوضاع السائدة أو لرفض منطقتها وسيادتها.

وقد أدى التنوع الثقافي و العرقي في هذه المنطقة إلى صراعات اثنية بين الأقليات المشكلة لهذه الدول، وما زاد من حدة هذه الصراعات هو سياسة الإقصاء الذي تبنته الإثنيات التي وصلت إلى السلطة ضد الإثنيات التي بقيت خارجها، أدى ذلك إلى تبني العنف المسلح من طرف هذه الأخيرة ومطالبتها بحقوقها السياسية والاجتماعية و الهوياتية.

فالأزمة المالية كان لها تأثيرات كبيرة على أمن دول منطقة شمال إفريقيا عموما والأمن الجزائري خصوصا، و الهجوم المسلح على القاعدة الغازية (تيفنتورين) بعين أمناس إلا دليل على ذلك، فبعد الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو هيا سانوغو في 2012، حدث انفلات أمني للحكومة المالية جعلها تفقد السيطرة على شمال البلاد أمام ضغط الجماعات المسلحة المتمثلة في جماعات الطوارق المطالبة بالاستقلال، التي تعتبر الأزمة المزمنة في شمال مالي منذ الاستقلال والجماعات الإرهابية كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) وحركة أنصار الدين (AD) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) الذي تغلغل إلى شمال مالي نظرا للضربات الموجعة التي تلقاها من طرف الجيش الجزائري من جهة و التضيق الذي تعرضت له بعد التدخل العسكري لحلف الناتو (NATO) في ليبيا ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي من جهة أخرى، كما نجد في الجانب الآخر جماعات تهريب السلاح و المخدرات عبر منطقة الساحل و الصحراء و شمال إفريقيا والتحالفات التي أقامتها مع جماعات تنظيم القاعدة وبعض الفصائل الطوارقية من أجل تأمين مسالك التهريب وتوفير الحماية لها، في مقابل توفير الأموال والسلاح والدعم اللوجستي.

وقد اشتد عود تلك الجماعات و انتعش نشاطها نتيجة للتحويلات التي مست هيكل العديد من الأنظمة العربية، واستفادتها من تدفق المقاتلين و السلاح من ليبيا بعد فتح مخازن السلاح من طرف العقيد الراحل معمر القذافي، والأسلحة التي قدمتها الدول الغربية لمقاتلي المعارضة.

كل ذلك كان له تأثيرات على الأمن الجزائري كما ذكرنا آنفاً، بسبب الإنكشافات الأمنية على طول الحدود الوطنية نتيجة لسقوط النظام التونسي من جهة و النظام الليبي من جهة أخرى و المخاطر المتأتية عبر الحدود مع الجار المغرب وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي، أضحت هذه الأخيرة تحدي حقيقي أمام صناع القرار في النظام الجزائري.

حدود الدراسة:

من خلال الموضوع المراد دراسته، والذي يندرج تحت عنوان " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010 - 2014".
ارتأينا ضرورة معالجته ضمن إطار زمكاني محدد كالتالي:

الإطار الزمني:

و يشمل الفترة الممتدة ما بين (2014/2010) وهي الفترة التي شهدت تحولات في بنية العديد من الأنظمة العربية وما تبعها من انفلاتات أمنية خطيرة كان لها تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائري، خصوصا بعد الانقلاب العسكري في مالي و العجز الذي تلاه في مواجهة الجماعات المسلحة في الشمال من طرف الحكومة المالية، والمتمثلة أساسا في الحركات الطوارقية التي تتبنى مطالب سياسية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتحالفها مع جماعات الجريمة المنظمة عبر الساحل من أجل تأمين مسالك التهريب، باعتبارها مصدر تمويل و دعم لوجستي للقاعدة و باقي والجماعات الإرهابية المسلحة.

الإطار المكاني:

ويشمل نطاق الإقليم الشمالي لدولة مالي مكان تمركز مختلف التنظيمات الإرهابية، باعتبارها قاعدة انطلاق للأعمال المسلحة التي تتبناها، كما تشمل الدراسة أيضا المجال الجغرافي للحدود الوطنية للجزائر باعتبارها مجال تأثر ونشاط لتلك التنظيمات، ذلك ما لاحظناه من خلال الهجوم المسلح على القاعدة الغازية (تيقننورين) بعين أميناس داخل الحدود الجغرافية الجزائرية.

أهمية الموضوع:

إن موضوع التنظيمات الإرهابية في شمال مالي وتأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة، نظرا لارتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة التي تعنى بمفهوم الأمن الموسع والتهديدات اللاتماثلية التي لا ترتبط بمكان معين ولا بزمن محدد وتمس بصفة مباشرة أمن الأفراد والجماعات وتهدد أمن الدول من دون سابق إنذار.

كما أنه لا توجد دراسات كثيرة عالجت موضوع التهديدات الإرهابية في شمال مالي ومدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، هذه المنطقة التي عانت من لإستقرار دائم بسبب أزمة الطوارق، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وجد له موطئ قدم في هذه المنطقة، بالإضافة إلى جماعات تهريب السلاح و المخدرات وتحالفاتها مع العديد من التنظيمات الإرهابية، كل ذلك كان له تأثير على الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر كهجوم عين أمناس أو بشكل غير مباشر مرتبط أساسا بقضية استقلال طوارق شمال مالي (دولة الأرواد) وما قد يحدثه من انتقال لعدوى الانفصال لطوارق الجزائر.

كما أن هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير هذه التنظيمات على الأمن الوطني الجزائري من خلال تقديم دراسة أنطولوجية لأهم التنظيمات الفاعلة والمؤثرة، وإبراز جوانب تأثيرها على الأمن الجزائري (الأمني والاقتصادي... الخ).

بالإضافة إلى الإستراتيجيات المتبعة للمواجهة من طرف الجزائر - المقاربة التعاونية -، والجهود الإقليمية والدولية من خلال (جماعة الإيكواس، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوربي - فرنسا -، الولايات المتحدة الأمريكية - مكافحة الإرهاب -).

و بالتالي إعطاء دراسة متكاملة حول هذا الموضوع حتى تكون إضافة علمية يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثين في هذا المجال.

إشكالية الدراسة:

في ظل الأزمة الأخيرة التي مست شمال مالي وما نتج عنها من تزايد لتأثير التنظيمات الإرهابية المسلحة، والفشل المزيج للحكومة المالية في التعامل مع الأزمة من خلال عدم تمكنها من تسوية الصراع المزمع مع الطوارق من جهة، وعدم قدرتها على تأمين حدودها ضد تغلغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى شمال البلاد من جهة أخرى، والتحالفات التي أقامها مع جماعات الجريمة المنظمة ومهربي السلاح والمخدرات.

كل ذلك كان له تأثيرات بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني الجزائري، في ظل التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية ومنطقة الساحل الإفريقي، وما لحقها من انكشافات أمنية خطيرة على طول الحدود الوطنية والانتشار الواسع للسلاح واستفادة هذه التنظيمات من شحنات كبيرة ومتطورة منه لإستخدامها في نشاطها المسلح.

و على هذا الأساس تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف تؤثر الجماعات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري؟ خصوصا في ظل المطالب السياسية الانفصالية للطوارق، وهل نجدت الإستراتيجيات المتبعة وطنيا واقليميا ودوليا في مواجهة هذا التحدي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية تكون الإجابة عنها بمثابة الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

1- ما هي التنظيمات الإرهابية والحركات الانفصالية المتمركزة في شمال مالي؟ وكيف أثرت على الأمن الوطني الجزائري؟

2- ما هي مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية؟ وهل تم تغييرها بما يتماشى مع التحولات الأمنية الراهنة؟

3- ما هي الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لمواجهة تهديد هذه الجماعات؟ وهل أفلحت الجهود الإقليمية والدولية في مواجهتها، وبالتالي تسوية أزمة شمال مالي؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: إذا كانت التنظيمات المسلحة في شمال مالي تتبنى العنف المسلح، فإن ذلك يعود أساسا إلى سياسات الإقصاء وللأساواة من جهة والتطرف الديني (الإسلاموي) من جهة أخرى.

- الفرضية الثانية: تأثير هذه الجماعات لم يكن على المستوى الأمني فحسب، بل إمتد إلى مستويات وجوانب أخرى.

- الفرضية الثالثة: إذا أرادت الجزائر أن تواجه هذا التحدي بفعالية، فإنها مطالبة بمراجعة بعض المبادئ التقليدية الموجهة لعقيدها الأمنية و تبني مقاربة أمنية إقليمية.

المقاربة المنهجية للدراسة:

لدراسة موضوع "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010 - 2014". يتطلب استخدام مقاربة منهجية مركبة:

المنهج التاريخي: من خلال هذا المنهج يمكننا تتبع أهم المراحل التاريخية لصراع الطوارق مع الحكومة المالية والأسباب والعوامل التي أدت إلى تمركز التنظيمات الإرهابية في منطقة الشمال (كتنظيم القاعدة في

بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد وتنظيم أنصار الدين)، بعد إرتباط إسم دولة مالي بالفشل السياسي والأمني والإنتقال العسكري الذي تزامن مع التحولات الإقليمية التي مست العالم العربي وسقوط عدة أنظمة كالنظام الليبي وما ترتب عنه من دعم لوجستي إستفادت منه تلك التنظيمات.

- **المقترَب النسقي:** وهو مقترَب قائم على المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)، نستخدم هذا المقترَب من أجل تتبع مدخلات للنظام السياسي الجزائري من البيئة الإقليمية، المرتبطة أساسا بظاهرة تهديد الجماعات المسلحة في شمال مالي من جهة وما تطرحه من مخرجات في شكل سياسات و استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لمواجهة هذا التحدي من جهة ثانية، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي (-Feed back) تعكس نتائج تلك الإستراتيجيات.

دوافع الدراسة:

يعود سبب اختيار موضوع " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010 - 2014" للعديد من المبررات يمكن تلخيصها في:

- أسباب علمية موضوعية.

- أسباب ذاتية.

أسباب علمية موضوعية:

تتمثل في محاولة تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية من خلال توضيح قضية الطوارق وصراعهم مع الحكومة المالية، ومحاولة فهم مدى تأثير التنظيمات الإرهابية المسلحة المتمركزة في شمال على الأمن الوطني الجزائري خصوصا بعد إستهداف المنشآت الحيوية وما يخلفه من ضرر اقتصادي كبير.

مع محاولة توضيح كيفية تعامل الجزائر مع هذا التهديد بإعتبارها البلد الرائد في مكافحة هذه التنظيمات خلال العشرية السوداء، بالإضافة إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حلول لمعضلة الطوارق وفق مقاربة تعاونية تنموية، ما مكنها من التوصل لإتفاقات سلام خلال أطوار الصراع بين الطوارق والحكومات المالية المتعاقبة.

كما هو ضروري بما كان التطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى ملائمتها للتحولات الأمنية الجديدة و نجاعتها في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية المسلحة بعدما أصبح تأثيرها عابر للحدود.

أسباب ذاتية:

وتتمثل في ميولات الباحث إلى الدراسات الأمنية والقضايا المتعلقة بالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، وتأثيراتها على أمن الأفراد والمجتمعات و الدول و محاولة معرفة الأسباب والمنطلقات التي ترتكز عليها هذه التنظيمات في نشاطها المسلح.

ومن جهة أخرى الإلتناء الوطني للباحث و اهتمامه بالقضايا السياسية والأمنية التي تمس بالأمن الوطني الجزائري والمجتمع الجزائري، في ظل التحولات الأمنية التي تشهدها الساحة الإقليمية وهي منطقة شمال إفريقيا(أزمة مالي) ومنطقة الساحل الإفريقي والتحولت القسرية التي تشهدها الأنظمة في العديد من الدول العربية (ليبيا، تونس،...الخ). بالإضافة إلى التهديدات التقليدية المتأتية من المغرب.

أدبيات الدراسة:

بعد عملية المسح والإطلاع لمختلف المراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية لم نجد دراسات أكاديمية بالصياغة التي تم اقتراحها " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010 - 2014" مع وجود إسهامات تناولت المتغيرات المختارة في الدراسة:

- مؤلف (عبد النور بن عنتر): "البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر - أوروبا والحلف الأطلسي"، صدر عن المكتبة العصرية بالجزائر سنة 2005، تناول فيه محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه، كما تناول بالتحليل تهديدات الإرهاب في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل، كما كان التركيز من طرف المؤلف على مفهوم التهديدات الأمنية بصيغتها الصلبة (التهديد التقليدي).

- (حسام حمزة)، مذكرة ماجستير تحت عنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" سنة 2011 بجامعة باتنة، تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول، الأول جاء كإطار مفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، أما الثاني تطرق فيه إلى الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري، ليشمل في الأخير دراسة الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري بالإضافة إلى البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوروبية وأخيرا العلاقات الجزائرية الأطلسية.

- دراسة مقدمة من طرف الأستاذ (بوحنية قوي) تحت عنوان: "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، نشرت يوم: 03 جوان 2012، نقلا عن موقع الجزيرة <http://studies.aljazeera.net> حيث تطرق فيها إلى المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل

الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية خصوصا بعد الانقلاب في مالي وسقوط النظم السياسية في كل من ليبيا وتونس وتزايد دور الناتو NATO في المنطقة (التدخل في ليبيا).

- مداخلة للأستاذ (دعاس عميور صالح)، تحت عنوان: "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، في الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، المنعقد في جامعة قسنطينة أفريل 2008، والتي تناول فيها أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن، ومحددات البيئة الأمنية في الجزائر وكذلك المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة.

- دراسة (توفيق المديني)، بعنوان: "الربيع العربي والبقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 128، يوليو 2012. تطرق فيها إلى التحولات الدراماتيكية التي شهدتها منطقة شمال مالي بحيث أصبت نقطة انطلاق "لجهد إسلامي" جديد (إقليمي)، كما تطرق إلى تداعيات الثورة الليبية على بلدان الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ودورها في إسقاط النظام المالي، وعودة تفجر الصراع القديم-الجديد بين الطوارق والدولة المالية وإعلان الطوارق عن قيام دولة أزواد.

وفي الأخير تطرق إلى التحالف الذي حدث مع الجهاديين وانقسام الطوارق الماليين، وما نتج عنه من تهديد للبلدان المجاورة.

- دراسة لـ (Lori-Anne) تحت عنوان: "L'architecture sécuritaire internationale"

صادرة عن مركز الدراسات الأمنية (بديكار)، حيث ركز على دور الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و مجموعة (إيكواس) في حل الأزمة المالية، كما ركز على البطء و نقص الفعالية الذي ميز دور هذه المنظمات اتجاه الأزمة في مالي، وتأكيد على ضرورة التنسيق الأمني بين دول الساحل على رأسها دول الميدان.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع تم الاعتماد على تقسيم بحثي من ثلاث فصول أساسية على النحو التالي:

في الفصل الأول حاولنا التركيز على الإطار النظري للدراسة بحيث نتطرق إلى إيتيمولوجيا مفهوم الأمن من خلال تحديد المفهوم اللغوي و الاصطلاحي مع تحولات مفهومه وتوسع مجالاته، بالإضافة إلى خصائصه ومستوياته التحليل و آليات تحقيقه.

كما نتطرق إلى الإطار التطوري للدراسات الأمنية من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية التقليدية (الكلاسيكية)، ثم المقاربات التكوينية (النقدية) ثم نتطرق إلى النظرية البنائية التي تعتبر كجسر هوة بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، و في الأخير نتطرق إلى مدرسة كوبنهاغن من خلال الأمن الشامل و الأمننة و المركب الأمني عند باري بوزان.

لتشمل الدراسة في هذا الفصل الإطار المفهوماتي والتطوري لظاهرة الإرهاب، وعلاقة مصطلح الإرهاب ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، إضافة إلى خصائصه ودوافعه والوسائل المختلفة التي يستخدمها، ثم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.

أما الفصل الثاني فيتضمن دراسة أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري بالتطرق إلى التطورات الأزمة المالية ودور المتغيرات الداخلية والإقليمية في اندلاعها، من خلال التطرق إلى الأزمة المزمدة للطوارق بصفتهم أهم و أكبر جماعة مسلحة تتبنى مطالب سياسية دخلت في خط الصراع المسلح ضد الحكومات المتعاقبة في مالي، وصولاً إلى إعلان استقلال دولة أزواد خلال الأزمة الأخيرة بعد الانقلاب العسكري.

كما نتطرق إلى أنطولوجيا التنظيمات الإرهابية المسلحة المتمركزة في شمال مالي على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من خلال تتبع مراحل تطوره منذ تشكله تحت اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، مع التطرق إلى أبرز قادتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الخطاب الإسلاموي و التطرف الديني، ومحاولة معرفة أسباب تمركزها في شمال مالي و أبرز التحالفات التي أقامتها مع بعض الفصائل الطوارقية في هذه المنطقة، كما نركز على الهجوم المسلح الذي تعرضت له القاعدة الغازية (تيقنتورين)، بالإضافة إلى جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين.

كما نحاول توضيح تأثير هذه التهديدات على الجانب الأمني و العسكري من خلال تسلسل هذه الجماعات إلى داخل التراب الوطني و تنفيذ أعمال مسلحة ضد حرس الحدود والجيش الجزائري، إلى جانب ارتفاع ميزانية التسلح وزيادة نفقات تأمين الحدود بعد الإنكشافات الأمنية التي تعرضت لها الجزائر بعد سقوط أنظمة كل من

تونس وليبيا و أزمة شمال مالي، بالإضافة إلى التهديد التقليدي المتأتي من الجار المغرب، لتدخل الجزائر والجيش الجزائري في حرب اليقظة و الاستنزاف، مما يؤثر بالتأكيد على المسار التنموي لمختلف القطاعات في الجزائر وبالتالي التأثير على الرفاه الاجتماعي.

من الجانب الاقتصادي سنحاول توضيح تأثير هذه الجماعات على الاقتصاد الجزائري من خلال الهجوم على القاعدة الغازية (تيقنتورين) و انعكاساته على عائدات الاقتصاد الوطني، كما نتطرق إلى الجانب السياحي الذي تأثر بفعل عمليات اختطاف الأجانب من السياح وعمال الشركات الأجنبية العاملة في حقل المحروقات و القطاعات الأخرى، وهي كلها أعمال أثرت على الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير سيتم التطرق إلى الجريمة المنظمة، من جماعات تهريب السلاح و المخدرات و خريطة تحركاتها والتحالفات التي عقدتها مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و بعض الفصائل الطوارقية، من خلال تكامل الأدوار والمصالح من توفير الحماية من قبل هذه الأخيرة، وضمان التمويل والسلاح من طرف جماعات التهريب.

في **الفصل الثالث** والأخير نحاول التطرق إلى الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة تهديد هذه الجماعات، من خلال التركيز على الدور الفعال للجزائر في وقف العنف أثناء حلقات الصراع المسلح المزمع بين الطوارق والحكومات المالية المتعاقبة، مع التركيز على الإستراتيجية الجزائرية المزدوجة و التي تركز أساسا على المقاربات و المداخل التنموية و التعاونية لحل الأزمة في شمال مالي، وذلك عن طريق محاولة إيجاد حلول سلمية دائمة لمشكلة الطوارق و إعادة إدماجهم في الحياة السياسية ومختلف القطاعات الحكومية في مالي، مع إقامة سياسات و برامج تنموية لمنطقة الشمال التي يتمركز فيها مختلف الفصائل الطوارقية، مع توضيح دورها في الأزمة الخيرة و الحلول التي اقترحتها الدبلوماسية الجزائرية قبل وبعد التدخل الفرنسي.

بالإضافة الى إستراتيجية الجزائر القائمة على أهمية العامل العسكري في مواجهة خطر الجماعات الإرهابية المسلحة والإرهاب العابر للحدود عن طريق سياسات أمنية مشتركة لدول المنطقة، وهو ما أفرز اجتماع تامنراست و ما نتج عنه من (لجنة الأركان المشتركة) لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل إصدار قوانين دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة التي تقوم باختطاف الأجانب.

ونركز أيضا على دور الجهود الإقليمية من خلال التطرق إلى دور لجنة الأركان المشتركة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة على رأسها الجماعات الإرهابية المسلحة، بالإضافة إلى دور الإتحاد الإفريقي ومجموعة إيكواس (ECOWAS) في إيجاد حل للأزمة في شمال مالي.

كما نتطرق أيضا إلى الدور الفرنسي ألتدخلي مند استقلال دول المنطقة، ومحاولتها إيجاد حل للأزمة الأخيرة في شمال مالي وتركيزها على التدخل العسكري، إلى جانب التركيز على أسباب وخلفيات التدخل، وما هي انعكاساته على مالي و دول المنطقة.

وفى الأخير سيتم التطرق إلى الدور الأمريكي في الأزمة المالية، وهو دور مرتبط أساسا بعقيدتها الأمنية الداعمة للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى جانب المساعدات التي تقدمها لدول منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وهي مرتبطة أساسا بتدعيم مشاريع التنمية وتحسين نوعية الحكم وتطوير اقتصاديات هذه البلدان وفق ما يتماشى ومصالحها الخاصة.

لنصل في الأخير إلى دور منظمة الأمم المتحدة في الأزمة المالية وأهم القرارات التي إتخذها مجلس الأمن لإعادة السلم والأمن لشمال مالي، بصفتها منظمة أسست للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

المقاربة المفاهيمية - النظرية لدراسة

الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: إيتيمولوجيا مفهوم الأمن:

المطلب الأول: الدراسات الأمنية النشأة والتطور:

لقد شكّل موضوع الأمن (Security) على مرّ العصور والأزمنة، الهاجس الأكبر لكل من رجال الدولة و العسكريين و صناع القرار والأكاديميين، حيث أقرّوا بشكل مؤكّد أن بقاء الدولة (Stat) وسلامتها من كل التهديدات واستمراريتها هي الهدف الأساسي والأسمى لكل من له علاقة بدواليب صناعة القرار، فأمن الأفراد والجماعات هو من أمن دولتهم وسلامة ترابها وسيادتها، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الأكاديميين ورجال السلطة وصناع القرار من أجل وضع تعريف دقيق للأمن، لا يزال هذا المصطلح يكتنفه الغموض ولا يزال ملتبسا وغير مضبوط، سواء داخل الدوائر الأكاديمية أو خارجها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمنية (Security studies) كتخصص في حقل العلاقات الدولية هو وليد فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي خمسينات القرن العشرين، تحديدا بعد اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، أما مصطلح الأمن فقد تم تداوله في مختلف الأفكار والأدبيات السياسية عبر مختلف الحقب التاريخية، فمنذ القرن الثاني عشر إلى غاية أواخر القرن العشرين ارتبط مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا بالجانب العسكري. فمعظم الدول تسعى جاهدة لتعظيم قوتها العسكرية لضمان أمنها وبقائها من كل التهديدات المقصودة من محاولات إخضاع خارجي أو تفويض لوجودها من طرف دولة أخرى أو تنظيم إرهابيا أو جماعات مسلحة أخرى¹، وهو مفهوم يعكس مدى سيطرة النظرية الواقعية على حقل العلاقات الدولية في تلك الفترة، وارتبطت أساسا بدراسات كل من هانس مرغنتو (H.Morgenthau) وكنيث ولتز (k.waltz) وجون ميرشاهايمر (J.Mearsheimer) وغيرهم، أما في منتصف الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين لم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على مفهوم الدفاع (Défense) على أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي وحماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية، بل تشعب مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى وهي تحولات على مستوى القيم والإدراك والفاعلين وبذلك أخذ مفهوم الأمن شكلين أساسيين:

- أمن صلب: ويشمل المفهوم التقليدي (Traditionnel Security) للأمن (أمن الدولة).

¹ ملك عوني، "رهان الثروات..تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 186، أكتوبر 2011، ص3.

- أمن مرن (ناعم): ويشمل المفهوم غير التقليدي (Non traditional Security) أمن الناس في حاضرهم و مستقبلهم.

وقد ذهب باري بوزان (Barry Buzan) في كتابه "المجتمع، الدولة، الخوف" (1983) إلى القول بأن الأمن ليس حكرًا على أمن الدول فقط بل يجب أن يتعداها إلى أمن المجتمعات الإنسانية، لأنه من غير المعقول التركيز على الدولة كوحدة للتحليل والتركيز على القدرات العسكرية كوسيلة لتحقيق الأمن. وقام بذلك تقديم دراسة تشمل عدة جوانب للأمن الإنساني، تضم الجانب العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والجانب البيئي.

كما أن ظهور مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية (UNDP) لعام 1994 م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يركز أساساً على صون كرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، من خلال التنمية الاقتصادية والرّشادة السياسية، والمساواة الاجتماعية، وإنعدام الخوف بأشكاله المختلفة¹ وجوانبه المتعددة.

وقد مرت الدراسات الأمنية في نشأتها وتطورها بثلاث مراحل رئيسية:

1- العصر الذهبي:

كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير في نشأة وتطور حقل الدراسات الأمنية نظراً لتركيز مختلف الأكاديميين والسياسيين والعسكريين على الدولة وأمنها كوحدة للدراسة والتركيز على الوسائل العسكرية لضمان أمنها وإستقرارها، وموضوع الأمن كان يركز أساساً على التهديدات العسكرية التي تتعرض لها دولة ما من طرف دولة أخرى وبهذا كان مفهوم الدراسات الأمنية أقرب منه للدراسات الإستراتيجية (Etudes Stratégique)، بحيث كان معظم الذين يشتغلون في حقل الدراسات الأمنية هم عسكريون تابعين لوزارة الدفاع وأكاديميين يعملون داخل مراكز البحث في مجال الأمن تابعة بصفة مباشرة لحكومات الدول²، أو إحدى المؤسسات الرسمية الأخرى التابعة للدولة (فريدمان).

كما أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Second World War)، كانت مرحلة اشدت فيها الصراع بين المعسكرين وظهر العديد من النظريات الجزئية كنظرية الردع النووي، بعد ظهور التقنية النووية وبروز سياسات التهديد المتبادل بين الطرفين في إطار سياسة الضربة الأولى، وسياسة "التدمير

¹ محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفيش، "مفاهيم أمنية"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2010، ص 11.

² Paul D. Williams. Security studies: an introduction, (new York and Canada: routledge, 2008), p03

المتبادل الأكيد"¹، وهي كلها منطلقات تركز عليها النظرية الواقعية في تحليلها للسياسة الدولية² وتركيزها على مصطلحات القوة (Power) والمصلحة (Intérêt) والعون الذاتي (Self Help) وغيرها من المرتكزات، ويعتبر أرنولد ولفرز (A.Wolfers) وجون هيرز (J.herz) من رواد هذه المرحلة.

2- مرحلة التراجع:

بدأت الدراسات الأمنية بالتراجع في أواسط ستينات القرن العشرين، ففي هذه الفترة أصبح التفكير الواقعي مسيطرا على السياسة الدولية بعد اشتداد التنافس بين المعسكرين، وازدادت حدة الصراع وظهر العديد من النظريات الجزئية كنظرية "الردع النووي" وسياسات التهديد المتبادل وبرزت الدراسات السلوكية التي تعطي الأهمية القصوى للقرارات العقلانية المتخذة من طرف صناع القرار .

كل تلك المعطيات أدت إلى تراجع الدراسات الأمنية، فالتركيز على مقاربات الردع النووي ونظرية المباريات أدى إلى إهمال الجوانب الأخرى، وانحصار الجانب الأكاديمي في التوقعات بشأن ما يؤول إليه الوضع في زمن التقنية النووية هذا من جهة، ومن جهة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية انصرف العديد من دارسي الإستراتيجية (Stratégistes) من الدراسات الأكاديمية إلى العمل الحكومي والدبلوماسي أمثال وولستر (Wohlstetter) وكوفمان (Koufmann) وانخراطهم فيما يعرف "بعلب التفكير" (Think-Tanks)³

كما أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام كان له تأثير على دارسي الأمن طلاب وأكاديميين وأدى بهم ذلك إلى التشكيك في مدى قدرة إثبات فرضيات نظرية الردع النووي على الحفاظ على الأمن، وفي قدرة الولايات المتحدة على لعب دور ريادي في مجال الحفاظ على أمنها وفي مجال الدراسات الأمنية الأكاديمية.⁴

¹ حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية)، 2011، ص23

² مارتين غريفنش وتيري أوكلاهان "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، 2008، ص 78

³ Barbara Delcourt, «*théorie de la sécurité*», (Bruxelles: institut d'études européennes) , 2006, p.p.7.8.

⁴ : Ibid., p.8.

من جانب آخر في تلك الفترة بدأ ظهور ما يعرف بالمقاربات التعاونية خاصة في المجالات الاقتصادية مع ظهور التكتل الاقتصادي الأوروبي وبداية بروزه كإتحاد يمثل المقاربات التكاملية (intégration) في نظريات العلاقات الدولية، أما الباحثين الأمريكيين الذين استمروا في مجال البحث الأكاديمي في الدراسات الأمنية فقد ركزوا دراساتهم على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ومواضيع التسلح ومختلف المسائل المتعلقة بالدراسات الإستراتيجية.

3- مرحلة الإنبعث:

في أواسط سبعينات القرن العشرين وبعد نهاية حرب الفيتنام، عرفت الدراسات الأمنية انخراط كبير ونشاط مهم، بحيث ظهرت مؤسسات مثل مؤسسة فورد (Fondation Ford) لدعم البحث العلمي في هذا المجال، كما ظهرت مجلة الأمن الوطني (National Security) بالإضافة إلى ازدهار العديد من نظريات العلاقات الدولية كالمؤسسات الليبرالية ونظريات الاعتماد المتبادل (Interdépendance) وغيرها من النظريات¹، وقد ظهرت تطورات جديدة ساعدت على عودة الدراسات الأمنية في هذه المرحلة ومن بين هذه التطورات نجد:

- أصبحت هناك إمكانية للوصول إلى الأرشيف والمعلومات كقضية ووترقايت (Watergate) والوثائق السرية لأسباب الهزيمة في فيتنام، ما مكن الأكاديميين من تقديم دراسات ذات أهمية في مجال البحوث المتعلقة بالأمن وتطوير العديد من المقاربات وتمكنهم من إبراز النفاص التي عانت منها الدراسات السابقة في هذا المجال²
- نهاية حرب الفيتنام وسعي العديد من الأكاديميين إلى البحث في أسباب الهزيمة والتشكيك في قدرة الو.م.أ على حماية أمنها.
- وصول رونالد ريغن (Ronald Reagan) صاحب النظرة التدخلية عكس جيمي كارتر (Jemy Karter)
- التوازن الإستراتيجي بين القوى العظمى (Superpuissance) وعودة لغة التهديد وإمكانية نشوب حرب نووية والتركيز على بعض المصطلحات كالحرب المفاجئة، الانتشار السريع لفرق التدخل وغيرها من المصطلحات.

¹ Jean barrea, théories des relation internationales de l'idéalisme à la grande stratégie, (Belgique: Erasme, 2002), p 185.

² Barbara Delcourt, op.cit, p 8.

• مع نهاية السبعينات وبداية ثمانينات القرن العشرين، صادف ذلك قيام الحرب مع إيران وأزمة نيكاراغوا بالإضافة إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان.

• أصبحت هناك إمكانية النشر في مجال الدراسات الأمنية من طرف الباحثين الأكاديميين في العديد من المجالات مثل مجلة (Adelphi Papers) ومجلة (Survival)، نشرية (Journal of Strategic Studies) و (International Organisation)¹

• الدعم المالي الكبير الذي قدمته مؤسسة فورد (La Fondation Ford) من أجل تطوير مركز البحث الجامعي في جامعة هارفرد (Harvard)، ستانفورد (Stanford) وكورنيل (Cornell)

• وفي منتصف الثمانينات ظهر ما يعرف بالمقاربات ما بعد الوضعية (Post Positivisme) (Approche) وهي تختلف عن المقاربات التقليدية عن طريق تصديها للتهديدات الأمنية الجديدة

بعد نهاية الحرب الباردة وفي الطبعة الثانية لكتاب باري بوزان (Barry Buzan) 1991 المجتمع، الدولة والخوف (People, States, Fear) أعطى نظرة حديثة في مجال التفكير في الدراسات الأمنية وذلك بعد ظهور العديد من التحديات واتساع مفهوم الأمن بحيث لم يبقى مرتبطا بالقوة العسكرية فقط بل أعطى بوزان خمسة مستويات للأمن، فإلى جانب المستوى العسكري هناك المستوى السياسي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي وأخيرا المستوى البيئي.

و قد اتسعت رقعة الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة لأنها لم تبقى مرتبطة أساسا بنظريات العلاقات الدولية لأن هذه الأخيرة وكما يرى العديد من المنظرين والأكاديميين، يغلب عليها طابع الذاتية وللأسف موضوعية لأن معظم نظريات العلاقات الدولية هي نتاج دراسات لكتاب غربيين تعكس في الغالب توجهات ومصالح الحكومات الغربية وهو ما ذهب إليه روبرث كوكس (COX) بقوله "النظرية هي دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين" (Theory is Always For Someone And Fore Some)²(Purpose).

بالإضافة إلى توجه العديد من الأكاديميين إلى الدراسات الأمنية بعد التأكد من أن شبخ الحروب لا يزال ممكنا خاصة مع حرب الخليج الثانية (1991)، وظهور العديد من التهديدات غير دولانية وعدم قدرة الدول على مجابقتها وانتشار أفكار الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي وغيرها.

¹ Ibid., p.9

² Paul D. Williams, op cit, p5.

المطلب الثاني: تعريف الأمن

الطرح التقليدي لمفهوم الأمن:

بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم تحولات كبرى على شتى الأصعدة فبعد سقوط جدار برلين وزوال الثنائية القطبية، حصلت تحولات كبيرة في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولم تبقى الوحدة المرجعية للأمن وفقا للمنظور التقليدي القائم على حماية الدولة لنفسها من التهديدات العسكرية، فباختفاء العدو التقليدي (الخطر) المتمثل في الإتحاد السوفياتي ظهرت تهديدات جديدة متعددة المصادر (اقتصادية، اجتماعية، بيئية... الخ) ميزتها الأساسية أنها تهديدات هلامية ديناميكية، غامضة لا تمس بأمن الدولة فقط بل تمس أيضا بأمن الجماعات والأفراد في شتى الدول كونها تهديدات عابرة للحدود (Trans Frontières).

كل هذه التحولات فتحت نقاشات مختلفة حول الطرق الملائمة لمواجهة هذه التهديدات، وقد تم تكوين شبكات متعددة للتعاون الأمني بين الدول، لأن الدولة بمفردها لا يمكنها أن تحافظ على أمنها وأمن مواطنيها نظرا للخصائص التي تتميز بها التهديدات الأمنية الجديدة.

لذلك سوف نحاول التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال المفاهيم التقليدية التي أعطيت له ثم التحولات التي طرأت عليه بظهور مفهوم الأمن الإنساني أو الأمن الموسع و مختلف النقاشات التي دارت في هذا المجال.

إيتيمولوجيا مصطلح الأمن:

إيتيمولوجيا (Etymologie) مصطلح الأمن تعني العودة إلى نشأة و تطور هذا المصطلح

من أجل تحديد معنى الأمن يمكن التمييز بين جزئين: الأمن كمصطلح (Term)، والأمن كمعنى (Concept)، فالأمن وباعتراف علماء الأمن والإستراتيجية في الغرب يتميز بالغموض والتشابك في المفاهيم، حتى أصبح من الصعوبة عندهم الاتفاق على تعريف موحد للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته.

وهو ما ذهب إليه دانييل كوفمن (D.kaufman) بقوله أن مصطلح الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع و موقعه، وقد عرفه من الناحية التقليدية

على أنه "حماية الأمن والمحافظة عليه من أي عدوان خارجي (Protection From External Threats) ذلك في كتابه "الأمن الوطني الهيكل التحليلي" ¹.

بالعودة إلى كلمة أمن (Security) نجد أنها لاتينية الأصل والاستخدام بحيث كانت تحمل تناقضا جوهريا من خلال الجمع بين جزئي (Sine+Cura)، فكلمة (Sine) تعني (بدون) (Sans)، وكلمة (Cura) وتعني (عناية)² وبهذا وبالنظر للمعنى نجد أنها تعني غياب العناية وهو عكس ما يعنيه اليوم أو كما ذهب إليه شيشرون (Cicéron) بقوله هو: "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة".

• أما في القاموس الإنكليزي أوكسفورد (Oxford) فيعطي معنيين لمفهوم الأمن:

الأول: وهي الشروط التي تجعل الأفراد في مأمن كتوفر بيئة آمنة والحماية من التهديدات ومن الخوف من هذه التهديدات بالإضافة إلى ديمومة الأمن.

الثاني: وهو أن الأمن يعتبر كوسيلة لتوفير بيئة آمنة والحفاظ على القوة والمكانة وتحقيق الحماية للأفراد والممتلكات وغيرها.

• وفي القاموس الفرنسي لروس (Larousse) فيشير إلى أن الأمن يعني الثقة (Confiance) غياب القلق والاضطراب (Absence D'inquiétude)، أمان (Sureté) و الأمن يتعلق أساسا بسلامة الأفراد وممتلكاتهم.

• في القرآن الكريم كلمة "أمن" جاءت مرادفة لكلمة "إيمان" فالإيمان هو الطمأنينة والارتياح الناتج من الإيمان والتصديق بالله تعالى والثوق به. ونجد قوله عز وجل " ... الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف"³ ، وقوله تعالى " ولْيُبَدِّهْهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا"⁴ ، وقوله جل جلاله: " الذين لَّمْؤا و لَّمْ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّتَدُونَ"⁵

• في القاموس العربي: الأمن من الفعل أمن يؤمن فهو آمن بمعنى الطمأنينة و السلام وهو بذلك عكس الخوف أي الطمأنينة من الخوف.

¹ محمد جمال مظلوم، "الأمن غير التقليدي"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص15

² Thierry Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationale? », *revue internationale et stratégique*, n°= 52, hiver 2003-2004, p35.

³ القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04.

⁴ القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

⁵ القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 82.

وقد ارتبط مفهوم الأمن لدى الدارسين والمختصين منذ القديم باختلاف توجهاتهم وانتمايتهم بمتغير اللأمن أي مهددات الأمن، بحيث لا يمكن الحديث عن الأمن (Security) دون الحديث عن اللأمن (Insecurity)¹ لمقولة الأشياء تعرف بأضدادها.

فالحديث عن الأمن لا بد من الإجابة على العديد من الأسئلة الجوهرية بغية توضيح مفهومه وإزالة اللبس الذي يكتنفه بدءاً من:²

- من، ماذا نؤمن؟ (Qui ou quoi doit être sécurisé) بمعنى ما هو الموضوع المرجعي للأمن؟ (Quel est l'objet référent de la sécurité ?) .
- ما هي طبيعة التهديد (Quelle est la nature de la menace ?)
- من الذي يضمن الأمن؟ (Qui doit assurer la sécurité ?)
- كيف نضمن الأمن؟ (Comment assurer –t- on la sécurité ?)

فالكثير من المختصين ودارسي العلاقات الدولية يرون أن الدولة (L'état) هي الموضوع المرجعي للأمن (L'objet référent de la sécurité)، ثم طرأ تحول في السنوات الأخيرة ليشمل المجتمعات والأفراد والجماعات المستضعفة.

أما طبيعة التهديدات فتشمل بالأساس التهديدات العسكرية لدولة ما ضد دولة أخرى ثم من يضمن الأمن؟ فالرؤية التقليدية تقول بأن الدولة هي الضامن الوحيد لأمنها الداخلي كما تولي الأهمية للمؤسسات الدولية في ضمان الأمن الدولي.

وفي موضوع كيفية ضمان الأمن بالطرق التقليدية تركز على الوسائل العسكرية للدولة، فهي كفيلة بضمان أمنها وأمن الأفراد الخاضعين لسلطتها، هي بالتأكيد نظرة لا تعكس رأي أصحاب الأطر المنادية بتوسيع موضوع الأمن إلى مجالات أخرى، فالوسائل العسكرية لا تكفي للحماية ضد بعض أصناف التهديد³ التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة.

¹ Michel Dillon, «politics of Security», (London: Routledge, 1996), p 121

² Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin «identité national: sécurité et la théorie des relations internationales», revue d'études internationales, vol 35, n°=01, 2004, p.p.10-11.

³ Ibid., p.11

لقد أخذ مفهوم الأمن خلال القرنين السادس والسابع عشر معنى الحالة التي يغيب عنها القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة كما عبر عنه شيشرون (Cicéron) ¹، كما دل على أنه حالة من الثقة المفرطة.

ما هو ملاحظ في إسهامات فلاسفة ذلك العصر أن الأمن يأخذ شكل الإحساس أو الشعور وهي كلها مفاهيم أقرب منها إلى المثالية المجردة، لكن في النصف الأخير من القرن السابع عشر ومنذ اتفاقية واست فاليا (Wast phalia treaty) سنة 1648م المشكلة للدولة بالمفهوم الحالي، أصبحت الدولة الوطنية (L'état national) الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وأعتبرت الوحدة المرجعية للتحليل في تفاعلاتها مع الدول الأخرى، وبذلك أصبح موضوع الأمن الهاجس الأكبر للدول بحيث وجب تسخير الإمكانيات والموارد والقدرات الإستراتيجية من أجل الحفاظ على أمنها وبقائها في ظل بيئة دولية تسودها لغة المصالح.

وهو ما ذهب إليه توماس هوبز (Thomas hobbes) باعتباره أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، على أساس أن الإنسان يعيش حالة الفطرة التي تضعه في حالة قتال مع الكل... وبهذا فإن النظام العالمي... يصبح مجالاً تتصارع فيه الدول من أجل القوة ².

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ساهمت الثورة الفرنسية (La révolution Française) (1789-1799) المؤسسة لحقوق الفرد والمواطن باعتبارها أن للأفراد الحق في العيش في بيئة آمنة فأمن الأفراد يكون من أمن الدولة، هذه الأخيرة ملزمة بالدفاع عن مواطنيها باستخدام مختلف الوسائل العسكرية، وبهذا يكون مفهوم الأمن قد أخذ معنى الدفاع ضد الخطر الخارجي، ما أدى بالدول الأوروبية في هذه الفترة إلى تشكيل ما يسمى بوزارات الحرب.

وبعد نهاية الحرب العالمية وبالتحديد سنة 1947م ظهر في الو.م.أ مصطلح الأمن القومي (National Security) ويضم مختلف الجوانب المؤثرة في الأمن القومي الأمريكي معبراً في نفس الوقت عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ³.

¹ Thierry Balzac, op.cit, p19.

² محسن بن العجمي بن عيسى، "الأمن والتنمية"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص24

³ Theyry balzacq, op.cit, p21

وقد استخدمه قبل هذا التاريخ الصحفي الأمريكي (Walter lippman) سنة 1943 أين أكد "أن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وقدرتها في حالة التحدي على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير".¹

وبذلك نرى أن ليمان ربط بين قوة الدولة وأمنها الوطني بالقوة العسكرية تعتبر الوسيلة الوحيدة لحفظ أمن الدول نظراً للتهديدات الخارجية المتأتية من الوحدات الأخرى (الدول) المشكلة للنظام الدولي.

ثم جاء أرنولد وولفرز (Arnold wolfres) وأعطى مفهوماً لهذا المصطلح في مقال كتبه سنة 1952 في مجلة الأمن الوطني (National Security) قال بأن: "الأمن بمعنى موضوعي يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي يعني غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"²

من خلال هذا التعريف نرى بأن وولفرز لم يقع في فخ تحديد الوحدة المرجعية للأمن هي الدولة أم الوحدات المشكلة للدولة (الأفراد، المجتمع)، كما أنه لم يحدد ما هي القيم المركزية للأمن هل هي متعلقة بسيادة الدولة أو ببقاء كيانها أم هي الهوية الوطنية وغيرها من القيم المشكلة للدولة.

في الجانب الآخر نجد تعريف باري بوزان (Barry buzan) فهو يرى بأن مفهوم الأمن معقد جداً وصعب التعريف، ويعتبر نقطة خلاف بين الدارسين والباحثين في هذا المجال³، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، مروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به⁴، وقد عرفه بقوله "في حالة الأمن يكون النقاش دائراً على السعي للتحرر من التهديد أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"⁵. وهنا نلاحظ أن باري بوزان قد ركز على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن تتصدى للتهديدات الخارجية التي قد تمس بأمنها كما أدخل عنصراً

¹ صلاح سالم، "تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الأمن القومي"، الطبعة الأولى، (مصر: عين للدراسات والبحوث العلمية و الاجتماعية)، 2003، ص13

² Dario batistella, théories des relation international, 2éme édition, (Paris: presses des sciences po, 2006), p.461.

³ Ibid., p

⁴ سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، عدد 19، 2008، ص 10.

⁵ جون بليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: جون بليس و ستيف سميث مؤلفان، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولى، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، 2004، ص 414.

آخر وهو أمن المجتمعات بصفة أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة، ويمكن للأفراد أن يكونوا مهتدين بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع الدول الأخرى.

أما مايكل داليون (Michael Dillon) يُعرّف الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضاً وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللأمن (Insecurity)¹، وهنا نرى أن داليون ركز على التهديدات والوسائل التي تمكنا من التقليل من هذه التهديدات، وبذلك تكون هذه الوسائل موضوع للأمن، وهو ما يفسر قوله وسيلة (Instrument) للتحرر.

ويعرفه وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر (Henri Kissinger) على أنه تصرف يسعى المجتمع عن طريقه إلى حفظ حقه في البقاء، ونجد أن هذا التعريف يربط بين الأمن والبقاء، فالدولة أو الأمة آمنة بحفاظها على بقائها، ومن أجل الحفاظ على البقاء بإمكان الدولة اتخاذ أي تصرفات تراها مناسبة لذلك.

التحول من مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته:

لقد بينت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة مدى عجز المقتربات التقليدية للأمن، حيث لم يعد منطلق أمن الدول كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد ضد عمق وخطورة مصادر التهديدات الجديدة، وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة وفقاً لمسارين أساسيين:

المسار الأول: هو بروز المفهوم على المستوى الأكاديمي من خلال الدراسات الأكاديمية.

المسار الثاني: هو المسار الرسمي من خلال تبني بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمفهوم الأمن الإنساني على غرار الطرح الذي قدمه تقرير التنمية البشرية لعام 1994م، إلى جانب الطرح الذي تبنته بعض الدول من بينها كندا واليابان، كما نجد طرح الإتحاد الأوروبي عام 2005 المتمثل في " الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني"².

¹ عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري...الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005، ص 14.

² خديجة عرفة محمد أمين "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص 4.

ومن بين التعريفات التي وضعها الأكاديميين والقادة السياسيين نجد كل من (Booth) وويلر (Wheeler) بقولهما أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".¹

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن الأفراد والمجتمعات هم محور تحقيق الأمن، فلم تعد الدولة وحدها الوحدة المرجعية لتحقيق الأمن، وبهذا بدأ الاتجاه إلى أنسنة الأمن.

أما وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا (Robert macnamara) فقد أكد أنه "لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الإستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق حد أدنى للتنمية"²، ومن خلال هذا التعريف نرى بأن مفهوم الأمن بدأ يتحول من الأمن العسكري إلى الجوانب الأخرى التي لها علاقة بأمن وتطور الأفراد والمجتمعات.

وفي عام 1966 طرح بلاتز (W.E. Blatz) رؤيته حول الأمن الفردي (Individual security Theory) في كتابه "الأمن الإنساني: بعض التأملات" (Humain Security : Some reflections) يرى بأن "الأمن مفهوم شامل يضم العلاقات الإجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضاً أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن خلال قبول أنماط معينة من السلطة" وقد أكد على أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق أمن الأفراد³، أما التعريف الأكثر وضوحاً هو تعريف توماس فريدمان (Thomas fredman) حيث يقول "الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات فشبكات الإتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهها"⁴.

وبالنسبة للأمن العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غال (Botros Ghali) يرى أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها

¹ جون بليس، مرجع سابق، ص 414.

² بوزنادة معمر "المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 17 .

³ خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 21.

⁴ جزييف ناي و جون دونايو، "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"، (ترجمة: محمد الشريف الطرح)، (القاهرة: العبيكان، 2002)،

الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"¹

ويعرفه وزير الخارجية الكندي (L.axworthy) بقوله "الأمن الإنساني هو حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بعنف، فهو يتعلق بوضع يتميز بعدم إمكانية تحقيق الحقوق الأساسية للأفراد والمرتبطة بأمنهم وبالتالي حياتهم"²، وهو بذلك يركز إلى جانب التهديدات المرتبطة بالعنف على التهديدات التي لا ترتبط بالعنف كالفقر، الأمراض والبيئة ... وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن التحولات الدولية واختلاف التهديدات الأمنية الناتجة عنها لها تأثير في عملية تحديد الوحدة المرجعية للأمن، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي (Energetic Security) أثناء أزمة النفط في تلك الفترة³، كذلك هو الحال بظهور منظومة حقوق الإنسان العالمية ودورها في صياغة مفهوم الأمن الإنساني.

من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها يتبين لنا أن الأمن الإنساني كحقل أكاديمي لم يكن وليد فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد وردت عدة دراسات كما رأينا خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين خاصة مع ظهور الإتفاقيات الناظمة لحقوق الإنسان والمواطن، لكن تبني هذه الدراسات في الواقع كان بعد نهاية الحرب الباردة من خلال مقارنة الأمم المتحدة (UNDP) والمقاربتين الكندية واليابانية.

المطلب 3: الأمن بين الخصائص وتعدد المستويات:

1- خصائص الأمن:

يتميز الأمن بمجموعة من الصفات والخصائص، هذه الأخيرة تساعد في فهمه وتوضيحه وإعطائه نظرة أكثر وضوحاً ومن هذه الخصائص نجد:

الخاصة النسبية: تعتبر الدولة وحدة ضمن مجموعة من الوحدات المشكلة للنظام الدولي، فالدولة تسعى للحفاظ على أمنها باستمرار، باعتبار أن البيئة الإقليمية والدولية عرضة للتغير، لذلك لا بد على الدولة أن تتكيف مع هذه التحولات حتى تضمن أمنها على جميع المستويات، فباختلاف القيم المركزية

¹ بوزنادة معمر، مرجع سابق، ص 16.

² Charlers phillipe david, « **la guerre et la pix** », (Paris: presse de science po, 2000), p 95.

³ Jean jaque roche et charles phillipe david, **theories de la sécurité**, (Paris: montchrestin, 2002), p 14.

التي تسعى كل دولة لحمايتها نجد أن أمن دولة ما ليس هو أمن الدولة الأخرى،¹ فهو يختلف باختلاف تلك القيم والمبادئ، لذلك نجد أن الدولة تحقق أمنها في المجالات المختلفة بدرجات متفاوتة، ما يجعل الأمن أمراً نسبياً يصعب تحقيقه على جميع المستويات.

الخاصية الدينامية: المقصود بالدينامية في هذا السياق: الإجراءات التي تتخذ لمواجهة جميع الحالات السلبية المحتملة، قد تكون داخلية أو خارجية في معظم الحالات غير مرغوب فيها، والمفترض أن الأمن يتسم بالتغير والتكيف الإيجابي مع مختلف الحالات فهو ليس مفهوماً جامداً².

مفهوم الأمن يتغير حسب التطورات و التحولات الدولية فقد أُعتبرت الدولة الوحدة المرجعية للأمن أين كان الإتحاد السوفياتي العدو المحدد لعلاقات الصراع شرق غرب، وأُعتبر الجانب العسكري الوسيلة الكفيلة لضمان الأمن. أما بعد سقوط المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة والتحويلات الدولية التي تبعتها انتقال العالم من مفهوم الخطر إلى مفهوم التهديد، ولم تبقى الوسائل العسكرية الضامن الوحيد للأمن الدولة، فقد توسع مفهوم الأمن إلى مجالات الحياة الأخرى كما أصبح الفرد الوحدة المرجعية للأمن، وبذلك يكون الأمن في حركة مستمرة نتيجة للتحويلات الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة.

الخاصية الإنعكاسية: معناه أن الدولة من خلال سعيها لتحقيق أمنها فإنها تهدف من وراء ذلك إلى الدفاع ومحاولة الحفاظ على قيمها المركزية ومصالحها المختلفة، فالسياسات الأمنية المتبعة من قبل الدولة ما هي إلا انعكاس للدفاع عن قيم و مبادئ معينة³، ويمكن اعتبار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للمعسكر الرأسمالي ما هو إلا انعكاس للقيم الرأسمالية واقتصاد السوق، وبذلك فأمن الدولة من أمن قيمها ومبادئها ومصالحها الحيوية.

¹ خيرالدين العايب، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية)، 1995، ص 27 .

² أحمد الرشدي وآخرون، "المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية"، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 14 .

³ نفس المرجع، ص 11 .

2- مستويات الأمن:

إن دراسة تطور مفهوم الأمن يتطلب التركيز على مستوياته، أي الوحدة المرجعية التي يجب أن نركز عليها في دراستنا لهذا المفهوم، هل يجب أن نركز على أمن الفرد كمستوى للدراسة والتحليل أم نركز على أمن الدولة أم الأمن الإقليمي أو التركيز على الأمن الدولي ككل.

في الحقيقة يمكن أن نقول بأن كل فترة زمنية مر بها هذا المفهوم إلا وكان لها مستوى تحليلي، ذلك حسب الظروف الدولية السائدة في كل فترة، إلى جانب المحاولات الأكاديمية التي ساهمت في تطوير هذا الحقل من الدراسات وفق أسس علمية كان لها تأثير كبير في الواقع العملي.

وبذلك يمكن أن نحدد أربعة مستويات للأمن، يمكن أن نحصرها في الأمن الفردي، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي.

1- الأمن الفردي (Individual Security):

يعتبر الإنسان (الفرد) الوحدة المرجعية في كل السياسات باعتبار أن وجود الدولة والسياسات المختلفة التي تتبناها كلها تصب في خدمة الفرد وصيانة كرامته والحفاظ على أمنه وسلامته لتحقيق الهدف الأسمى وهو بقاءه، وتعتبر الثورة الفرنسية نقطة تحول في مجال حقوق الفرد والمواطن بعد قرون من الاستبداد و الطغيان الملكي في أوروبا وما نتج عنه من بؤس وشقاء لمختلف طبقات المجتمع.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ميثاق الأمم المتحدة الصادر بمدينة سان فرانسيسكو 1945، الفصل الثاني عشر في نظام الوصايا الدولي المادة (76)، الفقرة (2)، ورد ضرورة التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز وفي الفقرة (د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.¹

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة (23) يقر بأن لكل شخص الحق في العمل، كما أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة كافي والحق في العناية الطبية والحق في التعليم²

¹ محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 77.

² باثريس رولان و بول تافيرنيه، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان: نصوص ومقتطفات"، (ترجمة: جورجيت الحداد)، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات عويدات)، 1996، ص 17.

من خلال المادتين (23) و (25)، بالإضافة إلى العهدين المكملين لحقوق الإنسان لسنة 1966 المتضمنين للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العرقي وهي كلها تصب في إطار الأمن الإنساني.

وقد ركز تقرير التنمية البشرية (UNDP) لعام 1994 الصادر عن الأمم المتحدة (United Nations) على الأمن الإنساني كمفهوم يركز على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وتلبية حاجياته المادية والمعنوية¹، وبذلك فالأمن الفردي هو شعور الفرد بالأمن والاستقرار والسعادة، ولا يمكن للدولة أن تكون مسئولة عن كل فرد بمعزل عن الأفراد الآخرين، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن بالخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا اجتماعيا عاما بأمنهم الوطني².

2- الأمن الوطني (National Security):

لقد أستخدم مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، لكن جذوره الأولى كانت مع تأسيس الدولة بالمفهوم الحديث من خلال معاهدة واست فاليا 1648، ويعتبر ميكيافلي (N.machiavelli) 1527 في كتابه الأمير، أن الدولة تهدف من خلال سياساتها إلى ضمان أمنها ومصحتها وتركز على قوتها من أجل تحقيق ذلك، فهو يعتبر واقعي استمد أفكاره من خلال الخبرة التي اكتسبها من عمله كدبلوماسي في إمارة فلورنسا، وبعده نجد هوبز (T.hobbes) من خلال تصوره للطبيعة البشرية الشريرة في كتابه الليفياثون (Leviathan)، يرى بأن الدول تعيش فوضى بسبب سعي كل منها إلى تحقيق مصالحها³، لذلك وجب على الدولة الحفاظ على أمنها ضد الفوضى الناتجة عن سعي الدول إلى تحقيق مصالحها واتجاهها نحو تعظيم قوتها.

وبعد الحرب العالمية الثانية وسيطرة الفكر الواقعي مع هانس مورغنتو (H.Morgenthau) وكنيث وولتر (Kenneth Waltz) وجون ميرشهايمر (Jhon Mearcheimer) تم التركيز على الدولة كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية، فالدولة لا بد أن تعظم قوتها من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها، والوسيلة العسكرية هي الأداة الوحيدة لضمان ذلك في عالم تسوده الفوضى نتيجة سعي كل الدول وراء مصالحها، فأمن الأفراد هو من أمن دولتهم.

¹ محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفيش، مرجع سابق، ص 11.

² خيرالدين العايب، مرجع سابق، ص ص 9 - 10.

³ ممدوح محمود مصطفى منصور، "سياسات القانون الدولي"، (مصر: جامعة الإسكندرية، 1997)، ص 19.

ويؤكد ولتر ليبمان (W.Lippman) على أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنبها الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح كما أن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح و التغلب عليه.

كما يخلص فريديريك هارتمان (Fredich Hartman) إلى أن الأمن هو مصلحة المصالح القومية الحيوية للدولة .

فالأمن الوطني يقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة إقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع¹.

3- الأمن الإقليمي (Regional Security):

يرتبط خصوصا بالنظم الإقليمية والنظم الفرعية ضمن النظام الدولي ويقصد به مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت هذه المصالح منسجمة أو غير منسجمة، وقد ظهرت أهمية هذا المستوى من الأمن أثناء الحرب الباردة، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمداخل الاقتصادية على غرار جماعة الحديد والصلب الأوروبية ، وهناك من يرى أن الأمن الإقليمي عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم²، ويفترض لقيام النظم الإقليمية توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- الجوار الجغرافي
- وجود دولة إقليمية مركزية
- وجود هوية مشتركة
- وجود إجماع قومي على الأهداف العليا المشتركة

¹ محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفيش، مرجع سابق، ص 16 .

² محمد صلاح سالم، العراق ماذا جرى: واحتمالات المستقبل، (مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003)،

- وجود تفاعلات سياسية كثيفة¹

ويرتبط الأمن الإقليمي بصفة مباشرة بأمن الدولة و بمناطق أمن الدولة هذه الأخيرة تعرف على أنها تلك المناطق التي قد تؤثر بصفة مباشرة على مصالح الدولة واستقرارها السياسي والأمني و يمكن تحديد ثلاث معايير أساسية مرتبطة بمناطق أمن الدولة:

- **المعيار الجيوبولتيكي:** (geopolitique) وما ينتج عنه من تفاعلات بينية نتيجة المصالح

والأهداف المتضاربة، قد ينتج عنها علاقات إيجابية أو سلبية بين الأطراف الإقليمية²

- **المعيار السياسي:** ويرتبط أساسا بالعقيدة السياسية التي تتبناها الدولة وما ينجر عنها من علاقات ترابطية مع القيم والأفكار السائدة في إقليم معين.

- **معيار القوة:** ويقصد به قوة الدولة خصوصا من الناحية السياسية والدبلوماسية، وقدرتها على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية المرضية.

وبذلك يمكن القول بأن الأمن الإقليمي عبارة عن سياسات دول ذات إقليم مشترك تتجه إلى التعاون العسكري والأمني لتوفير الأمن لهذا الإقليم ضد القوى المعتدية والقوى الأجنبية في إطار من التكامل والتنسيق على مستويات مختلفة.

4- الأمن الدولي (International Security):

يُعتبر الأمن الدولي مسئولية الدول والشعوب والمنظمات الدولية المختلفة ما يؤدي إلى ضرورة الانتقال من المستوى الصراعى إلى المستوى التعاونى من خلال التركيز على حل النزاعات الدولية سلميا والالتزام بمنظومة حقوق الإنسان الدولية، لأن أمن الدولة والأفراد كجزء يرتبط عضويا بأمن الدول الأخرى "الكل".

وقد حاول المجتمع الدولي وضع أساليب لردع الحروب والعدوان بدءا "بالحلف المقدس" (La saint Alliance) في أعقاب مؤتمر فيينا عام 1815 ليتطور لاحقا إلى الوفاق الأوربي (Le Concert European) بهدف إحلال السلم والأمن في القارة الأوربية، لتأتي فيما بعد عصبة الأمم بعد الحرب

¹ خزالدين العايب، مرجع سابق، ص 12.

² رداق طارق، "الاتحاد الأوربي من استراتيجيات الدفاع في إطار الناتو إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية)، 2005، ص 24.

العالمية الأولى التي أثبتت فشلها بقيام حرب عالمية ثانية، لتحل محلها الأمم المتحدة (O.N.U) سنة 1945 بحيث بلورت نظاما جديدا للأمن الجماعي ليحل محل النظام الذي انهيار مع انهيار عصبة الأمم.

وعلى الصعيد الأكاديمي ظهر ما يعرف بالفكر الواقعي، الذي يبني أسسه المعرفية على الدولة كوحدة تحليل في النظام الدولي، كما أُعتبر مفهوم ميزان القوى كوسيلة فعالة للحفاظ على الأمن الدولي.

وقد برزت الأفكار الأولى للفكر الواقعي مع كل من تسديدس (Thucydide) و نيقولا ميكياڤلي (Machiavel) و توماس هوبز (T.Hobbes) و إدوارد هالز كار (E.Halt Car) في كتابه أزمة العشرين عاما (1919-1939).

يُعتبر كل من هانس مورغنتو (H.Morgenthau) و كنيث ولتز (K.Waltz) وستيفن والت (S.Walt) آباء الإتجاه الواقعي التقليدي والحديث كما ذهبت اتجاهات أخرى إلى اعتبار أن الأمن الدولي يتحقق من خلال قنوات التعاون بين الدول ويمثل هذا الاتجاه كل من المقاربة الليبيرالية ونظرية التكامل والاندماج من خلال تأسيسهم لمفهوم الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي.

كما ظهرت بعد الحرب الباردة اتجاهات جديدة في دراسة الأمن الدولي وسبل تحقيقه اعتبرت أن مفهوم الأمن هو نتاج ما نصنعه نحن من خلال استخدامات اللغة والخطاب، فالفكرة الأساسية للدراسات النقدية للأمن هي "العالم ما نصنعه نحن" و"الفوضى هي ما تصنعه الدول"، فنمط التفكير المتبع في تفكيرنا يتم بواسطته بناء العديد من المفاهيم وفق سياقات تاريخية، لينتقل مفهوم الأمن الدولي بعد ذلك من أمن الدول إلى أمن الأفراد والأمن المجتمعي وإعتبار أن الفرد محور السياسات الأمنية الداخلية والدولية مع مدرسة كوبنهاغن للأمن الموسع.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن - من الوضعية إلى ما بعد الوضعية:

إن دراسة مفهوم الأمن يتوجب علينا تحديد الإطار الذي تتم فيه الدراسة فالسؤال الذي يجب طرحه هو: هل هناك نظرية لدراسة مفهوم الأمن؟

لقد دارت نقاشات عديدة حول هذا الموضوع و يمكن تمييز رأيين بارزين:

الرأي الأول الأكثر بروزا خلال الحرب الباردة ومضمونه أن دراسة مفهوم الأمن لا يخرج من إطار دراسة نظرية العلاقات الدولية شأنه شأن دراسة السياسة الخارجية، تحليل النزاعات الدولية فهي مواضيع تندرج ضمن العلاقات الدولية.

أما الرأي الثاني هو الرأي الذي يقر بوجود حقل نظري للدراسات الأمنية خصوصا بعد استخدام مفاهيم ومصطلحات و أدوات منهجية خاصة للتفكير في الأمن، أصبح هناك نظرية خاصة بالأمن كحقل صغير ضمن حقل أوسع هو نظرية العلاقات الدولية.

وبخلاف الرأيين السابقين سنحاول الأخذ بالرأي الذي يقر بأن هناك إجماع على وجود حقل تنظيري للأمن دون الخوض في النقاشات المختلفة.

المطلب الأول: المقاربات الوضعية للأمن

• المقاربة الواقعية للأمن (Realism):

لقد سيطر الفكر الواقعي خلال الحرب الباردة أين كان الصراع محتتما بين المعسكرين وسيادة الثنائية القطبية على العلاقات الدولية، وتعود جذور الفكر الواقعي إلى كتابات كل من هوبز (Hobbes) الذي صور العلاقات بين الدول على أنها علاقات تصارعية نتيجة للطبيعة البشرية الشريرة¹ في كتابه (Leviathan)، وفي كتابات نيقولا ميكيافلي (N.Machiavel) من خلال كتابه الأمير (Le Prince) أين اعتبر أن سلطة الأمير لا بد أن تكون محكمة خالية من الأخلاق نظراً لما تتميز به الطبيعة البشرية من تصرفات عدوانية تمس سلامة الأشخاص، لذلك يتوجب عليه ضمان الأمن لكل الأفراد.

¹ Charles R. beitz, **political theory and international relations**, (new jersey: princeton university press, 1999), p 27.

ويُعتبر هانس مورغينتاو (H.Morgenthau) أب الواقعية التقليدية (Traditional Realism) فهو يرى بأن الدولة هي الوحدة المرجعية للتحليل ولا يمكن اعتبار الأفراد جزء منفصل عن الدولة، فمن خلال السعي لتحقيق الأمن تعمل الدول على تعظيم قوتها العسكرية، لأن البقاء شرط ضروري ويعتبر من السياسات العليا لدى صناع القرار، كما أن النظام الدولي يصبح فوضوي نتيجة التنافس بين الوحدات المشكلة له، فتسلح الدولة (أ) يعتبر تهديد للدولة (ب)، هذه الأخيرة تقابله بزيادة قدراتها العسكرية ما يولد هاجس اللا أمن بين الدول.

كما يعتبر كينيث ولترز (K.Waltz) أب الواقعية الجديدة (Neorealism) إلى جانب جون ميرشهايمر (Mearsheimer)، ولترز يؤكد عكس مورغينتاو بان النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية نظراً لغياب سلطة دولية ذات سيادة فالفوضى هي السبب في قيام الحرب¹ بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي.

ومن جهة أخرى يرى أرنولد ولفرز (A.Wolfres) أنه من الخطأ القول بأن كل الدول تجعل القيم الأخرى تابعة لتعظيم أمنها، حتى وإن كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمة، وهي محقة في أن تهتم بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن تقدم تضحيات في سبيل تقويته.

وبذلك نجد أن الاتجاه الواقعي يركز على ثلاث عناصر أساسية في التحليل هي: الدولانية، البقاء والعون الذاتي².

- الدولانية (Statism): الدولة هي الوحدة المرجعية للتحليل فأمن الأفراد هو من أمن دولتهم.
- البقاء (Survival): يعتبر أمن الدولة الشرط الأساسي لبقائها فإذا لم تستطع الدولة تحقيق أمنها لا يمكنها الحفاظ على بقائها.
- العون الذاتي (Selfhelp) معناه أن الوحدات المشكلة للنظام الدولي ذاتية العون، بحيث من الضروري أن تعمل كل دولة على تقوية قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية (Défensif -)

¹ Cynthia weber, international relations theory an critical, introduction, third édition, (London and New York: routledge, 2010), P15.

² ثيموثي دن، "الواقعية"، في جون بليس و ستيف سميث، مؤلفان: عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، الطبعة، (دبي، 2004)، ص 239 .

(Offensif) بنفسها، بمعزل عن الدول الأخرى، لأنه من غير المعقول دولة تساعد دولة أخرى في تقوية قدراتها العسكرية هي في الأصل تعتبر مشروع عدو وتهديد مستقبلي لأمنها وبقائها.

ويعتبر ميزان القوة (Balance Of Power) أفضل وسيلة عند الواقعيين لتفادي الحروب بحيث لا يمكن لدولة ما تهديد دولة أخرى موازية لها في القوة¹ والقدرات العسكرية، لأن الأصل في العلاقات الدولية هو الخطر الدائم لقيام الحرب لأن معظم الدول تسعى لتعظيم قدراتها العسكرية²، وهو ما تعتبره دولاً أخرى تهديداً لأمنها وتقابل ذلك بزيادة قدراتها العسكرية خوفاً من تهديد أمنها وبقائها، وهو ما يطلق عليه جون هيرز (Jhon Herz) معضلة الأمن (Le Dilemme De Sécurité).

المعضلة الأمنية (Security Dilemma):

يعتبر المأزق الأمني من بين النقاشات الدائرة بين شقي الواقعية الدفاعي والهجومى (- Offensive Defensive Réalism)، ويعتبر عالم السياسة الأمريكي جون هيرز (John Herz) أول من صاغ هذا المفهوم سنة 1950 في³ كتابه (Idealis Internationalism And Security Delimma) وطوره أرنولد وولفز (A. Wolfers)، كما اعتبرها هاربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) أن المعضلة الأمنية هي حالة من الخوف الهويري من خلال مؤلفه (History Humain Relation) سنة 1954 .

ومضمون معضلة الأمن عند الواقعيين هي تلك الحالة من الخوف الناتج عن بنية اللايقين المتولد عن حالة الفوضى الدولية، فباعتبار أن الدولة وحدة من بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي، هذا الأخير تميزه حالة من الفوضى الناتجة عن غياب سلطة مركزية ضابطة، تسعى كل دولة إلى تعظيم قدراتها العسكرية لضمان بقائها ومن ثمة أمنها، كما يقول الأستاذ داريو باتيستلا (Dario Batistella) الدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المنفعة، القوة إلا إذا ضمننت بقائها⁴.

فمن خلال تصرف الدولة (أ) بزيادة قدراتها العسكرية لضمان أمنها في بيئة فوضوية يفهم هذا القرار من طرف الدولة (ب) بأنه تصرف عدواني يهدد أمنها فتتخذ نفس التصرف بتطوير قدراتها

¹ Amélie blom et Frédéric charillon, « **Théories et concepts des relations internationale** »; (Paris: hachette livre, 2001), p15.

² Ibid., p13.

³ Jean-Jacques roche, « **théories des relations internationales** », 5eme édition, (Paris: monchrestien, 2004), p62.

⁴ Dario batistella, op.cit, p465.

العسكرية، وهو الفعل الذي يؤكد شكوك الدولة (أ) و بالتالي الدخول في حلقة الفعل ورد الفعل، لأن الدولة (ب) لا يوجد هناك ضامن على أن ذلك التصرف دفاعي فقط أم هجومي قد يتخذ ضدها، وبهذا معظم الدول ترى الدول الأخرى مشروع عدو لها بذلك تدخل في حلقة (اللاأمن، القوة، اللاأمن).

المطلب الثاني : مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الأمن الموسع:

يُعتبر باري بوزان (B.Buzan) وأولي ويفر (Ole Waever) من رواد مدرسة كوبنهاغن (L'école De Copenhague) بحيث كانت هذه الأخيرة ملحقة بمعهد كوبنهاغن عن أبحاث السلام (COPRI) (Copenhagen Peace Research Institute)،¹ ويعود الفضل لرواد هذه المدرسة على رأسهم باري بوزان في صياغة و تطوير مفهوم الأمن الموسع، وفتح مجالات جديدة للبحث في الدراسات الأمنية منذ ثمانينات القرن العشرين، وقد سعت مدرسة كوبنهاغن إلى تأسيس مسار خاص من أجل التأكيد بأن موضوع الأمن لا ينحصر في مجال الدراسات الإستراتيجية التقليدية، كما لا يشمل المجال العسكري فقط فهو أبعد من أن يكون مجرد علاقات تفاعلية بين الدول، فبوزان ركز على فكرة أن بقاء الدولة (الدول) لا يقتصر على الترتيبات العسكرية فقط بل لابد من التركيز على الاعتبارات السياسية، الاقتصادية، البيئية والمجتمعية.²

ويمكن اعتبار أن مدرسة كوبنهاغن من خلال نظريات العلاقات الدولية أنها محل تجاذب فماكس ويني (Mcsweeney) يرى بأنها ذات أعمال موضوعية واقعية، أما هويسمانز (Huysmans) وويليامز (Williams) فيعتبرانها خليط من الواقعية و البنائية.³

وينطلق بوزان في دراسته من انتقاد الواقعيين، فالبرغم من تأييده لهم في فرضية المعضلة الأمنية هورها في تحريك سلوك الدول، إلا أنه أكد على أن هذه الفرضية يمكن أن تكون صالحة لدولة دون أخرى نتيجة لمركز وقوة ومكانة الدولة في النظام الدولي، لذلك ركز على ما سماه بالفوضى الناضجة (Anarché Natur) ومضمونها أن الواقع الدولي يرتبط بشبكة عالمية من الإعتماد المتبادل ربطت

¹ Salim chena, « L'école de Copenhague en relations internationales et et la nation de sécurité sociétal : une théorie à la manière d'Huntington », revue asylon, institutionnalisation de la scénophobie, n°=04, mai 2008, p5

² Ibid.

³ Alex macleod, «les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», cultures & conflits, n°=54, été 2004, p13.

بصفة كبيرة بين أمن الدول، لذلك رأى أنه من الضروري دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة الواقعة منها ضمن إقليم معين .

وقد استخدم بوزان بعض مسلمات الواقعية كاعتبار الدولة هي الوحدة المركزية للتحليل مع التركيز على الجماعات الإنسانية (الأمن المجتمعي La Sécurité Societale)، لأن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدول.

وكما ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع مجالات الأمن (قطاعات الأمن) لتشمل الجوانب السياسية العسكرية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، ساهمت في توسيع مستويات التحليل لتشمل النظام الدولي، النظم الإقليمية، الدولة، الوحدات الفرعية تحت الدولاتية وأخيرا الأفراد.

1_ قطاعات الأمن:

يعتبر التحليل عبر القطاعات (L'analyse Par Secteurs) كمنهجية ظهرت من خلال مؤلف بوزان (B.Buzan) ونشارلز جونز (Charles Jones) وريتشارد ليتل (Richard Little) سنة 1993، فمنهجية التحليل عبر القطاع تهدف إلى تقسيم النظام الدولي إلى قطاعات مختلفة مع التركيز على نشاط كل قطاع من أجل إعطاء أكثر توضيح للأمن الوطني ولطبيعة التهديدات داخل كل قطاع.¹ ويمكن تحديد قطاعات الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن كما يلي:

أ_ القطاع السياسي (Secteur Politique):

يمكن تحديد ثلاثة مرجعيات أمنية داخل القطاع السياسي وتشمل: الدولة (الدول - Etat)، الأنظمة الفرعية الدولية (Régimes Internationaux)، بالإضافة إلى الحركات عبر الوطنية (Mouvements Transnationaux)، وهنا موضوع الأمن ليس عسكري (Non-Militaires) وهو متعلق بالأفكار التي قد تمليها دول أخرى أو تهديد جماعات وطنية متطرفة (- Groupes Nationalistes) أو بعض الحركات الاجتماعية (Mouvements Socieux)، كما يمكن أن تكون تهديدات خارجية خاصة المؤسسات الدولية كشرعية وسلطات الوحدات السياسية، والأفعال التي تمس

¹ Thierry balzacq, op.cit, p10.

بسيادة الدول وقوانينها ومؤسساتها وقيمها، وعموما التهديد السياسي الذي يحصل نتيجة المساس بالاستقرار والنيل من نظام الدولة¹.

ب_ القطاع العسكري (secteur militaires):

يشمل القطاع العسكري القدرات العسكرية للدولة على المستويين الدفاعي والهجومى، فالمستوى الدفاعي يكمن في القدرة على الدفاع عن الدولة والحفاظ على قيمها ومبادئها وبالأساس بقائها، أما المستوى الهجومي فيكمن في قدرتها على ردع مختلف الإعتداءات التي قد تضر ببقائها، فالتهديدات العسكرية ناجمة عن الأنشطة العسكرية الموجهة ضد التراب الوطني للدولة، كما نجد أيضا في بعض الحالات أن موضوع الأمن هو وحدات فرعية كالأقليات الإثنية، وقد تكون بعض القيم والظواهر موضوع للسياسة الأمنية للدولة كظاهرة الإرهاب (Terrorisme) مثلا و الجماعات الوطنية المتطرفة.

ج _ القطاع الإقتصادي (Secteur Economique):

يرى أصحاب مدرسة كوينهاغن أن الوحدات المرجعية التي يمكن أن تكون موضوعا للأمن في الجانب الإقتصادي متعددة ومختلفة أكثر منها في القطاعات الأخرى، فالقدرات الاقتصادية لها تأثير كبير في إبراز دور الدولة وفي تأثيرها على علاقاتها مع الدول الأخرى²، لذلك يمكن اعتبار الأسواق العالمية وما ينتج عنها من قيم (Normes) وقواعد (Regles) ومبادئ (Principes) موضوعا للسياسة الأمنية.

كما يُمكن أن يكون أن يكون الأفراد (Individus) موضوعاً للأمن في القطاع الاقتصادي من خلال الاحتياجات الأساسية للحياة (الغذاء، الماء، الملابس، المأوى) خصوصا في زمن العولمة (Globalisation) وما ترتب عنها من سياسات اقتصاد السوق التي ولدت فوارق كبيرة واللامساواة بين الشعوب، بالإضافة إلى المخاطر التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي من تجارة المخدرات والسلاح وغيرها. هي كلها تمس بالجانب الاقتصادي في حياة الأفراد.

وبذلك فالأمن الاقتصادي يشمل الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه³.

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص 32.

² Thierry balzacq, op.cit, p09.

³ محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص 32.

د_ القطاع البيئي (Secteur Environnemental):

في القطاع البيئي ركز أصحاب مدرسة كوبنهاغن على موضوعين مرجعيين للأمن، الأول وهو المتعلق بالبيئة نفسها (كوكب الأرض، المحيط الحيوي) وما يحتويه من أخطار طبيعية كالزلازل والبراكين، وتأثيراتها على حياة الأفراد، وأما الثاني فيتعلق بالحضارة الإنسانية ذاتها وما تخلفه من نتائج سلبية من مخلفات كيميائية مضرّة بالبيئة إلى جانب النتائج الناجمة عن الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية وما يخلفه من اضطرابات على بنية كوكب الأرض (La Structure De La Planète) ، فالأمن البيئي عموماً يتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

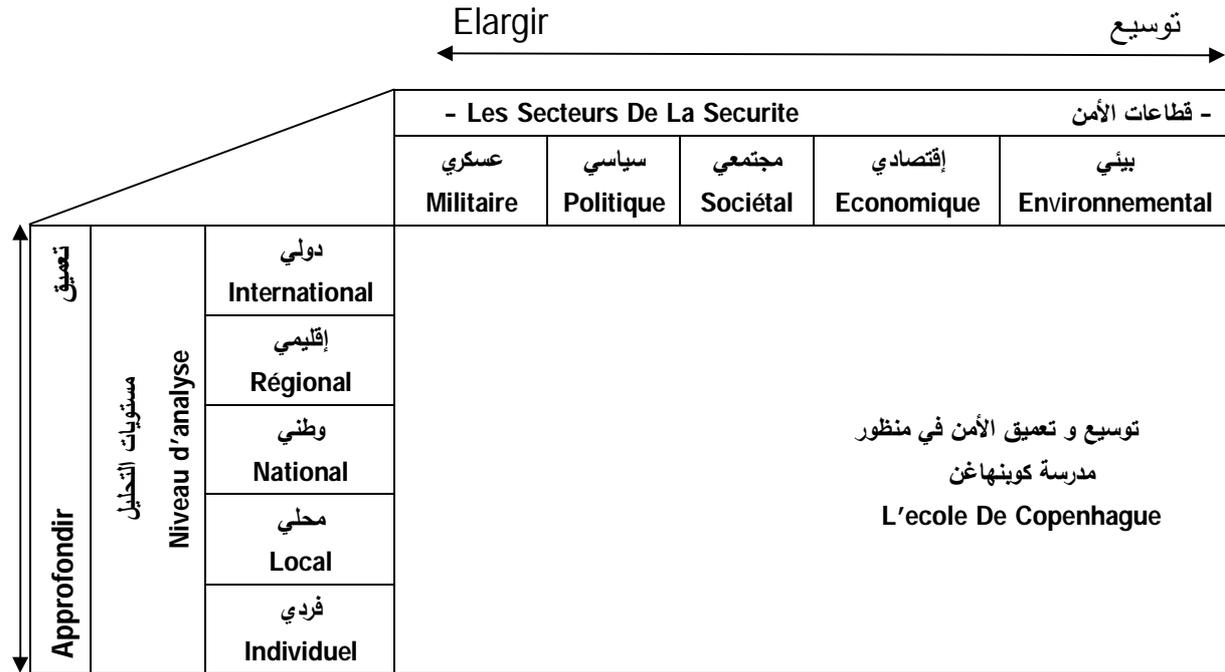
هـ_ القطاع المجتمعي (Secteur Sociétal):

في القطاع المجتمعي تركز مدرسة كوبنهاغن على المجتمع (الجماعات Collectivités) والهوية (Identité) كمرجعيات أمنية، فالتهديدات يمكن أن تمس الأقليات (قبائل، عشائر)، الأمم، الحضارات، الأديان والأجناس المختلفة، لذلك يعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه "استمرار في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة، وكذا الهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، فالتهديد المجتمعي هو ذلك التهديد الذي يمس بالهوية الوطنية والمعتقدات الدينية، والأمن المجتمعي هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والدين والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها¹.

ومما سبق يمكن أن نوضح كيف وسعت مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن عبر القطاعات من خلال المخطط التالي:

¹ نفس المرجع، ص ص 31-32.

المخطط رقم 01: الأمن الموسع لدى مدرسة كوبنهاغن



المصدر: محسن بن العجمي بن عيسى، "الأمن و التنمية"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 39 (بتصرف).

2_ الأمننة (Sécuritisation):

تعتبر الأمننة من الإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن من خلال أحد روادها أولي ويفر (Ole Waever)، ومضمون الأمننة يختلف عن الطرح التقليدي للأمن وقد أعتبر ويفر أن الأمن هو عبارة عن فعل خطابي (Acte De Langage) لأن الأمننة لا تختلف في مضمونها عن عملية التسييس (Politisation)¹ لموضع ما، بحيث تهدف إلى إضفاء الطابع الأمني على رهان ما، هذا الرهان الرهان لا يكتسي الطابع الأمني في الواقع، و يعتبر الخطاب (Speech) وسيلة لتوجيه الرأي العام بجعله موضوع أمني، وبذلك يتم بناء فهم تدتاني (Intersubjective)² لدى الجمهور ويمكن أن نميز بين مصطلحين (Sécurisation) و (Sécuritisation)، فالأول يعني توفير الأمن لوحدة ما (كتأمين الجيش للحدود) أما الثاني فيعني كما ذكرنا أنفا إضفاء الطابع الأمني على رهان ما كالجريمة المنظمة، الهجرة

¹ Barbara delcourt, op.cit, p59.

² Matt mcdonald, «**securitization and the construction of security**», *European journal of international relations*, vol 14, n°=04, 2008, p566.

غير الشرعية وغيرها، وإعتباره كتهديد يهدد أمن وحدة مرجعية من الوحدات المرجعية للأمن، يهدف في الغالب إلى شرعنة الوسائل المستخدمة لمواجهة هذا التهديد.

وبمعنى آخر الأمانة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من قبل نخبة ما، والقائم على الإستدلال بوجود تهديد يمس بالبقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما فرد، جماعة، دولة أو هوية بهدف شرعنة اللجوء إلى ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان، المرجعية محل التهديد من المخاطر التي قد تهدده¹.

3_مركب الأمن الإقليمي عند (Barry Buzan):

تعتبر فكرة مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) من إسهامات مدرسة كوبنهاغن من خلال دراسات كل من بوزان ووايفر، فالتركيز على المحيط الإقليمي للتحليل جاء في الأساس كانتقاد للواقعيين من خلال نقطتين أساسيتين، الأولى تتجلى في سيطرة هذا الأخير على فترة الحرب الباردة وتركيزه على المستوى الدولي في التحليل، وإعتبار أن الفوضى الدولية تشكل معضلة أمنية للدول، وهو ما اعتبره بوزان إغفال للجوانب الإقليمية للأمن أما النقطة الثانية هي عدم تمييز الواقعيين بين الدول من خلال حجمها ومكانتها وإعتبارها كلها فواعل دولية متساوية، فهو يرى بأن الدول العظمى يمكن أن تتأثر على المستوى العالمي نظراً لإتساع شبكة مصالحها ومجالاتها الحيوية، في حين يؤكد أن الدول متوسطة الحجم والدول الهامشية تتأثر في وسطها الإقليمي فحسب نظراً لضعف شبكة مصالحها ومجالها الحيوي، بحيث لا يمكن مقارنة الولايات المتحدة الأمريكية بدولة مالي مثلاً من خلال عملية التأثير والتأثر.

ومن هنا برز مفهوم الأمن المعقد (Complex Security) ومعناه أنه في إقليم معين التزايد في درجة الإعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدي إلى أن يكون هناك تأثيرات أمنية متبادلة بمعنى تأثر أمن الدولة بأمن الدول الأخرى، والأمن هنا بمدلوله الشامل، ومن ذلك نجد الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا سنة 1997 وانتقالها من دولة إلى أخرى نتيجة الإعتماد المتبادل بين دول المنطقة².

¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 35.

² خديعة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 18.

فالأمن الإقليمي حسب بوزان يركز على اعتبارات الصديق/العدو بين الدول، فالشعور بالخوف والإحساس بالتهديد بين دول الإقليم يؤدي إلى التأكيد على أن أمن الدولة غير مستقل على أمن الدول الأخرى المجاورة لها فالشعور الجماعي بوجود تهديد معين يؤسس لقيام مركب أممي إقليمي¹ نظراً لعملية التأثير والتأثر بين الدول، وما نتج عنه من اعتماد أممي متبادل وبذلك يمكن القول بأن مركب الأمن الإقليمي مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية، لدرجة لا يمكن فيها فصل أمن دولة ما على أمن باقي دول المجموعة الأخرى.

المطلب الثالث: المقاربات ما بعد الوضعية للأمن:

ظهرت الدراسات النقدية (Etude Critique) للأمن مطلع 1994 من خلال مقاربات كل من الكنديين ليث كروس (Leith Krouse) وميكال ويليامز (michael williams) بالإضافة إلى المشروع الإئتفاقي (Emantipation) للأمن لكل من كن يوث (Ken Booth) وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones)²، كما تجلّت أيضاً في أعمال روبرت كوكس (Robert Cox) من خلال مدرسة فرانكفورت (L'ecole De Francfort)، وقد طورت هذه الدراسات مقارنة خاصة لمفهوم الأمن تعتبر أقرب منها إلى الفلسفة السياسية أو إلى الفلسفة الاجتماعية وأبعد مما تضمنه نظريات العلاقات الدولية.

وقد ركز غالبيتهم بإرادة جادة للعمل من أجل وضع نظرية جديدة للأمن باعتباره كإعتناق للأفراد (Emancipation Des Individus) ضد التهديدات التي تمس حياتهم، بقائهم ورفاهيتهم وابتعادهم عن الإكراه بمختلف أنواعه.

وتضم الدراسات النقدية للأمن على وجه الخصوص كل من النظرية البنائية (Constructivisme) والنظرية النقدية (Théorie Critique) وهو ما اصطلح على تسميته بالبنائية النقدية (Constructivisme Critique)³ ضمن المنهجية ما بعد الوضعية (Post Positivisme) في نظريات العلاقات الدولية.

¹ Barbara delcourt, op.cit, p39.

² Alex macleod, «les études de sécurité-du constructivisme dominant au constructivisme critique », cultures & conflits, n°=54, été 2004), p09

³ Ibid., p08.

المنهجية الوضعية في العلاقات الدولية ترى بان العالم الدولي هو من صنعنا، حيث أن هذا الأخير والمجال الذي يتحرك فيه هو من صنع أفكارنا و نظرياتنا من خلال اللغة والخطاب الذي نتبناه، ومن أجل تبسيط ذلك نقدم المثال التالي: "لو فكرنا بأن الأفراد عدائيون بالفطرة فهذا سيدفعنا إلى تبني موقف يكون مختلف لو أننا نظرنا إليهم على أنهم مسالمون بطبيعتهم"¹ ، لذلك فالعالم ليس بمعزل عن أفكارنا بل هو نتاج هذه الخيرة من خلال استعمالات اللغة والخطاب وقوة إيصال المعلومة لتوجيه الرأي العام في القضايا المصيرية التي تمس أمن و بقاء المجتمع.

1- المقاربة البنائية للأمن:

تعتبر البنائية كجسر رابط (Bridge-Gap) بين المقاربات الوضعية (Positivisme) والمقاربات ما بعد الوضعية (Post-Positivisme) من خلال محاولاتها التوفيقية بين المقاربات سالفة الذكر، ويُعتبر ألكسندر وندت (Alexander Wendt) أب البنائية إلى جانب كل من نيكولاس أونوف (Nicholas-Onuf) الذي يُعد أول من أطلق مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" (World of our Making)²، وترى البنائية أن الدول هي الفواعل في النظام الدولي إلى جانب فواعل أخرى كالمنظمات الدولية والفواعل غير الوطنية والحركات الاجتماعية³، وقد ركزت في تحليلها على:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية مركبة بشكل تديتاني (Inter-Subjective).
- هويات الدول ومصالحها تتشكل بفعل البنى الاجتماعية ولا توجد بصورة منعزلة عن النظام ويقول وندت (wendt) أن الفوضى هي ماتصنعه الدول (Anarchy Is What States Make Of) (It⁴ يكون بذلك قد أكد الفرضية الواقعية حول الفوضى لكن فند أن تكون هذه الأخيرة كمعطى مسبق بل هي نتاج ما تصنعه الدول من خلال خطابات اللغة.

¹ ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية"، في جون بليس وستيف سميث، مؤلفان: "عولمة السياسة العالمية"، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الطبعة الأولى، (دبي: 2004)، ص 353.

² عبد الناصر جندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 323.

³ نفس المرجع.

⁴ Cynthia weber, op.cit, p 62.

فالأمن عند البنائية يبني من خلال اللغة و الخطاب عن طريق بناء التهديد، أي ان التهديدات التي قد تمس بامننا تبني من خلال أفكارنا و خطاباتنا، فالأمن هو ليس واقعا موضوعيا كما في الطرح الواقعي بل هو بناء اجتماعي يصنع بطريقة لغوية خطابية.

2- المقاربة النقدية للأمن:

تعتبر النظرية النقدية للأمن (Critical Theory) التي تسمى في بعض الطروحات بالگرامشية الجديدة (Néo-Gramscisme) كتطوير للفكر الماركسي، وقد انبثقت عن مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School)، ويتبنى هذا الإتجاه العديد من المفكرين أمثال ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer)، هيربث ماركيز (Harbert Marcuse)، مارك هوفمان (Mark Hoffmann) وروبرت كوكس (Robert Cox)،¹ هذا الأخير يعتبر أب النقدية الإجتماعية، وقد ظهرت في بدايات سبعينات القرن العشرين، حيث انطلقت في أفكارها من النقد الذي وجهته للمقاربات التقليدية في تعاطيها مع الواقع الدولي وطرق معالجتها لفكرة الأمن فقد ركز روبرت كوكس من خلال مقولته "النظرية هي دوما لشخص ما، ومن أجل هدف معين" (Theory Is Always For Someone And For Some Purpose)² على أن النظريات التقليدية التي اعتمدت على العديد من الفرضيات كالدولة، الفوضى، المصلحة الوطنية هي كلها بناءات تاريخية تبني في إطار علاقات إجتماعية تبادلية، فهي عبارة عن محصلة لاستخدامات اللغة و المصالح فمعظم الخطابات والنظريات و التوجهات هي نتاج منطلقات و رؤى و مصالح أصحابها بصفتهم جزء من البنى الاجتماعية التي ينتمون إليها.

فالخطاب النقدي الأمني يركز أساسا على البنى الاجتماعية، بحيث لا يمكن حصر مفهوم الأمن في الدولة وفي قدراتها المادية العسكرية لأنها تعتبر فرضية وليدة المرحلة الوستفالية تفاعلت وفق مسارات تاريخية للسلوكات الاجتماعية المهيمنة، أظهرت النظام القائم على أمن الدولة وفق إطار روتيني أصبح يُنظر إليه على أنه نظام طبيعي .

وبذلك فبتبني خطاب أمني قائم على أمن الأفراد والمجتمعات ويشتمل على مفهوم الأمن الإنساني باعتباره كاعتناق للأفراد يؤسس لمفهوم مغاير للطرح التقليدي.

¹ عبد الناصر حيدلي، مرجع سابق، ص ص 313 - 314.

² Tara mccormack, « critique, security and power: the political limits to emancipation approaches » 1ed , (USA and Canada: routledge, 2010), p44.

ونجد في نفس السياق نظرية ما بعد الحداثة (Post –Modernism- Theory) من خلال إسهاماتها في إطار نقدها للاتجاهات التقليدية، فعقيدة التناص (Intertextuality) تشمل ثالث (المؤلف، النص، القارئ)، حيث تعتبر الواقع الدولي عبارة عن نص يتشكل من خلال خطابات اللغة، هذه الأخيرة يجب إعطاؤها الدور الأساسي في فهم و إدراك العالم الاجتماعي، فمن هذه الزاوية يعتقدون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع في حد ذاته يبنى و يصاغ من خلال استعمالات اللغة في مسار لانتهائي من التفسير¹، وبهذا ومن خلال الدور المركزي للغة يتضح لنا مفهوم جديد من الحقائق، نتاج للحوارات والنقاشات الجماعية، فالكيفية التي كونت بها الثقافة الدبلوماسية قوة الدبلوماسية قد دعمت بممارسات خطابية لغوية.

وبذلك نجد أن المقاربات النقدية للأمن قد تبنت كيفية بناء المفاهيم والمصطلحات (الأمن، التهديد) انطلاقاً من طرح السؤال كيف؟ (Comment?) عكس الاتجاهات التقليدية التي تنطلق من طرح السؤال لماذا؟ (Pourquoi?) في تفسيرها للواقع الدولي.

فإلى جانب تركيزها على كيفية بناء التهديدات الأمنية من خلال خطابات اللغة ركزت أيضاً على توسيع الوحدات المرجعية للأمن من خلال إدخال الأفراد والبنى الاجتماعية إلى جانب الدولة و تركيزها على مفهوم الأمن كإعتاق (Emancipation) .

ويعتبر ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) أب هذا المفهوم والإعتاق عنده يعني السعادة لجميع الأفراد، والسعادة هنا تعني حالة إجتماعية يغيب عنها الظلم والإستغلال، كما عرفه كان بوث (Ken Booth) على أنه تحرير الأفراد من الإكراهات المادية والمعنوية التي تعوقهم عن فعل ما إختاروا فعله في غياب هذه الإكراهات (Emancipation Is The Freeing Of People From Those Physical And Humain Constraints Which Stop Them Carrying Out What They (Would Freely Choose To Do).

¹ Renate kenter, « the art of the possible, the scenario method and the third debate in international relation theory, (master thesis in –IR university of Amsterdam), 1998, p10.

3_ التحول إلى مفهوم الأمن الإنساني:

يعود تاريخ مفهوم الأمن الإنساني (Sécurité Humaine) خلال القرن الثامن عشر، أين ركز على حرية وحقوق الأشخاص، كما نجد آدم سميث (Adam Smith) بتركيزه على الأمن وحماية الأفراد من الاعتداءات العنيفة والمفاجئة التي تهدد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم، أما بالنسبة لكوندورسي (Condorcet) فإن أمن الأشخاص لا بد أن يكون مبدأً أساسياً لعقد إجتماعي، وتدعمت هذه الأفكار بتقرير برتلند (Rapport Brundtland) للتنمية المستدامة سنة 1987¹.

من جهة أخرى نجد إسهامات كل من جون غالتونغ (John Galtung) من خلال محاولته تأسيس نظام عالمي قائم على الاحتياجات الإنسانية والعدالة العالمية وغيرهم من المفكرين أمثال ليستر براون (Lester Brown) و ريتشارد ألمن (Richard Ullman) وبعض البنائين أمثال: نيكولا أنوف (Nicholas Onuf) و مارثا فينومور (Martha Finnemore)² وغيرهم.

وقد انبثق أول استعمال لمفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير للتنمية البشرية لسنة 1994 أين ركز على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية³

وعلى المستوى الدبلوماسي نجد المقاربة الكندية عن طريق وزير خارجيتها اللويد أكسوارتي (Lloyd Axworthy) بالتنسيق مع مجموعة ليسواين (Lysoen) بين عامي 1996 و 2000، ويشمل الأمن الإنساني على وجه الخصوص الاحتياجات اليومية للأفراد والجماعات أثناء النزاعات المسلحة والحروب.

أما المقاربة اليابانية فتركز على الأمن الإنساني باعتباره كضمان للاحتياجات الفردية، والصراع ضد الفقر، الأمراض، التهميش، الوقاية من الأزمات المالية التي قد تؤثر سلباً على رفاهية الأفراد والعمل على رفع التحدي من أجل التنمية الاقتصادية⁴، لتحسين مستوى معيشة الأفراد و تحقيق رفاهيتهم.

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 66-67.

² Barbara delcourt, op.cit, p72.

³ محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفيش، مرجع سابق، ص 11.

⁴ Barbara delcourt, op.cit.p77.

وتعود بداية الطرح الياباني لمفهوم الأمن الإنساني إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق كيوزي أوبيشي (Keizo Obuchi) سنة 1998 بعد الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، بحيث أكد على أنه في ظل الأخطار التي تواجه البقاء البشري في القرن الحادي والعشرين، فإن هناك حاجة لتبني مقاربة جديدة يتحول معها القرن الحادي والعشرين إلى قرن يجعل من الإنسان محور الاهتمام (Human Centered Century)¹، يقوم أساساً على حماية الأفراد والتمكين من بلوغ الاحتياجات الضرورية المستقبلية، مع خلق مجتمعات آمنة يمكن للأفراد فيها ممارسة خياراتهم الفردية دون التأثير على احتياجاتهم المستقبلية.

وقد عمدت اليابان إلى إنشاء صندوق الأمن الإنساني للأمم المتحدة (ONU) وتمويل أنشطته بالإضافة إلى تبني دستور اليابان في مادته التاسعة (09) حظر الحرب وكذا استخدام القوة لحل النزاعات.²

وقد جاء تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة بسبعة أبعاد مختلفة للأمن الإنساني يشمل الجانب الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الفردي، الجماعي والسياسي.

وخلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين أصبح الأمن البشري من مسؤوليات القانون الدولي والمجتمع الدولي، حيث برز مبدأً يعرف بمفهوم الحماية البشرية (Protecting humanthe)، وإقرار مبدأ التدخل الإنساني (Humanitarian Intervention) من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإيقاف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، على غرار روندا، كامبوديا، وتقديم يد المساعدة للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث التي قد تمس بسلامة الأفراد و المجتمعات.

¹ خديجة عرفة محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 119-120.

² نفس المرجع.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والتطوري لظاهرة الإرهاب:

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب النشأة والتطور:

لقد شغلت كلمة الإرهاب (Terrorisme) حيزا كبيرا من التفكير لدى المفكرين والسياسيين والإستراتيجيين، كما اعتبرت مادة دسمة لدى وسائل الإعلام، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أصابت برج التجارة العالمية بنيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن وما خلفته من آثار مادية ونفسية على الأفراد والجماعات والمؤسسات، فالظاهرة الإرهابية كظاهرة إنسانية اجتماعية قديمة قدم التاريخ البشري، انطلاقا من روما القديمة إلى فرقة الحشاشين إلى الثورة الفرنسية والتحولت العالمية التي تبعتها، وصولا إلى الثورة البلشفية خلال القرن العشرين وما لحقها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى جانب التحولات التي صاحبت تفكك الإتحاد السوفياتي في جمهوريات القوقاز والشيشان والبسنة وغيرها من الجمهوريات التي تشكلت خلال تسعينيات القرن العشرين، وصولا إلى أحداث 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

1- الإرهاب في القديم:

يعتبر العنف من أبرز الثوابت في الحياة البشرية، فقد بدأت أول عملية عنف إنسانية بين هابيل وقابيل إبناء آدم عليه السلام، ومع ظهور التنظيمات المختلفة للحياة البشرية أخذت ظاهرة العنف تأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة وتطورت تبعا لاختلاف وتطور تلك التنظيمات، وطالما إعتبر وسيلة في يد الأقوياء للحفاظ على الوضع القائم وتطويره لصالحهم، كما إعتبر أيضا وسيلة في يد الضعفاء لإسترداد حقوقهم وحماية وجودهم.¹

وقد شهدت روما القديمة العديد من الاغتيالات التي مست السياسيين أمثال جوليس سيزار (Jules Cesar) داخل مجلس الشيوخ الروماني، كما شهدت سنة 675 للميلاد اغتيال الملك الشاب شيلديريك الثاني (ChildéricII)، وقد ظهرت في القرن الثاني عشر مجموعة تدعى الحشاشين التي أسسها (الحسن بن الصباح) في إيران وسوريا من القبيلة الإسماعيلية النزارية، كانت تضم في صفوفها الأشخاص الذين

¹ محمد عوض الهزايمة، "قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى"، الطبعة الأولى، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005)، ص 45.

يتعاطون مخدرات الحشيش ومن خلال إسمها الحشاشين انبثقت كلمة (Assassins)¹، وقد اعتمدت على القتل والتصفية ضد الخصوم والسياسيين والحاكمين بهدف بث الرعب في قلوب الناس، كما ظهرت موجة من الإغتيالات أحدثت ضجة كبيرة في تلك الفترة، كاغتيال ملك فرنسا، واغتيال نفاري هنري السادس (Navarre Henri IV) سنة 1610².

ويرى المؤلفان الفرنسيان جيرارد نشاليان وأرنولد يلبن في كتابهما (تاريخ الإرهاب من العصور القديمة إلى القاعدة) أن الفعل الإرهابي كعمل إجرامي جماعي، كان أول من قام به هم اليهود ضد سلطة الرومان من خلال جماعة تسمى (الأتقياء) أو (الورعاء)، وقد أطلق عليها الرومان إسم (المخنجرين) نظراً لاستعمالهم الخناجر لتصفية ممثلي السلطة الرومانية، وتصفية أبناء جلدتهم ممن يعتبرونهم كفاراً خارجين عن الشريعة التوراتية³.

أمّا في القرن السابع عشر، وما صاحبه من حروب دينية في ألمانيا وهي حرب الثلاثين عاما التي شهدت إبادة جماعية للعائلات والطوائف الدينية المختلفة وانتهت هذه الحرب باتفاقية "واستقاليا" سنة 1648.

وفي القرن الثامن عشر ظهر مصطلح الإرهاب (Terrorisme) كظاهرة سياسية في عهد الثورة الفرنسية، وهي الفترة التي استولى فيها اليقابة على السلطة وأطاحوا بأنصار العهد الملكي⁴، وقد هيمن دويسبير على لجنة الأمن العام، وأعلن عن سيادة حكم الإرهاب في فرنسا وقاد حملة إعدام شملت كل أنحاء فرنسا ما بين (1792-1794)، وبهذا ظهر ما يُعرف بإرهاب الدولة لأول مرة حيث ارتبط بالعنف السياسي.

وبحلول القرن التاسع عشر ظهرت في أوروبا حركات ومنظمات سياسية، استخدمت الإرهاب كوسيلة لبلوغ أهدافها السياسية، كالحركة الفوضوية والعدمية، وهي حركات يجمع بينها أساس فكري واحد وهو

¹ مصطفى بن السعيد، "الإغتيالات السياسية حقائق وأسرار"، الطبعة الأولى، (الجزائر: مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة، 1994) ص 08.

² Alexandra Callis et Amaury Giraud, « **histor(s) du terrorisme** », disponible sur : [http://www.franceculture.fr/sites/default/files/2013/07/25/4673456/fichiers/Histoire\(s\)%20du%20terrorisme.pdf](http://www.franceculture.fr/sites/default/files/2013/07/25/4673456/fichiers/Histoire(s)%20du%20terrorisme.pdf)

³ هارون فرغلي، "الإرهاب العولمي: ونهب الإمبراطورية الأمريكية"، (دار الوافي للطباعة والنشر، 2006)، ص 30.

⁴ نفس المرجع.

رفض السلطة وتهديم المؤسسات السياسية والاقتصادية وتمجيد حرية الفرد¹. كما شهدت هذه الفترة العديد من الإغتيالات ومحاولات التصفية ضد السياسيين، كمحاولة قتل بونابرت (Bonaparte) في 1800 م والملك لويس فليب (Louis Philippe) في 1835 وبونابرت الثالث في 1858². وما هو ملاحظ خلال هذه الحقبة هو تحول الإرهاب من أسلوب حكم إبان الثورة الفرنسية، إلى أسلوب للمعارضة في يد الجماعات المعارضة للسلطة ومؤسساتها، الرافضة للخضوع لإرادتها ونفوذها وبذلك تجسدت عملية الانتقال من الإرهاب الرسمي (الدولة) إلى الإرهاب غير الرسمي (الجماعات والأفراد)، لكن ذلك تغير مع بدايات القرن العشرين، خصوصاً مع الثورة البلشفية وسيطرة البلاشفة على الحكم، وبذلك تسجيل عودة الإرهاب الرسمي في يد السلطة، ليتحول الإرهاب كأسلوب متبادل بين السلطة والأفراد والجماعات.

وقد شهد القرن العشرين حربين عالميتين مرسَ فيهما الإرهاب بمختلف أشكاله، أين أُعتبر العنف الوسيلة الوحيدة التي أرتكبت بواسطتها أبشع المجازر في تاريخ الإنسانية من خلال الأعمال التي مارستها كل من النازية والفاشية في أوروبا والإبادة الجماعية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استعمالها للسلاح النووي ضد اليابان وما خلفته من مجازر لا يزال أثرها إلى يومنا الحاضر.

2- الحركات التحررية:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من الحركات التحررية في العالم خاصة المغرب العربي، حيث أُستخدم العنف كوسيلة للمقاومة، وقد أُستخدم الإرهاب التحرري أول مرة في فلسطين بتاريخ: 22 جويلية 1946م من خلال عملية تفجير فندق كينغ دافيد (King david) أين كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني في تلك الحقبة³. وسبقها مجازر 08 ماي 1945 ضد الشعب الجزائري.

وباندلاع الثورة الجزائرية شهدت موجة من العنف السياسي مع إعلان قيام جبهة التحرير الوطني (FLN) عام 1954، وإعلانها نقل الثورة إلى فرنسا واستخدامها للتفجيرات في الأماكن العمومية رداً على المجازر التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري. كما عمدت فرنسا إلى تشكيل منظمة إرهابية سرية عرفت باسم (O.A.S) (L'organisation De L'armée Secrète) وقيامها بالعديد من الإغتيالات والتفجيرات ضد المدنيين الجزائريين سنة 1962.

¹ محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 52.

² Alexandra callis et amaury Giroud, OP.cit, p 03.

³ ibid, p06.

كما برز في هذه المرحلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وارتكاب إسرائيل لمجازر إرهابية في حق الشعب الفلسطيني، كمجزرة دير ياسين ومجزرة كفر قاسم سنة 1956 بالإضافة إلى مجازر صبرا وشاتيلا سنة 1986.

وقد استخدمت الصهيونية الإرهاب كوسيلة و سياسة وعقيدة لارتكاب أبشع الجرائم، وظهر العديد من المنظمات الإرهابية الصهيونية على غرار جماعة أرغون والهافانا وغيرها لترويع الشعب الفلسطيني.

كما تبنى الفلسطينيون استخدام جميع الوسائل لتحرير فلسطين من تفجيرات وعمليات استشهادية من خلال حركتي فتح وحماس وباقي الحركات الأخرى التي تجنّدت للدفاع عن الشعب الفلسطيني.

وقد شهدت أوروبا في فترة السبعينات العديد من الأعمال الإرهابية كالجيش الإيرلندي في إيرلندا الشمالية ومنظمة الجيش الأحمر في ألمانيا الاتحادية، و عملية اغتيال من سُمي خليفة للجنرال فرانكو من طرف حركة إيّتا (ETA) المطالبة باستقلال إقليم الباسك (Basque) بالإضافة إلى حركة الألوية الحمراء (Les Brigades Rouges) التي اغتالت رئيس الوزراء الإيطالي ألدومورو (Aldo Moro)¹. كما شهدت جنوب إفريقيا ظاهرة التمييز العنصري من خلال نظام الأبارتايد (Apartheid) أين شهد السود عمليات عنف وتصفية من قبل البيض، وهي نفس الظاهرة شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد السود، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حدث خلط بين مفهوم الإرهاب وحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وهو خلط قامت به المدارس الفكرية وأجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية في أوروبا وأمريكا وعملت على تثبيته وتعميقه في فكر الآخرين.²

3- الإرهاب (التطرف) الإسلاموي:

في نهاية الثمانينات من القرن العشرين شهدت العديد من الدول زعزعة مدنية، شهدت خلالها العديد من الصراعات العرقية والعقائدية خصوصا في إفريقيا والمناطق الغربية من العالم الإسلامي. أين ظهر نموذج من العنف قائم على التطرف الإسلاموي في عهد الثورة الإيرانية من خلال عقيدتها الشيعية و ربطها بمفهوم الشهادة، وقد عرف عُرف بالنموذج الانتحاري كما استخدمه حزب الله ضد أمريكا ثم حركة

¹ إيريك هوبز باوم، "العولمة والديمقراطية والإرهاب"، (ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيبي)، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 110 .

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 52.

حماس في فلسطين سنة 1993، كما نُبِّه المتشددون الإسلامويين في كشمير والشيشان والبُد سنة 1993 خلال سنوات التسعينات¹.

وقد دخلت الجزائر خلال تلك الفترة دوامة من العنف الإسلاموي من خلال إلغاء انتخابات 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Front Islamique Du Salut) و تبنى الجماعة السلفية المسلحة (Groupe Islamique Armé) للعنف كوسيلة ضد النظام، كما قامت باختطاف طائرة متجهة من فرنسا إلى الجزائر سنة 1994، إنتهت بتحرير الرهائن و اغتيال الخاطفين لتتطور هذه الجماعة فيما بعد إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Al-Qaïda au Maghreb Islamique)، وقد بدأت الجماعات الجهادية (Groupes djihadistes) في الإنتشار كالعلمية التي نفذها خالد خلخال (Khaled kelkal) في فرنسا ضد محطة القديس ميشال (Saint Michel) في 25 جويلية 1995.

وعلى المستوى العالمي ظهر ما يعرف بتنظيم القاعدة (Al-Qaïda) التي أسَّسها السعودي أسامة بن لادن (Oussama ben Laden)، والمصري أيمن الظواهري (Aymen al zaouahiri) هذا التنظيم يُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العدو (Ennemi) رقم واحد، من خلال استهداف قواعدها العسكرية ومصالحها الحيوية في شبه جزيرة العرب وإفريقيا من خلال الهجوم على سفاراتها في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998 بعد تدخلاتها المتكررة في لبنان والصومال والعديد من الدول العربية والإسلامية.²

والأبرز هو هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد مركز التجارة العالمية (World Trade Center)، التي أعلنت القاعدة (Al-Qaïda) مسئوليتها عليها مُطالباً بسحب أمريكا للقاعدة العسكرية الموجودة على الأراضي السعودية³، وقد خُفَّت هذه الهجمات أزيد من 3000 ضحية، وتبعها العديد من التفجيرات ضد المدنيين، كاعتداء الدار البيضاء (Casablanca) المغربية، الذي خدَّف 45 ضحية في الحادي عشر من مارس 2004، واعتداءات مدريد (Madrid) سنة 2005 بواسطة القنابل في محطات القطار أين خلف أزيد من 191 ضحية و 1800 جريح.

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب (La Guerre Au Terrorisme) بدءاً بغزو أفغانستان ضد طالبان، ثم التدخل في العراق سنة 2003.

¹ إيريك هوبز باوم، مرجع سابق، ص 111.

² David c. rapoport, « **terreur moderne : Les quatre vagues** », (traduction par Jean-marc Flukiger), juillet 2005, **disponible sur** : <http://www.terrorisme.net/pdf/2005-rapport.pdf>.

³ Ibid, p 22.

وفي إفريقيا ظهرت العديد من الحركات الإسلامية المتطرفة كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Al-Qaida au Maghreb islamique) في منطقة الساحل، أين نفذت العديد من الاختطافات ضد الأجانب، كما نجد جماعة بوكوحرام (Bokoharam) في نيجيريا وحركة الشباب المجاهدين (Les Milices al Chabbab)¹.

من خلال ما سبق نخلص بأن الإرهاب ظاهرة أوروبية النشأة، حيث استخدم كوسيلة لترهيب وترويع الناس، كما أن الإرهاب كمصطلح، طُوِّر في المخابر السياسية الأمريكية، لتحقيق أهدافها ومصالحها التي تتماشى وهيمنتها العالمية.

المطلب الثاني: تعريف الإرهاب وعلاقته ببعض المصطلحات ذات الصلة:

1- تعريف الإرهاب:

يعتبر الإرهاب (Terrorisme) من الظواهر ذات الطبيعة الإجرامية التي تعدت آثارها الدول الوطنية لتكتسب طابع العالمية، مهددة بذلك أمن الدول والشعوب ومصالحها، لغرض تحقيق أهداف مسطرة من قبل الأطراف التي تقف وراء هذه الظاهرة.

فبالرغم وجود عدد كبير من الإتفاقيات الدولية حول ظاهرة الإرهاب، إلا أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى وضع تعريف دقيق يرقى لأن يصبح تعريف مرجعي لهذه الظاهرة، فالأكيد أن مفهوم الإرهاب لا يعاني من أزمة شح في اللّغتين بل يعاني من أزمة تعدد في التعريف، نظراً لما يتميز به من عدم الدقة وغلبة لغة المصالح في أحيان أخرى.

لذا يجب توخي الحذر في التعاطي مع مفهوم الإرهاب خاصة على مستوى التصور والفهم، لأن هناك إتفاق بين الخبراء والسياسيين على أن الإرهاب مشكلة بحدّ ذاته، كما لا يوجد بينهم إتفاق بشأن ماهيته.

ففي القواميس العربية القديمة تكاد تخلو الكلمة من مفهومها الإصطلاحي المقصود والدقيق، فأقدم القواميس تطرقت لاشتقاقات الكلمة وتواردها على لسان العرب، كما أننا لا نجد أثراً لمفهوم الإرهاب كمنهج، استثناءً في بعض القواميس الحديثة التي تطرقت للإرهاب بصفته كلمة مفردة تعني الإزعاج

¹ Jérôme calavzène, «le terrorisme depuis 1945», **disponible sur:** <http://www.prepa-isp.fr/wp-content/annales/5-commissaire/histoire/2012.pdf>

والإخافة كقولهم "ويقشعر الإهاب إذا وقع الإرهاب"¹، كما تعرضت لمفهوم الإرهابي (Terrorist) فعرفته بمن يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته.

والإرهاب بمفهومه الإصطلاحي لم يكن متداولاً إلا في الفترة الأخيرة، فكلمة إرهاب باللغة العربية تقابلها (Terrorisme) باللغة الفرنسية و (Terrorism) باللغة الإنجليزية، وهي كلها مشتقة من الكلمة اللاتينية (Terrere) التي تعني رُعبٌ ورُهبٌ وأُفْعَز. والمُتَّق عليه هو أن كلمة (-Terrorism terrorism) دخلت حيز الإستعمال أثناء الثورة الفرنسية سنة 1794 بالتحديد، وقد أدخلت الأكاديمية الفرنسية كلمة (Terrorisme) في ملحقاتها الصادر عام 1929 ويقصد بها (نظام أو نسق الإرهاب الذي ساد في فرنسا خلال الثورة²).

وفي القاموس العربي فإن كلمة الإرهاب مشتقة من الفعل رَهَبَ، يَرْهَبُ رَهَبًا، هُوَ وَرَهَبًا ومعناه خَافَ خَوْفًا وَخَائِفًا ويقول أرهبه أي أَلْخَفَهُ و أَوْعَاهُ.

وفي القاموس الفرنسي لروس (Larousse) يشير إلى أن الإرهاب هو استخدام للعنف لأجل أغراض سياسية، وهو أسلوب تستخدمه الحكومات والجماعات المختلفة.

أما في القاموس الإنجليزي (Oxford) فيشير إلى أن الإرهاب من الفعل رَهَبَ، أي تخويف شخص ما باستعمال العنف، كما تعني كلمة (Terrorism) قتل الناس لأغراض سياسية.

وفي القرآن الكريم وردت كلمة الرهبة مرادفة للعديد من المعاني كقوله تعالى " ..تَرْهَبُونَ بِهِ عُوَّ اللَّهِ وَعُوَّكُمْ..."³، وتعني هنا إخافة أو تخويف، كما نجد أيضا في قوله تعالى: "... أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ أُوفِ بِعَهْدِي وَإِيَّايَ فَزِيهُوا..."⁴، كما قال أيضا: "إِنَّهُمْ أَكْوَافٌ يُسَارِعُونَ فِي الْخِرَاتِ وَيَدْعُونَكَ رَغْبًا وَرَهْبًا"⁵، ونلاحظ في القرآن الكريم أن مصطلح الرهبة يعني الخوف والتقرب من الله، كما دل في مرة واحدة على إخافة وترهيب العدو.

¹ محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 46.

² نفس المرجع، ص 47.

³ القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

⁴ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 405.

⁵ القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 60.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الإصطلاحي للإرهاب يواجه خلافات عميقة نظرًا للتفسيرات المختلفة باختلاف المفاهيم الفلسفية والسياسية والاجتماعية، والمتفق عليه أن مصطلح الإرهاب أوجدته الدول الغربية واستعملته بقوة خاصة في الحقبة الإستعمارية لوصف المقاومين والحركات التحريرية.

وقد أُستخدِمَ بطريقة انتقائية وهو ما يُؤكده الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا (J.derrida) بقوله " كلما ازداد المفهوم غموضاً كلما أصبح عرضة للتطويع الإنتهازي...فقد أمكن الإشادة بإرهابيين باعتبارهم مكافحين من أجل الحرية، في سياق المقاومة ضد الإحتلال السوفياتي في أفغانستان على سبيل المثال، وجرى التنديد بهم باعتبارهم إرهابيين في سياق آخر"¹، لذلك لا نجد تعريف متفق عليه لمصطلح الإرهاب فهناك من يُعّوه ضمن معيار الوسائل المستخدمة، وهناك من يُعرفه وفق معيار موضوعي مركزا على الغاية والهدف الذي يسعى إليه مرتكبوا الأعمال الإرهابية.

وقد عرفه الفقيه ليمن (Lemkin) على أنه "عمل يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف"²

أمّا الفقيه سوتيل (Sottit) فيعرف الإرهاب على أنه "عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف معين"³.

ويعرفه الفقيه الفرنسي جورج لافاسير (G.Lafassir) على أنه "الإستخدام العمدي والمنظم لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف"⁴.

كما عرفه الفقيه جيفانوفيتش (Givanovitch) على أنه "مجموع الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أيا كان، وتتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة"⁵.

أما على الصعيد العربي فنجد العديد من التعاريف حول مصطلح الإرهاب كالتعريف الذي وضعه نبيل حلمي (Nabil Hilmi)، حيث اعتبر أن الإرهاب "هو الإستخدام غير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد

¹ هارون فرغلي، مرجع سابق، ص 23.

² نبيل أحمد حلمي، "الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988)، ص 02.

³ منتصر سعيد حمودة، "الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقهاء الإسلامي،

(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، 2006، ص 41 .

⁴ محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 49.

⁵ نفس المرجع.

حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما"¹ ويعرفه شريف بسيوني بأنه "إستراتيجية عنف محرم دولتيا تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو مصلحة بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عن دولة من الدول"².

ويرى الأستاذ أحمد جلال عزالدين أن الإرهاب "عنف منظم ومتصل بقصد حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية"³. وقد تعددت التعاريف من طرف المفكرين و صنّاع القرار والمنظمات الإقليمية والدولية خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001 أين ارتبط هذا المفهوم بالتطرّف الإسلامي.

وقد عرّفته الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بالقاهرة عام 1998 م على أنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"⁴.

ويحدد المجمع الفقهي الإسلامي سنة 2002م مصطلح الإرهاب على أنه " العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيّاً على الإنسان دينه وماله بغير حق ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الخرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أموالهم للخطر. و من صنوف إلحاق الضرر

¹ نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص ص، 27.28.

² علي يوسف الشكري، "الإرهاب الدولي"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 22.

³ لونيبي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 24.

⁴ محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفيش، مرجع سابق، ص 117.

بالبيئة أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة أو تعريض لأحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض"¹.

أما التشريع المصري فقد عرّف الإرهاب بأنه "كل استخدام للقوة أو العنف، أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالإتصالات أو المواصلات أو بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين واللوائح"².

وقد أوردت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التعاريف من خلال مؤسساتها الأمنية ووزارتها الخارجية من خلال تقريرها الصادر في أكتوبر 2001.

الإرهاب هو "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية والذي يرتكب ضد غير المقاتلين وعادة بنية التأثير على الجمهور... والإرهاب الدولي هو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أكثر من دولة واحدة أو يتم على أرض أكثر من دولة"³.

ويُعرّفه مكتب التحقيقات الفدرالي (F.B.I) بأنه "الإستخدام غير المشروع للقوة أو العنف من قبل مجموعة من الأفراد، لهم صلة ما بدولة أجنبية، أو تتجاوز أنشطتهم الحدود القومية، ضد أشخاص وممتلكات لترويع أو إكراه حكومة ما والسكان المدنيين أو أي جزء منها، لتعزيز أهداف سياسية أو إجتماعية"⁴.

وحصرته وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) في "التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات".

¹ محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفيش، مرجع سابق، ص 118.

² نفس المرجع .

³ هارون فرغلي، مرجع سابق، ص 27.

⁴ نفس المرجع، ص 26.

وبهذا ومن خلال المفاهيم الإصطلاحية نرى بأنه لا يمكن ضبط مفهوم الإرهاب لأن مختلف التعاريف تخضع للعديد من العوامل، هذه الأخيرة تختلف من شخص إلى آخر و من هيئة إلى أخرى ما يَعرِّف وضع تعريف شامل لظاهرة الإرهاب، وهي ميزة من مميزات دراسة الظواهر الإنسانية.

مما سبق يمكن تحديد تعريف إجرائي للإرهاب: "كلمة الإرهاب تعني استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف رد أو جماعة أو دولة، معتمداً في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات واحتجاز الرهائن أو التفجيرات أو الاغتيالات وغيرها بهدف بث رسالة تحمل أهدافاً إلى جهة ما.

2- الإرهاب والعنف:

بالعودة إلى التعاريف السابقة نرى أنها ارتبطت بالعنف (Violence) والترويع و التخويف، فالعنف يعتبر آلية لتحقيق العمل الإرهابي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك خلط بين العنف والإرهاب فهناك من يرى بأن الإرهاب مرادف للعنف، فلغة العنف كالتهديد بارتكاب جرائم أو الإعتداء أو الاختطاف وغيرها يمكن أن تستعمل من طرف الأفراد والجماعات كما يمكن أن تستخدمها الدول، هذه الأخيرة تحتكر العنف من أجل ضبط الأفراد والمجتمعات وإعلاء القانون والنظام، فالعنف يُعد أحد مظاهر الإرهاب لأن في الغالب ما يرتبط الإرهاب بالدوافع والمطالب السياسية، فإذا كان العنف ذو طابع سياسي فهو يرقى إلى أن يكون عمل إرهابي أما إذا لم يكن مقرون بدوافع سياسية فهو على الأرجح يكون جريمة مادية، وبهذا يكون مفهوم الإرهاب أشمل والعنف مظهر من مظاهره.

3- الإرهاب والجريمة السياسية:

تعتبر الجريمة السياسية من بين المفاهيم التي اختلف الفقهاء والمفكرين في تحديد ما إن كانت مطابقة للعمل الإرهابي أم لا، والدوافع لارتكاب جريمة سياسية بلا شك هو الدافع السياسي لأن الجرائم التي لا تقترن بالدوافع السياسية هي جرائم مادية، فكل جريمة ترتكب بدافع سياسي يهدف إلى المساس بالنظام السياسي والاجتماعي للدولة يعتبر جريمة سياسية¹، وقد انتشرت هذه الظاهرة خلال ستينيات و سبعينيات القرن العشرين كإغتيال الملك فيصل في السعودية والرئيس الأمريكي جون كينيدي، أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، وألوف بالما رئيس وزراء السويد وأنور السادات في مصر وغيرها من الجرائم التي ارتكبت في حق السياسيين.

¹ نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 42.

كما أن الجريمة السياسية لا تهدف إلى المساس بالدولة والنظام السياسي فحسب، فموضوع العنف قد يكون أشخاص سياسيين سواءً داخل السلطة أو خارجها من جانب المعارضة

وقد اعتبرت العديد من الدول ضمن الجرائم الإرهابية كالتشريع الجزائري في قانون العقوبات الذي اعتبر كل الأفعال التي تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي، ضمن الأفعال الإرهابية التخريبية.

أما المشعّ المصري فقد اعتبر الجريمة السياسية بأنها الجريمة التي يكون الغرض منها سياسياً، بغض النظر عن طبيعة الحق المُعتدى عليه، وذلك من خلال قانون العقوبات في المادة (55).¹

ونقاط الاختلاف بين الإرهاب والجريمة السياسية، هو أن الأعمال الإرهابية في غالب الأحيان تصيب أشخاص ليس لهم علاقة أو معرفة بمنفذي تلك العمليات أما الجريمة السياسية فالمُعتدي يكون لديه معرفة جيدة على الشخص المراد الإعتداء عليه.

كما أن الإرهاب يسعى إلى الدعاية لأفعاله بينما الجريمة السياسية تتم في سرية من حيث التخطيط والتنفيذ.

إذا كان الإرهاب هو عنف منظم متصل لتحقيق أهداف، فالجريمة السياسية ليس بالضرورة تتبنى العنف، وحتى ولو تبنت العنف فهو ليس بالضرورة متصلاً ومنظماً،² إلا أنه يوجد التقاء بين الأعمال الإرهابية والجريمة السياسية في بعض النقاط كدوافع العمل الإجرامي بالأعمال الإرهابية، فالجريمة السياسية شأنها شأن العمل الإرهابي غالباً ما يكون الدافع سياسياً، لذلك نجد أن كلا الفعلين يعتبران غير مشروعين ومخالفين للقانون.³

¹ مدحت رمضان، "جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي - دراسة مقارنة"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1995)، ص 87.

² عبد الناصر حريز، "الإرهاب السياسي"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 23

³ محمد بن عبد الله العميري، "موقف الإسلام من الإرهاب"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص 199.

4- الإرهاب والجريمة المنظمة:

تُعتبر الجريمة المنظمة من بين المظاهر التي انتشرت بكثرة في المجتمعات المختلفة عبر دول العالم، بحيث تمتلك نفوذ وسلطة وأموال، ما يجعلها قادرة على فرض منطقتها من خلال تخويف ورعب المواطنين

فالجريمة المنظمة هي جريمة تمارس من خلال جماعات متعددة تضم عدد من الأشخاص عادة ما يكونوا محترفين ضمن إطار تنظيمي دقيق يقوم على تقسيم الأدوار، يغلب عليها طابع السرية وغالباً ما يلجأ قادتها إلى التصفية الجسدية للمخالفين لقواعدها ويتعدى نشاطها العديد من الدول، كما تملك عناصر لها في السلطة الرسمية للدول عن طريق استخدام الرشاوي، يقودها أشخاص خطيرين من خلال الولاء المطلق من طرف أعضاء الجماعة والهدف الأساسي لأعمالها هو السعي لتحقيق أرباح طائلة ويترتب عنها جرائم متعددة في المجتمعات، وتفرض على أفراد المجتمع التعايش معها من أجل انقائها بطشها¹.

فالجريمة المنظمة لا تختلف على الجريمة الإرهابية من حيث السعي إلى إدخال الخوف والرعب والرّهبة في نفوس المواطنين كما يمكن أن يكون موجهاً إلى السلطات، فالمنظمات الإرهابية ترهب المواطنين سعياً منها إلى إثارة الرأي العام ضد سلطات الدولة ومحاولة إظهار عجزها عن حماية المواطنين، كما تستهدف رجال السلطة ورموز النظام السياسي القائم² كما أن المنظمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة يتبعان نهج السرية والتنظيم، وأساليب التخفي والتمويه والتزوير خصوصاً وثائق الهوية.

كما أن هناك تعاون متبادل بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، هذه الأخيرة تحصل على خدمة الجماعات الإرهابية، كتأمين مرور شحنات المخدرات والأسلحة في إطار تبادل المصالح بينهما.³

¹ محمد فتحي عيد، "الإرهاب والقرصنة البحرية"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 258.

² عطا الله إمام حسنين، "الإرهاب والبنبان القانوني للجريمة"، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 407.

³ أحمد عبد العظيم مصطفى المصري، "المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002)، ص 166.

كما أن الجريمة المنظمة تقدم حلول للمشاكل التي تواجه الجماعات الإرهابية، وهي الحاجة إلى السلاح والأموال مقابل الحصول على الحماية المسلحة.¹

أما من حيث الاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة فيمكن تمييز بعض النقاط، فالهدف من الفعل الإجرامي يختلف بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة فالأولى تهدف إلى تحقيق أفكار ومعتقدات حتى وإن كانت خاطئة غير أنها ترى بأنها صحيحة، أما الثانية فالهدف الوحيد والأساسي هو السعي إلى تحقيق الكسب المادي بغض النظر عن المصادر التي تكسب منها الأموال.

وكما ذكرنا آنفاً يبقى تحديد مفهوم الجريمة المنظمة شأنه شأن تحديد مفهوم الإرهاب، فهو يغلب عليها تعدد التعاريف وغياب تعريف دقيق موحد متفق عليه، مما يصعب ضبط نقاط التشابه والاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

5- الإرهاب والتطرف:

يُعتبر التطرف من بين الظواهر التي ارتبطت بمفهوم الإرهاب، وقد شمل التطرف الجوانب الدينية على الخصوص في مختلف المجتمعات، أين قامت حروب عقائدية طاحنة، فالتطرف الديني ليس وليد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الذي ارتبط بالعنف الإسلاموي، فقد عرفت ألمانيا حرب دينية بين مختلف مقاطعاتها سميت بحرب الثلاثين عاماً، أين ظهرت صراعات دموية بين الكنائس المسيحية شملت البروتستانتية والكاثوليكية والأنكليكانية وغيرها.

ولم يقتصر التطرف على الجانب الديني فقط، بل ظهر في المجال السياسي من خلال الأحزاب اليسارية المتشددة، التي تتميز بطابعها العنيف وأفكارها اليسارية المتشددة، منها الأحزاب الإسلاموية في العالم العربي على وجه الخصوص.

وتتشابك العديد من الأسباب في إنتاج التطرف، فقد يكون مرجعه أسباب فكرية، نفسية، سياسية أو اجتماعية كما يمكن أن يكون هناك دوافع اقتصادية وتربوية، وهناك من يؤكد على تشابك هذه الظروف ممّا يعطي الظاهرة تعقيداً كبيراً¹، ويمكن أن نورد بعض الأسباب كالتالي:

¹ عطا الله إمام حسانين، مرجع سابق، ص 407.

- البعد عن الفهم الصحيح والتطبيق الفعلي للدين الإسلامي في شؤون الحياة مما يؤدي إلى الغلو والتطرف.
 - الإحباط السياسي والتهميش الذي تتعرض له الأحزاب ذات الطابع الإسلامي في الكثير من البلدان العربية وحرمانها من الحياة السياسية، ميوّلاً التوجّه إلى التنظيمات السرية المناهضة وتبني مبدأ الإرهاب، وهو ما شاهدناه في أمثلة حية.
 - الغلو في الفكر والفهم المتجاوز للدين والشريعة والتركيز على العموميات وإهمال النصوص التفصيلية، وهذا يُعتبر أحد شعارات فرقة الخوارج.
 - نقص أو تقصير أهل العلم في القيام بواجب النصح والإرشاد والتوجيه.
 - عُقدة النقص لدى بعض الأشخاص وحب الظهور والشهرة، فيتم تبني التخريب والقتل والتدمير واعتبارها أعمال بطولية.
 - الإحباط النفسي والشعور بخيبة الأمل بعدم نيل الحقوق داخل المجتمع في الكثير من البلدان العربية².
 - تفكك المجتمع وعدم ترابطه لا يُشعر الشخص بالمسئولية اتجاه الآخرين.
 - العوامل الاقتصادية السيئة وما يتولد عنها من بطالة وامتهان للإرهاب والجريمة والمخدرات والاعتداءات والسرقة وغيرها.
 - غياب التربية الحسنة المؤدية إلى توجيه الأفراد للأخلاق القيمة الحسنة³.
- لذلك نجد أن هناك علاقة وطيدة بين الإرهاب والتطرف، فالتعصّب الديني غالباً ما يؤدي إلى الإرهاب وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدين لا يعني الإرهاب ولا يمكن القول بأن الشخص المتدين هو إرهابي، فالتدين لا يعتبر إرهاباً إلا إذا اقترن بأفعال القتل والترويع والترهيب للمواطنين.
- ونشير إلى أن التطرف الإسلاموي ليس وليد الأسباب التي ذكرناها آنفاً فقط بل هناك حيز كبير للمجتمعات الغربية وما تنتهجه من إثارة لمشاعر المسلمين من تدنيس للإسلام والسخرية من المعتقدات

¹ صالح بن غانم السدلان، "أسباب الإرهاب والعنف والتطرف" (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ب.س.ن) ، ص ص 04 . 05.

² صالح بن غانم السدلان، مرجع سابق، ص ص، 17.18.

³ نفس المرجع، ص 20 .

الإسلامية واعتبار كل من هو مسلم عبارة عن شخص إرهابي، وتشديد الرقابة على المسلمين ومضايقتهم في الدول الغربية.

كل ذلك كان من بين الأسباب التي هزت مشاعر المسلمين وتبنيهم نظرة تطرفية اتجاه المجتمعات الغربية، مولود أسلوب عنيف كرد فعل، كان في العديد من الأحيان بلغة التفجيرات والاعتقالات واحتجاز للرهائن، كتفجيرات اليابان واعتداءات مدريد وأوكلاهوما وأشهرها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 201 التي أسست لمرحلة جديدة سميت بمرحلة الحرب على الإرهاب.

6- الإرهاب والكفاح المسلح:

يُعتبر الكفاح المسلح من بين الوسائل التي تبنتها دول العالم الثالث لنيل استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد حظت جُل الأعمال التحريرية بقبول وتأييد العديد من الدول الغربية في تلك الفترة، كما تضمنت القوانين والمؤسسات الدولية مبدأ حق تقرير المصير كالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما برز ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والعهدين المكملين للحقوق السياسية والإقتصادية والاجتماعية لسنة 1966.

فالدفاع عن النفس والمقاومة عمل شرعي ليس له علاقة بالأعمال الإرهابية وتعتبر المقاومة المسلحة كعمليات للقتال تقوم بها عناصر خارج الجيش النظامي من أجل الدفاع عن المصالح الوطنية والمبادئ القومية ضد القوى الخارجية المعتدية¹، وتعتبر الحركات التحررية الوطنية كمنظمات ذات طابع وطني غالبا ما تتشكل من جزئين، الجزء السياسي والجزء العسكري، وتقوم في البلدان التي تكدر تحت السيطرة والإستعمار الأجنبي وتبني العمل المسلح من أجل تقرير مصيرها.

وبهذا نرى بأن الكفاح المسلح مرتبط أساسا بمبدأ حق تقرير المصير السياسي وهو حق تتمتع به كل الدول دون إستثناء.

فالطابع الشعبي للكفاح المسلح لديه ميزة تفرقه عن الأعمال الإرهابية، فالأول يحظى بالقبول والتعاون الشعبي بينما الإرهاب يرفضه مختلف شرائح المجتمع.

¹ تامر إبراهيم الجهماني، "الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي: دراسة قانونية ناقدة"، (الجزائر: دار الكتاب العربي

للطباعة والنشر)، (ب.س.ن)، ص 93.

كما أن الكفاح المسلح يسعى إلى إزالة الاستعمار والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في المجتمع، أما الإرهاب فمقصده سلبي موجه ضد الأمن والاستقرار كما يسعى إلى تطبيق أفكار وقناعات حتى وإن كانت خاطئة.

اللاّجوء إلى استخدام القوة في الكفاح المسلح لتقرير المصير من الحقوق المشروعة وفقاً للقانون الدولي، عكس الأعمال الإرهابية التي تكون غالباً ضد الأبرياء العزل حتى وإن كان الغرض من هذه الأعمال هو المقاومة، فهي غير مشروعة وفق القواعد الدولية.¹

وبذلك نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ركزت على احترام حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها واستقلالها، باعتباره حق يجب أن يمارس بحرية دون ضغط خارجي، مع احترام حقوق الإنسان والمواطن والحريات الأساسية والعمل على إنهاء التمييز العنصري (Racism) والاستعمار (Colonialism) بكافة أشكاله ومظاهره.

المطلب الثالث: الإرهاب بين الخصائص وتعدد الدوافع والوسائل:

1- خصائص الإرهاب:

تتسم ظاهرة الإرهاب بالعديد من الخصائص على الصعيد المحلي الوطني والدولي وهي خصائص تميزها عن الظواهر الإنسانية الأخرى:

- الإرهاب يكون موجه بالخصوص إلى الأفراد والمؤسسات والمصالح التابعة لدولة ما².
- الإرهاب ظاهرة معقدة ومركبة يصعب ضبطها وفهمها ومعالجتها، فهي ليست بسيطة كما يعتقد.
- الظاهرة الإرهابية، ظاهرة غير توافقية، فما يراه البعض عملاً إرهابياً يراه البعض الآخر عملاً مشروعاً، بذلك فهي ظاهرة قيمية معيارية.
- العمل الإرهابي هو نتاج عمل أفراد أو جماعات مستقلون في الغالب، كما يمكن أن يكونوا مدعومون من طرف جهة ما أو دولة ما.
- الإرهاب مقصده تحقيق أهداف وغايات، كما يخلق حالة من القلق والخوف ويقوض الناس أمنهم.

¹ نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 108 .

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 50.

- العمل الإرهابي له عواقب متعددة تتعدى الحدود الوطنية للدولة، وربما الإقليمية والدولية.
- تتميز الظاهرة الإرهابية بطابع المفاجئة، بحيث لا يمكن التكهن بزمن ومكان حدوثها، عكس الجريمة والأعمال الإجرامية التي يغلب عليها طابع التنظيم.
- تتعدّد أهداف الظاهرة الإرهابية، ما بين الأهداف المعنوية والدعائية كما يمكن أن تكون مادية من أجل تحقيق مكاسب (كالحصول على الفدية).
- الأعمال الإرهابية يمكن أن تكون كرد فعل على مظالم تعرض لها أفراد أو جماعات، وهي حالة ينتفي فيها وجود الإرهاب، خصوصا إذا كانت هناك عدالة اجتماعية وسياسية.
- الفعل الإرهابي قد ينتج عن أفراد فقدوا الأمل وعانوا من الإحباط نتيجة الظروف المحيطة بهم.
- التمايز والتنوع في الأسلحة المستخدمة في العمليات الإرهابية، فهي تشمل الأسلحة الخفيفة كما تشمل المتفجرات واحتجاز الرهائن واختطاف الطائرات والسفن.
- ظاهرة الإرهاب تخلف خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى التهجير والتشريد للسكان.
- الإرهاب وسيلة يتّخذها الضعفاء، كما يتّخذها الأقوياء فهي عبارة عن سلاح، كما يبيّنهُ نَعُومُ تشومسكي في مقالته "الإرهاب سلاح الأقوياء كما هو سلاح الضعفاء".
- الظاهرة الإرهابية تختلف من حيث البعد السياسي ومن حيث الجوهر مع ظواهر التطرف والعنف والإجرام، وتتشابه معهم من حيث الاعتداءات والتدمير والتخريب ضد الأفراد والممتلكات الخاصة والعمومية.
- الأعمال الإرهابية لا تميز بين الضحايا في تنفيذ أهدافها، فالضحايا قد يكونوا من النساء والأطفال، كما قد يكونوا عسكريين أو زعماء سياسيين.
- الإرهاب موضوع سجالي بين العلماء والمفكرين من حيث الطبيعة، هل هو ذو طبيعة سياسية أم اجتماعية أم ظاهرة نفسية، أما علماء القانون فقد سعوا إلى جعله عمل إجرامي.
- الظاهرة الإرهابية استفحلت بطريقة جلية، بسبب التطور التكنولوجي والتحكم الدقيق في وسائل الاتصال، ما جعلها أكثر تنظيماً وسرعة.

من خلال الخصائص التي ذكرناها، نرى بأن الظاهرة الإرهابية، ظاهرة مرنة، مطاوعة، قابلة للتكيف حسب الظروف المحيطة، وهي خاصية صعبت من وضع تعريف محدد ودقيق لها من الناحية الأكاديمية،

كما كانت هناك صعوبة في مواجهتها والقضاء عليها في الواقع، رغم الجهود المبذولة من طرف الدول والمؤسسات الدولية.

2- دوافع الإرهاب:

يُعتبر الإرهاب ظاهرة امتدت تأثيراتها إلى مختلف الدول والمجتمعات، وبالتسليم بأن لكل ظاهرة من الظواهر دوافع ومسببات، فإن ظاهرة الإرهاب لا تأخذ مكانها في خريطة السياسة الدولية دون دوافع عملت على تكوينها، فهي بالطبع لم تأتي من فراغ مطلق، وهنا نستحضر مقولة كورت فالدهايم (Court Valdhaim) الذي أعتبر أن للدول الكبرى القسط الأكبر من مسئولية تفشي ظاهرة الإرهاب التي تهز العالم، وقد ارتبطت الأعمال الإرهابية بالعديد من الأسباب والدوافع أهمها الدوافع السياسية، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الدوافع الإعلامية والدينية.

أ- الدوافع السياسية:

يُعتبر الإحباط السياسي من بين العوامل المؤدية للإرهاب والعنف، فسياسة الإقصاء التي تنتهجها العديد من الدول العربية واستخدامها للقمع ضد مختلف التيارات والأحزاب المعارضة يولد ردود أفعال مناهضة غاضبة تتبنى العنف المسلح والإرهاب.

والإقصاء السياسي ليس حكرا على الدول العربية، فهو موجود حتى في الدول الغربية ضد التيارات الإسلامية والجمعيات الدينية والأشخاص الذين يدينون بالإسلام فمعظم أعمال العنف والأعمال الإرهابية تكون بدوافع سياسية.

كما يمكن للإرهاب استهداف رموز النظام من خلال الاغتيالات السياسية التي تمس أعضاء النظام القائم على الإستبداد، كما تمس المؤسسات الرسمية للدولة والأماكن العمومية، من جهة أخرى يعتبر إهمال الرعاية والتقصير في شؤون المجتمع وعدم القدرة على توفير حاجات الأفراد من تحقيق العيش الكريم والصحة والعمل¹، دافع يولد الإحساس بالنقص والحاجة وتتولد بذلك المشاعر الناقمة على السلطة والنظام الحاكم وهو ما يعبر عنه باستخدام العنف والإرهاب.

كما أن السياسة الأمريكية المتبعة بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و ما تبعها من:

¹ صالح بن غانم السدلان، مرجع سابق، ص ص 7-8.

- التدخلات في الشؤون الداخلية للدول خصوصا العربية والإسلامية منها .
 - سياسة القوة واستخدامها لانتهاك الاستقلال السياسي للدول وتهديد سيادتها وسلامتها الإقليمية
- كل ذلك وُلد موجة من الأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها واستهداف كل مصالحتها في مختلف المناطق التي تتواجد بها، خصوصا بعد ما قامت أمريكا بوضع قائمة سوداء للدول التي اعتبرتها داعمة للإرهاب ومصدرة له، في معظمها دول عربية وإسلامية ما أثار مشاعر المسلمين وولد ردود أفعال عنيفة من قبل المتشددين الإسلاميين.

ب- الدوافع الاجتماعية والإقتصادية:

تجتمع العديد من الدوافع الإقتصادية والاجتماعية المؤدية للإرهاب، فضعف مؤشرات التنمية الإقتصادية داخل الدولة يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية لدى أفراد المجتمع ويولّد شعور بالإحباط ورغبة في الانتقام من النظام ومن رموزه اعتقاداً أنهم السبب في تلك الظروف. فالدوافع الاجتماعية للإرهاب غالبا ما تعود إلى التفكك الأسري الناتج عن نقص التنشئة الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية، فهي كلها أسباب تدفع إلى تبني أعمال إرهابية من قبل أفراد المجتمع.

كما أن انتشار البطالة وإزدياد عدد العاطلين عن العمل في المجتمع، يفتح الأبواب على مصرعيها لإمتهان الإرهاب والجريمة والمخدرات والاعتداءات والسرقة. فالبطالة من أقوى العوامل المساهمة في نقشي ظاهرة الإرهاب، حيث ضيق المعيشة وغلاء الأسعار، كلها عوامل تؤثر في إنشاء روح التدمير وتولد حالة من السخط¹ غالبا ما تكون الجماعات والأعمال الإرهابية متنفسا وبديلا للأوضاع السابقة.

وهناك أسباب أخرى لها تأثير مباشر في تبني الإرهاب وأعمال العنف والإرهاب الدولي منها:²

- استمرار النظام الإقتصادي الدولي الجائر وغير المنصف في حق شعوب دول العالم الثالث خاصة العربية والإسلامية منها.
- الإستغلال الأجنبي لموارد البلاد (المستعمرة) وما نتج عنه من تخلف وضعف في التنمية.
- عرقلة التنمية الإقتصادية في البلدان المستقلة، ما أبقاها تحت وطئة الفقر.

¹ صالح بن غانم السدلان، مرجع سابق، ص ص، 19.20.

² محمد عوض الهزايمة، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، مجلة الصراط، (الجزائر: كلية العلوم الإسلامية)، العدد 06، سبتمبر 2002، ص 207.

• الظلم الإجتماعي، الإستغلال السياسي، الضعف الإقتصادي وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبهذا نرى بأن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية من أهم الدوافع داخليا أو خارجيا المؤدية للإرهاب والعنف.

ج- الدوافع الإعلامية:

تهدف العمليات الإرهابية إلى طرح قضية ما أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، نظرا لما تعتبره الجماعات التي تقوم بتلك الأعمال تجاهلا لقضيتها، فتتبنى العنف للفت الإنتباه، لما يتعرضون إليه من مظالم، محاولة منهم كسب التعاطف والتأييد الدولي لمناصرة قضيتهم¹.

فمن منطلق "إرهاب عدوك وأنتشر قضيتك"، ونظراً للأهمية الإعلامية الكبيرة للعمليات الإرهابية يعتبر الكثير من المحللين أن الجماعات الإرهابية تركز على نقطتين أساسيتين، الأولى العمل الإرهابي الذي يثير الرعب والرّهبة في صفوف الأفراد والمجتمعات، والثانية هي الضحية الإعلامية التي تحدثها تلك العمليات، بهدف إثارة القضية أمام الرأي العام والتعريف بها²، لكسب التأييد من أجل الضغط على دولة ما أو جهة دولية للقيام بعمل ما أو الامتناع عنه.

وقد نجحت وسائل الإتصال الحديثة في التعريف بالعديد من القضايا، كما أنها خلقت في العديد من الأحيان موجه تعاطف مع من يقومون بها، وينتج بذلك ضغط على الدولة والرأي العام الداخلي أو الخارجي للإهتمام بتلك القضايا وإعطائها حيز أكبر لحلحلتها أو قبول التفاوض مع أطرافها.

وكسبت العديد من القضايا تأييدا عالميا على غرار القضية الفلسطينية في كفاحها مع الحركة الصهيونية، كما كسبت العديد من الحركات التحررية لاستقلالها من خلال إيصال رسالتها إلى الرأي العام العالمي والمؤسسات العالمية، كالأمم المتحدة، وأشهرها القضية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية ومفاوضات إيفيان، كما استطاعت القاعدة (Al Qaida) من كسب زخم إعلامي كبير من خلال اعتداءات الحادي

¹ نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص15.

² أحمد جلال عزالدينين "الإرهاب والعنف السياسي"، (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986)، ص 151.

عشر من سبتمبر 2001، وإظهارها للعالم رفضها للتدخل في شؤون الإسلام والمسلمين وانتهاكاتها المتكررة لسيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

د - الدوافع الدينية:

يُعتبر العامل الديني مبدأً أساسياً في حياة الأفراد والشعوب، بحيث يعتبر القاعدة الخلفية الناظمة لعلاقات الأفراد ببعضهم البعض، فالإسلام باعتباره رسالة سماوية منظمة لعلاقات المسلمين الإجتماعية، فهي أيضاً توضح بدقة علاقات الأفراد بخالقهم.

من جهة أخرى وما هو ملاحظ، فإن الفهم الخاطئ بأصول الدين الإسلامي والغلو في تطبيق وتفسير قواعد الشريعة الإسلامية، ولد التطرف والتشدد المسيبين للإرهاب في وسط الشباب المسلم.

وقد ظهرت الأعمال الإرهابية المرتبطة بالعبقيدة الإسلامية، بعد تهبّار الإتحاد السوفياتي في بداية تسعينات القرن العشرين، ودخول الدويلات المستقلة على الكتلة الإشتراكية، كالبُ سنة والهرسك وكوسوفو في صراع من أجل الانفصال.

وقد تزامن ذلك مع سياسة البحث عن عدو جديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط المعسكر الإشتراكي، حيث بدأ الغرب ينظر إلى الإسلام بإعتباره العدو الجديد، وبذلك أصبح المسلمين هدفاً لإرهاب العالم الغربي، وهدفاً للعقوبات من قبل الأمم المتحدة (O.N.U).

ويعتبر تدخل حلف الناتو (NATO) في كوسوفو لحماية المسلمين الألبان كما يدعي الغرب، ما هو إلاّ إرهاب ضد المسلمين والإسلام، فالهدف من التدخل هو القضاء على آخر معاقل المعسكر الشيوعي¹. والتدخل الأمريكي البريطاني في العراق وإقامة مناطق آمنة بدعوى حماية أقليات الأكراد والشيعة، والإدعاء بعدها بإسقاط النظام الحاكم (نظام صدام حسين) بإعتباره نظام مستبد².

¹ سامي جاد عبد الرحمان واصل، "إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)،

(القاهرة: جامعة عين الشمس) ص 130.

² نفس المرجع، ص 131.

وتعتمد الجماعات الإرهابية الدين للفت الرأي العام فالجماعات المتشددة التي تتخذ الدين الإسلامي دريعة توحى للمواطنين بأن هجماتها وأعمالها العدائية موجهة للأطراف الكافرة ولأماكن الكفر، وإن كان ذلك في صفوف الأبرياء.

لذلك تولّدت فكرة لدى الغرب تربط بين الإسلام والإرهاب وتعتبر أن الإسلام دين عنف يحرض على الأعمال الإرهابية.

3_ وسائل الإرهاب:

يتّخذ الإرهاب وسائل وأساليب عديدة تستخدمها الجماعات الإرهابية الفاعلة لتحقيق أهدافها وثبات نفسها، ومن هذه الوسائل نجد:

- الإغتيالات السياسية:

يُعتبر أسلوب الإغتيالات والتصفية الجسدية من الأساليب التقليدية للجماعات الإرهابية، نظراً لسهولة الوصول إلى الهدف وصعوبة تحديد الجهة الفاعلة¹، فاستخدام العنف والتصفية يعتبر أسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم كاغتيال ملك النمسا عام 1914 في سراييفو.

ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب بهدف التأثير على الرأي العام داخل الدولة، وتتوقف هذه الشخصية بالنسبة للإرهابيين حسب الغرض من العملية الإرهابية.

ويمكن تمييز الإغتيالات السياسية من خلال ثلاث نقاط:

- أن يكون الشخص المستهدف من الشخصيات السياسية.
- أن يكون الدافع للقتل سياسي محض.
- أن يكون لحادثة التصفية تأثير سياسي وإعلامي ملحوظ.

وقد شهد القرن الماضي العديد من الإغتيالات التي مست القادة السياسيين كاغتيال الملك فيصل، جون كينيدي، ألوف بالمة، أنور السادات، أنديرا غاندي، محمد بوضياف، رفيق الحريري وغيرهم.

¹ علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 81.

- إحتجاز الرهائن:

تعتبر عملية الحجز والإختطاف عمل يتم من خلاله إحتجاز طرف ثالث ليس له علاقة مباشرة بالنزاع، ويكون بطريقة قسرية يهدف من خلالها الحاجزين فرض شروط سياسية أو عسكرية أو مالية، ومفهوم الرهائن هنا هم الأشخاص غير المقاتلين وغير العسكريين ولا يحملون السلاح¹.

وقد تحدث هذه الجرائم في عمليات السطو المسلح من أجل تسهيل عملية الهروب، وكمثال على عملية إحتجاز الرهائن نجد العملية التي قام بها بعض المقاتلين الشيشان عند إحتجازهم حوالي 600 شخص في المسرح لينتهي بتدخل الشرطة الروسية.

- خطف الطائرات:

ويقصد به قيام شخص أو عدة أشخاص على ظهر إحدى الطائرات بالإستيلاء على الطائرة في حالة طيران باستخدام القوة وتحويل مسارها إلى الوجهة المرادة من طرف الخاطفين، وذلك بقصد عقد صفقة أو الحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة.

ويبلغ الإرهابيون (Terroristes) إلى هذه العملية بهدف إحتجاز عدد كبير من الرهائن (Otages) من ركاب الطائرة في دفعة واحدة بالإضافة إلى سهولة إختطاف الطائرة بوسائل عادية، ومن أبرز العمليات في خطف الطائرات نجد عملية إختطاف الطائرة الفرنسية المتجهة إلى الجزائر من طرف أربعة أشخاص أيام العشرية السوداء، بالإضافة إلى الطائرات التي حول مسارها وتم تنفيذ هجمات بواسطتها في الولايات المتحدة الأمريكية في الحدي عشر من سبتمبر 2001.

- الأعمال التخريبية والعمليات التفجيرية:

تعتبر عمليات التخريب والتدمير للمباني والمنشآت العامة من الصور المألوفة للجماعات الإرهابية، كما تستهدف أيضا السفارات والقنصليات، ويهدف ذلك إلى زعزعة كيان الدولة وإثارة الفرع والرعب لدى مواطنيها من أجل الضغط عليها لتغيير موقفها اتجاه قضية ما.

¹ نفس المرجع، ص 55.

ويضاف إلى ذلك حروب العصابات والحروب التحريرية، حيث يعتبران مثال لاستخدام وسائل الإرهاب المختلفة من تخريب وتفجير بواسطة القنابل والسيارات المفخخة (Voitures Piéger)، وهي في الغالب تكون ردًا على العدوان الذي تتبناه الدول المُتعمِّرة¹.

كما يمكن أن تلجأ الجماعات الإرهابية إلى وسائل غير تقليدية، كإمكانية استخدام أسلحة كيميائية (Armes Chimique) أو أسلحة بيولوجية (Armes Biologique) أو أسلحة نووية (Armes Nucléaire) في مختلف عملياتها الإرهابية بهدف إحداث أضرار بالغة للضغط من أجل تحقيق مصالحها وإسماع صوتها.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب:

تضاربت واختلفت آراء الفقهاء والمنظرين حول تفسير ظاهرة الإرهاب، ويرجع ذلك أساساً إلى اختلاف المعايير المعتمد عليها في عملية التفسير، بالرغم من ذلك وبعد الاطلاع والتدقيق يمكن استخلاص معيارين أساسيين ارتكزت عليهما العديد من الدراسات الأكاديمية، هما المعيار المادي الذي يقوم على طبيعة العمل الإرهابي كأساس لتفسير الإرهاب، والمعيار الموضوعي الذي يقوم على الغاية من العمل الإرهابي لتفسير ظاهرة الإرهاب.

أ_ المعيار المادي:

ركّز أصحاب هذا الاتجاه على الوسائل المستخدمة في العمليات الإرهابية لتفسير ظاهرة الإرهاب، إلى جانب الرعب والفرع المصاحب لها، دون التركيز على الأهداف والغايات الكامنة من وراء ذلك. فالرغبة في تحقيق هدف سياسي أو تغيير وضع ما يتطلب استخدام وسائل فعّالة بغرض إثارة الرعب ولفت الإنتباه، ويوجد العديد من المفكرين الذين يمثلون هذا الاتجاه منهم ليمن (Lemkin) وسوتيل (Sottill) ومحمد سرحان (Mohamed Sarhan) الذي يرى أن فكرة الإرهاب تركز على استعمال القوة غير المشروعة، والقوة تعني استخدام مختلف الوسائل العنيفة.

¹ نفس المرجع، ص 60.

وما يعاب على أصحاب هذا الإتجاه هو تركيزهم على الوسائل المستخدمة في العملية الإرهابية وما يصاحبها من رعب وخوف، وهو عبارة عن توصيف للجريمة الإرهابية أكثر منه تفسير للظاهرة الإرهابية والسلوك الإرهابي في شكله العام.

ب _ المعيار الموضوعي:

يركز أصحاب هذا الإتجاه على الغاية والهدف الذي يسعى إليه مرتكبوا الأعمال الإرهابية، في تفسير السلوك الإرهابي، فالوسائل هنا غير مهمة بقدر أهمية النتائج المحققة والآثار التي تخلفها تلك الأعمال. والأهداف هنا مختلفة، لكن الهدف السياسي يكون دائماً على رأس الأهداف الأخرى، ونجد العديد من المفكرين في هذا الإتجاه أمثال فيجينا (Vigina) واريك دافيد (Eric david) حيث ركزوا على الدوافع المختلفة كالدوافع العقائدية والإيديولوجية التي تندرج كلها تحت السعي إلى تحقيق الهدف السياسي. فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الإرهاب كما أسلفنا الذكر، ورغم تشعب جذور ومسببات الإرهاب. فإنه يمكن تصنيف أربعة مقاربات مفسرة للظاهرة الإرهابية هي: مقارنة الأسباب المتعددة، المقارنة السياسية (البنوية)، المقارنة التنظيمية والمقارنة النفسية.

1- مقارنة الأسباب المتعددة:

ترتكز مقارنة الأسباب المتعددة (Multi-Causal Approach) على العوامل النفسية، الإقتصادية، السياسية، الدينية والعوامل الإجتماعية، حيث تعتبر أن السلوك الإرهابي هو محصلة لتظافر هذه العوامل. لذلك لا يمكن فهم السلوك الإرهابي إلا بالإلمام بمختلف جوانبه، لأن الظواهر السياسية لا يمكن فهمها بمعزل على الجوانب الأخرى، فمن أجل فهم ظاهرة الإرهاب الدولي مثلاً لابد من الإلمام بالجوانب الدينية والعرقية والإيديولوجية والإجتماعية وغيرها. ويمثل هذا الإتجاه كل من باول ويلكينسون (Paul Wilkinson) وألان كريجر (Alan Kruger) وجيتكا مالوكوفا (Maleckova)، حيث اعتبروا أن العنف السياسي وما يحويه من صراعات إثنية ودينية وإيديولوجية من بين الأسباب المؤدية لظاهرة الإرهاب¹

¹Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, « Concepts of terrorism: analysis of the rise, decline, trends and risk », Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, european union, N°= 05, December, 2008, p 13.

2- المقاربة السياسية (البنوية):

تطلق المقاربة السياسية -البنوية-(Political or -structural- approach) من رؤية أن الإرهاب سلوك جماعي يمكن أن يكون نتاج عوامل محلية كالجامعات والتجمعات الوطنية المشكلة من أفراد يتبنون فكر متشدد يحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي، كما يمكن أن يكون نتاج عمل جماعات عبر وطنية من خلال الإرهاب الدولي، ويتبنى هذه الرؤية كل من هيدسن (Hudson) وروز (Ross).

وقد ركز تيد روبرت غير (Ted robert gurr) على العامل البنوي من خلال انتشار الفوارق الإجتماعية وازدياد الفقر والضغط الاجتماعي واللامساواة، واعتبارها أسباب مباشرة للدفع باتجاه السلوك الإرهابي.

كما ركز (Gurr) أيضا في دراساته على مفهوم المنع الممنهج¹ المتبع من قبل السياسيين وصناع القرار الذين يشرفون على دواليب السلطة في العديد من الدول، وفكرة المنع الممنهج تشمل مختلف الجوانب كالمنع السياسي والمنع الاقتصادي والمنع الاجتماعي، فسياسة المنع الممنهج من بين مسببات النزوع إلى السلوك الإرهابي.

3- المقاربة التنظيمية:

يُطلق على المقاربة التنظيمية (Organizational Approach) مصطلح المقاربة العقلانية (Rational) وتنتقل في تحليلها وتفسيرها للسلوك الإرهابي على أنه فعل جماعي تتخذه مجموعة من الأفراد، فهو ليس سلوكا فرديا لأن القنوات السياسية والأهداف المشتركة بين أفراد الجماعة تفرض التخطيط والتنظيم، وهو ما يؤكد الأعمال الدقيقة التي نفذتها العديد من الجماعات الإرهابية والأهداف الإستراتيجية التي أصابها في العديد من الأماكن الحساسة، ومن بين الكتاب الذين ساهموا في هذه المقاربة نجد (Martha Crenshaw).

¹ Ibid, pp 13-14.

4- المقاربة النفسية:

تأخذ المقاربة النفسية (Psychological Approach) بعين الاعتبار دافعية الإنجاز لدى الأفراد، لذلك ركزت على دراسة سلوك الأفراد والأساليب التي يتبعونها ومعلوماتهم الشخصية وسيرهم الذاتية، وقد برزت في أفكار كل من مارك ساجمان (Marc Sageman) وبيروس هوفمان (Bruce Hoffman)¹.

كما ظهرت دراسة أخرى في هذه المقاربة لروبارث بابي (Robert Pape) قام خلالها بدراسة الإنتحار الإرهابي (العمليات الإنتحارية) من أجل فهم أسبابه ودوافعه، حيث درس أكثر من 188 حالة وخلص إلى أن الإرهاب الإنتحاري العصري هو نتاج أسباب ومعتقدات ودوافع دينية، لأنه لم يستطع إيجاد سيرة ذاتية موحدة للمنتحرين فالدافع تتمثل في التشبع الروحي.

وكنتيجة للدراسة والبحوث التي قام بها أصحاب هذه المقاربة، خلصوا إلى أن العمل على إيجاد حلول للظروف الإجتماعية والسياسية يمكن أن يكون أرضية خصبة للإبتعاد عن السلوك الإرهابي، مادام هذا الأخير وسيلة للتعبير عن الأفكار والإحتياجات الإنسانية.

¹ Ibid, p 14.

الفصل الثاني:

أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي
على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: بروز وتطور الأزمة المالية:

لقد شكلت الأزمة المالية الأخيرة حلقة جديدة من حلقات الصراع المرضي، الدائر رحاه في القسم الشمالي للبلاد، فمنذ استقلال دولة مالي عانت على غرار العديد من الدول الإفريقية من أزمات عرقية كانت في غالب الأحيان أكثر دموية بين الأطراف المتصارعة المتمثلة في حكومة باماكو والمتمردين الطوارق.*

فبالرغم من الطابع الخصوصي لحياة البدو الطوارق في شمال البلاد، وما يميزها من عادات وتقاليد ضاربة في عمق التاريخ، عانت هذه المنطقة من التهميش الممنهج من قبل الحكومات المتعاقبة في باماكو، بحيث لم يحظى سكانها بالتنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مع غياب مختلف الهياكل القاعدية ومتطلبات الحياة الضرورية، كل ذلك ولّد الشعور بعدم الرضا والتفكير في الانفصال عن الجنوب وإقامة دولة أزواد في الشمال، وهو المطلب الذي لم يحظى بالقبول خاصة من طرف الجزائر، الجار الذي كان له الفضل في إيجاد إتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومات المتعاقبة في مالي خلال الأطوار المختلفة من الصراع.

المطلب الأول: الطوارق وأزمة الصراع المتجدد:

تحتل مالي موقع إستراتيجي في شمال غرب إفريقيا حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.241.000 كلم² ويبلغ عدد سكانها حوالي 14.5 مليون نسمة، في تنوع أنثروبولوجي شديد، ويعتبر نهر النيجر الخاصة الجيوبوليتيكية في الصراع الدائر حيث يفصل هذا النهر بين جنوب مالي الذي يضم العاصمة باماكو والشمال الذي يعرف بإقليم أزواد**، حيث تبلغ مساحته 822 000 كلم² ويقطنه حوالي 1 مليون نسمة من قبائل الطوارق والعرب من مجموع سكان دولة مالي¹، ونالت مالي إستقلالها عن فرنسا سنة 1960.

* تشير العديد من المراجع أن كلمة طوارق مشتقة من كلمة توارك أي التاركون باللغة العربية، كما تشير مراجع أخرى إلى أن كلمة طوارق من أصل كلمة توارق نسبة إلى مدينة تارقة التي تعني في لغة الطوارق الساقية في منطقة فزان جنوب ليبيا، وهي المنطقة التي ينحدرون منها، كما يطلقون على أنفسهم إسم الرجال الزرق أو الرجال الملثمون.

** كلمة أزواد بلغة الطوارق أقرب إلى كلمة أزكاغ أو أزقاغ بلغة الأمازيغ في الجزائر، والتي تعني اللون الأحمر وهي صفة تميز لون أراضي إقليم الشمال المالي التي يتمركز عليها مختلف قبائل الطوارق.

¹ بقدي فاطمة، "المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لإحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل"، ورقة مقدمة في الملئقي الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قلمة، قسم العلوم السياسية، 2013).

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وتضم دولة مالي العديد من الإثنيات والقبائل، أكبرها إثنية الماندينغ (Manding) التي تسيطر على مقاليد الحكم منذ الإستقلال وتضم تحتها العديد من القبائل مثل "البامبارا" و"المالكي" و"السنونكيين"، كما نجد إلى جانب الماندينغ قبائل "السونغاي" و"الونينكيين" و"البوبو" و"المينيوناكا"¹ وغيرها من الإثنيات المختلفة، وقد ولّد سيطرة الماندينغ لدى الطوارق الشعور بعدم الإنتماء إلى الجنوب بعد التهميش الممنهج من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم، ما أدى إلى إندلاع صراع طويل المدى.

1- تطورات مسار الأزمة:

تعود قصة الطوارق في شمال إفريقيا إلى الحقبة الإستعمارية، فالحدود الجغرافية التي وضعتها فرنسا لمستعمراتها سنة 1895 لم تراعي التنوع العرقي والتجانس بين السكان، فالمعيار الأساسي التي إتبعته في التقسيم هو معيار الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة من المستعمرات الثماني في غرب إفريقيا، وبهذا وجد الطوارق أنفسهم مقسمون بين خمسة دول هي الجزائر ليبيا النيجر بوركينا فاسو ومالي، وطالما أراد الطوارق الحصول على إستقلالهم لذلك قاموا بعدة ثورات أهمها كانت سنة 1916 وهي ثورة جاءت ردا على فرنسا التي خلفت وعدها بإعطائهم منطقة خاصة بهم ليحكموها تسمى منطقة أزواد (Azawad).

وبعد نيل دولة مالي إستقلالها سنة 1960 لم يتوقف نضال الطوارق من أجل الحكم الذاتي ولستقلال دولة أزواد، حيث عرفت ثورتهم بإسم (A Fellaga)، لكن أجهضت محاولتهم منذ البداية من طرف حكومة موديبو كايّتا (M.Kaita) الذي كان يتميز بعنصريته الشديدة إتجاه قبائل الشمال، حيث لم يكن متعاطفاً مع الثقافة الرعوية لبدو الصحراء الشمالية، فسنّت حكومته سياسات وقوانين لإعادة تنظيم الأراضي التابعة للطوارق وهو ما اعتبروه تهديد لحياتهم وممتلكاتهم، فكان الرد بهجمات صغيرة على القوات الحكومية قابلها الجيش المالي المجهز بالأسلحة السوفياتية بضربات حاسمة وتم وضع مناطق الشمال تحت إدارة عسكرية نهاية سنة 1964، وإلى جانب ذلك وبسبب موجات الجفاف التي ضربت المنطقة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فر العديد من الطوارق إلى دول مجاورة مثل ليبيا والجزائر وموريتانيا.

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013. متوفر في: <http://www.dohainstitute.org>

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

بعد ثلاثة عقود من التمرد الأول وتحت وطأة القهر والإستعباد من السلطة السياسية في باماكو، بقيت مجتمعات الطوارق متدمرة من تلك السياسات بسبب عدم إلتزام الحكومات بتنفيذ الإتفاقيات المبرمة وكذا إستمرار عزل الطوارق في صحراء الشمال المالي وإعتبارهم كقطاع طرق و إرهابيين، كل ذلك دفع بالطوارق للتمرد مرة ثانية سنة 1990 من خلال فصيلتين مسلحتين هما الجبهة الشعبية لتحرير أزواد تحت إمرة إياد آغ غالي (Iyad Agh Ghali)، الذي تحول بعد ذلك من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين حيث يعتبر أكثر تطرفا في الأوساط الشعبية الطوارقية حالياً¹ والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، وقد بدأ التمرد بالهجوم على الماليين من غير الطوارق في الحدود الجنوبية من مناطق الطوارق، ما أدى إلى الإشتباكات بين الطوارق والجيش المالي.

وقد خاضت الجزائر من منطلق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991، حيث قادت دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات² منذ ديسمبر 1991 إلى غاية جانفي 1994، وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن إنتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996.³

أما التمرد الثالث فكان سنة 2006 عندما شنت فصائل الطوارق هجوما مباغتاً على تكنة عسكرية في منطقة كيدال (Kidal)، حيث إستولوا على الأسلحة مطالبين بالحكم الذاتي، والمزيد من المشاريع التنموية والمساعدات من الرئيس أمادو توماني توري (Amadou Toumani Toure) الذي جاء إلى السلطة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2002. وقد كان للجزائر ككل مرة الدور الفعّال في وقف الإقتتال والتوقيع على اتفاق السلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت إسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير"⁴، وقد تعهدت ليبيا بإيواء الراضين لهذا الاتفاق، وقامت بدمجهم في نسيجها العسكري من بين هؤلاء العقيد محمد آغ ناجم (Mohmed Agh Nadjim) الذي أصبح فيما بعد أبرز القادة في فصائل

¹ عبد الله ممدو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 29 أغسطس 2012.

² بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 3 يونيو 2012، ص 05.

³ نفس المرجع

⁴ نفس المرجع

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

القذافي، كما كان له الدور في نقل الأسلحة الليبية إلى شمال مالي إلى حليفه إبراهيم آغ باهنغا (Ibrahim Agh Bahangha)¹.

خريطة رقم (01): خريطة توضح مناطق إنتشار الطوارق



المصدر: بوحنية قوي، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 03 يونيو 2012.

2- تمرد 2012 وإعلان دولة أزواد:

إنطلقت شرارة الحرب من مدن ميناكا (Ménaka) وأغلهوك (Aguelhoc) في السابع عشر من جانفي 2012، حيث قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) بشن عمليات عسكرية خاطفة ضد معازل وتكنات الجيش المالي، وكان ذلك بمساندة الحركات الإرهابية الجهادية المتمركزة في شمال مالي، وفي وقت قصير سيطرت الحركة على كبريات مدن الشمال مثل تومبوكتو وغاو وكيدال، وأحكمت قبضتها على مناطق الشمال من مناكا (Manaka) على حدود النيجر حتى ليري (Leriy) على الحدود الموريتانية على شريط ممتد لآلاف الكيلومترات².

وتعود أسباب إنتفاضة الطوارق إلى الإنتظار طويل الأمد للتنمية والمشاريع الحيوية لمناطق الشمال، التي تعتبر وعود أطلقتها حكومات مالي المتعاقبة. بالإضافة إلى عودة وحدات كاملة من مقاتلي

¹ عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 04 .

² نفس المرجع، ص 04.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الطوارق مدججة بالعتاد والسلاح، كانت تقاوم ضمن كتائب العقيد الراحل معمر القذافي (M Kadafi)، كل ذلك زاد من تقوية مواقفهم الانفصالية تجاه الحكومة المركزية¹.

وبسبب الهزائم التي تلقاها الجيش المالي أمام الهجوم الكاسح للحركات المسلحة تم الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري (A T Touré)، في إنقلاب عسكري قامت به مجموعة عسكرية من نخبة الجيش يتزأسهم أمادو هيا سنوغو (Amadou Haya Sanogo) في 22 مارس 2012، معتبرين أن خيبة الأمل التي تعرض لها الجيش المالي ما هي إلا إنعكاس للسياسات المتماثلة للرئيس توماني توري، متهمين إياه بالتخاذل في تزويد الجيش بأحدث المعدات لمواجهة إرهاب الطوارق.

وفي غمرة الإنتصارات التي حققتها الحركات الانفصالية المسلحة المدعومة بالحركات الجهادية في الشمال أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) عن إستقلال دولة أزواد (Azawad) في السادس أبريل 2012²، متخذة غاو (Gao) عاصمة لها، مع تشكيل مجلس إنتقالي يضم 28 عضواً تحت رئاسة بلال آغ الشريف (B.A.charif) المنتمي لقبيلة الإيفوقاس، وتتصيب آغ ناجم (A.Nadjim) الضابط السابق في كتائب القذافي كوزير للدفاع. وقد وجدت الحركة نفسها في عزلة، حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم³، للعديد من الإعتبارات الإقليمية والدولية.

3- أنطولوجيا الجماعات الانفصالية المسلحة:

أدى الصراع في شمال مالي إلى ظهور العديد من الحركات والجماعات المسلحة في صفوف الطوارق. حيث لم يكن الصراع ضد الحكومات المالية المتعاقبة السبب الوحيد لظهور تلك الحركات، بل أن الصراع والتناحر بين مختلف الجماعات المتقاتلة في الشمال وحدث إنشقاقات بينها، أدى إلى ظهور حركات وجماعات تتبنى إيديولوجيات مختلفة منها ذات الطابع العلماني الراديكالي ومنها ذات الطابع الأصولي ومنها من تبنت الطابع الجهادي وعقدت تحالفات مع الجماعات الإرهابية المسلحة المتمركزة في شمال مالي بعد التمرد الأخير، على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).

¹ بقدي فاطمة، مرجع سابق، ص 07.

² Luis simon et autres, «une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel», parlement européen (PE), mai 2012, p20.

³ عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

ومن خلال ذلك سوف نحاول التطرق إلى أهم الجماعات الانفصالية المسلحة في شمال مالي، التي تتبنى مطالب سياسية تنموية مشروعة نتيجة لسياسات اللاعدل واللامساواة التي إنتهجتها حكومات مالي ضد شعب الطوارق وأراضي أزواد في الشمال.

1- الحركة الشعبية لتحرير أزواد:

تعتبر الحركة الشعبية لتحرير أزواد التنظيم الرئيسي الأول الذي يمثل الإطار التاريخي بشقيه السياسي والعسكري لنضال الطوارق ضد الحكومة في بامكو، تأسست سنة 1990 ويعتبر إياد آغ غالي (IYAD Agh Ghali) الزعيم الروحي والمؤثر لهذا التنظيم، وهو شخصية وطنية تحظى بالإحترام الواسع والمصداقية الكبيرة لدى مجتمع الطوارق وكذلك حكومات دول المنطقة وهو ينحدر من مدينة كيدال (kidal) ، وقد تبنى الفكر السلفي الجهادي بعدما عمل كممثل دبلوماسي لدولة مالي في السعودية، حيث شكل بعد عودته من ليبيا بعدما كان أحد ضباط كتائب القذافي حركة أنصار الدين أحد أدرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وقد شهدت الحركة الشعبية لتحرير أزواد شروخ وانقسامات داخلية، ما أدى إلى ظهور حركات جديدة منفصلة عنها:

• الجبهة الشعبية لتحرير أزواد:

يقود الجبهة الشعبية لتحرير أزواد غيسي آغ محمد (Ghissi Agh Mohamed) لم يشارك في إبرام أي إتفاقية مع الحكومة المالية، لذلك يحظى بإحترام كبير وسط مجتمع الطوارق، وقد إشتهر بعدائه ومهاجمته للجبهة العربية الإسلامية (FAI) التي يعتبرها مجموعة قلة من ذوي الأصول العربية، ويعتبرهم مهاجرين إستوطنوا إقليم أزواد ولم يكونوا يوماً من السكان الأصليين للإقليم.

• الجيش الثوري لتحرير أزواد:

يعتبر الجيش الثوري لتحرير أزواد (ARLA) فصيل مسلح، حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية المالية، ويقود هذا التنظيم عبد الرحمان قلا (Abderahman Ghala) وهو دبلوماسي سابق في المملكة العربية السعودية وله علاقات واسعة بالجالية الطوارقية في العالم العربي.

• الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد:

تعتبر حركة سياسية، أسسها الطوارق العرب المقيمين في شمال مالي، بهدف الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، تأسست سنة 1989 تحت قيادة أحمد ولد سيدي محمد (Ahmed Ould Sidi Mohamed) المنحدر من مدينة أروان (Arouan) في شمال مالي، كما يتميز بتوجهه الإسلامي تأثراً بفكر الإخوان المسلمين أيام دراسته في الأزهر في ستينيات القرن العشرين.

وتعتبر الجبهة العربية الإسلامية لتحرير الأزواد من بين الفصائل المشاركة في معاهدات السلام المبرمة مع الحكومة المالية تحت إسم الحركة العربية للأزواد، وتملك علاقات قوية مع قبائل العرب في منطقة أزواد وقبائل الصحراء الغربية حيث يقيم العديد من نشطائها في مخيمات البوليساريو، وهي الآن تتشط ضمن الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA).

2- الحركة الوطنية لتحرير أزواد:

تأسست الحركة الوطنية لتحرير أزواد (Le Mouvement National Pour La Liberation De L'azawad) في الفاتح من نوفمبر 2010، وقد أعلن عن بيان التأسيس اثناء المؤتمر الذي إنعقد في مدينة تومبوكتو، وتتشكل من البييراليين والعلمانيين والتوماستيين* ومستقلين ليس لهم أي توجه إيديولوجي، فالحركة تعتبر نفسها إطار يمثل كل سكان الإقليم بمن فيهم "العرب" و"الفلان" و"السونغاي" وتضم في صفوفها عناصر مختلفة من قبائل الطوارق، تقلد بعضهم مناصب قيادية فيها إلا أن السواد الأعظم من مقاتلي الحركة ينتمون إلى قبائل "الأيدينان"، واليهم أسندت القيادة العسكرية التي تولها الضابط السابق في ميليشيا القذافي محمد آغ ناجم (M.A.Nadjim)¹.

وقد شكلت الحركة مكتب تنفيذي حيث يشغل بلال آغ الشريف (B.A.Charif) منصب المين العام ويشغل محمود آغ غالي (M.A.Ghali) منصب رئيس المكتب السياسي وبكاي آغ حامد (B.A.Hamed) كمسؤول للإعلام، وكما أسلفنا الذكر، فقد عين محمد آغ ناجم قائد للأركان العسكرية، وقد إنضم إلى الحركة العديد من الفصائل المسلحة ممن كان لها صراع طويل مع الحكومات المالية أو

*كلمة توماست باللغة الطارقية تعني القومية، فالحركة القومية تضم أشخاص يتبنون توجه وطني قومي.

¹ محمود محمد أبو المعالي، "إمارة أزواد السلفية... هل أزلت ساعة الميلاد؟"، موقع الجزيرة للدراسات، متوفر في:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/28/%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF>

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الفصائل التي تشكلت أثناء الأزمة الأخيرة، على غرار الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد والفصيل العسكري المسلح لحركة آغ باهانغا (A.bahangha) المعروف بـ"تحالف 23 مايو لطوارق مالي والنيجر"، ويذكر أن آغ باهانغا لقي مصرعه في حادث سير أثناء عملية نقل الأسلحة من ليبيا إلى مالي في أوت 2011.¹

وقد تدعمت الحركة بالفصائل العائدة من ليبيا بعد سقوط القذافي، لتعلن هجومها على الجيش المالي في 17 جانفي 2012.

3- الجبهة الوطنية لتحرير أزواد (الحركة العربية للأزواد):

تشكلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (Le Front De Liberation National De L'azwad) في الفاتح أبريل 2012 في مدينة تومبوكتو (Tombouctou)، بحيث تعتبر حركة معارضة لإستقلال أزواد وإقامة الشريعة، وتعمل على إحلال السلم وعودة الأنشطة الإقتصادية إلى المنطقة، يتشكل تعدادها من حوالي 500 مقاتل و 800 مركبة، تحت قيادة العقيد حسين غلام (H.Ghoulam) أحد القادة الفارين من الجيش المالي.

وقد سيطرت الحركة في أواخر شهر أبريل 2012 على جزء كبير من مدينة تومبكتو، قبل أن تتسحب أمام ضغط الحركات الجهادية من القاعدة وأنصار الدين، وبعد عدة أشهر من تشكيلها شهدت الجبهة الوطنية لتحرير أزواد إنقسامات داخلية، حيث تم تغيير إسمها إلى الحركة العربية للأزواد (Mouvement Arabe De L'azwad) في أواخر 2012، تحت قيادة محمد ولد سيدي محمد (M.O.S.Mohamed) كأمين عام للحركة، كما تم تشكيل مجلس تنفيذي وتعيين قائد للأركان العسكرية العقيد حسين غلام، وقد شهدت الحركة إنقسام داخلي أدى إلى ظهور حركة أخرى تحت إسم الحركة العربية الأزوادية المنشقة (MAA).

4- الحركة العربية الأزوادية:

خرجت هذه الحركة كما أسلفنا من رحم الحركة العربية للأزواد، بعد عملية إنشقاق قادها سيدي إبراهيم ولد سيداتي (S.I.O.Sidatti) الرئيس السابق لمقاطعة بار (Ber) وترفض هذه الحركة التعامل

¹ عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

مع حكومة باماكو، متهمة بذلك الحركة العربية للأزواد جناح ولد سيدي محمد بالمتاجرة بحقوق الشعب الأزوادي والعمالة لحكومة مالي ويعتبر محمد المولود رمضان وحسين غلام من أبرز قادتها، وقد خاضت معارك طاحنة ضد حكومة مالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

5- المجلس الأعلى لتوحيد أزواد:

يعتبر المجلس الأعلى لتوحيد أزواد (Haut Conseil Pour L'unité De L'azwad) من بين الفصائل المسلحة النشطة في شمال مالي، يقوده القابس آغ أنثالا (Alghabass Agh Intalla) أبرز قبائل الإيفوقاس (Ifoghas) الذي توفي في ديسمبر 2014، يتمركز هذا الفصيل في مدينة كيدال (Kidal) وقد تأسس في ماي 2013، ويعتبر أغلب عناصره منشقين عن حركة أنصار الدين الجهادية التي يقودها إياد آغ غالي ويتبنى المجلس القومية الطوارقية الأزوادية، كما ينادي بإسلام معتدل ويطالب بتقرير مصير شعب أزواد بالإستقلال عن مالي.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية في إندلاع الأزمة المالية:

تعتبر الأزمة المالية واحدة من بين العديد من الأزمات التي تعاني منها دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية خصوصا، وقد إجتمعت العديد من المتغيرات أدت في مجملها إلى إنفجار الوضع الداخلي لدولة مالي، هذه الأخيرة تقوم على تنوع أنثروبولوجي كبير يقابله ضعف في الأداء السياسي للحكومات المالية المتعاقبة، مع إنتشار الفساد وغياب التنمية و بروز الصدمات و الصراعات الإثنية والطائفية على السطح في الحياة السياسية إلى جانب ضعف الأداء الديمقراطي.

كل ذلك ولد إحتجاجات داخل المجتمع المالي بمختلف طوائفه وثنياته، في ظل غياب العدالة التوزيعية بين شرائح المجتمع من جهة و بين المناطق الجغرافية من جهة أخرى، ضف إلى ذلك دور المتغيرات الإقليمية بعد ما سمي بثورات الربيع العربي والتدخل عسكري لحلف الناتو (NATO) في ليبيا وما نتج عنه من فوضى إنتشار السلاح، كل ذلك كان له تأثير في إندلاع وتأجيج الأزمة في شمال مالي.

1- المتغيرات الداخلية:

تعتبر الدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع المصالح بين قوى المجتمع في العالم العربي، لكن الدولة في إفريقيا تشهد إختلالات جوهرية تعود بالأساس إلى الطريقة التي ظهرت بها.

أ_ إشكالية بناء الدولة في إفريقيا:

لقد ظهرت الدولة الحديثة في إفريقيا كنسخة مشوهة للدولة الحديثة في أوروبا، حيث عمد المستعمر الأوروبي إلى نقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا، من خلال تكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وفقا لمصالحه الخاصة، دون المراعاة في ذلك للخصوصيات المحلية والتركيبية البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة للقارة الإفريقية¹.

ويظهر ذلك في نوعية الحكم والنخب الحاكمة، حيث تسيطر نخب معينة على الحكم في معظم الدول الإفريقية، واتجاهها نحو شخصنة السلطة وعدم الفصل بين الحاكم والدولة وانتشار الفساد المرتبط بالحكم، وسيطرة نظام الحزب الواحد على الحياة السياسية، كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من الأزمات السياسية والإقتصادية في إفريقيا.

وقد حاولت العديد من الأطر النظرية تفسير ظاهرة إخفاق الدولة في إفريقيا، نجد منها نظرية فرنسوا بايار (F.Bayar) في كتابه "سياسة ملء البطون" حيث حاول فهم أسلوب الحكم في إفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، وقد بين أن الوصول إلى السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في إقتسام الكعكة، بسبب طغيان الفساد ونقشيه في الدول الإفريقية².

كما أن التنوع الأنثروبولوجي ولد تجمعات سكانية إفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، وقد جمعت العديد من الإثنيات بطريقة قسرية من طرف المستعمر الأوروبي في دولة واحدة، وقسمت العديد من الإثنيات الكبيرة بين عدة دول خاصة بعد إعلان الدول المستقلة عن الإستعمار الحفاظ على الحدود

¹ الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 2013، ص 60.

² نفس المرجع، ص 61.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الموروثة عن المستعمر¹، وهو ما نراه اليوم من محاولات للإنفصال المسلح للإثنيات التي ضمت قسريا في دولة واحدة، أو الإثنيات التي قسمت على العديد من الدول ومحاولاتها لإعادة لم شملها مع أجزائها المتفرقة.

كل ذلك ولد عدم الإستقرار والنزاعات المسلحة والإنقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، مع إنخفاض مؤشرات التنمية وغياب العدالة التوزيعية و المساواة الإجتماعية، جعل العديد من الدول الإفريقية تقبع تحت دائرة الفشل والعجز، حيث أصبحت فضاء مفتوح لظهور مختلف الصراعات والتهديدات الأمنية المختلفة.

ب _ مالي: نموذج الدولة الفاشلة:

تعتبر الدولة كيان قائم بذاته يمارس العديد من الوظائف هذه الأخيرة تعتبر ضرورية لإستمرارها وبقائها، وبفقدان الدولة لهذه الوظائف وعجزها عن ممارستها أو القيام بها تدخل في مرحلة الفشل والفوضى التي تعرضها للأزمات المختلفة، فالدولة لا بد أن تقوم بوظائف التعليم الصحة القضاء والأمن والرفاه وتوفير البنية التحتية الأساسية كالطرق والمواصلات و وسائل التكنولوجيا الحديثة وغيرها من إحتياجات الأفراد والمجتمع.²

لكن الدولة الفاشلة لا تستطيع القيام بتلك الوظائف التي تعتبر ضرورية للأمن والطمأنينة، لذلك تسود الفوضى والتمردات المدنية والعسكرية، وتصبح الدولة عاجزة على فرض الأمن في مختلف مقاطعاتها الجغرافية وتفقد السيطرة على بعض الأقاليم أو معظمها كما حدث في مالي.

أما المؤشر الأساسي للفشل هو مؤشر الشرعية فالدولة الفاشلة تكون فاقدة للشرعية وتقابل بالرفض من قبل شرائح المجتمع، ويصبح التمثيل غير شرعي وتقل نسبة الولاء للدولة وبالتالي تدخل في مرحلة فراغ دستوري وانعدام تام للسلطة داخل البلاد.

¹ Bakary sambe et autres, « crise malienne: origines, développements et répercussions, dans la sous-région », disponible sur: http://www.kas.de/wf/doc/kas_33096-1522-3-30.pdf?121213171402

² الحافظ النونيني، مرجع سابق، ص 64.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

° مؤشرات الفشل في مالي:

إذا حاولنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي، فسنجد أن القليل منها ما هو إيجابي والباقي فهي سلبية بامتياز.

- المؤشرات السياسية:

تشهد الحياة السياسية في مالي صراعات وتناحرات على السلطة، فهي كغيرها من الدول الإفريقية أين تعتبر الانقلابات العسكرية إحدى وسائل التحكيم المشروعة لفض النزاع بين شريكين في الحكم مما ينتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة الطرفين، كما يمكن أن تعصف بمستقبل البلاد، وهذا هو حال دولة مالي، بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012 الذي فتح الباب على مصرعيه لظهور حركات التمرد المسلحة¹.

كما يعتبر الطوارق من أهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة خصوصا بعد إنشاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) التي إعتبرت أن الحكومة المالية هي حكومة الجنوب فقط نظرا لما يتعرض له الشمال من سياسات التهميش الممنهج، وبذلك فقدان الحكومة لشرعيتها لدى سكان الشمال من الطوارق وفقدانها السيطرة على هذه المنطقة في كل من تومبوكتو وكيدال وغاو.

كما أن غياب الدولة ساهم في تفعيل دور الإرهابيين لكسب السكان من خلال التكفل بمشاكلهم اليومية مستغلين في ذلك حالة الفقر وصعوبة المعيشة².

وتعتبر الصراعات الإثنية من أهم المعايير لتقييم فشل أي دولة، فما هو معروف وكما أسلفنا فإن مالي عرفت أول تمرد للطوارق في سنوات الستينيات ثم جاء بعدها تمرد 1991 ثم تمرد 2006 وآخرها سنة 2012.

¹ بوازدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، (بسكر: جامعة محمد خيضر)، العدد 09، 2013، ص 538.

² نفس المرجع، ص 540.

- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

تشير كل المؤشرات الكمية والنوعية لدولة مالي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي إلى حالة الفشل، نظرا لتزدي قطاع الطرقات والنقص الواضح للمدارس والمستشفيات والعيادات الطبية كما يشهد الإقتصاد المالي نقص وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى إرتفاع معدل وفيات الرضع كذلك بالنسبة للسكن فهو منعدم أوغير لائق إن وجد، وكمحاولة منها لإصلاح هذا القطاع أطلقت حكومة مالي سنة 2010 بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية مشروع لبناء وحدات للسكن الإقتصادي (عشرون ألف وحدة سكنية) في العاصمة باماكو التي لا يزال ينقصها بنية تحتية ملائمة، وإذا كان هذا حال العاصمة فما بالك بحال باقي المناطق والمحافظات¹.

لذلك يمكن القول أن مالي دولة فاشلة من خلال كل مؤشرات الفشل فهي تفتقر للتنمية والبنية الأساسية، كما أنها غير مستقرة سياسيا، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة، وحاليا تعاني من فقدان السيطرة على مناطقها في الشمال لذلك أضحت هذه المناطق أوكارا للإرهاب والجريمة من تجارة السلاح والمخدرات، وتمركز للحركات الإسلامية المسلحة إضافة إلى عجزها عن حماية مواطنيها.

وبذلك ينتقل تأثير الفشل في دولة مالي إلى دول الجوار، حيث تعتبر الدولة الفاشلة جار سوء لباقي دول الجوار، وتشير التقديرات أن 80 % من تكاليف الفشل تتحمله الدول المجاورة².

2- المتغيرات الإقليمية:

شهد العالم العربي عموما والمغرب العربي خصوصا مطلع 2010 موجة من التغيرات السياسية، حيث عرفت دول هذه المنطقة سقوط العديد من الأنظمة التي عمرت طويلا، غالبا ما وصفت بالدكتاتورية والإستبداد في حق شعوبها، ويقدر ما كان سقوط تلك الأنظمة نعمة على شعوبها، فقد كان نقمة على دول المنطقة، كما إعتبرت العديد من الدول أن ما يعرف بالربيع العربي (The Arab Spring) هو سبب إنتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي، وظهور العديد من الأزمات في منطقة الساحل

¹ الحافظ النوني، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع، ص ص 68، 69.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الإفريقي. كالأزمة المالية التي تعتبر إنعكاس مباشر للأزمة الليبية وما تبعها من تدخل أجنبي لإسقاط نظام القذافي.

أ_ الربيع العربي وفوضى إسقاط الأنظمة:

إنطلقت شرارة الإحتجاجات الشعبية في تونس في ديسمبر 2012 ولم يكن من المتوقع أن تكون هذه الإحتجاجات بداية النهاية للعديد من الأنظمة العربية الإستبدادية، فبعدها تكللت الإحتجاجات الشعبية في تونس بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، دخلت البلاد في مرحلة فوضى سياسية بعدما ظهرت خلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه في، ظل إستقطاب سياسيين بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش تمديد فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدة عام آخر بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدة المحددة، بحيث لم تسلم تونس من حوادث العنف ما عجل بالإطاحة بالحكومة القائمة وما ترتب عنه من خلافات حول تشكيل الحكومة الجديدة،¹ كما شهدت أعمال عنف وَاغتيالات كَاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي المعارضين السياسيين في 2013. هذه الفوضى أدخلت البلاد في مرحلة فراغ مؤسساتي سمح بصعود التيار السلفي وظهور خلايا إرهابية أصبحت نشطة في ظل الفوضى المنتشرة.

كما شهدت مصر سنة 2011 موجة من الإحتجاجات والعنف بعدما يعرف بثورة 25 يناير، فبعد إسقاط النظام المصري شهدت المرحلة الإنتقالية تقلبات سياسية نتيجة سوء إدارة هذه المرحلة الحساسة فقد تم حل الغرفة الأولى للبرلمان بحكم قضائي، كما حدثت خلافات حول الدستور الجديد وتم عزل الرئيس مرسي بعد عام من إنتخابه، كل هذه الفوضى السياسية والفراغ المؤسساتي أدى إللا ظهور تيارات سلفية متشددة بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وظهور العديد من الجماعات الإرهابية التي إستغلت الفوضى السياسية في النظام المصري والفوضى الشعبية في الشارع وربطها لعلاقات مع باقي الجماعات الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل.

أما ليبيا فتعتبر ذات طابع مختلف في ظل تجفيف تام قد أصاب جميع مؤسسات الدولة خلال فترة حكم العقيد² وانتشار الفوضى بعدما يعرف بثورة 17 فبراير 2011 وما لحقه من تدخل عسكري غربي،

¹ أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة 2012 - 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 414، 2013، ص 15 .

² نفس المرجع، ص 15 .

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

فإلى جانب غياب جيش ليبي نظامي عرفت ليبيا إنتشار واسع للسلاح غير الشرعي والمليشيات المقاتلة كما شهدت إغتيالات سياسية عديدة كإغتيال السفير الأمريكي في ليبيا والعديد من التصفيات التي مست الشخصيات السياسية، وقد كان للفوضى في ليبيا إنعكاسات كبيرة على إندلاع الأزمة في شمال مالي.

وبذلك يمكن القول أن الفوضى المصاحبة لما يعرف بالربيع العربي، كان لها تأثير كبير على دول الجوار على رأسها دولة مالي التي تعاني من أزمة الطوارق منذ الإستقلال، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجماعات الإرهابية وما صاحبها من تهديدات لدول المنطقة، وقد إستفادت هذه الجماعات من الفوضى وضعف الرقابة على الحدود نتيجة الظروف التي كانت تتخبط فيها الدول التي مستها الإحتجاجات، كما أن إنهيار مؤسسات الدولة كما حدث في ليبيا أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي عرضها للضعف والشلل شبه التام كما حدث في مصر وتونس يتضمن أكثر من تهديد أمني، غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع هذه التحديات كما ينبغي¹.

المطلب الثالث: إنعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية:

لقد شهدت ليبيا كباقي الدول التي عرفت أنظمتها تحولات هيكلية، تظاهرات سلمية تنادي برحيل نظام معمر القذافي بتاريخ 17 فبراير 2011 قوبلت بقمع عسكري من طرف النظام الليبي، ما تسبب في نشوب نزاع مسلح مع المتظاهرين حيث إستخدم القذافي مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين المدنيين لقمعهم في مختلف المدن ولستمر في مطاردتهم حتى مشارف مدينة بنغازي التي إعتبرت آخر ملاذ للمتظاهرين، مرتكبا بذلك مجازر في صفوف المدنيين من شعبه، وهي النقطة التي رأى المجتمع الدولي أنها جرائم ضد الإنسانية تستوجب التدخل.

وقد طلب مجلس التعاون الخليجي عقد إجتماع لمجلس جامعة الدول العربية للبحث في كيفية وضع حد لجرائم نظام القذافي، وقد أصدر قرار بعد إنعقاده في القاهرة بتاريخ (12 مارس 2011) تضمن عدد من التدابير والإجراءات منها دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا

¹ يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 416، 2013، ص 25.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوراً، وإقامة مناطق آمنة كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية للشعب الليبي¹.

1- التدخل العسكري في ليبيا:

لقد لعبت فرنسا دور مركزي في التدخل العسكري (Intervention Militaire) لحلف الناتو (NATO) في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وكان أمام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ثلاثة خيارات الأول هو الإكتفاء بمنطقة حظر جوي أو تدمير كل الإمكانيات الجوية والبرية التي تهدد المدنيين أو شن عملية جوية - برية، هذا الأخير رفضه الثوار لأنهم يريدون التحرر بأنفسهم².

وقد تبني مجلس الأمن في 17 مارس 2011 قرار تحت رقم (1973) يقضي بإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، كما دعا فيه إلى الوقف النهائي لأعمال العنف واتخاذ التدابير للإستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي، وإعتبر أن الهجمات الواسعة والممنهجة التي حصلت في ليبيا ضد المدنيين يمكن أن ترقى إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية ثم قام بإحالة الوضع في ليبيا منذ 15 فبراير 2011 على المدعي العام للمحكمة الجنائية³.

كما تضمن القرار حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا ومنع دخول القذافي وعائلته إلى الدول الأعضاء، كما تم تجميد أرصدة ليبيا وجميع الموجودات المالية الأخرى لبيدأ التدخل العسكري في 19 مارس 2011، حيث شاركت فيه العديد من الدول الغربية كان إلى جانبها من الدول العربية كل من قطر والإمارات.

2- تأثير التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة في مالي:

بقدر ما ساعد التدخل العسكري في ليبيا على التخلص من نظام القذافي ساعد أيضا على ظهور صراعات قديمة من جديد، فمن الناحية الداخلية ظهرت نزاعات قبلية طائفية بين الشعب الليبي لا تزال المعارك الطاحنة قائمة بينها إلى غاية اليوم، كما يبرز ذلك من الناحية الإقليمية من خلال وزن شخصية

¹ خالد حساني، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 425، 2014، ص 54.

² عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"، مركز الجزيرة للدراسات، 27 يناير 2013، ص 03.

³ خالد حساني، مرجع سابق، ص 54.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

معمر القذافي الذي كان يملك اليد في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد والإسكات مثلما كان الأمر مع الطوارق، لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح¹ بعد رحيل القذافي وغياب الدعم الذي كان يقدمه إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة، كل ذلك يجعل من هذه الجماعات أكثر استعدادا للتمردات والصراعات الإثنية وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه هذه الإثنيات من فقر وإنعدام أبسط مقومات الأمن الغذائي وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى المخاطر والصعوبات المختلفة التي تواجهها.

وتعتبر الأزمة المالية من بين الإنعكاسات المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا بسبب التدفقات الهائلة للطوارق اللذين كانوا ينشطون ضمن الكتائب المقاتلة للعقيد القذافي، محملين بمختلف أنواع الأسلحة إلى شمال مالي، إلى جانب الطوارق غير المقاتلين الذين كانوا يد عاملة في ليبيا.

أ_ عودة المقاتلين الطوارق:

إنعكست الأزمة الليبية سلبا على منطقة الساحل (Sahel) عموما وشمال مالي خصوصا، فنقطة التأثير تحديدا تمثلت في عودة المقاتلين الطوارق (Combattants Touaregs) الذين كانوا ينشطون ضمن كتائب القذافي المسلحة وهم أساسا مشكلون من الطوارق الذين فروا من اضطهاد الحكومة المالية، والطوارق الذين فروا من موجات الجفاف التي أصابت منطقة شمال مالي في السنوات الماضية متجهين إلى ليبيا القذافي بحثا عن ظروف معيشة أفضل بعد الإهمال والتهميش الممنهج الذي تتعرض له المنطقة.

وقد لعب المقاتلين الطوارق دور هام في قوات الأمن والجيش الليبي (مثل مقاتلي جبهة البوليزاريو (Polisario)²، والكتائب التي كانت تنشط تحت إمرة أبناء القذافي، لكن بعد سقوط النظام الليبي في خريف 2011 عاد المقاتلين الطوارق إلى مناطقهم الأصلية في صحراء الساحل وقدر عددهم بالآلاف، تمركز معظمهم في شمال مالي كما حملوا معهم خبراتهم العسكرية ومختلف الوسائل والأسلحة العسكرية التي غنموها من الأزمة الليبية³

¹ يوسف محمد الصوّاني، مرجع سابق، ص 32.

² Luis simon et autres, op.cit, p19.

³ Ibid, p20

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

خلال شهر أكتوبر 2011 شكل هؤلاء المقاتلين الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) كما أوردنا سلفاً، بهدف تحرير شمال مالي وإعلان إستقلال دولة أزواد عن دولة مالي التي تعاني من فقدان السلطة على هذه المنطقة.

وتعتبر عودة المقاتلين الطوارق إلى مالي جراء الصراع الليبي جزء من قليل مقارنة مع السكان الماليين العائدين من ليبيا، وذلك حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة الذي نشر نهاية عام 2011، وقد بلغ عدد الذين فروا من ليبيا 209030 شخص إتحاء الدول المجاورة (95760 عادوا إلى النيجر، 82433 إلى التشاد، 11230 إلى مالي و780 شخص إلى موريتانيا) وتشير بعض التقديرات إلى أن العدد بلغ الضعف بسبب حركات الهجرة غير المعلن عنها ويعتبر أغلبية العائدين من ليبيا رجال بالغين يملكون مستوى تعليمي ضعيف، كان لهم دور كبير في الإقتصاد الليبي من خلال ممارستهم للأعمال المختلفة¹.

ويمكن تمييز العائدين من ليبيا الذين تمركزوا في شمال مالي كالتالي:

- المنخرطين في الجيش الليبي من أصول مالية الذين عادوا مدججين بالأسلحة والآليات العسكرية، أين عملوا في الجيش الليبي لأزيد من 35 سنة.
 - المقاتلين المسرحين من الفيلق الإسلامي للنظام العقيد الراحل معمر القذافي (Combattants Démobilisés De La Légion Islamique)، أين كانوا يتقاضون رواتب وعلاوات نظير خدماتهم للنظام الليبي.
 - السكان المتنقلون (المهاجرين) وهم الماليين الذين هاجروا ولستقروا في ليبيا بعد التمردات المتكررة للطوارق في مالي، وكذلك موجات الجفاف التي أصابت المنطقة في السنوات الماضية أين عانوا من حالة اللاأمن والنقص في الغذاء والشروط الضرورية لحفظ كرامة الإنسان².
- بعد عودة الأعداد الكبيرة من المقاتلين الطوارق والنازحين المدنيين بعد التمردات المتكررة وسنوات الجفاف والقحط إلى مالي، واجهوا الواقع المتردي لمنطقة الشمال ما أدى إلى إشعال فتيل الإحتجاجات قادت هذه الأخيرة إلى التمرد الرابع في تاريخ مالي الحديث منذ الإستقلال سنة 1960.

¹ Ibid, p21.

² Mamadou Lamine doumbia, « la crise au Mali : Recueil de contributions », société malienne des sciences appliquées (SMSA), Décembre 2012, P 81.

ب _ فوضى إنتشار السلاح:

لقد فتح إنهيار نظام القذافي نار الصراع على كامل منطقة الساحل الإفريقي من خلال كميات الأسلحة الهائلة المنتشرة في ليبيا، والتي يرجح أنها وقعت في يد الجماعات الإرهابية التي إستفادت كثيرا من هذه الفرصة لإعادة هيكلة وتطوير ترسانتها العسكرية، الشيء الذي يمكنها من القيام بإعتداءات نوعية على المصالح الغربية وحلفائها في المنطقة¹.

ويجمع المختصين على أن عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في "مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة والإمدادات العسكرية الثقيلة لعناصر هذا التنظيم، بحيث لم يكن هذا التنظيم المسلح يتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنيكوف، وأصبح يملك بعد نفاذه إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ، التي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن السلاح التي كانت في قبضة النظام الليبي².

وقد بلغ عدد الليبيين المسلحين في 2012 حوالي تسعون ألف (90.000) شخص، كما تشير الإحصائيات وجود حوالي عشرون مليون (20 مليون) قطعة سلاح تدور في ليبيا، وقد إنعكست هذه الحالة على دول الجوار حيث حجزت قوات الجيش الجزائري في عملية نوعية 130 صاروخ غراد (Requettes Grad)، بالإضافة إلى الإشتباكات المتكررة بين الجماعات الإرهابية والقوات التونسية.

وقد إستفاد عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة ثقيلة متطورة كصواريخ (SA-7 , Missiles SA-24) المحمولة التي تستعمل في نظام الدفاع الجوي (Air Defense Systems)، وهو التحذير الذي أطلقته مصلحة الإستخبارات الأمريكية (CIA) سنة 2011 عن وجود شحنات من

¹ عمرانى كربوسة، زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

² أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية (CMIS)، عدد 06، سبتمبر 2001.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الصواريخ (SA-24 و SA-7) لدى الطوارق تم تسليمها إلى تنظيم القاعدة (AQMI) وجماعة بوكوحرام (Bokoharam)¹.

كما تأكد أيضا إستلام تنظيم القاعدة لوسائل عسكرية متطورة وتدريبات عسكرية على الأسلحة الجديدة التي تدعمت بها سنة 2012، وتمثلت الشحنات في أسلحة الكلاشينكوف (kalachnikovs) وصواريخ أرض-أرض (Missiles Sol-Sol) وصواريخ مضادة للدبابات من نوع ميلان (Antichars Milan) إلى جانب قاذفات الصواريخ (Lance-Roquettes-RBG7 gard)، بالإضافة إلى قنابل (B.M-21 Grenades) وشحنات معتبرة من مادة (Semtex) التي صنفتها الأمم المتحدة كمادة شديدة الانفجار².

والى جانب الكم الهائل من الأسلحة ونقص الرقابة على الحدود نتيجة التحولات الإقليمية سهل ذلك من عملية تهريبها إلى شمال مالي، حيث تدعمت به الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومختلف الجماعات الطوارقية المسلحة، كما إستفادت منه التنظيمات الإرهابية المسلحة كالقاعدة وأنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد كل ذلك سرّع في إندلاع الأزمة المالية، هذه الأخيرة كان لها تأثير كبير على الأمن الوطني الجزائري.

¹ Mathieu Pallerin, «le sahel et la contagion libyenne », politique étrangère, n°= 04, 2012, p83.

² Ibid.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي في شمال مالي للأمن الوطني الجزائري:

بعد حوالي ثلاثة (03) أشهر من إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) إستقلال شمال مالي وإعلان قيام دولة أزواد (AZAWAD) رافق ذلك ضجة ولغط إعلامي كثيف لحلفاء وأنصار الحركة للانتصارات الوهمية المحققة، لكن في الميدان على أرض الواقع كان المشهد عكس ذلك لأن القوة الكاسحة للحركة الوطنية لتحرير أزواد إندحرت أمام ضغط الحركات الجهادية من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد، حلفاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أظهرت الأحداث لاحقاً أنها السيد الفعلي في المنطقة، وقد سوّقت العديد من الدول كل الإنتصارات المحققة ميدانياً كحصيلة للحركة غاضة الطرف عن الحقيقة الجوهرية وهي أن مقاتلي القاعدة ومشتقاتها هم من يقومون بالعمل الأهم في ساحات المعارك، وقد سلكت القاعدة إستراتيجية ذكية في ذلك هي "دع الخصم الصغير يتلذذ بأوهام إنتصاراته المزعومة للوقية بمن هو أكبر منه"¹، وذلك ما تم حيث أخلت لقاعدة وحلفائها مدن شمال مالي من أتباع الحركة وبسطت نفوذها عليها وجعلها قاعدة إنطلاق لتنفيذ عملياتها ضد دول المنطقة.

المطلب الأول: أنطولوجيا الجماعات الإرهابية في شمال مالي:

بعد الهزيمة الساحقة التي تلقاها الجيش المالي أمام مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد واندحار هذه الأخيرة أمام ضغط الجماعات الإرهابية، أضحت منطقة شمال مالي أرض خصبة لإنتشار الجماعات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بالإضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) وحركة أنصار الدين (AD).

1- منشأ تنظيم القاعدة:

تختلف طبيعة منشأ تنظيم القاعدة عن تلك الصور التي عرفناها في سائر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، فالقاعدة لم تتفرع عن غيرها لا من خلال إنتماء مسبق لقائدها لإحدى الجماعات ولا من خلال إنفصال فصيل أو مجموعة من الأعضاء عن جماعة، وتكوين تنظيم آخر كما رأينا عند إنفصال بعض

¹ عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 05.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

أعضاء الإخوان المسلمين وتكوين تنظيم مستقل كتنظيم الجهاد الإسلامي في مصر، أو كحالات التفريعات والتوالد التي جرت في العديد من البلدان.¹

ويعرف قائدها ومؤسسها بأسماء بن محمد عوض بن لادن (oussama ben mohamed aoud ben laden) نشأ في ظل أسرة محافظة فاحشة الثراء، وقد أكمل دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية في المملكة العربية السعودية، وتبنى بن لادن الفكر الجهادي بسبب ما يعتبره غزو الكفار للأراضي الإسلامية المقدسة وبلاد الحرمين، لذلك تبنى مبدأ العداة والمواجهة ضد الدول العظمى بدءاً بالإتحاد السوفياتي سابقاً ثم إنتقل إلى مواجهة الحكام المحليين-عرباً ومسلمين-، ذلك ما أكده بقوله "قتال المرتدين الممتنعين مقدم على قتال الكفار الأصليين" ويقصد هنا الحكام العرب والمسلمين.

كما قال أيضا "وكون جهاد هؤلاء الطواغيت فرض عين... ليعلم كل مسلم أنه مأمور شخصيا من ربه سبحانه بقتال هؤلاء"² ويقصد هنا الغرب، كل ذلك جعل بن لادن يتبنى منهج تكفيرى، حيث إعتبر الغرب على رأسهم أمريكا بالكفار، وإعتبر إيران كافرة لأنهم رافضة شيعة والعراق بالكفار البعثيون الغادرون وأشباههم السوريون والنصارى الذين يريدون حكم المسلمون ويقصد لبنان وغيرها من البلدان كاليمن، وقد إستند في ذلك إلى فتاوى العديد من الشيوخ على رأسهم محمد بن صالح العثيمين والعديد من علماء باكستان وأفغانستان.³

وقد إنظم إلى تنظيمه مقاتلين جهاديين من مختلف الجنسيات العربية والإسلامية ومختلف التنظيمات الجهادية المنتشرة في بقاع العالم على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).

أ_ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI):

ينتشر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Al Qaida Au Maghreb Islamique) في مناطق جغرافية متعددة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، بين الجزائر ومالي موريتانيا والنيجر والتشاد وصولاً إلى نيجيريا والصومال، ويعود أصل هذا التنظيم إلى سنوات التسعينات أيام العشرية السوداء في

¹ سعيد علي عبيد الجمحي، "تنظيم القاعدة: النشأة... الخلفية الفكرية... الإمتداد"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 34.

² نفس المرجع، ص ص ، 40 - 41.

³ نفس المرجع، ص 42.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الجزائر، حيث تشكل تنظيم إرهابي يحمل إسم الجماعة الإسلامية المسلحة (Group Islamique Armé) أو ما يعرف إختصاراً ب: (GIA)¹، ثم تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالجماعة السلفية للدعوة والقتال (Le Groupe Salafiste Pour La Prédication Et Le Combat) وتعرف إختصاراً بـ(GSPC).

وقد شكلت هذه الجماعة هيكل تنظيمي خاص بها ويعتبر مجلس الأعيان (Conseil des Notables) مؤسسة للقيادة يضم الأمراء والأعيان المشرفين على النواحي، بعده نجد مجلس الشورى التشريعي (Le Conseil Consultatif) ويضم الأعضاء ورؤساء اللجان المختلفة (لجنة الإتصال، اللجنة العسكرية...)² كما قسمت التراب الجزائري إلى تسعة نواحي وتتمركز النواحي الأولى والثانية والثالثة في الوسط بالجزائر العاصمة ومنطقة القبائل والناحيتين الرابعة والثامنة في الغرب الجزائري، في حين تقع الناحية الخامسة والسادسة والسابعة في منطقة الجنوب الغربي حتى حدود المغرب، والمنطقة التاسعة تشمل ناحية الجنوب تحت قيادة مختار بلمختار، التي تحولت فيما بعد إلى قاعدة إنطلاق للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي³.

في 11 سبتمبر 2006 أعلن أيمن الظواهري (Ayman Zawahiri) رسمياً في رسالة متلفزة عن إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) إلى تنظيم القاعدة الأم الذي يترأسه أسامة بن لادن، كما أكد على ضرورة مواصلة الجهاد في الجزائر، لتتحول رسمياً في جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴ تحت قيادة عبد المالك دروكدال (A.e.Droukdal) الملقب بإسم أبو مصعب عبد الودود (Abumosaab Abd El-Ouadoud) الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ 2004.

ب _ الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

حافظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على نفس التركيبة الموروثة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث قسم الجزائر إلى أربعة إمارات تضم في المجموع حوالي 12 كتيبة مسلحة لتنفيذ

¹ Pere vilanova et paula de castro, « mali-sahel : de la crise à l'intervention militaire 2013 annuaire rapport de l'institut européen de la méditerranée (IEMED), 2013, p 237.

² Mohamed fall ould bah, « économie politique des conflits au nord-mali », rapport sur la paix et la sécurité dans l'espece CEDEAO, institut d'études de sécurité (IES), n°=02, Avril 2013, P02.

³ Ibid.

⁴ Simon pierre, « Les relations entre le maghreb et le sahel et les enjeux stratégiques du XXI° siècle », (Paris: institut de relations internationales et stratégiques, 2010), P 78.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

العمليات ميدانيا، وهي الكتائب التي كانت تقوم عليها الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع حفاظها على مجلس الشورى بقيادة عبد المالك دروكدال، ومجلس الأعيان الذي يترأسه أبو الحسن رشيد البليدي (A.H.R.Elbalaidi)، كما تم وضع هيئة الجند إستحدثتها القاعدة لدمج السرايا والكتائب في هيكل واحد وتتوزع الإمارات الأربعة على المناطق الجغرافية كالتالي:

° إمارة منطقة الوسط: وتضم ثلاث هيئات للجند وهي:

- جند الأهوال: تضم "كتائب الفتح" و "أبو بكر الصديق" و"الأرقم" وتنشط في ضواحي بومرداس شرقي العاصمة الجزائر.
- جند الأنصار: تضم "كتيبة النور" و"كتيبة عثمان بن عفان" و"كتيبة علي بن أبي طالب" وتنشط بولاية تيزي وزو شرقي العاصمة الجزائر.
- جند الإعتصام: تضم "كتيبة الفاروق" و"كتيبة الهدى" وتنشط بولايتي البويرة وبرج بوعرييج.

° إمارة منطقة الشرق: تنشط بها سرايا ضعيفة في ولايات جيجل تبسة سكيكدة وقسنطينة وتعاني من قلة التجنيد وتضييق قوات الأمن الجزائرية.

° إمارة منطقة الغرب: تميز هذه الإمارة بضعف التواجد حيث ينشط تنظيم آخر في هذه المنطقة، هو تنظيم حماة الدعوة السلفية بقيادة سليم الأفغاني (Salim El Afghani).

° إمارة منطقة الصحراء: أشرف عليها القيادي يحي جوادي (Yahya Jawadi) حتى سنة 2007، ثم خلفه موسى أبو داود (Moussa Abu Daud)، ثم حل محله جمال عكاشة (Jamal Akacha) الملقب بـ (Yahya Abu El Humam)¹، وتضم هذه الإمارة ثلاث (03) كتائب:

- كتيبة المثلثون: يقودها مختار بلمختار -بلعور- (Mokhtar Belmokhtar) الملقب بخالد أبو العباس (Khaled Abu Labbas).
- كتيبة طارق بن زياد: بقيادة غدير محمد (Ghadir Mohamed) الملقب بعبد الحميد أبو زيد (Abdelhamid Abu Zayd) وهي كتيبة أسسها عبد الرزاق البارة في 2003 قبل توقيفه.
- كتيبة الفرقان: بقيادة يحي أبو الهمام.

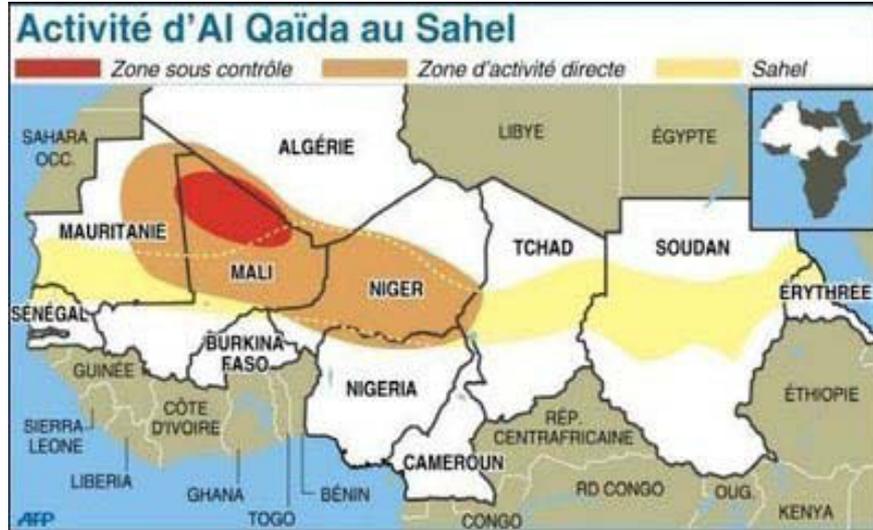
¹ Djallil Iounnas, « Al Qaida au maghreb islamique et la crise malienne », *sécurité globale*, n°= 22, été 2012, p 45.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

- كتيبة الأنصار: بقيادة الطارقي أحمد آغ أمام (Ahmed Agh Amama) الملقب بمالك أبو عبد الكريم (Malik Abu Abd Elkarim) وهو القيادي الوحيد غير الجزائري.
- كتيبة الموقعون بالدماء: ويقودها مختار بلمختار - بلعور - بعد إنشاقه في اواخر أكتوبر 2012 عن كتيبة الملتزمون وتعد عملية عين امناس أول هجوم تقوم به.

وبإعلانها الجهاد في المغرب العربي تكون بذلك قد غيرت في المذهب والبعد وطريقة العمل لتخرج بذلك من الطابع الوطني إلى الإقليمي لتكون الجناح المسلح الرابع لتنظيم القاعدة، بعد الجناح الأول في أفغانستان والثاني في العراق والجناح الثالث في السعودية.¹ ويعود تمدد هذا التنظيم إلى منطقة الساحل والصحراء أساساً إلى الضربات الحاسمة التي تلقاها من طرف مصالح الأمن الجزائرية بمختلف أنواعها، حيث تشير الإحصائيات إلى غاية 01 جويلية 2009 إلى أنه تم القضاء على حوالي 355 إرهابياً من هذا التنظيم من بينهم حوالي عشرون أميراً (Emirs)، وتبقى الجزائر المستهدفة الأول من طرف هذا التنظيم حيث ساعدتها التحولات الإقليمية في نشاطها المسلح ومكنتها من كسب مناطق جغرافية واسعة في ليبيا ومالي وتشاد لبسطت نفوذها.²

الخريطة رقم (02): خريطة توضح مناطق نشاط القاعدة في منطقة الساحل والصحراء



Source: Service européen pour l'action extérieure. **Disponible Sur:** http://eeas.europa.eu/index_fr.htm

¹ Mehdi taje, « la réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au maghreb », *Géostratégiques*, n°=32, 3^{ème} trimestre, 2011, p 281.

² Luis simon et autres, op.cit, p 17.

1- حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا (MUJAO):

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (Le Movement Pour L'unicité Et Le Jihad En Afrique De L'ouest) في أكتوبر 2011، وتعد ثاني الحركات السلفية بعد أنصار الدين التي تعلن سيطرتها على أجزاء من منطقة أزواد، وقد شارك مقاتلوا هذه الحركة مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أجل السيطرة على مدينة غاو (GAO) ضد قوات الجيش المالي.

وقد نشبت خلافات حادة بين الحركتين، وجرت بينهما إشتباكات دامية خلفت العديد من القتلى في صفوف الحركة الأزوادية، لتطرد هذه الأخيرة خارج مدينة غاو، لتخلوا بذلك لحركة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة الممثل بكتيبة المثلثون التي يقودها مختار بلمختار (بلعور).

ويقود هذه الحركة سلطان ولد بادي (Soultan Ould Badi) أحد النشطاء العرب سابقاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما يعد أحمد ولد عامر (Ahmed Ould Amer) المعروف بأحمد التلمسي (Ahmed Telemsi) من أبرز قيادات حركة التوحيد والجهاد أمير كتيبة أسامة بن لادن، كما يتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة حمادة ولد محمد خيرى (Hamada Ould Mohamed Khayri) ويعد عدنان أبو وليد (Adnan Abu Walid) الناطق بإسم الحركة وهو من الصحراء الغربية¹، وينتمي الغالبية الساحقة من أعضاء الحركة إلى قبائل عرب لمهار (Lemhar) في إقليم أزواد، وقد إنشقت هذه الحركة بالأصل عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد رفض هذه الأخيرة تشكيل كتيبة خاصة بالمقاتلين العرب² على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم التي تضم في عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق.

وقد أثبتت حركة التوحيد والجهاد وجودها ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة بإختطافها لثلاثة عمال الإغاثة الدولية إسبانيين وإيطالي في مخيمات تندوف للاجئين الصحراويين يوم 23 أكتوبر 2011³،

¹ Mohamed Fall ould bah, op.cit, p 06.

² Père vilanova et paula de castro, op.cit

³ Djallil lounnas, op.cit, p 48.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

واختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو في أبريل 2012، بالإضافة إلى قتل 31 من الطوارق بينهم نساء وأطفال عند خروجهم من مركز تسوق في مدينة تامكوتات (Tamkoutat)¹.

وبهذا أعلنت كتابة الدولة الأمريكية في 30 ديسمبر 2012 حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية التي أصبح ينطبق عليها المرسوم الرئاسي الأمريكي رقم 13224، كما أدرجت أسماء قادتها على قائمتها السوداء على رأسهم حمادة خيربي وأحمد التلمسي.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة التوحيد والجهاد تمتلك علاقات قوية مع شبكات تهريب المخدرات المنتشرة في منطقة الساحل بهدف ضمان التمويل، كما تعتمد على إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية (Rançon) وذلك ما نجحت فيه من خلال الحصول على فدية قدرها (15) مليون أورو (15 Millions D'euros) مقابل تحرير رهائن عمال الإغاثة الدولية (إسبانيين وإيطالي)، ومطالبتها بفدية قدرها 30 مليون أورو من أجل إطلاق سراح الدبلوماسيين الجزائريين الشيء الذي لم يحصل نظرا للعقيدة الجزائرية الراضية لدفع الفدية والساعية إلى تجريم دفعها.

2- أنصار الدين (A.D):

تأسست حركة أنصار الدين (Ansar Dine) في نوفمبر 2011 ويعتبرها مؤسسوها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، بقيادة الطارقي إياد آغ غالي (Iyad Agh Ghali) الذي يعتبر إسلامي سلفي إستقلالي من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل "الإيفوغاس" (Ifoghas) الطوارقية، قاد التمرد ضد حكومة مالي سنوات التسعينات وكان يتميز بفكره القومي الوطني قبل أن يتحول إلى شيخ سلفي تبنى الفكر الجهادي²، وقد عملاً قنصلاً عاماً لدولة مالي في السعودية بعد التوقيع على اتفاق السلام بين الطوارق والحكومة المالية سنة 1992، لكنه عرف بعلاقاته المشبوهة مع الإسلاميين المتشددين لذلك تم طرده من السعودية، وقد لعب إياد آغ غالي دوراً مهماً في عملية تحرير بيار كمانث (Pierre Camatte) ورهائن أرليت (Arlit) الثلاث³.

¹ Bendjamin roger, « mail : le mujao suspecté d'avoir commis un massacre à tamkoutat », [jeune afrique, disponible sur: http://www.jeuneafrique.com/165682/politique/mali-le-mujao-suspect-d-avoir-commis-un-massacre-tamkoutat/](http://www.jeuneafrique.com/165682/politique/mali-le-mujao-suspect-d-avoir-commis-un-massacre-tamkoutat/)

² أحمد عمرو، مرجع سابق.

³ Mohamed fall ould bah, op.cit, p 05.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وبعد سقوط القذافي في ليبيا وبحكم علاقاته الجيدة مع القائد العسكري للحركة الوطنية لتحرير أزواد محمد آغ ناجم أراد شغل منصب السكرتير العام (Le Secretaire General) للحركة، ليشغل بذلك مكانة الشيخ طاهر أنتالا القائد الشعبي لمدينة كيدال، غير أن مجلس أعيان العشيرة إختاروا ابن طاهر أنتالا وهو الغابس أنتالا (A.Alghabass) كل ذلك وبسبب مشاركته إلى جانب تنظيم القاعدة الطوارقي الذي يقوده عبد الكريم التريقي، أدى بإياد غالي إلى الإعلان في شريط فيديو يوم 10 مارس 2012 عن فصيله الجديد تحت إسم أنصار الدين واعتباره لاعب أساسي في الصراع الدائر شمال مالي وأحد الفواعل التي ساهمت في طرد القوات المالية من مدن الشمال.

وقد إنضم المئات من المقاتلين إلى حركة أنصار الدين من أبناء قبائل إيفوغاس وبعض القبائل أخرى، وأعلنت نشاطها المسلح بهجوم عسكري على ثكنة عسكرية في مدينة أغلهوك (Aghelhouk) في الشمال ثم قاعدة عسكرية أخرى في مدينة تيساليت (Tessalit)، كما عملت على تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي سيطرت عليها وأسست مجالس محلية لتسيير البلديات والمدن.

وتعتبر ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي من أهداف الحركة من خلال العمل على تطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في إقليم أزواد¹ ويتمركز مقاتليها في جبال "أغارغار (Agharghar) التي تعتبر القواعد الخلفية لنشاطه المسلح.

وقد شكلت هذه التنظيمات تهديداً حقيقياً للأمن الوطني الجزائري من جوانبه المختلفة، فمن الجانب الأمني تعرضت الجزائر للعديد من الإعتداءات المسلحة من خلال التفجيرات بإستخدام القنابل والسيارات المفخخة، والإعتداءات المباشرة على المقرات الأمنية والقواعد الحيوية للدولة بالإضافة إلى الإختطافات مقابل الفدية مست الدبلوماسيين الجزائريين.

ومن الناحية الإقتصادية فكان لها تأثير مباشر بسبب إستهداف المنشآت الحيوية كقاعدة تيفنتورين بعين أمناس وما ترتب عنه من خسائر بملايين الدولارات، بالإضافة إلى إرتفاع ميزانية الدفاع والتسلح في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، وهو إرتفاع بلا شك ينعكس على ميزانية القطاعات الأخرى على رأسها قطاع التنمية والخدمات.

¹ أحمد عمرو، مرجع سابق.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

من الناحية الصحية ومن منطلق مقارنة الأمن الموسع عانت الجزائر من تبعات سيطرة الجماعات الإرهابية في شمال مالي، بسبب مشكلة اللاجئين وانتشار الجريمة في صفوفهم، إلى جانب نقلهم للأمراض المختلفة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء كالسيدا والملاريا والإيبولا (Ebola) التي سجل منها العديد من الحالات في دولة مالي، بإعتباره وباء حصد آلاف الأرواح كل ذلك نتطرق إليه في المطالبين التاليين.

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني

لقد إنعكست أحداث الربيع العربي سلبا على الأمن الوطني الجزائري، فبسقوط النظامين التونسي والليبي من الشرق والجنوب الشرقي وفوضى إنتشار السلاح في المنطقة إنعكس ذلك بشكل مباشر على الأزمة في شمال مالي، هذه الأخيرة كان لها تأثير كبير على الأمن الوطني الجزائري، فال فراغ الأمني والمؤسساتي في الدول التي مسها الربيع العربي أدى إلى ظهور العديد من الحركات الإرهابية في المنطقة، كما أدى أيضا إلى تمدد جماعات إرهابية أخرى كتنظيم القاعدة وفروعه إلى منطقة الساحل والصحراء (الملمثون، الموقعون بالدماء) وتمركزها في شمال مالي خصوصا بعد إعلانها العداء ضد الجزائر وقواتها الأمنية ومصالحها الحيوية، وهي التي تمتلك حدود جغرافية مع سبع دول إفريقية على مسافة تقدر ب: 6427 كلم (المغرب 1643 كلم، مالي 1376 كلم، ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، النيجر 956 كلم، موريتانيا 463 كلم، الصحراء الغربية 42 كلم) وهي حدود واسعة يصعب مراقبتها في ظل إنعدام المنظومات الأمنية والمؤسساتية للدول التي سقطت أنظمتها جراء العصيان المدني، إلى جانب الفشل الذي تعانيه دولة مالي بحيث لا يمكنها الحفاظ على أمنها وأصبحت بذلك تشكل تهديداً للدول المجاورة على رأسها الجزائر المستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية المتمركزة في الشمال، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين.

1- الإعتداءات المسلحة ضد قوات الأمن والمصالح الحيوية:

لقد تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ إنضمامه إلى تنظيم القاعدة الأم في 2007 إستراتيجية جديدة في إعتدائه ضد الجزائر، حيث تبنى إلى جانب الإعتداءات المسلحة (Agression Armée) شكل جديد يقوم على التفجيرات الإنتحارية (Attentats Suicides) والسيارات المفخخة

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

(Voiture Piégée) ضد قوات الأمن و المصالح الحيوية، وقد كانت سنة 2007 الأكثر دموية نتيجة لعدد الأماكن المستهدف والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها الإعتداءات:

- في أبريل 2007 ذُفد إعتداء بسيارات مفخخة ضد قصر الحكومة ومقر الأمن الحضري في الجزائر العاصمة، خلف أكثر من 30 ضحية والعشرات من الجرحى¹ وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن الإعتداء.
- وفي جويلية 2007 نفذ تنظيم القاعدة هجوم إنتحاري خلف 10 ضحايا و أكثر من 35 جريحاً، ليعلن فيما بعد مسؤوليته عن العملية.
- في 06 سبتمبر 2007 أثناء زيارة ميدانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية باتنة نفذت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تفجير إنتحاري مستهدفة بذلك رئيس الجمهورية، وقد خلف الإعتداء 22 ضحية والعديد من الجرحى وذكرت وسائل الإعلام أن منفذ العملية يدعى "أبو مقداد"².
- في 08 سبتمبر 2007 تم الإعتداء على ثكنة حراس السواحل بدلس ولاية بومرداس وقد خلف الإعتداء الإنتحاري 26 ضحية وأكثر من 60 جريح لتعلن القاعدة مسؤوليتها عن الإعتداء فيما بعد.
- في 04 مارس 2007 إعتداء بواسطة القنابل على حافلة تابعة للشركة الروسية "ستروي ترونس غاز" (Stroy Transgaz) بالبويرة، خلف الإعتداء 11 ضحية.
- التفجير الإنتحاري الذي إستهدف مبنى مصالح الأمم المتحدة (ONU) في 11 ديسمبر 2007، خلف مقتل 14 جزائرياً وثلاث رعايا من الدنمارك، الفلبين والسنغال.
- إعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني ببيسر ولاية بومرداس خلف 43 ضحية و 38 جريح، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن العملية، أين إعتبرتها رداً على تصفية الجيش الجزائري لعدة قيادات من التنظيم.
- تفجيرات 20 أوت 2008 بواسطة سيارتين مفخختين بولاية البويرة، الأولى إستخدمت ضد مقر القطاع العملياتي العسكري والثانية ضد حافلة لنقل عمال شركة "أس.أن.سي لافلين" (SNC-Lavalin) الكندية، وقد خلف الإعتداء 12 ضحية و 46 جريح

¹ Jean François daguzan, « sécurité au désert: Les trafics illicites, Le crime organise et les activités terroristes », instituto espanol de estudios estratégicos (IEEE), seguridad y defensa en el mediterraneo (SEDMED), Octobre 2010, P 02.

² ibid, P02.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

- إعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركي في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن العملية¹.

ونتيجة لتلك الإعتداءات والخسائر المادية والبشرية التي خلفتها تبنت قوات الأمن الجزائرية إستراتيجية مواجهة متعددة الجوانب من خلال الأعمال العسكرية الميدانية ومراقبة شبكات الإتصال وقطع الإمدادات بالقضاء على شبكات الدعم والإسناد، وهو ما أكدته وزارة الخارجية الامريكية من خلال تقريرها لعام 2013، حيث إعترفت بالجهود الحثيثة للقوات العسكرية والأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب، التي تمكنت من إضعاف قدرات شبكة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بشمال الجزائر، كما ذكر التقرير أن عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتمركزة بالساحل إستغلّت بشكل كبير حالة اللأستقرار الإقليمي لتنفيذ الإعتداءات.

فالحصار الذي فرضته القوات الأمنية والعسكرية الجزائرية على تنظيم القاعدة في شمال البلاد أدى إلى تمدد هذا الأخير إلى منطقة الساحل واتخاذها شمال مالي منطلق للعمليات الإرهابية ضد الجزائر.

وتعتبر نهاية 2009 ومطلع 2010 بداية مرحلة جديدة من إعتداءات القاعدة ضد الجزائر من خارج حدود هذه الأخيرة، لتمشمل منطقة الجنوب (الصحراء) بإستهداف القوات الأمنية والعسكرية والمصالح الحيوية من منشآت بترولية التي تعتبر القلب النابض للإقتصاد الوطني الجزائري، وبذلك نحاول التطرق لأهم الإعتداءات في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 ضد الجزائر:

- الإعتداء الذي وقع "ببنيزاواتين" بمنطقة "تلوغات" على الحدود الجزائرية المالية يوم 30 جوان 2010، أين نفذت مجموعة إرهابية إنطلقت من مدينة غاو المالية إعتداء على فرقة للدرك الوطني كانت في مهمة حراسة الحدود، حيث لقي 11 دركيا مصرعهم واختطف المرشد "واغي يدع"، كما تم الإستيلاء على سيارتين رباعيتي الدفع تابعة للدرك الوطني، ثم الفرار إلى شمال مالي.
- الهجوم على موكب قائد الناحية العسكرية الأولى يوم 30 أكتوبر 2010 خلف مقتل عسكريين وجرح ستة آخرين.

¹ Djamel .b et A.Ouelaa, «18 gendarmes et 2 civiles assassinés », le quotidien d'Oran, N°= 4418, Samedi 20 Juin 2009.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

- الإعتداء بواسطة سيارتين مفخختين من نوع (Toyota Station) على المقر الولائي للدرك الوطني بتامنراست يوم 03 مارس 2012، نفذ الهجوم كل من (أبو أنس الصحراوي من الصحراء الغربية وأبو جندل الأزوادي من شمال مالي)، خلف 23 جريح في صفوف الدرك الوطني و 05 من الحماية المدنية و 03 جرحى من المواطنين¹.
- وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد العملية من خلال شريط جاء فيه "تعلمكم أننا مصدر التفجير الذي وقع في تامنراست جنوب الجزائر"، وبالنظر إلى منفذي الإعتداء نلاحظ البعد الإقليمي في مراحل توسع القاعدة في منطقة الساحل.
- الهجوم الإنتحاري ضد مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني بولاية ورقلة بواسطة سيارة مفخخة من نوع (Toyota hellux) بتاريخ 29 جوان 2012، وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد مسئوليتها عن الإعتداء الذي خلف قتيلين وثلاثة جرحى في صفوف الدرك الوطني².
- الإعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء التي يقودها مختار بلمختار -بلعور- بتاريخ 16 جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية "تيقنتورين"، وقد تم إحتجاز حوالي 650 رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن من الجنسية الجزائرية والقضاء على 29 إرهابيا من منفذي العملية والقبض على ثلاثة آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة الخاطفة³.
- إستهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي 2013، في ولاية البويرة، وقد إستهدف الهجوم العمال المكلفون بحراسة الأنبوب بهدف تفجيره⁴.
- الإعتداء الذي وقع بتاريخ 19 أفريل 2014 بولاية تيزي وزو بمنطقة "إيبودران"، خلف 13 قتيل و 16 جريح، وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، من خلال رسالة بعث بها عبد المالك دروكدال⁵.

¹ Yazid alilat, « attendant suicide à Tamanrasset », le Quotidien d'Oran, N°= 5247, Le Dimanche 04 Mars 2012.

² Laurence Aida ammour, « algerias role in the sahelien security crisis », international journal of security et development, n°=02, 24 Jaune 2013.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Yazid alilat, « washington encence l'Algérie », le Quotidien d'Oran, N°= 5910, Le samedi 03 Mai 2014.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

ويجدر الإشارة إلى أن التضاريس الصحراوية لمنطقة الجنوب ذات المساحة الشاسعة صعب من مهام قوات الأمن والجيش الجزائري في عملية التضييق على هذه الجماعات، وذلك بعد إنهيار المنظومات الأمنية لدول الجوار بسبب أحداث الربيع العربي وغياب أي جهة يمكن التنسيق معها بالإضافة إلى الهشاشة والفتل الذي تعيشه دول الساحل على رأسها دولة مالي، كل ذلك كان له تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائر كما أسلفنا الذكر.

2- الإختطاف مقابل الفدية:

بالإضافة إلى إستراتيجية الإعتداءات المسلحة ضد قوات الأمن والمصالح الحيوية التي إتبعها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) ضد الجزائر، إعتد قادة هذا التنظيم على إستراتيجية أخرى تقوم على عمليات الإختطاف مقابل الفدية (Rançon) وتعتبر هذه الأخيرة إحدى مصادر التمويل الهامة، حيث تدر أموالا طائلة تستخدم في تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنظيم مختلف العمليات الإرهابية ضد الجزائر وباقي دول الساحل الإفريقي.

وما شجع تنظيم القاعدة على إتباع هذه الإستراتيجية هو إستجابة العديد من الدول الأوروبية لمطالب التنظيم في جانب دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها (Otages) على رأسها فرنسا وإيطاليا ولسبانيا.

وبلغت عمليات الإختطاف ما بين 2003 و 2007 عملية إختطاف واحدة في السنة، بمعدل (02) مليون دولار من أجل إطلاق سراح الشخص الواحد، ليبلغ سنة 2012 عدد أربعة عمليات إختطاف في السنة لترتفع مطالب التنظيم إلى (08) ملايين دولار للشخص الواحد، ليصل الرقم في السنوات العشر الأخيرة إلى (200) مليون دولار كمبلغ جناه التنظيم من عمليات الإختطاف¹.

وتعتبر عملية إختطاف 32 سائحا أروبيا في فيفري 2003 بمنطقة الطاسيلي (Tassili) الجزائرية من طرف عمار صايفي (Ammar Saifi) المدعو عبد الرزاق البار (Abd Errzak El Para) أول عملية إختطاف على الأراضي الجزائرية، ليتم تحريرهم مقابل فدية قدرت بـ (05) ملايين دولار.

وقد نفذ التنظيم منذ تحويل إسمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي العديد من العمليات

أهمها:

¹ عبد المالك العلوي، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي... أسرار نموذج فُعل في إدارة الأعمال"، موقع هسبريس. متوفر في: www.m.hespress.com/writers/96664.html.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

- عملية إختطاف سائحين نمساويين في 22 فيفري 2008 جنوب تونس ونقلهم إلى شمال مالي، ليطلق سراحهم في أكتوبر من نفس السنة مقابل فدية قدرها (02) مليون أورو.
- إختطاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر يوم 14 ديسمبر 2008 الكندي روبرث فولر (Robert Fowler) ليطلق سراحه في مالي يوم 21 أبريل 2009¹.
- عملية إختطاف أربعة سياح أوروبيين (سويسريان وألماني وبريطاني) في جانفي 2009 قرب الحدود المالية النيجيرية، ليعلن تنظيم القاعدة فيما بعد إعدام البريطاني إدوين دوير (Edwin Dyer) وإطلاق سراح الرهائن الآخرين في جوان من نفس السنة.
- إختطاف الفرنسي بيار كماث (Pierre Camatte) في نوفمبر 2009 بمنطقة مينাকা (Ménaka) شمال مالي، بهدف المساومة من أجل تحرير بعض عناصر التنظيم المقبوض عليها، وهم جزائريان وموريتاني وبوركيناابي المحتجزين في سجن باماكو عاصمة مالي.
- إختطاف ثلاثة عمال إغاثة إسبانيين بنواكشوط في نوفمبر 2009 تابعين للمنظمة غير الحكومية (O.N.G) الإسبانية برشلونة أكسيوسوليداريا (Barcelona Acciosolidaria) ليطلق سراحهم من طرف كتبية عومار صحراوي (Omar sahraoui) مقابل فدية قدرها ثمانية (08) ملايين أورو².
- عملية إختطاف الرعية الفرنسي ميشال جيرمانو (Michel Germaneau) وسائقه الجزائري في أبريل 2010 في شمال النيجر، لتعلن القاعدة على لسان قائدها عبد المالك دروكدال عن إعدام جيرمانو بسبب محاولة الجيش الموريتاني المدعوم بقوات فرنسية التدخل لإنقاذ الرهينة، ليؤكد الرئيس الفرنسي ساركوزي (Sarkozy) الخبر فيما بعد.
- إختطاف سبعة (07) عمال تابعين للشركة أريفا (Areva) الفرنسية بمنطقة أرليت (Arlit) في سبتمبر 2010، وهم خمسة فرنسيين وطوغولي وملغاشي³.

وقد إهتدفت الجزائر من خلال عمليات الإختطاف سواءً عمليات خطف ضد مواطنيها من قبل تنظيم القاعدة في منطقة القبائل أو إختطافات طالت دبلوماسيها في دول الجوار، كما إستهدفت عمليات

¹ Mohamed fall ould bah, OP.CIT, p04.

² Ibid.

³ Ibid.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الإختطاف الأجانب داخل الجزائر، ما يشكل أزمات دبلوماسية مع الدول التي ينتمي إليها المُختطفين (الرهائن).

كما تعرضت إلى عملية إختطاف لدبلوماسيها بالعراق في جويلية 2005، وهما رئيس البعثة الدبلوماسية علي بلعروسي (Ali Belaaroussi) ومساعدته عزالدين بلقاضي (Azzadine Belkadi)، وقد أعلنت القاعدة في بلاد الرافدين مسئوليتها عن العملية، وذلك في بيان قرأه المكلف بالإعلام في التنظيم أبو ميسرة العراقي (Abu Maissara).

- كما تمت عملية إختطاف ضد الأجانب على الأراضي الجزائرية، وهم إسبانيين وإيطالية، في أكتوبر 2011 بمخيمات اللاجئين الصحراويين بولاية تندوف الجزائرية، مستخدمين في ذلك سيارة رباعية الدفع وأسلحة نارية ثم الفرار إلى شمال مالي نقطة الإنطلاق.
- الهجوم على مقر القنصلية الجزائرية بمالي الكائن مقرها بمدينة غاو في الشمال ولختطاف القنصل العام وستة من معاونيه في أبريل 2012، وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) مسئوليتها عن العملية مطالبة بفدية مع إطلاق سراح الإرهابي إسحاق السوفي (Ishak Essoufi) المعتقل من طرف قوات الأمن الجزائرية، وقد أهدمت الحركة نائب القنصل طاهر تواتي (Tahar Touati) فيما توفي القنصل العام بوعلام سايس (Boualam Saisse) إثر مرض مزمن، وقد تم إطلاق ثلاث رهائن في جويلية 2014 وإطلاق الرهائن المتبقين مراد قساس (Mourad Kessas) و قّور ميلودي (Kaddour Miloudi) في سبتمبر 2014، بواسطة مفاوضات مراطونية قامت بها الدبلوماسية الجزائرية بالتنسيق مع عدة دول وشخصيات طوارقية بارزة.

وتفاديا لتكرار سيناريو الدبلوماسيين في مالي، وبناء على معلومات إستخباراتية وردت مصالح الأمن الجزائرية عن وجود مخطط إرهابي يستهدف إختطاف الدبلوماسيين الجزائريين العاملين في القنصلية الجزائرية بليبيا، نفذت مجموعة من القوات الخاصة المتخصصة في مكافحة الإرهاب عملية إجلاء يوم الجمعة 16 أبريل 2014 للبعثة الدبلوماسية وخمسون شخصا من العاملين في القنصلية وعائلاتهم، وهي خطوة نفذتها الجزائر تفاديا للتفاوض مع الإرهابيين وعدم الرضوخ لطلبات الفدية كما حدث مع دبلوماسيها في مالي.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

كما طالت عمليات الإختطاف السائح الفرنسي هارفي غورديل (Hervé Gourdel) في جبال جرجرة بمنطقة القبائل في سبتمبر 2014، من طرف تنظيم جند الخلافة (Jend Elkhilafa) وهو فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي أعلن عن تأييده لداعش*، مسئوليتها عن العملية وكان يتأسس جند الخلافة عبد المالك قوري (Abd Elmalek Gouri) المدعو خالد أبو سليمان (Khaled Abu Selaimane)، الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائرية في ديسمبر 2014 مع معاونين له بمدينة يسر ولاية بومرداس.

وبذلك إعتبرت إستراتيجية الإعتداءات المسلحة والإختطافات مقابل الفدية سلاح في يد التنظيمات الإرهابية المسلحة في شمال مالي لتنفيذ عملياتها ضد الجزائر ولستهداف أمنها وإستقرارها، نظرا لوجود مساحات شاسعة للتحرك عبر الصحراء، ما صعب من عملية التعقب من طرف قوات الأمن المختلفة.

المطلب الثالث: مظاهر التهديد الإقتصادي والإجتماعي:

لقد شهدت الجزائر تحديات أمنية غير مسبوقة أمام بوابتها الجنوبية مطلع عام 2010، وهي الفترة التي شهدت تنامي إعتداءات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال فروعها في شمال مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، وما زاد من تأزم الوضع هي التحولات التي مست الوطن العربي، فبسقوط أنظمة العديد من الدول ظهرت حركات إرهابية جديدة وتوسع نشاط حركات عريقة في المنطقة بالإضافة إلى تنامي دور شبكات التهريب والإجرام.

وقد إنعكس تأثير هذه التحديات بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري، فإنهاير المنظومات الأمنية في دولة مالي ودول الجوار وتطور شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح، حول الجزائر إلى سوق مفتوحة ومنطقة عبور في نفس الوقت لمختلف الأنشطة المحظورة، ونتيجة لتلك التأثيرات تم رفع ميزانية الدفاع والتسلح والداخلية بشكل قياسي منذ سنة 2010 إلى غاية 2014، وهو بلا شك له تأثيرات إقتصادية وانعكاسات مباشرة على باقي القطاعات التي تعتبر ضرورية للمواطنين كقطاع التعليم والسكن والصحة والقطاع الصناعي والفلاحي وغيرها من القطاعات الأساسية للإقتصاد الوطني.

* كلمة داعش تعني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهو تنظيم إرهابي يقوده أبو بكر البغدادي، سيطر على أجزاء واسعة من العراق وسوريا (الشام)، وتقيد التقارير على أنه تنظيم أوجدته الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبره البعض أنه نسخة مطورة لتنظيم القاعدة العالمي.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

كما أن إعتداء تيقنتورين كان له إنعكاسات سلبية على المصدر الوحيد للدخل الوطني وهو قطاع المحروقات، حيث تكّدت الجزائر خسائر بالملايير جراء توقف المجمع الغازي عن الإنتاج، وتأثيره على التزامات الجزائر مع شركائها الدوليين.

كما أن عمليات الإختطاف للأجانب أضرّ سلباً على قطاع يعتبره العديد من المحللين، قطاع حيوي للدخل الوطني، وهو قطاع السياحة الصحراوية بالجنوب بعد موجة الإختطافات التي قادتها القاعدة ضد السواح الأجانب مقابل الفدية.

وفي الجانب الاجتماعي تحملت الجزائر أعباء إضافية من خلال موجة اللاجئين الماليين اللذين بلغ عددهم الآلاف، ما قد يؤدي إلى إنخراطهم أو تجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية، بهدف تنفيذ عمليات إنتحارية أو عمليات مسلحة ضد الجزائر، إضافة إلى تهديد الأمراض المنتشرة في مختلف الدول الإفريقية كمرض فقدان المناعة المكتسبة (HIV) المعروف بإسم الإيدز (AIDS) ومرض إيبولا (IBOLA) الذي سجلت منه العديد من الحالات في دولة مالي، وهي أمراض قد ينقلها اللاجئين ويمكن أن تهدد الأمن الصحي للمواطنين الجزائريين بشكل مباشر.

1- رفع ميزانية الدفاع والتسلح:

لقد أّدت التهديدات الجديدة المتأتية من منطقة الساحل بصفة عامة وتهديد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي بصفة خاصة إلى اتخاذ إجراءات من طرف صناع القرار في الجزائر كان على رأسها رفع ميزانية الدفاع والتسلح، بحيث قفزت من (421) مليار دينار¹ ما يعادل (6.5) مليار دولار سنة 2010 إلى (955) مليار دينار² ما يعادل (12.4) مليار دولار سنة 2014، وقد بلغت في سنة 2011 (7.4) مليار دولار و (9.7) مليار دولار سنة 2012، لتستقر عند (10.5) مليار دولار سنة 2013، لتبلغ الزيادة بذلك نسبة (100%) بين 2010 و 2014.

وقد إنعكست هذه الزيادة سلباً على باقي القطاعات التي تعتبر أساسية في الدخل الوطني، كقطاع الفلاحة الذي بقيت ميزانيته تراوح مكانها نسبة لأهميته ودوره في الإنتاج خارج المحروقات، حيث بلغت ما بين (115) مليار دينار (1.7) مليار دولار سنة 2010 و 2011 و (233) مليار دينار ما يعادل (3.03)

¹ الجريدة الرسمية، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 ديسمبر 2009.

² الجريدة الرسمية، قانون رقم 08-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، عدد 68، السنة 50، 31 ديسمبر 2013.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

مليار دولار سنة 2014، كما ينطبق ذلك على قطاع التنمية الصناعية وترقية الإستثمار الذي خصص له ميزانية ضئيلة ما بين (02) مليار دينار و(4.4) مليار دينار في الفترة الممتدة بين 2010 و 2014 وتحتل وزارة الداخلية المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع حيث إنحصرت ما بين (387) مليار دينار سنة 2010 و(540) مليار دينار في 2014 أي ما يعادل (7.02) مليار دولار، وبالرغم من إحتلال العديد من القطاعات الحساسة المراتب الأولى من حيث الميزانية كقطاع الصحة وقطاع العمل والتشغيل والتعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه يوجد فارق كبير في ظل التخلف الذي تعانيه هذه القطاعات من عجز في السكن وتخلف في المنظومة الصحية وصناعة الأدوية، وقطاع الشغل أين بلغت البطالة ما بين (10%) في 2010 و (9.8%) في 2014 بنسبة إنخفاض (0.2%) وهي نفس النسبة لسنة 2011، كما بلغت (9.5%) سنة 2012 و(9.3%) سنة 2013، كما شهد قطاع الصحة والسكان إنخفاض في الميزانية المخصصة له في قانون المالية لسنة 2013 و 2014 حيث بلغ في الأولى (306) مليار دينار¹ ما يعادل (3.9 مليار دولار)، أما في الثانية فقد بلغ (365) مليار دينار ما يعادل (4.7) مليار دولار وهي نسب منخفضة بالمقارنة بميزانية الدفاع والداخلية.

وبهدف توضيح الإختلافات والنسب المتفاوتة في الميزانية بين مختلف القطاعات في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 نحاول تبسيطها في الجدول البياني التالي:

¹ الجريدة الرسمية، قانون رقم 12-12 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، عدد 72، السنة 49، 30 ديسمبر 2012.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الجدول رقم(01): جدول بياني يوضح الميزانية السنوية لبعض القطاعات الحساسة ما بين 2010-2014.

2014		2013		2012		2011		2010		السنوات
مليار دولار	مليار دينار									
12.4	955	10.5	825	9.7	723	7.4	516	6.5	421	وزارة الدفاع
7.02	540	7.2	566	8.4	622	6.07	419	5.9	387	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
9.05	696	8.05	628	7.3	544	8.2	569	6.02	390	وزارة التربية الوطنية
3.5	270	3.3	264	3.7	277	3.07	212	2.6	173	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3.5	274	3.5	276	2.5	186	1.1	76	1.08	70	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
4.7	365	3.9	306	5.4	404	3.2	227	3.01	195	وزارة الصحة والسكان وصلاح المستشفيات
3.03	233	2.7	215	3.2	242	1.6	115	1.7	115	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
0.05	4.4	0.05	4.1	0.05	4.3	0.05	4.1	0.03	02	وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحث (تم الإعتماد على هذه الأرقام من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية).

من خلال الجدول نرى مدى ضخامة ميزانية الدفاع التي بلغت (46.5) مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2010 و 2014، وهي ميزانية تعادل ميزانية بعض الدول الإفريقية، لتليها ميزانية الداخلية بـ(34.5 مليار دولار) لنفس الفترة، وبذلك نلاحظ الفرق الكبير بين ميزانيات القطاعات الأخرى كقطاع الشغل الذي خصصت له في نفس الفترة ميزانية مقدرة بـ(11.6 مليار دولار) وهي ضعيفة لقطاع من شأنه إمتصاص البطالة التي بلغت أكثر من (10%)، إلى جانب قطاع الصحة الذي بلغت ميزانيته لنفس الفترة (20.2 مليار دولار) وهي بالتأكيد ضعيفة نظرا للعجز المسجل في المستشفيات وصناعة الأدوية والصحة الريفية وغيرها، لتبلغ الميزانية أضعف نسبة في قطاعي الفلاحة والتنمية الريفية (12.2 مليار دولار) وقطاع التنمية الصناعية وترقية الإستثمار (18.9 مليار دولار)، وهما قطاعين بالغي الأهمية للإقتصاد الوطني والدخل الوطني خارج قطاع المحروقات.

وقد سجلت الميزانية عجزاً بـ (3.613 مليار دينار) سنة 2010، و (3.394 مليار دينار) لسنة 2011 ليبلغ سنة 2014 حوالي (3.438 مليار دينار) .

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

كما بلغت نسبة التضخم (3.9%) سنة 2010 و (5.7%) سنة 2011، لتصل إلى (2.9%) سنة 2014 حسب الديوان الوطني للإحصاء، ونوضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم (02): جدول بياني يوضح عجز الميزانية ونسبة التضخم ما بين 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
3.438	3.059	3.570	3.394	3.613	نسبة عجز الميزانية (مليار دينار)
%2.9	%3.3	%8.9	%5.7	%3.9	نسبة التضخم

المصدر: من إعداد الباحث (تم الإعتماد على هذه الأرقام من موقع المركز الوطني الجزائري للإحصاء).

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التهديدات الإرهابية في شمال مالي كان لها تأثيرات سلبية، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع ميزانية الدفاع ما أثر على القطاعات الأخرى التي من شأنها تحقق متطلبات الأفراد وتحسن حياتهم على رأسها قطاع العمل والتشغيل وقطاع الصحة وقطاع التنمية الصناعية وترقية الإستثمار وغيرها من القطاعات التي تعود بصفة إيجابية على المواطنين وتحسين نوعية حياتهم اليومية و المستقبلية، وقد أدى هذا الإرتفاع في النفقات إلى رفع نسبة عجز الميزانية، كما أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم إلى مستويات قياسية.

2- إنعكاسات حادثة تيقنتورين على الإقتصاد الجزائري:

إنعكست سلباً حادثة تيقنتورين على الإقتصاد الجزائري بعد الهجوم المسلح الذي قامت به كتيبة الملتزمون بقيادة مختار بلمختار، حيث لحقت أضرار كبيرة بالمجمع الغازي بسبب توقف وحدة الإنتاج الرابعة، فالبرغم من التصريحات الأولية للمسؤولين التي أكدت أن الأضرار لم تكن كبيرة، إلا أنه بعد إنتهاء الأزمة إتضح حجم الخسائر.

وقد أوضح الخبير البترولي والرئيس المدير العام الأسبق لشركة سونطراك عبد المجيد عطار (Abd Elmadjid Attar) أن الناتج الإجمالي للغاز قبل الحادثة بلغ (140 مليار م³)، كما أكد ان حادثة الهجوم على القاعدة الغازية تيقنتورين كان لها تأثير سلبي وتداعيات على الإقتصاد الوطني، وبالتحديد عملية إنتاج الغاز، حيث تقدر الكمية التي كان يوفرها هذا المجمع بـ(09 مليار م³) موجهاً كلها للتصدير، وقدّر الخبير الإقتصادي في مؤسسة سوسيتي جنيرال الفرنسية (SOCIETE GENERALE)، تيري بروس (THEIRY BROSS) الخسائر بـ: 3.9 مليار دولار.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وباعتبار أن إجمالي الإنتاج قدر بـ (140 مليار م³) سنة 2014، أي بعد عام من الحادثة فإن حجم الخسائر بلغ (25 مليار م³) ما يمثل (18%) من الناتج الإجمالي¹، وهي كمية كبيرة تؤثر على الإقتصاد الوطني والتزامات الجزائر مع شركائها الدوليين.

وتقدر الكمية الموجهة للتصدير بـ (85 مليار م³) منها (52 مليار م³) تصدر إلى أوروبا مثل إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، تركيا واليونان.

ودخل مجمع تيفنتورين إطار العمل سنة 2006 في قطاع الطاقة والمحروقات، بالشراكة بين الشركة الوطنية سونطراك (SONATRACH) وعماقي الطاقة العالميين بريتيش بتروليوم البريطانية (BRITISH PETROLEUM) وستات أويل (STATOIL) النرويجية، كما يوظف أكثر من 700 عامل من مختلف الجنسيات².

وبالرغم من إعلان الشركة الإيطالية سبام (CPAM) العودة إلى النشاط في المجمع بعد الحادثة مباشرة، برزت العديد من المخاوف متعلقة أساساً بالإحجام أو تقليص للنشاط من قبل الشركات البترولية الدولية في الجزائر بعد الحادثة ما أعاق النشاط بشكل طبيعي.

وما يؤكد ذلك هو ما تطرق إليه بنك باركليز (BARCLAYS BANK) من أن الشركات الدولية العاملة في مجال الطاقة في العالم تتحسس بشكل كبير من الأوضاع الأمنية التي تعمل فيها³، ذلك ما يوضح موقف العديد من الشركات البترولية الكبرى العاملة في الجزائر، التي أعلنت مباشرة بعد الحادثة عن إجلاء عمالها وموظفيها من الصحراء الجزائرية كشركة بريتيش بتروليوم وستات أويل وسابسا (CEPSA) الأمريكية.

وتعمل في الجزائر عدة شركات بترولية عالمية كالمجمع الأنجلوهولندي شل (SHELL) والإيطالي إيني (ENI) والإسباني ريبسول (REPSOL) والروسي (GAZPROM) والشركات الأمريكية مثل كونوكو فيليبس (CONOCOPHILIPS) وأنا داركو (ANADARKO)، وهي الشركات التي تحوز

¹ هدى مبارك، "خسارة بملايير الدولارات خلال سنة بسبب حادثة تيفنتورين"، موقع جريدة البلاد أون لاين، متوفر في: www.elbilad.net/articl/detail?id=8953

² جريدة البلاد، "موقع تيفنتورين ينتج 9 مليارات م³ من الغاز بقيمة 3.9 مليار دولار سنويا"، موقع جريدة البلاد أون لاين. متوفر على: www.djzairess.com/elbilad/113397.

³ نفس المرجع.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

رخص التنقيب واستخراج البترول والغاز في مواقع عدة من الصحراء الجزائرية المكشوفة¹، التي تعرضهم أو تسهل من عملية إختطافهم من طرف الجماعات الإرهابية النشطة في شمال مالي ومنطقة الساحل بعدما هددت في العديد من المرات بإستهداف القواعد البترولية الأجنبية.

3- اللّاجئين الماليين أعباء جديدة تتحملها الجزائر:

تعتبر الجزائر بلد إقبال من طرف النازحين من الدول الإفريقية بسبب الأوضاع المختلفة والحالات المزرية التي يعيشها العديد من الشعوب الإفريقية من صراعات إثنية وانقلابات عسكرية نتيجة الصراع على السلطة وحالات المجاعة التي مست منطقة شاسعة من صحراء إفريقيا ومنطقة الساحل، كل ذلك أدى إلى موجة من النزوح إلى دول الجوار على رأسها الجزائر، وتعتبر مالي الدولة الجار للجزائر من بين الدول التي تتوفر فيها الظروف التي ذكرناها، بحيث تعتبر منطقة الشمال بؤرة للصراعات بين الطوارق والحكومة منذ إستقلال مالي الحديث، فالى جانب موجات الجفاف التي ضربت المنطقة إحتدم الصراع سنة 2012 في حلقة جديدة من الصراع المزمّن، الذي يعتبره المنتبعون للشأن المالي أنه الحلقة الرابعة من الصراع في هذه المنطقة.

وقد إجتمعت مجموعة من العوامل أدت إلى ظهور موجة من النزوح لسكان منطقة الشمال تقدر بالآلاف بإتجاه الجزائر، الأمر الذي وّلد أعباء جديدة مكلفة للحكومة الجزائرية ويمكن تلخيص تلك العوامل كما يلي:

أ_ العامل الإقتصادي:

يعتبر مالي البلد الأكثر فقراً في العالم حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2013 حيث يعيش 43.6% من السكان الماليين تحت عتبة الفقر، وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية ويعتبر سكان هذه المناطق النسبة العالية من عدد النازحين في سنة 2011، وقد بلغت نسبة البطالة في مالي 9.6% وتمس 15.4% من الأشخاص المحصورة أعمارهم ما بين 15 و 39 سنة، كما بلغت الزيادة السكانية 3.6%

¹ نفس المرجع

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

سنوياً، قابلها في ذلك نمو إقتصادي ضعيف ونقص في التكوين والتعليم بالأخص في المناطق الريفية التي يقطنها البدو الطوارق¹.

كما كان للمؤثرات الخارجية كالأزمة التي حدثت في كوديفوار بعد الإنتخابات الرئاسية سنة 2010، والأزمة الليبية في 2011، كل ذلك أدى إلى ارتفاع سعر البترول في العالم، وانعكاسه مباشرة على سعر المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، لينعكس بطريقة سلبية على السكان المحليين بسبب نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في حالة وجودها².

كل ذلك واد حياة صعبة للسكان أت إلى الهجرة الداخلية بين المناطق المالية والخارجية نحو دول الجوار منها الجزائر.

ب _ العامل البيئي:

تعتبر موجة الجفاف المزمنة التي ضربت منطقة الساحل في السنوات الأخيرة بشكل منتظم، السبب الذي أدى إلى هجرة السكان الدائمة أو الموسمية، فموجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل سنة 2011 أدت إلى أزمة حادة في الغذاء لدى معظم دول المنطقة، حيث شهدت مالي نقص في الإنتاج الفلاحي بإعتبار أن الإقتصاد المالي يقوم أساساً على الفلاحة.

فالتغيرات البيئية عمقت في صعوبة المعيشة في المناطق الريفية التي يقطنها البدو الطوارق في شمال البلاد، وتعتبر فترات الجفاف التي ضربت مالي سنة 1973 و1984 السبب من هجرة السكان في المناطق المتضررة، وقد نتج عن هاتين الفترتين هجرة حوالي 40% من السكان منها 23% خارج دولة مالي³، أغلبهم إستقبلهم القذافي في ليبيا وشغلهم في الأعمال المختلفة وجد الكثير منهم في كتائبهم وقلدهم رتب متقدمة.

ج _ عامل النزاعات والإختلافات:

عرفت منطقة الساحل صراعات متعددة أثناء فترة ما بعد الإستعمار خلال مرحلة الصراع الإيديولوجي بين القوى العظمى شرق غرب، وقد تعددت هذه الصراعات، من صراعات بين الدول إلى

¹ Diana cartier, « la crise Mali sous l'angle de la migration », l'organisation internationale pour les migrations (OMI), Juin 2013, P06.

² Ibid.

³ Ibid.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الصراعات الإثنية بين القبائل والجماعات، فمنذ إستقلال مالي سنة 1960، عرفت منطقة الشمال صراع بين أصحاب البشرة البيضاء المعروفون بإسم الطوارق وأصحاب البشرة السوداء من قبائل الجنوب الذين يعتبرهم الطوارق كعبيد في تاريخ مضى من حياة الرجال الزرق كانوا يستخدمونهم في الرعي وأعمال الفلاحة والتجارة وغيرها من النشاطات التي يمارسها الطوارق.

وقد تركزت السلطة في مالي منذ الإستقلال في أيادي قبائل الجنوب، حيث إتبعوا سياسة تقوم على إستغلال ثروات منطقة الشمال بطريقة وحشية، هذه الحلة ولّدت صراع بين الشمال والجنوب، كانت نتيجته هجرة جماعية للسكان بإتجاه دول الجوار التي إستقبلتهم كالجزائر وليبيا، هذه الأخيرة بعد إندلاع الفوضى المسلحة فيها عاد معظم اللاجئين الماليين المقدر عددهم حسب تقدير مجلس الأمن للأمم المتحدة (CSNU) بـ 30.000 مالي، أدت إلى تزايد الصراعات بين مربوا المواشي المنتجين والسكان البدو في المنطقة بسبب قلة المراعي.

كل تلك العوامل أدت بالسكان المحليين إلى الهجرة خارج البلاد، وقد كانت الجزائر من بين الدول المستهدفة من قبل اللاجئين، فبعد إندلاع الصراع في شمال مالي قامت الجزائر بغلق حدودها مع مالي حيث بلغ عدد الفارين من حجيم الحرب على الحدود الجزائرية قرابة 10 آلاف لاجئ، لينحصر في 1500 لاجئ في أبريل 2013 وذلك حسب تقرير اللجنة العليا للهجرة لمنظمة الأمم المتحدة¹.

وينتمي جل اللاجئين من حجيم الحرب إلى مدن ميناكا وتيساليت بعد المعارك العنيفة التي جرت بين الجيش المالي ومقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد من جهة ومقاتلي الجماعات الإرهابية المتمركزة في هذه المنطقة من جهة أخرى.

وقد إنعكست سلباً موجة اللجوء على الجزائر من خلال عدة جوانب، بحيث إكتسح المليون الشوارع الجزائرية ولمتهنوا حرفة التسول في مختلف المناطق، وتشير بعض التقارير إلى أن الظروف التي يعيشها اللاجئين الماليين يمكن أن تسهل من عملية إنخراطهم في جماعات الجريمة المنظمة والجريمة داخل المدن، كما يمكن أن يتم إغرائهم من طرف الجماعات الإرهابية وبالتالي تجنيدهم كإرهابيين أو كإنتحاريين ينفذ بواسطتهم عمليات إنتحارية ضد المدنيين الجزائريين أو مصالح الأمن والمصالح الحيوية داخل الجزائر.

¹ Ibid.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

كما أن الجزائر تحملت تكاليف إيوائهم والإعتناء بهم من خلال منظمة الهلال الأحمر الجزائري، فمن الناحية الإقتصادية تؤثر هجرة هؤلاء اللاجئين على التنظيم المصرفي من خلال خروج الأموال خارج البلاد، كما يؤدي إلى إرتفاع البطالة لدى سكان المناطق الجنوبية نتيجة مزاحمة هؤلاء اللاجئين بإعتبارهم يد عاملة رخيصة.

كما يعتبر هؤلاء اللاجئين وسائل لنقل الأمراض الخطيرة إلى الجزائر كمرض السيدا الذي ينتشر بكثرة في دولة مالي، وتعتبر ولاية تامنراست الأولى وطنيا في عدد المصابين بـ 442 بإعتبار أن غالبية العنصر النسوي من اللاجئين يحترفن مهنة الدعارة، بالإضافة إلى مرض الإيبولا الذي سجلت أول حالة منه في مالي سنة 2014 الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار تلك الأمراض لدى الجزائريين نتيجة الإتصالات المباشرة.

في الجانب الآخر نجد أن معظم شباب مالي يمارسون الإجرام عن طريق التزوير والإحتيال بإستخدام السحر والشعوذة، حيث سجلت مصالح الأمن الجزائرية مئات القضايا المتعلقة بالنصب والإحتيال من طرف الأفارقة المقيمين في الجزائر، فضلاً على تخصيص السلطات الجزائرية أكثر من 40 مليار سنتيم لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي تكامل الأدوار:

لا تعتبر منطقة الساحل والصحراء الإفريقية مسرحاً للصراعات المسلحة فحسب بل تتعداها إلى نشاطات أخرى غير مشروعة، كالجريمة المنظمة وما يرتبط بها من تهريب للمخدرات والسلاح والبشر (الهجرة غير المشروعة) وغيرها من النشاطات المحظورة عالمياً، إلى جانب عمليات التهريب للسلع والمنتجات المشروعة (كالمواد الغذائية والسلع المختلفة على رأسها الوقود).

وتعتبر مالي حلقة ضرورية في عمليات التهريب المختلفة نظراً لحالة الصراع والإنفلات الأمني في الشمال المتمثل في قضية الطوارق، وقد استغلت شبكات الجريمة المنظمة حالة الفوضى والأمن وغياب سلطات الدولة لتوسيع نشاطها الإجرامي، ما انعكس سلباً على الجزائر وأمنها باعتبارها دولة منفتحة على دول الساحل الإفريقي وتملك حدود مباشرة مع مالي والعديد من الدول الإفريقية، هذه الأخيرة تعاني من الفشل على جميع الأصعدة.

وما زاد من إنتشار الجريمة المنظمة (Crime Organisée) في منطقة الساحل، هي عمليات التحالف التي نشأت بين جماعات التهريب والتنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي من جهة وبين السكان المحليين وعصابات التهريب من جهة أخرى، لذلك أصبحت هذه المنطقة ممر للمهربين إتجاه أوروبا والشرق الأوسط.

وقد ظهرت في البداية عمليات تهريب السجائر إلى أسواق إفريقيا في ثمانينات القرن الماضي، حيث زودت هذه المادة الأسواق الجزائرية والمغربية والليبية عبر النيجر وبوركينا فاسو.

وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي (60%) من سوق التبغ الليبية ما يعادل (240 مليون دولار) و(18%) من السوق الجزائري ما يعادل (228 مليون دولار).¹

وتعتبر المخدرات الصلبة بمختلف أنواعها النشاط الأساسي لجماعات التهريب، نظراً لما تدره من أرباح طائلة أدت إلى إتفاف جماعات التهريب والتنظيمات الإرهابية والقبائل الكبرى بشمال مالي حول هذا

¹ مؤسسة كارينغي لبحوث السلام، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، مركز كارينغي لبحوث السلام الشرق الأوسط، نوفمبر 2012.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

النشاط، ومن أبرز أنواع المخدرات المنقولة عبر منطقة الساحل وشمال مالي نجد (صمغ الحشيش المغربي (Résine De Cannabis)، أو كما يدعى بالقنب الهندي (Cannabis) والكوكايين (Cocaine) والهيروين (Heroin) هذا الأخير بأقل نسبة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

المطلب الأول: طرق التهريب عبر منطقة الساحل:

بعد عمليات التهريب التقليدية للسلع والبضائع ذات الطابع القانوني عبر منطقة الساحل والصحراء، نظرا لفروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب ومراقبة الجمارك، تم إستكمال هذا النوع من العمل بتهريب المخدرات غير المشروعة، بحيث توسعت عمليات التهريب وتدفقت في كل أنحاء منطقة الساحل الإفريقي وتقاطعت طرقاتها ومساراتها المختلفة، نظرا لتدفق الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى منطقة الساحل مروا بليبيا ومصر منذ عام 2005، وتدفق صمغ الحشيش المغربي (القنب الهندي) إلى ليبيا ومصر وشبه الجزيرة العربية عبر منطقة الصحراء الكبرى وصحراء الجزائر، ويعود هذا النمو في تهريب المخدرات إلى إرتفاع الطلب في أوروبا والمشرق العربي، وكذلك الرقابة المشددة على هذا النشاط على طول الحدود الجزائرية-المغربية والسواحل الإسبانية وجزر الكناري والمطارات الأوروبية، الأمر الذي جعل منطقة الساحل ممرات آمنة، بحكم ضعف السيطرة عليها من قبل القوات الأمنية لدول المنطقة.

وقد توسعت تجارة الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا والمشرق عبر منطقة الساحل الإفريقي، فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي (14%) من مادة الكوكايين، أي ما يعادل (20 طنا) تبلغ قيمتها سعر الجملة (1 مليار دولار) في أوروبا الغربية، قد مرت عبر منطقة الساحل الإفريقي عام 2008.¹

وتعتبر دولة غينيا بيساو وطوغو وبنين الدول الساحلية التي تصل إليها معظم شحنات الكوكايين من أمريكا الجنوبية عبر رحلات جوية وبحرية لإبعاد شحنها في رحلات جوية بإتجاه أوروبا ومنطقة القوقاز عبر مطارات إفريقية كمطار باماكو ونيامي ويمر بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة.

وقد برزت أهمية الطرق البرية بداية من 2010، حيث يتم نقل المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية برا من الدول الساحلية كغينيا وغينيا بيساو إلى شمال مالي ثم إلى المغرب والجزائر وليبيا، وقد برزت

¹ نفس المرجع.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

دولة موريتانيا كبلد أساسي للعبور منذ 2007، حيث جرى ضبط شحنتين من الكوكايين الأولى في مطار نوادييو في ماي 2007 قدرت بـ(360 كلغ) والثانية بـ(830 كلغ) في مطار نواكشوط في أوت من نفس العام، وفي شمال مالي في مدينة غاو (GAO) تم إكتشاف هيكل طائرة تحطمت بعد إقلاعها مباشرة حيث كانت تحمل حوالي 07 إلى 11 طن من الكوكايين تم تهريبها برا إلى المغرب عن طريق شبكة تضم رعايا مغربيين وفرنسيين وإسبان وماليين¹.

كما أن صمغ الحشيش المغربي يهيمن على تجارته شبكات مختلفة من مغاربة وموريتانيين وصحراويين (الصحراء الغربية)، حيث تمر شحنات القنب الهندي عبر شمال مالي وجنوب الجزائر وشمال النيجر لتصل إلى ليبيا ومن ثمة إلى منطقة المشرق أو إلى أوروبا عبر البلقان.

ويؤكد ذلك عملية ضبط طنين من الحشيش غرب موريتانيا في 2012 و(3.6 طن) في منطقة تمبدار (Tembadar) شرق موريتانيا في ماي من نفس العام.

وتتنوع الطرق والمعابر المستعملة في التهريب عبر منطقة الساحل بإتجاه أوروبا والمشرق مروراً بدول شمال إفريقيا كالجزائر والمغرب وليبيا، بحيث يستخدم أحد المسالك لتهريب الممنوعات من مخدرات وأسلحة وتهريب للبشر، فإذا حدث ضغط وتضييق على أحد المسالك، يتم الانتقال إلى المسالك الأخرى بدون إحداث أي ردة فعل من طرف تلك الجماعات، والبرغم من تعدد المسالك يمكن تحديد الطرق الرئيسية الحديثة من خلال نوعية كل منتج من المخدرات.

1_ القنب الهندي (الحشيش- le cannabis):

يعتبر مخدر القنب الهندي أو ما يعرف بالحشيش المغربي (Haschisch) من بين أهم المنتجات الممنوعة التي يتم إنتاجها في القارة الإفريقية، حيث كانت ما نسبته(90%) من المحجوزات في السنوات الأخيرة في سبع دول إفريقية هي المغرب، نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر، كينيا، ملاوي وتانزانيا وقد تم حجز كمية تبلغ(118 طن) في المغرب سنة 2010 و(23 طن) في الجزائر في نفس السنة بإعتبار هذه

¹ نفس المرجع.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الأخيرة نقطة عبور وسوق إستهلاك لمادة الحشيش، كما تم حجز (175 طن) في نيجيريا بالإضافة إلى إكتشاف هكتارات من المزارع المخصصة لإنتاج مادة الحشيش في كل من المغرب ونيجيريا¹.

ويعتبر المغرب البلد الأول عالميا في إنتاج مادة الحشيش بنسبة (21 %) من الإنتاج العالمي²، حيث تنقل هذه المادة مباشرة إلى إسبانيا عبر شبكات التهريب أو بطريقة غير مباشرة تكون عبر الجزائر ثم إلى إسبانيا وفرنسا أو إلى المشرق عبر ليبيا ومصر، وبداية من 2010 ونظرا للإنفلات الأمني في شمال مالي بسبب صراع الطوارق وحالة الفشل الذي تشهده موريتانيا، إستحدثت شبكات التهريب طرق جديدة نحو الجنوب بإتجاه شمال موريتانيا ثم شمال مالي أين تعتبر مدينة تومبوكتو نقطة إنطلاق في مختلف الإتجاهات نحو الشمال بإتجاه جنوب الجزائر، وهي خطوة قامت بها شبكات التهريب لتفادي الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، أو إلى ليبيا عبر شمال النيجر ومنه إلى البلقان و أوروبا أو إلى المشرق مرورا بمصر والسودان عبر التشاد من خلال شريط منطقة الساحل، وتجد هذه العصابات تسهيلات من قبائل المنطقة كالبرابيش (Barabich) والتقنة (Tekna) من الطوارق في شمال مالي والنيجر، كما تحظى بالتغطية من طرف الجماعات الإرهابية المتواجدة في شمال مالي على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ويوجد مسلك يعرف لدى عصابات التهريب بطريق الأمل (La Route De L'espoir) وينطلق من المغرب إلى شمال موريتانيا ثم إلى جنوبها، ليمر عبر العصمة باماكو في مالي ثم إلى النيجر وجنوب الجزائر وليبيا بإتجاه أوروبا والمشرق³، وقد تمكن الجيش النيجري في سبتمبر 2011 من إيقاف شحنة وزنها (3289 كلغ) من القنب الهندي بالإضافة إلى كمية من الأسلحة من بينها رشاشات كلاشنيكوف (-AK47-Calachnicov) كانت متجهة نحو الشمال بإتجاه أوروبا⁴.

2_ الكوكايين (La cocaine):

تعتبر إفريقيا من بين المسالك الثلاثة التي يمر عبرها الكوكايين بإتجاه أوروبا، فالمسلك الأول يمر عبر الكارييب (Caribes) إنطلاقا من أمريكا اللاتينية وصولا إلى البرتغال وإسبانيا، أما المسلك الثاني

¹ José maria blanco navarro et luis de la corte lbanez, « le trafic de drogue en afrique sub-saharienne : son role dans le trafic de drogue international et les influences internes », institut espagnol d'études stratégiques (IEEE) et institut militaire de documentation de l'évaluation et prospective (IMDEP), Décembre 2012, pp.07-08.

² Luis simon et autres, OP.CIT, p18.

³ Ibid, p18.

⁴ Jose maria blanco navarro et luis de la corte nbanez, op.cit, p08.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

فيمر عبر الرأس الأخضر (Le Cap Vert) مرورا بجزر الكناري (Iles Canaries) ومن ثمة إلى أوروبا عبر إسبانيا والبرتغال¹.

أما المسلك الثالث يعتبر من أحدث الطرق لتهريب الكوكايين وذلك عبر إفريقيا حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، حيث قدرت ما نسبته (13%) من الكمية التي تصل إلى أوروبا تأتي عبر هذا الممر أي ما يعادل (80 إلى 100 طن) سنويا².

وتعتبر كل من كولومبيا (Colombie) والبيرو (Pérou) وبوليفيا (Bolivie) من أهم الدول المنتجة لهذه المادة، كما تمثل الرحلات الجوية والبحرية الوسائل التي يتم نقل المخدرات بواسطتها نحو إفريقيا، لتستقبله أحد الدول الإفريقية في منطقة الساحل على رأسها غينيا بيساو وغينيا كونكاري والسنغال وموريتانيا وخليج غينيا وصولاً إلى غانا وبنين أو الرأس الأخضر هذه الأخيرة تم حجز حوالي (1529 كلغ) من الكوكايين خلال عملية واحدة سنة 2011.

ويعتبر شمال مالي نقطة عبور أساسية لشحنات الكوكايين باتجاه أوروبا أو المشرق عبر الجزائر والمغرب وليبيا، وما يؤكد ذلك هو العثور على هيكل طائرة بوينغ (727) قادمة من كولومبيا كانت محملة بشحنة من الكوكايين في مدينة تومبكتو الشمالية، كما تم إكتشاف قارب متطور (BEECHRAFT -300-BE) قدم من فنزويلا يحمل شحنة من الكوكايين نقلت برا إلى تومبكتو شمال مالي في جانفي 2010، وما ساعد في تنامي عمليات التهريب عبر مسلك إفريقيا عبر شمال مالي، هي الطرق الآمنة والحماية التي توفرها التنظيمات الإرهابية وقبائل الطوارق لجماعات التهريب مقابل الموال، وبذلك أصبحت دول شمال إفريقيا نقاط عبور وأسواق إستهلاك لهذه المادة المخدرة على رأسها الجزائر، ذلك ما يعكس عمليات الحجز المتعددة لشحنات الكوكايين داخل التراب الوطني الجزائري.

هذا وقد تمكنت مصالح الأمن الجزائرية من حجز أطنان من القنب الهندي (الحشيش المغربي) خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2014، وذلك حسب المركز الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان وبلغت الكمية المحجوزة سنة 2010 (4.3 طن) لترتفع سنة 2011 إلى (5.5 طن)، ثم إلى (157 طن) سنة 2012، لتصل إلى أعلى مستوى لها (211 طن) سنة 2013 ليدق بذلك ناقوس الخطر، حيث إعتبر العديد من الباحثين أن الجزائر أصبحت منطقة عبور لتجار المخدرات ومافيا الجريمة المنظمة، لتتخضع

¹ Ibid, p09.

² Luis simon et autres, op.cit, p18.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

تلك النسبة سنة 2014 إلى (182 طن)، بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الأسلاك الأمنية المشتركة خاصة على الحدود الجنوبية.

وتحتل الحدود الغربية للجزائر مع المغرب المرتبة الأولى حيث سجلت كل من ولايتي تلمسان وهران سنة 2013 أعلى نسبة بـ (26.3 طن) في ولاية تلمسان و (2.8 طن) في ولاية وهران، لتأتي الولايات الجنوبية كولاية بشار بنسبة (07 طن) و ورقلة (20 طن) والأغواط (5.8 طن)، وقد ارتفعت نسبة المخدرات المحجوزة في معظم الولايات الجنوبية كاليزي وتامراست وتندوف ومنطقة برج باجي المختار ومنطقة تينزاواتين بعد الفوضى المنتشرة في شمال مالي.

أما بالنسبة لمادة الكوكايين، فهي لم تكن معروفة ولا منتشرة في الجزائر، ويرجح ان أكبر شحنة وصلت إلى منطقة الساحل كانت سنة 2009 من خلال الطائرة كولومبية التي تحطمت شمال مالي ويرجح أنها وقعت في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ليتم إحراق الطائرة بعد الإستيلاء على الشحنة لإيهاهم سلطات البلاد بأنها إحترقت بفعل السقوط.

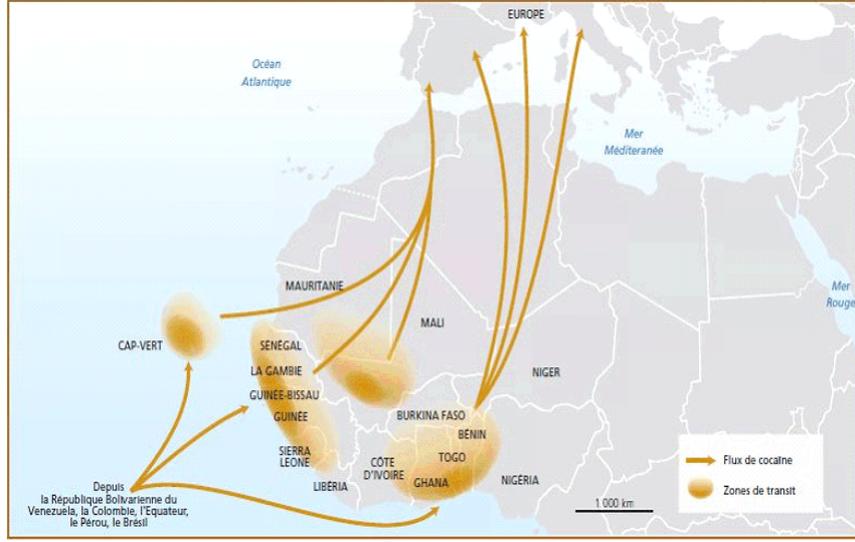
وما يؤكد إرتباط تنظيم القاعدة بمافيا تهريب المخدرات هو العملية النوعية التي قامت بها قوات الجيش والدرك الوطني، أين تمكنت من القضاء على إرهابيين ببلدية بني صميل ولاية تلمسان ومداهمة إحدى المخابئ التي كانوا يستخدمونها، ليتم العثور على (02 كيلوغرام) من الكوكايين، وتتأكد بذلك عمليات التحالف بين شبكات تهريب المخدرات والجماعات الإرهابية في منطقة شمال مالي والساحل الإفريقي.

وقد قدرت كمية الكوكايين المحجوزة سنة 2010 حسب المركز الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان بـ (2 كلغ) لتقفز إلى (07 كلغ) سنة 2011، وهي كمية تم ضبطها في أمعاء خمس أفارقة نيجريين كانوا قادمين من البرازيل مروراً بإسبانيا ثم الجزائر، كما تم حجز كمية (1.2 كلغ) سنة 2014 حسب إحصائيات المركز.

وبالنظر إلى الكميات المحجوزة من الكوكايين، تعتبر كمية ضئيلة بالنسبة للقنب الهندي المقدره بالأطنان، والسبب في ذلك يرجع إلى الحدود المشتركة للجزائر مع المغرب أول منتج على المستوى العالمي لهذه المادة، أما الكوكايين فيأتي أساساً من دول أمريكا الجنوبية، وعمليات المصادرة لهذه المادة هو دليل على وجود طرق حديثة لتهريبها عبر إفريقيا الغربية ومنطقة الساحل مروراً بالجزائر وليبيا والمغرب باتجاه أوروبا.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

الخريطة رقم (03): خريطة توضح مسالك تهريب الكوكايين عبر منطقة الساحل



المصدر: تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، 2013.

المطلب الثاني: المخدرات واستراتيجية إقتصاد الحرب:

لم تكن منطقة الساحل والصحراء محورية بالنسبة إلى عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لكن غياب الأنشطة التي توفر الشغل للسكان نتيجة الظروف التي تعاني منها دول منطقة الساحل والهشاشة التي تميزها، جعل الأنشطة البديلة في مجال الجريمة المنظمة والتهريب عبر الوطني الأكثر إقبالا، وينطبق ذلك على ثلاث مهمات رئيسية برزت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، تتمثل في تهريب صمغ الحشيش المغربي وتهريب الكوكايين وعمليات الإختطاف مقابل الفدية.

وقد تشابكت مصالح المهربين عبر منطقة الساحل مع التنظيمات الإرهابية بعد التضيق الذي شهدته هذه الأخيرة في مجال مصادر التمويل، لذلك قامت بإبرام إتفاقات مع جماعات التهريب من أجل توفير الحماية مقابل الأموال، وهي إستراتيجية إتخذتها التنظيمات الإرهابية كمرجعية لضمان مصادر التمويل، وتعتبر الفتوى التي وضعها السلفي السوري أبو بصير الطرطوسي (A.B.Tartussi) سنة 2001 المرجعية الفكرية للتنظيمات الإرهابية الجهادية، حيث تجيز هذه الفتوى إستخدام الأعمال اللصوصية (Actes Banditisme) كالتهريب والإبتزاز والسطو والدفع الإجباري للأموال من طرف مهربي المخدرات

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

والسجائر والبشر، كمصادر تمويل للجهاد، كما تجيز السطو على الملاك العمومية (Fonds Publics) بإعتبارها أملاك لأنظمة كافرة¹.

فبعد الإستراتيجية التي إتبعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أجل تمويل نشاطها المتمثلة في الإختطاف مقابل الفدية، والتي بلغ متوسطها أربع عمليات إختطاف في السنة لتصل المطالب بذلك إلى 8 ملايين دولار كفدية مقابل إطلاق سراح الرهينة الواحدة سنة 2012، إتبع إستراتيجية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها من حيث التمويل، وهي إستراتيجية الإتجار بالمخدرات والأسلحة بالتحالف مع عصابات الجريمة المنظمة في شمال مالي ومنطقة الساحل².

ويشير مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عقد إجتماع سمي "بإجتماع التنظيم المشترك" مطلع 2010 مع منظمة كارتل كالي (CARTEL CALI) الكولومبية النشطة في التجارة الدولية للمخدرات، وكان هذا الإجتماع في جزيرة تقع قبالة شواطئ دولة غينيا بيساو، أين أبرمت المنظمتان صفقة توفر بموجبها منظمة "كارتل كالي" الكوكايين والنقل عبر المحيط الأطلسي ليقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتوفير الحماية والمساعدة على معرفة الطرق الصحراوية لتهرب المخدرات إلى الشمال نحو البحر الأبيض المتوسط مقابل دفع الأموال كحقوق للعبور³.

ويرى العديد من المحللين أن علاقة تنظيم القاعدة بالمنظمات الدولية لتهرب المخدرات تعود لسنة 2000، من خلال إنشائه شراكات مع عصابات دولية من كولومبيا وبوليفيا الأمر الذي جعله يكتسب دراية واسعة في مجال غسيل الأموال وإدارة الأعمال.

ويشير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية إلى أن مختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد من بين القادة المتورطين في الإتجار بالمخدرات، حيث يطلق على مختار بلمختار إسم "مистер مارلبورو" (Mister Marlboro) بسبب عمله في تهريب السجائر، وهو النشاط الذي أثار إستياء عبد المالك دروكداال حيث قام بعزل مختار بلمختار سنة 2012، ليقوم هذا الأخير بتشكيل فصيل جديد تحت إسم الموقعون بالدم الذي قاد الهجوم على منشأة تيفنتورين للغاز جنوب الجزائر.

¹ Mohamed fall ould bah, OP.CIT,

² عبد المالك العلوي، نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وتعتبر حقوق العبور (Droits De Passage) الأكثر إدراراً للأموال حيث توفر أكثر من 100 مليون أورو سنوياً للتنظيم¹ كما توفر الجماعات الجهادية الحماية لقوافل المهريين عبر المناطق التي تسيطر عليها، ليخلق بذلك تحالف هيمن على الإقتصاد المحلي لدولة مالي في العديد من الجوانب يقوم أساساً على السجائر والمخدرات والوقود.

واستغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الوفرة في الموارد المالية التي يمتلكها ليقدم الإعانات للسكان المحليين بهدف كسب ودهم وإقامة علاقات جيدة معهم، بإعتبارهم ملجأً للإحتماء من مطاردة مصالح الأمن والجيش لدول منطقة الساحل على رأسها الجزائر، ولم تقتصر التحالفات بين المهريين والتنظيمات الإرهابية في شمال مالي فحسب بل تتعداها إلى تحالفات أخرى بين السكان المحليين من قبائل الطوارق والتنظيمات الإرهابية وبين المسؤولين الماليين الفاسدين من جهة أخرى.

1_ لعبة تحالف القاعدة مع السكان المحليين ومظاهر توطؤ الدولة:

بدأت الجريمة المنظمة تتغلغل إلى شمال مالي قبل تمرد 2006 حيث أصبحت المنافسات حول السيطرة على طرق التهريب أكثر وضوحاً في ديناميكيات الصراع الدائر في هذه المنطقة، فقد أدى إرتفاع الأرباح التي تم تحقيقها بفضل تهريب المخدرات وفرض رسوم العبور على المهريين من طرف قبائل الطوارق الموالية لحكومة مالي كالبرابيش وقبائل لمهر العربية وقبائل أمغاد إلى صراع دامي مع القبائل الأخرى، وطمعا في الإنخراط في مثل هذه النشاطات قامت أعمال عنف بقيادة قبائل الإيفوغاس والعدنان، أدت بذلك إلى التمرد وإتهام الحكومة المالية والقبائل المتحالفة معها في الشمال بالتركيز على إدارة الأعمال وتجارة المخدرات على حساب مصالح الشمال المتخلف.

وبذلك شهد شمال مالي إنتعاش لتهريب المخدرات عبر المسالك الوعرة تحت حماية قبائل البرابيش ولمهر وأمغاد بمباركة السلطات المالية، كما حدثت هجمات بشكل متكرر على قوافل تهريب المخدرات من طرف الإيفوغاس والعدنان، ليتدخل في كل مرة المسؤولين في الحكومة المالية بشكل مباشر لفض الإشتباكات وهم في الغالب لهم صلة بشحنات الكوكايين والقنب الهندي التي تعبر الأراضي المالية، وقد وصلت التوترات ذروتها سنة 2010 بعدما إستولت مجموعة مسلحة من قبائل الإيفوغاس والكونتا على

¹ Mohamed fall ould bah, OP.Cit.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

شحنة من الكوكايين كان ينقلها موالين للحكومة المالية من قبائل لمهر وأمغاد، حيث رد أفراد هذه الأخيرة بإختطاف زعيم عرب الكونتا في منطقة غاو¹.

وبالرغم من عدم وجود أدلة واضحة تدين تورط مسؤولين في الحكومة المالية وتواطئهم إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال الأحداث التي وقعت، حيث تشير العديد من التقارير أن الوسطاء الناجحين في عمليات الإختطاف يتقاسمون أموال الفدية مع السياسيين ممن يوفر لهم الحماية من قادة مالي وحتى قادة دولة بوركينا فاسو، وقد لاحظ دبلوماسيين أمريكيين السيولة الكبيرة لبعض الوسطاء اللذين كانت لهم صلة في الإفراج على المختطفين الغربيين، خلال الإنتخابات المحلية لبلدية تاركنت أين كانوا مرشحين لرئاسة المجالس مستخدمين أموال طائلة لشراء أصوات الناخبين².

وتجاوز التواطؤ بين المسؤولين الأمنيين والسكان المحليين إلى التواطؤ مع عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث تشير التقارير إلى أن سبب تصفية التنظيم للمقدم لمانه ولد بو (Limana Ould Bou) سنة 2009 مرتبطاً أساساً بفشل صفقة أسلحة مع تنظيم القاعدة، وقد عرف على المقدم تزويده قيادات القاعدة بالمعلومات نظراً لإرتباطه القبلي بعدة عناصر التنظيم³.

كما أن زيارة وزير الدفاع الموريتاني إلى مالي أواخر 2010 جاءت كإحتجاج على دولة مالي بسبب تسريبها لمعلومات عن الحملة العسكرية التي نُظمت سرا بالتنسيق مع الجيش المالي كانت موجهة ضد معاقل القاعدة شمال البلاد، وهو ما أثبتته وزير الدفاع بوجود تسريب معلومات لقادة التنظيم حيث كانت النتائج عكسية تكبد الجيش الموريتاني خسائر فادحة خلالها، وقد لإستراتيجية التمويل التي إتبعها التنظيمات الإرهابية شمال مالي تأثير سلبي على الأمن الوطني الجزائري، لذلك سعت الجزائر في هذا الصدد إلى محاربة كافة مصادر تمويل تلك التنظيمات ومحاولة تجفيف كل المنابعها، بإعتبارها سيولة تمكنهم من تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنفيذ العمليات الإرهابية ضد المصالح الحيوية للجزائر.

كما أن التواطؤ بين السكان المحليين والجماعات الإرهابية شمال مالي والحكومة المالية من شأنه أن يصعب عملية مطاردة تلك الجماعات، كما يصعب من عملية التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر

¹ مؤسسة كارينغي لبحوث السلام، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

ومالي والجزائر ودول الساحل، لأنه من بين العوائق التي تعاني منها الجزائر هي غياب أي جهة أمنية يمكن التنسيق معها، وانعدام الثقة إن وجدت بسبب العمالة وتقاطع المصالح الذي يؤدي إلى تسريب المعلومات الإستخباراتية.

المطلب الثالث: شمال مالي وفوضى تهريب وتجارة السلاح:

تعتبر تجارة الأسلحة من بين الأنشطة التي تلقى رواجاً في منطقة الساحل، وتعتبر الأزمة الليبية وأزمة شمال مالي من بين الظروف التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة، ويرى الكثير من المتابعين أن الأزمة الليبية انعكست بشكل كارثي على المنطقة نظراً لفوضى السلاح المنتشر في أيادي الثوار الليبيين، وقد هيمنت مافيا الاتجار بالسلاح على كميات كبيرة منه، لتعيد بيعه في الأسواق السوداء المنتشرة في الدول المجاورة أو إعادة بيعه في إطار صفقات تسلم مع التنظيمات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وقد انعكس هذا سلبياً على أمن دول الجوار في مقدمتها الجزائر نظراً للحدود المشتركة مع ليبيا، الشيء الذي جعلها منطقة عبور إلى دول الساحل وشمال مالي، لذلك كانت التهديدات مزدوجة على الأمن الوطني الجزائري فهي تعتبر منطقة عبور لتجار السلاح من ليبيا إلى شمال مالي، كما تعتبر هدفاً لهذه الأسلحة عند وصولها إلى أيادي الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة أزواد شمال مالي، لذلك سارعت الجزائر إلى رفض التدخل العسكري في ليبيا وعملت على تغليب الحل السلمي للأزمة، لأنها أكثر دراية بمخاطر انتشار السلاح في منطقة صحراوية شاسعة تمتد على آلاف الكيلومترات المربعة، ما يسهل الحصول على الأسلحة بسهولة وبدون تكاليف.

وتنتشر في إفريقيا مختلف أنواع الأسلحة الروسية الخفيفة، نظراً للعامل التاريخي أين كانت معظم الدول الإفريقية تحت القبة الشيوعية، لذلك نجد العديد من الأنواع على رأسها أسلحة الكلاشنيكوف (Kalashnikov) والرشاشات (PK-FM) بالإضافة إلى الأسلحة الجديدة التي دخلت أسواق التهريب كرشاشات نورينكو طراز 56 (Norinco Type 56) ونوريكو طراز 80 (Norinco Type 80) الصينية وهي أسلحة خفيفة للاستعمال ويمكن نقلها بسهولة، لذلك تهيمن بشكل كبير على السوق السوداء لتجارة السلاح في إفريقيا.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وأشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في 18 جانفي 2012 إلى الكميات الضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تم تهريبها إلى شمال مالي، أين وقع أغلبها في أيادي الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل من بينها قاذفات القنابل (Lance-Grenades)، الرشاشات (Mitrailleuses)، أسلحة مضادة للطائرات (Anti-Aerinne)، بنادق أوتوماتيكية (Fusils Automatiques)، الذخيرة (Munitions)، قنابل (Grenades)، متفجرات (Explosifs)، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة المضادة للطائرات التي يمكن حملها فوق السيارات والعربات الخفيفة¹، وتشير الإحصائيات إلى وجود حوالي ثمانمائة ألف إلى مليون قطعة سلاح في المنطقة، منها ثمانون ألف كلاشنيكوف، هذا الأخير يبلغ سعره في أسواق الساحل حوالي (200€)²

وتسلك جماعات التهريب العديد من المسالك للوصول إلى مالي وباقي دول الساحل مروراً بالجزائر عبر حدود إليزي ثم برج باجي مختار وعين قزام وصولاً إلى شمال مالي، أو عبر شمال النيجر ثم شمال مالي ليصل إلى تنظيم القاعدة، ليعاد إدخاله إلى الجزائر في شكل إمداد لعناصر القاعدة في شمال الجزائر أو لتنفيذ اعتداءات ضد الجزائر كحادثة عين أمناس التي تشير مختلف التقارير إلى استخدام أسلحة متطورة في الاعتداء.

الخريطة رقم (04): خريطة توضح مسالك تهريب وتجارة السلاح عبر الجزائر ومنطقة الساحل



المصدر: تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، 2013.

¹ Yassine Boukhedouni, *les effets de la crise en liby sur le trafic d'armes legeres et lourdes dans laregion du maghreb – sahel*, Equipe De Recherche Sur Le Terrorisme Et L'anti – Terrorisme (ERTA), 2012.

² ibid.

الفصل الثاني: — أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري

وقد أعلن الجيش الوطني الجزائري الحرب على المهربين في الجنوب، حيث أحبط العديد من العمليات التي كانت بصدد إدخال شحنات من السلاح إلى داخل الأراضي الجزائرية منها:

عملية حجز أكثر من عشر سيارات رباعية الدفع (4×4) يوم 09 نوفمبر 2011 بولاية اليزي قادمة من ليبيا باتجاه مالي، كانت محملة ببنادق رشاشة (Kalashnikov) وقاذفة الصواريخ (RPG-7) المضادة للمدركات. بالإضافة إلى كمية ضخمة من الذخيرة.

في نفس السنة تمكنت قوات الجيش من توقيف أكثر من 214 شخص ينشطون في تهريب السلاح والمخدرات على الحدود الجنوبية.

توقيف قافلة لتهريب السلاح في جانفي 2012 من طرف الجيش الجزائري على الحدود النيجرية كانت تضم أربعة سيارات دفع رباعي (4×4)، محملة بأسلحة حربية منها 38 بندقية رشاشة (PM-RK) وقاذفتي صواريخ (RPG-7) وكمية كبيرة من الذخيرة.

كما تمكنت قوات الجيش من القضاء على عشرة إرهابيين كانوا بصدد دخول التراب الجزائري عبر حدود تامنراست بتينزاواتين الجنوبية في ماي 2014، ليتم استرجاع 12 بندقية رشاشة كلاشنيكوف وقاذفة صواريخ (RPG-7) وسبعة بنادق صيد وجهاز (GPS) لتحديد الوضعية وهواتف خلوية ثريا وجهاز إطلاق (GP-58) بالإضافة إلى كميات مختلفة من الذخيرة وثلاث سيارات رباعية الدفع، وقد أحبطت قوات الجيش منذ اندلاع الأزمة المالية العديد من المحاولات لتهريب الأسلحة وتسلل الإرهابيين عبر الحدود الجنوبية، الشيء الذي أدى إلى استحداث قطاعات عملياتية جديدة من أجل توسيع المراقبة والرصد لكل التحركات عبر المسالك الصحراوية الوعرة التي تتخذها عصابات الجريمة المنظمة كطرق للتهريب عبر مختلف دول الساحل.

الفصل الثالث:

إستراتيجيات مواجهة التهديدات

الإرهابية في شمال مالي

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

نحاول أن نتطرق في هذا الفصل إلى الإستراتيجيات المتبعة وطنياً وإقليمياً ودولياً لمواجهة التهديدات الإرهابية المتأتية من شمال مالي، حيث نعمل على توضيح السياسات الداخلية المتبعة لتأمين الحدود، بدءاً برفع تعداد الجيش في المناطق الجنوبية، إلى إبرام صفقات للتسلح لتأمين الحدود وحماية الوطن، ثم السياسة الخارجية المتمثلة في الجهود الدولية التي تبذلها الجزائر من أجل إستصدار قرار أممي يجريم دفع الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن، ثم الجهود الداعية للحل السلمي للأزمة المالية ودور اللجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية.

لنتطرق بعدها إلى الجهود الإقليمية من خلال دور لجنة قيادة الأركان المشتركة كألية للتنسيق والتعاون الأمني بين دول الساحل الخمس على رأسهم الجزائر، ثم دور الإتحاد الإفريقي (UA) ومنظمة إيكواس في محاولة إيجاد حل للأزمة المالية من خلال إعادة الحكم المدني بعد التمرد الذي قاده "أما دو سانوغو"، وتشكيل بعثة الأفيسما (AFISMA) ثم (MINOSMA) لإعادة السلم إلى شمال مالي.

وأخيراً نحاول التطرق إلى الإستراتيجيات الدولية بداية بالإتحاد الأوروبي المتمثل أساساً في الدور الفرنسي بحكم علاقاتها بمستعمراتها القديمة ومصالحها الحيوية، حيث أصبحت مصالحها مهددة بعد هجوم تنظيم القاعدة على إحدى شركاتها العاملة بمناجم اليورانيوم بأرليت (Arlit) واختطاف العديد من رعاياها في مالي.

ثم الدور الأمريكي المرتبط بحربها على الإرهاب من جهة والتعاون الأمريكي الإفريقي في المجال الأمني بالإضافة إلى مصالحها الحيوية وصراع النفوذ مع باقي القوى الكبرى.

لنصل إلى دور الأمم المتحدة في الأزمة المالية، من خلال القرارات التي إتخذها مجلس الأمن بشأن التدخل العسكري الفرنسي، وإرغام الطراف المتصارعة على التوجه إلى طاولة الحوار، وتأكيد على إحترام الإتفاقيات المبرمة من خلال وساطة العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية:

لعب العامل التاريخي دور مهم في صياغة السياسة الخارجية للجزائر بإعباره مراحل متعاقبة من الغزو والإحتلال الأجنبيين، فالموقع الذي تتربع عليه جعلها محل أطماع الدول الكبرى، ومنذ 1505 إلى غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى أكثر من 100 حملة عسكرية، لتكون ثورة نوفمبر بما تحويه من أفكار أحد أهم روافد العقيدة* الأمنية الجزائرية (Doctrin Sécuritétaire) و سياستها الخارجية.

أثناء الثورة التحريرية سعت الجزائر إلى توظيف مصطلح الشرعية الثورية من أجل تزعم حركات التحرر في إفريقيا والعالم عموماً، وبعد نيل الإستقلال كانت قناعة القادة السياسيين الجزائريين على غرار الدول التي نالت إستقلالها حديثاً، قناعة قائمة على تقديس السيادة الوطنية وحماية الوطن والدفاع عن حدوده الجغرافية، واتخذت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كلغة في جميع علاقاتها الدبلوماسية، وقد عرفت أزمة حرب الرمال مع الجار المغرب بسبب الحدود التي تؤمن بها الجزائر كقضية لا نقاش فيها من خلال الحفاظ على الحدود الموروثة عن المستعمر .

كما أن التوجه الإيديولوجي للجزائر أثناء الحرب الباردة كا له دور أساسي في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية ومن ثمة عقيدتها الأمنية، فالإشتراكية ومبادئها المضادة للإستعمار والإستغلال كانت ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الجزائرية، وذلك ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1989.¹

ومع نهاية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية من إنهيار للمعسكر الإشتراكي دولياً والعصيان المدني داخلياً، كان لها تأثير في إعادة صياغة مبادئ العقيدة الأمنية لمسيرة التحولات المذكورة، بعد ظهور العنف المسلح المرتبط بظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية.

* كلمة عقيدة (doctrine) من الكلمة اللاتينية (doctrina) وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفة المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها، والعقيدة الأمنية (doctrin sécuritétaire) هي مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمرتبطة، التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي وهي غالباً تحدد نظرة القادة لبيئتهم الأمنية وكيفية إستخدامهم للقوة (العسكرية، الإقتصادية، السياسية...) لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

¹ صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 05، 2012، ص 291.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وإيماناً بأولوية العمل الدبلوماسي على العمل العسكري سعت الجزائر جاهدة لسن قوانين لإعادة اللحمة بين الفرقاء في الداخل بدءاً بقانون الرحمة ثم الوثام المدني وصولاً إلى المصالحة الوطنية حتى تستعيد الأمن المفقود منذ تسعينات القرن العشرين، وذلك ما أفلحت فيه إلى حد بعيد.

في نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، شهد العالم العربي تحولات مست العديد من الأنظمة العربية، وهي كلها تحولات حدثت في البيئة الإقليمية للجزائر، ما شكل تحدي كبير للسياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها الأمنية، نتيجة الإنكشافات الأمنية على طول الحدود الشرقية والجنوبية جعلت أمنها أمام تحديات حقيقية يتوجب إتخاذ إجراءات عاجلة وإعادة صياغة الأولويات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية:

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية، حيث تعتبر العقيدة الأمنية تلك الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة.

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

فالساسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ نصّ عليها الدستور في الفصل السابع من الباب الأول، وهي مبادئ أغلبها تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي) وجامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز، حيث تضمنت علاقات حسن الجوار واحترام سيادة الدول.

• عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هو مبدأ نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية، كما نصت عليه ميثاق المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، فمن منطلق أن الدول تؤثر وتتأثر بما يدور حولها يفرض على الدول المجاورة التقيد بمبدأ عدم التدخل في الدول التي تعاني من ازيمات في الداخل لأن ذلك قد يؤدي إلى إتساع نطاق النزاع ونتائجه السلبية.

• **الحل السلمي للنزاعات بين الدول وعدم اللجوء إلى القوة:**

وهو مبدأ تبنته السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال، حيث يقوم على أساس الحل السلمي للنزاعات بين الدول خصوصا المتجاورة منها في إقليم معين في إطار التفاوض المباشر أو عبر وساطة المنظمات الإقليمية والدولية، وقد نجحت دبلوماسيتها في إحتواء العديد من النزاعات، فالجزائر تسعى جاهدة لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي من أجل إقصاء القوى الخارجية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتنازعة وتجنيب إحقاق الضرر بها.

• **مبدأ التعاون مع دول الجوار:**

يقوم هذا المبدأ أساسا على دفع التعاون الثنائي والإقليمي قصد تدعيم وتطوير علاقات الجوار بين الدول، وبذلك قامت الجزائر بتوقيع إتفاقيات إخاء وحسن الجوار والتعاون مع كل الدول المجاورة بإستثناء المغرب.

• **دعم حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة:**

يعتبر مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مستمد من تجربتها أثناء الثورة التحريرية وتمارسه الآن مع الدول التي مازالت تقبع تحت وطئة الإستعمار كالصحراء الغربية التي صنفتها الأمم المتحدة كقضية إستعمار.

2- العقيدة الأمنية الجزائرية:

لقد تعددت وتنوعت المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الإستقلال، وقد كان شكل التهديدات والمخاطر دور كبير في تحديد هذه العقيدة كما أدت إلى الإعتماد على مفهوم الأمن بشقيه الصلب واللين، في ظل تحولات البيئة الداخلية والدولية خلال العقود المتتالية منذ الإستقلال إلى غاية وقتنا الحاضر.

وبهدف توضيح أهم المرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، نحاول إجمالها في النقاط التالية:

- إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كمبدأ أساسي.
- الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية بالطرق المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف المتنازعة.

- التركيز على مفهوم الأمن بشقيه (الصلب، اللين) للحفاظ على السلم والإستقرار وفض النزاعات.

ينطلق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من العامل التاريخي حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي كافحت من أجل نيل إستقلالها، فبعد نهاية الثورة إتبع القادة السياسيين سياسة الإعتماد على النفس في بناء دولة الجزائر الحديثة ورسم سياستها المستقبلية كما عملوا على تقديس سيادة الدولة لأنها إن أخذت لن تسترجع إلا بالقوة والتضحية، لذلك إتخذته مبدأ يصون ويدافع عن سيادة الدول خاصة في الساحة الإقليمية التي تتواجد بها وعدم التدخل في شؤونها سواءً على الصعيدين السياسي والعسكري، وهو ما يفسر عدم إبرامها لأي معاهدات أو إتفاقيات دفاعية مع القوى الأجنبية لأنها لا تتناسب مع الخطاب الرسمي والتوجهات السياسية الإستقلالية للبلاد، ووفق هذا التصور رفضت منح التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها¹.

وتدعم الجزائر بقوة عملية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع بهدف تفادي أو إيقاف الأعمال العسكرية العدائية، كما تدعم مبدأ الوساطة والنوايا الحسنة في النزاعات التي يتعذر إقامة مفاوضات مباشرة بين أطرافها.

كما كان للدبلوماسية الجزائرية دور الوساطة في العديد من النزاعات والأزمات كالأزمة الإيرانية الأمريكية بسبب حادثة الرهائن، كما لعبت دور مهم في النزاع العراقي الإيراني ولستطاعت إنهاء النزاع الإثيوبي الإريثيري فضلاً عن إحتكامها للقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وبعد التحولات الجديدة عملت جاهدة لإبراز دور الإتحاد الإفريقي في صيانة وحفظ امن إفريقيا وفض النزاعات القائمة فيها من مبدأ إفريقيا للإفريقيين.

وبعد ظهور التهديدات الجديدة المصاحبة للتحولات التي مست البيئة الإقليمية وجدت الجزائر نفسها أمام ساحل أزمتي تقبع معظم دوله تحت وطئة الفقر والنزاعات، لتجد نفسها مرة أخرى مجبرة على لعب دورها ومكانتها الريادية، حيث سعت جاهدة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة المالية ومشكلة الطوارق، كما بدلت جهود حثيثة لجمع الفرقاء الليبيين من مبدأ حسن الجوار لإيجاد حل ينهي حالة الفوضى والإنقسام الذي تعاني منه دولة ليبيا، وهي الحالة التي كانت تحذر منها الجزائر قبل التدخل العسكري

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 120.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

الذي أنهى حكم العقيد القذافي، ورفضها رفضاً قاطعاً أي عمل عسكري نظراً لدرابيتها بأمر المنطقة وطبيعة الحل التي يجب إتخاذها.

كما تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية على مفهوم الأمن الشامل بحيث لا تركز على المفهوم التقليدي الصلب، بل تتبنى مقاربة تنموية في إطار مفهوم الأمن اللين بجوانبه الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها من الجوانب التي تؤثر في أمن الدول والجماعات.

ويعود التركيز على مقاربة الأمن الصلب لدى صناع القرار الجزائري إلى فترة حرب التحرير أين خاض جيش التحرير الوطني حرب شرسة طويلة المدى لنيل الإستقلال، وبعد إنضمام الجزائر إلى مجموع الدول المستقلة ظهرت العديد من المخاطر التي بإمكانها تهديد الأمن الوطني ورقعته الجغرافية، لترسم حرب الرمال مع الجار المغرب صفحة جديدة من التهديد التقليدي لا يمكن تجاهله، حيث أصبح عامل موجه للعقيدة الأمنية في شقها العسكري.

وقد إعتبر المغرب تهديد لا بد من تطوير الترسانة العسكرية لمواجهة أي خطر نابع من الحدود الغربية، ذلك ما يفسر تمركز أغلبية القوات المسلحة على الحدود مع المغرب، وبالرغم من الحظر الذي فرض على الجزائر في مجال التسلح أثناء العشرية السوداء، إلا أنه بعد رفع ذلك الحظر واصلت سياسة التسلح وتطوير قدرات الجيش الشعبي ودخوله مجال الإحتراافية، وتبقى الجزائر تحتل مرتبة ضمن الدول العشرة الأوائل الأكثر شراء للأسلحة في العالم بهدف تعزيز قدراتها¹.

ومع بروز التهديدات الجديدة المتناحية من الساحل الإفريقي، حتم على الجزائر مواصلة سياسة التسلح النوعية لمواجهة تلك التهديدات على رأسها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث ركزت على ضرورة إمتلاك آليات وأجهزة للرصد لتأمين الحدود والإستطلاع، لإختراق الجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة وإبطال مفعولها وتهديداتها لأمن الوطن وحدوده، الأمر الذي يراه العديد من المحللين على أنه نوع من الإستنزاف لقدرات وإمكانات الدولة في ظل الأزمات التي عصفت بأسعار البترول وانعكاساتها على السياسات التنموية في الداخل.

¹ بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية"، متوفر في:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123

أما المقاربة التنموية التي تتدرج في إطار الأمن الشامل فقد حاولت الجزائر تمرير رؤيتها على أن المشاكل التي تعاني منها إفريقيا هي نتاج لسياسات الإستعمار ونهب الثروات التي تعرضت لها أثناء الحقبة الإستعمارية، كما أكدت في العديد من المرات أن محاولة القضاء على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وإفريقيا لا يكون بالترسانة العسكرية، بل عن طريق معالجة الخلل البنوي الذي تعانيه معظم الأنظمة الإفريقية.

فالدولة في إفريقيا تعاني من عدة معضلات أهمها:

- صعوبة بناء الدولة في حد ذاتها
- وتنامي الصراعات الإثنية والهوياتية
- هشاشة البنى الإقتصادية
- ضعف الأداء السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية
- إنتشار جميع أشكال الجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة.

كل ذلك أوجد بيئة خصبة لتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحالفات بينها في المنطقة، وبذلك عملت الجزائر على إقامة سياسات تنموية كالمشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، ويعد الرئيس بوتفليقة أحد أبرز زعمائها وهي مبادرة جادة لإيجاد حلول لمشاكل الساحل وإفريقيا على العموم.

كما كانت الجزائر طرفا في البرامج التنموية التي تبنتها المنظمات الدولية والإقليمية الموجهة للدول الإفريقية على منها دول الجوار، كما تحافظ على تقديم مساعدات سنوية للعديد من الدول الإفريقية على رأسها مالي و النيجر من أجل إقامة مشاريع تنموية في المناطق التي يتواجد بها الطوارق، ومنعهم بذلك من التقارب مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).

ويمثل تبني الإتحاد الإفريقي لمبادرة الجزائر حول التنمية في الساحل عقب دورته الـ49 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمثابة تأكيد على نجاعتها ورؤيتها الإستشرافية في التعاطي مع قضايا المنطقة¹.

¹ مليكة. خ، "الإستراتيجية الأمنية للجزائر تعزز المقاربة التنموية، موقع جريدة المساء"، متوفر في:

<http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9.html>

ولعبت الجغرافيا دوراً كبيراً في صياغة وتوجيه العقيدة الأمنية الجزائرية، فالموقع الإستراتيجي الذي تحتله جعلها ذات بعد إستراتيجي مهم، فهي تعتبر بوابة المتوسط إلى إفريقيا، كما تعتبر من أكبر دول المغرب العربي وأكثرها تأثيراً في المنطقة، إلى جانب إعتبارها الحد الفاصل بين أوروبا الأكثر تطوراً وإفريقيا بخصوصياتها ومشاكلها.

فالدور الريادي الذي يتماشى مع موقعها الجيوبوليتيكي (Géopolitique) جعلها زعيمة حركات التحرر في العالم أثناء الحرب الباردة وهو عامل موجه لعقيدتها الأمنية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة وظهور تحولات جديدة على المستوى العالمي ودخولها دوامة العنف المسلح وبروز ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، لم يكن موقعها الجغرافي كعامل إستراتيجي مهم فحسب بل جعلها أمام إنكشافات أمنية خطيرة وتهديدات غير معلومة الزمان والمكان، حيث لا تقتصر على الفواعل الدولية بل تتعداها إلى الأشخاص والجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة.

كل ذلك كان عاملاً في توجيه هذه العقيدة على رأسها القضايا المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، أي الإنتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها¹، مع الحفاظ على مكانتها وريادتها كقوة إقليمية، فهو يسعى لا يتغير بتغير العوامل الموجهة لتلك العقيدة.

عملت الجزائر منذ إستقلالها على دعم مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية سواءً كانت نزاعات بين الدول أو نزاعات داخلية، حيث عملت جاهدة على إستبعاد الحلول العسكرية لما تخلفه من نتائج كارثية على أطراف النزاع.

وبذلك يمكن القول أن العوامل والمرتكزات التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر كانت متنوعة، حيث كان العامل الإيديولوجي الموجه لهذه العقيدة في السنوات الأولى من الإستقلال إلى غاية تسعينيات القرن العشرين أين ظهرت تحولات جديدة على المستوى العالمي والإقليمي وبروز ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وزيادة حدتها في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي.

¹ صالح زيان، مرجع سابق، ص 291.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وبالرغم من تنوع العوامل المؤثرة والمحركة للعقيدة الأمنية للجزائر، فإن المبادئ الكبرى لهذه العقيدة لم تتغير بل يتم في كل مرة تكيف هذه المبادئ لتتماشى مع التحولات الداخلية والدولية لتبقى النخب الحاكمة تراهن على:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها
- دعم الحل السلمي للنزاعات الدولية وتجنب الحل العسكري
- وأخيرا الإعتقاد على مقاربة الأمن بشقيه (الصلب/اللين) في حل النزاعات وإرساء السلم

فالإستعانة بالمؤسسة العسكرية لتأمين البلاد وحدودها الجغرافية ضرورة قصوى، كما أن المشاريع التنموية في مختلف الجوانب تعمل على الحد من ظاهرة الإرهاب و الإنخراط في الجريمة المنظمة، وبالتالي الحد من النزاعات الداخلية والدولية في إفريقيا والساحل الإفريقي المجال الإقليمي للأمن الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية:

لقد أدت التحولات الإقليمية التي مست هيكل العديد من الأنظمة في شمال إفريقيا بالجزائر إلى إتباع سياسة أمنية وفق عقيدتها الأمنية وتوجهات سياستها الخارجية، من أجل مواجهة التهديدات المصاحبة لتلك التحولات مطلع 2010.

فإلى جانب الخطر القديم المتمثل في الجار المغرب على الحدود الغربية حدثت إنكشافات أمنية خطيرة على طول الحدود الشرقية نتيجة لإنهيار النظام الليبي ودخول تونس في فوضى سياسية مصاحبة لسقوط نظام بن علي من جهة، كما أصبحت الحدود الجنوبية مفتوحة على مصرعيها نتيجة لهشاشة دولة النيجر وسقوط شمال مالي في يد الجماعات الطوارقية والجماعات الجهادية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من جهة أخرى.

كل ذلك أدى بالقادة السياسيين وصناع القرار في النظام الجزائري إلى إتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التهديدات، والعمل على تأمين الوطن وحماية حدوده الترابية بعد حدوث تحالفات بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة المنتشرة في شمال مالي ومنطقة الساحل ككل.

فرد الفعل على المستوى الداخلي تمثل في تدعيم القوات العسكرية المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات وكتائب عسكرية من مختلف القوات، مع إتباع سياسة التسلح من أجل الحصول على الأجهزة والأسلحة النوعية لحراسة الحدود والإستطلاع والمراقبة، وهي سياسة جاءت بعد رفع الحظر الذي كان مفروض على الجزائر في مجال إقتناء الأسلحة أثناء العشرية السوداء وإدراك العجز الناتج عن ذلك.

كما سعت الجزائر جاهدة على المستوى الخارجي لدى المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل إصدار قانون يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، وهي عملية إبتزاز رضخت لها العديد من الدول الأوروبية على رأسها فرنسا وألمانيا وإسبانيا، حيث تعتبر الجزائر أن الفدية (Rançon) تمثل أكبر دخل للجماعات الإرهابية، تمكنها من التزود بالأسلحة والدخيرة ومختلف المؤون من الأسواق السوداء التي إنتشرت بكثرة نتيجة للكّم الهائل من الأسلحة الدائرة في ليبيا و شمال مالي، كلها أسلحة تعتبرها الجزائر سبب في رفع القدرات القتالية لتلك الجماعات وتنفيذها لأعمال عدائية ضد مصالحها ومصالح دول المنطقة منها حادثة تيفنتورين، لذلك نحاول التطرق بالتفصيل إلى الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه التهديدات.

1- إستراتيجية عسكرة الحدود:

نظراً للتطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر المصاحبة لسقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في 2011، وانعكاساتها على الأزمة المالية سنة 2012 إتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الناتج عن ذلك وإدراك مدى شساعة الحدود الجنوبية وانكشافها على جميع التهديدات المتأتية من الساحل الأزماتي، لذلك عمّدت إلى تكثيف الحراسة والمراقبة على طول الحدود الشرقية والجنوبية والجنوبية الغربية للبلاد.

ونظراً لشساعة المساحة التي تميز الناحيتين العسكريتين (Régions Militaires) الرابعة والسادسة* عمدت وزارة الدفاع الوطني إلى إستحداث قطاعين عمليّتين (Sécteur Opérationnel)، الأول شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة المتواجد مقرها في ولاية ورقلة التي تضم الحقول البترولية بحاسي مسعود، والثاني بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة الذي يتواجد مقرها في تامنراست التي تضم مقر لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC)، ويبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة عن الحدود مع ليبيا بما لا يقل عن 1000 كلم، كما ان أقصى نقطة في الحدود تبعد عن مقر

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

الناحية العسكرية بما لا يقل عن 1600 كلم، وهو نفس ما تعانيه الناحية العسكرية السادسة حيث وجدت قيادتا الناحيتين نفسيهما أمام صعوبات في قيادة وإدارة وحداتها العسكرية العاملة على الحدود، وقد كشف الصراع في شمال مالي والحرب الأهلية في ليبيا والإضطرابات الأمنية على طول الحدود عن مشكلات في التغطية الأمنية وقيادة القوات التي ترابح الحدود الطويلة، ذلك ما يراه البعض أنه خلل ناتج عن عدم مطابقة أقاليم النواحي العسكرية للمتطلبات الأمنية الجديدة بعد تمركز الجماعات الإرهابية في شمال مالي والحرب في ليبيا ثم في مالي¹.

كل تلك الإجراءات وتزامناً مع حادثة تيقنتورين في 2013 كانت تمهيدا لخلق ناحية عسكرية سابعة مقرها ولاية إليزي، حيث أنجزت العشرات من الثكنات ومراكز المراقبة وتهيئة مهابط للطائرات العمودية في إطار مخطط أمني دفاعي على محور برج باجي مختار وتينزاواتين في الحدود الجنوبية، ومحور تينالكوم (Tinalkom) بجانت على الحدود الشرقية.

وبهدف ضمان تواجد عسكري مكثف على طول الحدود عمدت القيادة العسكرية إلى تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية، بوحدات عسكرية جديدة من مختلف القوات البرية والجوية والدرك والقوات الخاصة، فمنذ سنة 2011 قامت الجزائر بتثبيت حوالي 7000 من قوات الدرك الوطني حراس الحدود (GGF) (Gendarmerie Gard-Frontières) على الحدود الشرقية مع ليبيا كإستراتيجية دفاعية، كما قامت بتدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بحوالي عشرون ألف (20.000) من قوات الجيش الوطني الشعبي وتثبيتها على مختلف النقاط الحدودية.²

وبمطلع 2012 على طول الحدود الليبية والنيجرية والمالية تم تثبيت أكثر من ثلاثون قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني، منها قاعدة جوية (Base Aérienne) من أجل إستخدامها كغطاء جوي فعال لمراقبة الحدود الطويلة والمنطقة الصحراوية الشاسعة، كما تم تدعيم هذه القاعدة بثلاثة آلاف (3000) من قوات التدخل السريع المحمولة جواً عن طريق المروحيات.

¹ بهاء الدين م. و إيمان ع، "قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة افضطرابات الأمنية على الحدود"، موقع جريدة البلاد، متوفر في: www.elbilad.net/article/detail?id=16425.

* قُسمت الرقعة الترابية للجزائر إلى ستة نواحي عسكرية وبقيت محافظة على هذا التقسيم إلى غاية إحداث التقسيم الذي صاحب عملية تأمين الحدود ضد التهديدات الجديدة المتأتية من منطقة الساحل الإفريقي، والنواحي الستة هي: 1- البلدية، 2- وهران، 3- بشار، 4- ورقلة، 5- قسنطينة، 6- تامنراست.

² Laurence aida ammour, « évolution de la politique de défense algérienne », centre français de recherche sur le renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013, p06.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وفي جانب التعاون الأمني قامت القيادة العسكرية بخلق غرفة عملياتية من أجل تنسيق العمليات وتبادل المعلومات الإستخباراتية بين الضباط الجزائريين ونظرائهم من دول الساحل المجاورة، بعدما قررت الجزائر دعم وتسليح الميليشيات العربية (Milices Arabes) من قبائل البدو الرحل من سكان شمال مالي والنيجر ودمجهم ضمن القوة الإفريقية التي شكلت لمواجهة مختلف التهديدات.

وقد عملت الجزائر على التزود بنظم للمراقبة الإلكترونية (Systeme De Surveillance Electronique) التي تضم منظومة رادارات وأنظمة الإنذار قادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للعربات والأشخاص، حيث تكون هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب (Troupes Contre-Terrorisme).

والمطلع ماي 2013 شهدت منطقة الشعايني التونسية على الحدود الجزائرية موجة من الأعمال الإرهابية أدت إلى إغتيال ثمانية جنود تونسيين، كل ذلك إعتبرته الجزائر تهديد مباشر لأمنها بسبب قربها من حدودها الوطنية، لذلك قررت القيادتين الجزائرية والتونسية التنسيق الأمني الكامل فيما بينهم وتبادل المعلومات الإستخباراتية، حيث أقيمت أكثر من ثمانون (80) نقطة مراقبة على الحدود بينهما كما تم إنشاء عشرون (20) منطقة عسكرية مغلقة (Zones Militaires Fermées)¹، بالإضافة إلى تدعيم القوات المرابطة على الحدود من كلا الجانبين حيث وصلت إلى حوالي ستون ألف (60.000) عسكري من الجيشين الجزائري والتونسي، بهدف التنسيق العملياتي ومحاصرة كل التحركات الإرهابية بالمنطقة.

من خلال ما سبق نرى مدى حجم التهديدات والمجهودات الجبارة التي تبذلها المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية من أجل تأمين الحدود الوطنية.

2- إستراتيجية التسلح:

بالنظر إلى حجم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري عمدت القيادة السياسية والعسكرية إلى إتباع سياسة التسلح (L'armement)، بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة.

¹ Ibid.

ومن أجل تطوير الوسائل العسكرية وإعادة تجهيز الجيش الجزائري بما يتماشى مع التحولات الجديدة ومرحلة الإحترافية، إتبعَت القيادة العليا للبلاد سياستين الأولى تتمثل في محاولة إقامة قاعدة صناعية عسكرية في الداخل، والثانية تعتمد أساساً على عملية شراء الأسلحة من الخارج بالإعتماد على الشركاء الدوليين.

أ_ سياسة تطوير الصناعات العسكرية:

لطالما إعتبرت الصناعة العسكرية للجزائر ضعيفة مقارنة بحجم الدولة واقتصادها وتعداد جيشها، وبالرغم من ذلك كان لها دور فعال في إعادة تجهيز الجيش وعصرنته حيث بلغت نسبتها سنة 2012 حوالي 9.4 مليار دولار كما يرتقب أن ترتفع نسبة نموها إلى 6.2% مطلع 2018.¹

وتقوم الصناعة العسكرية الجزائرية حالياً على عملية التصنيع تحت الترخيص من طرف الشركات الأصلية للعتاد الخفيف الروسي والصيني، مثل البنادق الهجومية (Fusils D'assaut) وقاذفات الصواريخ (Lance-Roquettes)، حيث تستهدف الجزائر في ذلك الدول التي تتميز بالصناعات العسكرية المتطورة والفَعلة بهدف خلق مناصب شغل في القطاع العسكري لتدعيم الإقتصاد الداخلي ونقل التكنولوجيا إلى المجال العسكري الذي بإعتباره قطاع تنافسي في الأسواق الدولية، كما دخلت الجزائر في العديد من الشراكات (صناعة تجارية، تكنولوجية)، بالتوقيع على إتفاقيات شراكة مع العديد من المؤسسات العسكرية الجزائرية والدولية منها:

- في مارس 2011 تم الاتفاق مع (Abar Investement Fund) الإماراتية و (Daimler Deutsch Ag) و (Mtu-Friedrichshafen) الألمانية، من أجل إقامة ثلاث (03) مصانع للعبوات العسكرية في الوحدة العسكرية بالروبية.
- في نوفمبر من نفس السنة تم توقيع اتفاق مع (Yugoimport) الصربية من أجل إنشاء ثلاث مصانع لإنتاج الأسلحة الفردية (Armes Individuelles) والذخيرة (Munitions) بقيمة إجمالية بلغت (400 مليون دولار).

¹ Ibid, p 09.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

- وفي سبتمبر من نفس السنة تم الاتفاق بين المؤسسة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) وعلامة سيارات مرسيدس بنز (Mercedes-Benz)، لتصنيع مركبات النقل للمؤسسة العسكرية حيث تم إنتاجها في مصنعي الروبية وتيارت.

- وفي منتصف 2012 تم الإتفاق بين وزارة الدفاع الوطني ومجموعة توازن (Tawazun) الإماراتية من أجل خلق مؤسسة مشتركة تحت إسم (Nimr-Algérie Spa) بولاية خنشلة لتصنيع العربات المدرعة (Véhicules-Blindés) والبنادق الأتوماتيكية (Fusils-Automatiques).

ولم تقتصر الإتفاقيات على الدول الأوروبية والدول العربية فحسب بل تمت صفقات أخرى مع القوة الصاعدة في شرق آسيا وهي الصين، من خلال تزويد الجيش الجزائري بعربات (WZ-551)، كما تم اتفاق مع مؤسسة (Norinco) لتكيب الدبابات المضادة للألغام (Chars Anti-Mines) في مصنع خميس مليانة¹، وبهذا تكون الجزائر قد أسست لصناعة عسكرية تساهم بشكل فعال في إعادة هيكلة وتسليح الجيش الجزائري في إطار توجهاته الإحتراافية، كما تعتبر دفع للإقتصاد الوطني بصفة عامة.

ب_ سياسة التسليح:

بهدف تأمين الحدود ضد التهديد الإرهابية من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعها وعصابات الجريمة المنظمة، إتبعته الجزائر إستراتيجية ثانية تقوم على إبرام صفقات ضخمة لشراء الأسلحة المتطورة التي بإمكانها تغطية المتطلبات الجديدة المتماشية مع طبيعة التهديدات الأمنية.

وقد حلت الجزائر في المركز الحادي عشر (11) بين أكثر الدول تسليحاً في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 وفقاً لتصنيف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، حيث إنفردت بنسبة (3%) من مبيعات السلاح العالمية كما أشار التقرير إلى أن الجزائر تنصدر الدول الإفريقية في مجال إقتناء الأسلحة، وقد بإقتنائها (30%) من مشتريات الأسلحة الإفريقية خلال السنوات الأربعة الأخيرة (2010-2014) لتتقدم بذلك على المغرب والسودان²، وتأتي روسيا في مقدمة الدول المصدرة للجزائر ثم ألمانيا وإيطاليا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ Ibid, p10.

² حكيم. م، "الجزائر الأولى إفريقيا و11 عالمياً في إستيراد الأسلحة: الجيش الوطني يواكب التحولات الأمنية والتزاماته في المنطقة"، موقع جريدة الموعد، متوفر في: www.elmaouid.com/index-php/national/42689-armements-algérie.

هذا وقد بلغت ميزانية الدفاع والتسلح للجزائر للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 حوالي(46.5 مليار دولار)، حيث قفزت إلى الضعف خلال هذه الفترة فقد بلغت سنة 2010 حوالي(6.5 مليار دولار) لترتفع في 2011 إلى(7.4 مليار دولار)، لتستقر ما بين(9.7 مليار دولار) و(10.5 مليار دولار) في 2012 و2013، لتبلغ(12.4 مليار دولار) سنة 2014 وهي ميزانية ضخمة تعكس مدى إدراك القادة الجزائريين لحجم التهديدات المختلفة للأمن الوطني.

وبناءً على ذلك أبرمت الجزائر العديد من صفقات التسلح في إطار الشراكة الإستراتيجية مع روسيا، حيث تبقى هذه الأخيرة الشريك الأساسي للجزائر بالرغم من تعاملها مع العديد من الشركاء الدوليين في مجال التسلح، كما تعتبر الجزائر المتعامل الثامن عالمياً في مجال التسلح بالأسلحة الروسية من خلال إقتنائها مانسبته(13%) من مبيعاتها في العالم:

- وتزودت الجزائر بـ: 44 طائرة مقاتلة من نوع سوخوي (Sukhoi su-32 SF) بالإضافة إلى قاذفتين بحريتين من نوع (Project -636)، وأنظمة للدفاع الجوي من نوع (SAM) كما إحتوت الصففة على 85 دبابة من نوع (Chars -T90s) وأنظمة للدفاع الجوي من نوع (S-300 PMU2) من الجيل الثاني.
- وفي 2011 تمت صفقة تقضي بتزويد الجزائر بـ (02 كورفيتات -فرقاطات) من نوع تايجر (Corvettes Tiger)¹.
- كما تدعم الأسطول الجوي الجزائري بـ 36 طائرة مقاتلة من نوع (Strike-Yak 130) وأسراب من الحوامات المقاتلة من نوع مي28 (MI 28).

بالإضافة إلى العديد من الصفقات التي ضمت أسلحة وعتاد متطور يستجيب للمتطلبات الأمنية الجديدة، وهي صفقات تثبت العلاقات الثنائية بين الجزائر وروسيا في مجال الأسلحة.

وقد إتبع الجزائر إستراتيجية تنويع الأسلحة حيث قامت بعقد صفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التزود بعربات عسكرية متعددة الإستعمال وأنظمة مراقبة أجهزة برادارات (Northrop-Grumman)، بالإضافة إلى طائرات للنقل من نوع (C-130) وأنظمة للمراقبة الجوية والإتصالات (Harris)، كما عملت مصلحة الإستعلامات الأمريكية على تزويد الجزائر بقرص صناعي

¹ Laurence aida ammour, op.cit, p10

للمراقبة العسكرية (ITT Corporation) من أجل تتبع ومراقبة تحركات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل¹.

أما ألمانيا التي دخلت سوق تسليح الجيش الجزائري فقد تمت معها عدة صفقات منها فرقاطتين (Thyssenkrupp) للقوات البحرية و (06) طائرات هليكوبتر مقاتلة (Agusta-Westland) سنة 2012، و 54 عربة عسكرية من نوع (fuchs)، كما شهدت هذه الصفقة دورات تعليمية لإستخدام تلك الأسلحة لفائدة الضباط الجزائريين من طرف البحرية الألمانية ما بين (2013-2017)، بالإضافة إلى تزويد حراس السواحل (Gardes-cotes) الجزائريين بمعدات تكنولوجية متطورة.

وتعتبر إيطاليا الشريك الأساسي الآخر في مجال تسليح الجيش الجزائري، حيث تمت صفقة سنة 2011 لتزويد البحرية الجزائرية بحاملة الطائرات العمودية أطلق عليها إسم قلعة بني عباس والتي تحتوي على نظام للمراقبة البحرية، كما بإمكانها نقل أفواج من الجيش والعربات العسكرية، بالإضافة إلى إمتلاكها لمهبط للطائرات العمودية وإمكانية حملها لأسراب من هذه الطائرات.

وتعتبر حاملة المروحيات قلعة بني عباس الأولى من نوعها في إفريقيا وإمكانها تقديم المساعدة البحرية في أعالي البحار، كما تعتبر جد فعالة في المراقبة البحرية للمياه الإقليمية الجزائرية فيما يخص الهجرة غير الشرعية (Migrations-illégales)، بالإضافة إلى حماية السواحل التي تبلغ حوالي (1600 كلم).

أما الصين الدولة الصاعدة فقد إعتمدت الجزائر على تكنولوجيتها العسكرية في مجال تسليحها، حيث تعتبر الجزائر شريكاً فعالاً في مجال تسويق الأسلحة، من خلال تزويد البحرية الجزائرية بثلاث فرقاطات من نوع (Frégates F-22A).

وبذلك يمكن القول أن الجزائر إستخدمت إستراتيجية متنوعة في مجال تسليح وعصرنة الجيش، حيث إعتمدت على تطوير الصناعات العسكرية بالإعتماد على الشركاء الدوليين من جهة، وإتباع سياسة إبرام صفقات التسليح لتزويد الجيش بما يتماشى مع التطورات الدولية والتهديدات الأمنية الجديدة من جهة أخرى.

¹ ibid

على المستوى الخارجي ومن أجل تدعيم مقارنتها الأمنية عملت الجزائر جاهدة على تحسيس المجتمع الدولي بخطر عمليات الإختطاف، التي تتبناها العديد من التنظيمات الإرهابية على رأسها تنظيم القاعدة في منطقة شمال مالي والساحل الإفريقي، وقد كُرسَت دبلوماسيةً من أجل إصدار قوانين تجرم دفع الفدية لتحرير الرهائن حيث تعتبر المبالغ المدفوعة في شكل فدية مصدر مالي للجماعات الإرهابية، يتم بواسطتها تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة من الأسواق السوداء خصوصا بعد الأزمة الليبية وما صاحبها من الإنتشار الواسع للسلاح في المنطقة.

وقد رضخت العديد من الدول الأوروبية لمطالب الخاطفين من أجل تحرير رهائنها على غرار فرنسا وألمانيا وإسبانيا، وهو ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية للجزائر وعقيدتها الأمنية التي تقوم على محاربة الإرهاب وعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية مهما كانت صفتها، وقد أثبتت الجزائر في العديد من المرات عدم رضوخها لمطالب الإرهابيين كعملية إختطاف دبلوماسيها في العراق، أين تم إعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، كما لم تخضع لمطالبهم عند إختطافهم لدبلوماسيها في مدينة غاو شمال مالي، حيث خاضت مفاوضات مرطونية لتحريرهم دون دفع الفدية الشيء الذي دفعها إلى إجلاء دبلوماسيها من ليبيا تقاديا لإختطافهم.

كما تعاملت بحزم مع كتيبة الموقعون بالدماء التي نفذت هجوم تيقنتورين و إختارت التدخل العسكري الذي نفذته القوات الخاصة الجزائرية بإحترافية عالية، لتؤكد مرة أخرى جاهزية وفعالية المؤسسة العسكرية في هذا المجال دون إعطاء أي أمل للحصول على الفدية.

وقد نجحت الجزائر في الضغط من أجل إصدار قانون يجرم عملية دفع الفدية، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم(2133) في جلسته 7101 المنعقدة في 27 جانفي 2014 (الملحق رقم 05)، أين إعتبر عملية دفع الفدية للإرهابيين عمل محرم دوليا يجرم صاحبه، كما إعتبر القرار مكمل للقرارات السابقة كالقرار رقم(1373) لسنة 2001 الذي يمنح تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بالإضافة إلى القرار رقم(1904) لسنة 2009 والقرار رقم(1989) لسنة 2011 و القرار(2083) لسنة 2012، حيث يجرم دفع الفدية

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

للأشخاص المذكورة أسمائهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من أفراد او جماعات أو مؤسسات أو كيانات.

وقد تمكنت من حشد المجتمع الدولي حول مخاطر دفع الفدية حيث شاطرت إدارة أوباما قناعة الجزائر حول تجريم دفع الفدية، أين صرحت سوزان رايس ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة خلال إجتماع مجلس الأمن المخصص للسلم والأمن في إفريقيا قائلة " سنبقى منشغلين كثيرا بجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتابعيهم الذين يستغلون عمليات الإختطاف من أجل تمويل الإرهاب".

كما صادق مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في أكتوبر 2012 على لائحة حول الأثر السلبي لإختطاف الرهائن من قبل الإرهابيين على حقوق الإنسان.

وقد دعم الإتحاد الأوروبي مقاربة الجزائر في مجال تجريم دفع الفدية، حيث أدان بشدة إختطاف الأشخاص من طرف الجماعات الإرهابية وطلاق سراحهم مقابل مبالغ مالية، ضمن لائحة تمت المصادقة عليها في لكسمبورغ عقب إجتماع لوزراء الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي تكريسا لمبادرة الجزائر والإشادة بقرارات مجلس الأمن في هذا الموضوع، كما عبر الإتحاد عن إلتزامه السياسي وتعزيز اللوائح الصادرة عن مجلس الأمن، داعيا كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى منع الإرهابيين من الإستفادة من فديات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد تبني وزراء الخارجية العرب في دورتهم العادية رقم 134 بالقاهرة ضمن بند الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، إقتراح الجزائر القاضي برفض كل أشكال الإبتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية.

كما لقي مقترح الجزائر حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين تأييد مجموعة الدول الثمانية الكبرى، حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامبرون أن المجموعة وافقت على بحث صيغة دولية لمنع دفع الفدية للجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن المختطفين حول العالم، خاصة بعد حادثة تيفنتورين، وذلك في القمة المنعقدة بإيرلندا الشمالية.

وبذلك نرى أن المجهودات التي تبذلها الجزائر وفق مقاربتها الأمنية إنقسمت بين الداخل من أجل حماية البلاد وتأمين حدودها، والخارج من خلال مكافحتها لإسماع صوتها من خطر الإرهاب بإعتباره

ظاهرة عابرة للحدود والوطن لا بد من العمل والتنسيق من أجل مكافحته وتجفيف مصادر تمويله على رأسها تجريم دفع الفدية.

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي الخيار الدبلوماسي هو الحل:

إتبعته الجزائر السبل الدبلوماسية في تعاملاتها مع محيطها الإقليمي والدولي حيث تعارض بشكل قاطع الحل العسكري للأزمات الإقليمية والدولية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فسياستها تقوم على مبدأ حسن الجوار كما تركز على سياسة الفعل عن طريق الحل السلمي للنزاعات في إطار الشرعية الدولية ومبدأ الوساطة والنوايا الحسنة.

فالأزمة المالية إنعكست سلبا على الأمن الوطني الجزائري لذلك عكفت الدبلوماسية الجزائرية على معالجتها بطرق سلمية تتماشى وعقيدتها الأمنية، خلال مراحل الأزمات المتعددة من الصراع المزمع في شمال البلاد، وقد عملت على إيجاد إتفاقية سلام بين طرفي الصراع خلال أزمة 1991 الذي إنتهى بالتوقيع الرسمي للإتفاق سلام بين الطرفين في 26 مارس 1996، ثم أزمة 2006 أين بذلت مجهودات حثيثة لأم شمل المالين.

1- الدبلوماسية الجزائرية بعد إندلاع الأزمة:

تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار في حالات الإستقرار وحالة التأزم في العلاقات مع الجوار، كما ترى أن جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا تلتزم التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية كحل أكثر كفاءة وأقوى فاعلية¹.

لذلك عارضت كل تدخل أجنبي مهما كانت الدرائع مفضلة لغة الحوار لإيجاد حل سلمي مع ضرورة عودة الشرعية الدستورية بعد الإنقلاب العسكري، كما أكدت على ضرورة الفصل بين العنصر السياسي الطارقي ذي المطالب السياسية الواضحة، الذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة شمال مالي، والعنصر الإرهابي المتمثل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وحركة التوحيد والجهاد، كما

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 06.

حاولت أن تفصل حركة أنصار الدين وقائدها إباد آغ غالي عن الحركات الإرهابية وإقامها في المفاوضات القائمة لإيجاد حل سلمي¹.

وقد رأى العديد من المحللين أن الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تسير في الإتجاه الصحيح في البداية، لم تعد كذلك فيما بعد إثر تزايد ضغط التنظيمات الإرهابية المتحالفة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد واتجاهها نحو السيطرة على الجنوب بعدما بسطت سيطرتها على الشمال، أدى ذلك إلى زوال كل مبررات الحل السلمي والوساطة الإقليمية أو الدولية، كما أن حركة أنصار الدين كانت تحارب على جبهتين على طاولة المفاوضات بالجزائر من جهة وخوضها لمعارك طاحنة إلى جانب القاعدة وحركة الجهاد والتوحيد ضد الجيش المالي من جهة أخرى، كل ذلك سرّع من التدخل العسكري الفرنسي الذي طلبته الحكومة المالية.

2- الدبلوماسية الجزائرية بعد التدخل الفرنسي:

إتسم الموقف الجزائري منذ البداية بالتناقض على إعتبار أن عقيدة عدم التدخل الأجنبي في المنطقة من شأنه أن يقابل بعمل دبلوماسي جزائري ينهي الأزمة في مالي، لكن ذلك لم يحدث بل كانت الأحداث تتسارع على الأرض نظرا لضعف قدرات الجيش المالي وبقاء الجزائر على شكل المتفرج عاجزة عن إيجاد حل لأزمة تعتبر أكبر المتضررين منها وبالتالي فتح المجال للتدخل الأجنبي.

أما نقطة التناقض الأخرى فتتمثل في مبدأ عدم التدخل والمشاركة في العمل العسكري في شمال مالي، ثم السماح لطائرات التحالف بإستخدام الأجواء الإقليمية بالإضافة إلى الإشتراك في العمل التكتيكي والإستخباراتي، وهو تناقض في الموقف قد يكون نتيجة للضغط الغربي على الجزائر إلا أنها أصبحت طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة بالدرجة الأولى من طرف التنظيمات الإرهابية، وتعتبر حادثة تيفنتورين أكبر دليل على خطورة الفعل المتبنى.

وبعد سيطرة قوات التحالف الدولي على شمال مالي تحت القيادة الإفريقية تلقت القيادة السياسية الجزائرية طلبا من الرئاسة المالية، بعد تجلي الرؤية بعدم فاعلية التدخل العسكري في إيجاد حل لأزمة الطوارق بالرغم من تراجع ضغط التنظيمات الإرهابية، سارعت القيادتان الجزائرية والمالية إلى تشكيل

¹ عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، فيفري 2013، ص 05.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

إطار للعمل والتعاون المشترك لإيجاد حل سياسي للأزمة، حيث تم تشكيل اللجنة الإستراتيجية الجزائرية-المالية في الجزائر بحضور العديد من الأطراف كوساطاء من أجل الدخول في المفاوضات لإنهاء الأزمة.

اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية- المالية:

تشكلت اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية-المالية (La Comité Startégique Algéro- Malienne) في بداية سنة 2014، حيث عملت الجزائر في الجلسات الأولى لهذه اللجنة على محاولة تقريب الرؤى بين الحركات الطوارقية شمال مالي، وقد إعتبرت هذه اللقاءات ضرورية لوضع نقاط للتفاهم للدخول في المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

في جوان 2014 إجتمعت بالجزائر الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسية، من جل توسيع المحادثات بين أطراف النزاع في إطار مجهودات المجموعة الدولية ودول جوار مالي لإيجاد حل نهائي للأزمة، لتوقع بذلك كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) والحركة العربية للأزواد (MAA) على إعلان الجزائر (La Déclaration D'alger)، حيث أكدوا على إرادتهم في إرساء السلام والدخول في الحوار مع مختلف الأطراف.

كما تم الإتفاق بين الحركة العربية الأزوادية (MAA) والتنسيقية من أجل شعب الزواد (CPA) وتنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة (CM-FPR)، حيث تم التوقيع على وثيقة تلاحم شعب مالي وسلامة وحدته الوطنية وهي النقطة التي ثمنها مجلس الأمن من خلال الوثيقة رقم (2164) مشيدا بمجهودات الجزائر في ذلك.

وكانت الجزائر الراعي الأول للمفاوضات على رأس وفد الوساطة التمثل في دول جوار مالي كل وهي (موريتانيا، تشاد، بوركينا فاسو والنيجر) بالإضافة إلى ممثلين للإتحاد الإفريقي (UA) والإيكواس (CEDEAO) والأمم المتحدة (ONU) ومنظمة المؤتمر الإسلامي (OCI) والبعثة الدولية (Minusma) وفي جويلية 2014 تم التوقيع على خارطة طريق للمفاوضات في إطار اتفاق الجزائر.

ولستأنف الحوار في الدورة الثالثة للجنة الجزائرية المالية في أكتوبر 2014 بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في شمال البلاد، ليتواصل في الدورة الرابعة أين تم التوصل إلى وثيقة تفاوضية تحمل في طياتها عناصر اتفاق السلام تحت إشراف فريق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وقد إنعقدت جولة محادثات في 15 ماي 2015 حيث تم التوقيع الرسمي على إتفاق السلام من طرف الحكومة المالية وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة (CM-FPR)، في حين رفضت التنسيقية من أجل شعب الأزواد (CPA) التوقيع مفضلة المزيد من الوقت لتوسيع الحوار والمشاورات قصد نيل أكبر قدر لحقوق الشعب الأزوادي.

وبعد ذلك قامت تنسيقية شعب ازواد بعد محادثات مطولة بتوقيع اتفاق السلام في 20 ماي 2015، إتفاق من شأنه ينهي الصراع الدامي في شمال مالي، وتقوم بذلك لجنة دولية لمتابعة تطبيق إتفاق السلام محل اللجنة الإستراتيجية الجزائرية-المالية بهدف المتابعة والسهر على ترسيخ السلام والحرص على عدم إختراق بنوده من قبل الأطراف المتصارعة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الجزائرية كانت مقيدة وفق عقيدتها الأمنية حيث عملت منذ بداية التحولات الإقليمية التي مست الدول المجاورة على إتباع سياسات داخلية وأخرى خارجية، ففي الداخل عملت على تدعيم الحدود الجنوبية بقوات وقواعد عسكرية جديدة على طول الحدود للحد من تحرك الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود، كما عملت من جهة أخرى على تطوير الصناعة العسكرية الداخلية من خلال إبرام صفقات مع العديد من الشركاء الدوليين، بهدف عصرنه وتطوير الجيش الوطني الشعبي وتزويده بوسائل حديثة تتماشى والتحولات الجديدة.

وقد عملت الجزائر على إبرام صفقات تسلح ضخمة لصالح المؤسسة العسكرية، في محاولة منها لتغطية العجز في هذا الجانب نتيجة للحظر الذي كان مفروضاً عليها أثناء العشرية السوداء، أما الإستراتيجية الخارجية التي إتبعتها قامت أساساً على مبادئ سياستها الخارجية بتفضيلها منذ البداية للحل السلمي للأزمة، نظراً لتجربتها ودرابيتها في هذا الشأن ومعرفتها بطبيعة الصراعات في إفريقيا، كما تزعمت المفاوضات مع فريق الوساطة الدولية من خلال اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية-المالية لتقوم بمفاوضات مرطونية للتنسيق بين الرؤى والمطالب بين أطراف النزاع، ليتكفل ذلك بتوقيع اتفاق سلام أنهى أكثر من ثلاث سنوات من الإقتتال بين الأطراف المالية، وتعمل في نفس الوقت على الصعيد الدولي في هيئة الأمم المتحدة من أجل إستصدار قرار أممي يجرم دفع الفدية بإعتبارها مصدر تمويل للتنظيمات الإرهابية، ويرجح أن هذه الأخيرة إستفادت أكثر من 200 مليون أورو من أموال الفدية مقابل تحرير الرهائن، وذلك ما نجحت فيه من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2133)

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية:

شكلت التهديدات الجديدة المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى الهاجس الأكبر لدول المنطقة والقوى الكبرى، فمن منطلق إفريقيا للإفريقيين وإيمان قادتها بأن المشاكل التي تعيشها إفريقيا والنزاعات المتعددة التي تعاني منها تقع مسؤولية معالجتها على عاتقهم، بحكم إنتمائهم ودرابتهم الجيدة بدواليب السلطة واحتياجات شعوب المنطقة وحقوقهم.

وقد أدى توسع نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وانتقاله إلى المستوى الإقليمي واندلاع الأزمة المالية التي جاءت كنتيجة للتغيرات البنوية التي مست العديد من الأنظمة العربية على رأسها الأزمة الليبية، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها والتحالفات التي أقامت مع التنظيمات الإرهابية في شمال مالي والساحل الإفريقي، كلها تهديدات أدت إلى تحرك جماعي على المستوى الإقليمي وتعتبر لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) آلية أسسها قادة أربع دول منها الجزائر، بهدف خلق تعاون إقليمي في المجال الأمني والحد من نشاط التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في المنطقة، كما تسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية وتفعيل القوة المشتركة إذا تعرض أمن الدول الأعضاء إلى تهديد مباشر من تلك التنظيمات.

كما عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) بإعتبارها منظمة يقع أغلب دول أعضائها ضمن منطقة الساحل على فرض عقوبات ضد الانقلابيين لإعادة الحكم المدني، كما قامت بعمل دبلوماسي حثيث من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة قبل أن تقدم قرار إلى مجلس الأمن تطلب من خلاله التدخل العسكري في شمال مالي بناءً على طلب الرئيس المالي، بعد إستنفاد كل الحلول وسيطرة الجماعات الإرهابية المساندة للحركة الوطنية لتحرير ازواد (MNL) على شمال مالي وزحفها باتجاه العاصمة في الجنوب، فضلاً على دور الوساطة الذي قامت به من خلال اللجنة الإستراتيجية الجزائرية- المالية بقيادة الجزائر .

ونجد من جهة أخرى الإتحاد الإفريقي بإعتباره منظمة من شأنها العمل على تنمية وتطوير إفريقيا والسعي إلى إنهاء الصراعات والأزمات التي تعاني منها القارة، حيث نحاول التطرق إلى الدور الذي لعبه الإتحاد في حل الأزمة المالية، وهل حقق المبادئ و الأهداف التي تأسس من أجلها في مجال إنهاء الصراعات الداخلية و البيئية.

المطلب الأول: لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC):

سعت الجزائر منذ سنة 2007 بعد إتساع نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) وانصهارها ضمن تنظيم القاعدة العالمي، لتصبح أحد فروعها في شمال إفريقيا تحت إسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، إلى إيجاد آليات إقليمية لمواجهة هذا التنظيم وفروعه بعد إتساع نشاطه ليأخذ الطابع الإقليمي.

في الإجتماع الأول لقيادة الأركان لكل من الجزائر مالي موريتانيا والنيجر في 2009 بمدينة تامنراست الجزائرية المنضون تحت إسم دول الميدان (Pays Du Champ)، تم الإتفاق على تشكيل لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة (Comite D'etat-Major Operationnel Conjoint) حيث تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها في 21 أبريل 2010 وتعتبر مدينة تامنراست مقرّاً لها¹.

وهي مبادرة تهدف من خلالها الجزائر إلى معالجة المسائل الأمنية في إطارها الإقليمي وإبعاد أي محاولات للتدخل الأجنبي في المنطقة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضم لجنة قيادة الأركان المشتركة قيادة لأركان الجيش تتولى إدارة المهام التاكتيكية والإمكانات العسكرية للدول الأعضاء، إلى جانب مهمة تبادل المعلومات الإستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب مختلف الجماعات الجهادية المسلحة المنتشرة في المنطقة بالإعتماد على وحدة المراقبة والإستطلاع (Unite De Fusion Et De Liaison) المعرفة إختصاراً بـ(UFL) ويتواجد مقرها بالجزائر².

وتضم اللجنة إلى جانب قيادة أركان الجيش أربعة خلايا تتعلق أساساً بخلية العمليات (Opérations) وخلية الإستعلامات (Renseignement) التي تضم مصالح الإستعلامات للدول الأربعة ومهمتها توفير المعلومات المتعلقة بمختلف التنظيمات الإرهابية بالإضافة إلى خلية الدعم والإسناد (Logistique) وخلية الإتصالات (Communication)، والهدف الأساسي للجنة قيادة الأركان المشتركة هو تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي قوامها آلاف الجنود، حيث قدر عددهم سنة 2011 ما بين 25000 و 75000 جندي) ليتضاعف ذلك العدد إلى حوالي 150 ألف جندي مطلع 2013 من بينهم حوالي 5 آلاف من

¹ Séraphin Moundounga, « L'Union européenne et la paix en Afrique subsaharienne », (thèse doctorale en science juridiques, université de grenoble), 2012, P699.

² Ibid, P700.

مقاتلي الطوارق¹ من طوارق مالي والنيجر والجزائر بإعتبارهم أهل المنطقة وأكثرهم دراية بالبيئة الصحراوية.

وتتضمن أجندة العمل المشترك سلسلة من الترتيبات الفنية العسكرية، والتعاون في مختلف المجالات العسكرية وتسيير الدوريات في المناطق الحدودية المشتركة لمراقبة تحرك التنظيمات الإرهابية، ومراقبة الحركة على الحدود بين هذه الدول من خلال تكثيف الطلعات الجوية وتوجيه ضربات إستباقية ضد تلك الجماعات، كما تتضمن خطة العمل تكثيف وتنسيق العمل الإستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات تهريب السلاح وخطف السياح الأجانب في المنطقة، ويرجع السبب من تلك الإجراءات هو تخوف قادة الدول الأربعة من تحول منطقة الصحراء الكبرى إلى ملاذ آمن آخر لتنظيم القاعدة على غرار اليمن والصومال.

وتعتبر هذه المبادرة خطوة إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في المنطقة الشيء الذي ترفضه الدول الأربعة على رأسهم الجزائر التي رفضت رفضاً قاطعاً إقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو في المنطقة ككل، لتضع بذلك هذه الدول أمام مسؤولياتها الأمنية دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي في شؤونها الداخلية، ذلك ما يفسر الخطوة التي قامت بها الجزائر بتحسين علاقاتها مع موريتانيا بعد مرحلة من الفتور في العلاقات بينهما، وتجاوزها للخلافات مع مالي بعد أن قامت هذه الأخيرة بإطلاق سراح عدد من عناصر القاعدة ومبادلتهم بالرهينة الفرنسي "بيير كامات".

1_ دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة في مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية شمال مالي:

إعتبرت لجنة الأركان العملياتية المشتركة مبادرة للتعاون الأمني المشترك بين الدول الأربعة المنفتحة على منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وما تحويه من تهديدات مختلفة، ففي البداية نالت المبادرة دعم كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي إعتبرت المبادرة على أنها خطوة مؤسسة لتعاون إقليمي قد يحول دون تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى أفغانستان جديدة، وهي المبادرة التي إعتبرتها كتوجه يتماشى وسياستها في الحرب على الإرهاب غير أن واقع الأمر يقر غير ذلك، فالمبادرة بقيت رهينة حسابات سياسية وأمنية جعلتها هيكلًا بدون روح حيث تعاني من الضعف منذ البداية، ويرى العديد

¹ Laurence aida ammour, " L'Algérie et les crises régionales: entre velléités hégémoniques et repli sur soi", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIPS) .

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

من المختصين أن غياب المغرب وليبيا والتشاد عن المبادرة من شأنه يعيق التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التهديد الإرهابي للقاعدة وفروعها وعصابات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، كما أن المشاكل الإقليمية كمشكلة الصحراء الغربية وقضية الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر منذ سنة 1994، حال دون تشكل آلية إقليمية للتعاون في المجال الأمني بين مختلف دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، فمركب الأمن الإقليمي يهدف أساسا إلى التعاون الأمني لمواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة.

كما أن التباين بين الدول الأربعة المشكلة للمبادرة في المجال الإقتصادي والعسكري أدى إلى غياب الشريك القوي للجزائر، حيث تعاني كلها من الهشاشة والضعف في الإمكانيات والوسائل المادية والعسكرية لمواجهة وملاحقة الجماعات الإرهابية المختلفة المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي صعب من مهمة الجزائر بسبب غياب دول قوية يمكن التنسيق معها، من جهة أخرى نجد ان الدول الأعضاء في المبادرة كمالى وموريتانيا والنيجر كلها تعاني من الضعف في مؤسساتها العسكرية والإستخباراتية، ماصعب من مهمة تبادل المعلومات التي تعتبر ضرورية في مجال تعقب ومكافحة الجماعات الإرهابية.

طما أن العمالة لفرنسا التي تميز معظم الدول الإفريقية منها الأعضاء في لجنة قيادة الأركان المشتركة حال دون التبادل السريع والفعال للمعلومات السرية وعدم إيصالها للدول الأعضاء في المبادرة من طرف الجزائر، بسبب تسريبها إلى الدول الغربية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نظير المساعدات التي تحصل عليها من طرف هذه الأخيرة.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة بقيت هيكل بدون روح ولم يكن لها أي دور في مواجهة التهديدات الإرهابية التي أثرت على أمن الدول الأعضاء، حيث بقيت قراراتها مجرد أرشيف ولجتماعاتها مجرد بروتوكولات رسمية لا غير.

المطلب الثاني: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO):

تعتبر الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) بمثابة آلية مؤسساتية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وقد تأسست المجموعة رسميا سنة 1975 من خلال معاهدة لاغوس بنيجيريا، والتي عدلت فيما بعد في كوتونو سنة 1993 بهدف دعم التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة في العديد من المجالات الصناعية الزراعية الإتصالات الطاقة والنقل وكذا تطوير المنظومة الإجتماعية لدول المنطقة.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وتضم الجماعة خمسة عشرة (15) دولة هي: بنين بوركينا فاسو توغو سيراليون السنغال نيجيريا النيجر مالي ليبيريا غينيا بيساو غانا غامبيا كوت ديفوار وجمهورية الرأس الأخضر، وقد سبق أن عرفت دول المنطقة محاولات للتعاون في المجال الإقتصادي والمالي، حيث أسست الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا يضم سبعة دول سنة 1962 ويضم بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، وقد إنبثق عنه بنك التنمية لغرب إفريقيا سنة 1983 ليتم دمجها فيما بعد ضمن أجهزة المجموعة سنة 1993 بعد إنخفاض قيمة الفرنك الإفريقي لدول الجماعة.

كما أسست الدول السبعة المشكلة للإتحاد النقدي كمحالة أخرى للإتحاد الجمركي والإقتصادي لدول غرب إفريقيا سنة 1966 بهدف تطوير العلاقات التجارية، غير أن كل المحاولات فشلت في إيجاد آلية للتعاون بين دول المنطقة ذلك ما سرع قيام الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).

1_ أهداف ومبادئ الجماعة:

أ_ الأهداف:

يبلغ حجم إقتصاد الجماعة حوالي 78 مليار دولار كما يبلغ تعداد سكانها حوالي 240 مليون نسمة، لذلك سعى قادة دولها للبحث عن سبل للتعاون من خلال:

- التنسيق بين السياسات الصناعية والزراعية لدول الجماعة
- إنشاء صندوق للتنمية والتعاون الإقتصادي
- تشجيع العلاقات وتعزيز تبادل المعلومات
- تعزيز التنمية المناطقية بين دول الجماعة خاصة الساحلية والجزرية منها
- وضع قوانين لتشجيع الإستثمار بين الدول الأعضاء
- تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص وباقي القطاعات في المجال الإقتصادي.
- إنشاء وحدة إقتصادية من خلال إعتماد سياسات مشتركة في المجال الإقتصادي والمالي.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

بالإضافة إلى تحرير عمليات تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، واعتماد تعريفه جمركية مشتركة وتحرير التجارة لإقامة سوق مشتركة بين دول أعضاء الجماعة.

ب _ المبادئ:

من بين المبادئ التي تأسست لأجلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نجد:

- ضرورة العدل والإنصاف في توزيع تكاليف وفوائد عملية التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول الجماعة

- تعزيز مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية لدى دول المنظمة

- ضرورة الإعتراف والإحترام لجميع المبادئ التي تقوم عليها الجماعة

- تعزيز حماية حقوق الإنسان والمواطن وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان

- التسوية السلمية للنزاعات بين أعضاء الجماعة

- الحفاظ على الأمن والسلم والإستقرار من خلال بناء علاقات حسن الجوار

وغيرها من المبادئ التي تصب في مجملها في تعزيز التعاون والعمل على إنهاء الأزمات والنزاعات بين دول أعضاء الجماعة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

ج _ مؤسسات ووكالات الجماعة:

1- المؤسسات: تضم الجماعة في بنائها الهيكلي مجموعة من المؤسسات تتقاسم الأدوار والإختصاصات بينها وهي:

* هيئة رؤساء الدول والحكومات:

وتعتبر أعلى سلطة مهمتها الرقابة والتوجيه العام للجماعة بهدف تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها، وتجتمع مرة في السنة في دورتها العادية كما يمكن أن تجتمع في دورات إستثنائية بناء على طلب أحد الأعضاء.

*** مجلس الوزراء:**

ويضم كل وزراء خارجية الدول الأعضاء ومن مهامه تقديم توصيات إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات وإصدار توجيهات، إعتقاد النظام الأساسي للموظفين، ويجتمع مرتين في السنة كما يمكن أن ينعقد في دورة إستثنائية بطلب من أحد الأعضاء.

*** المجلس الإقتصادي والإجتماعي:**

دوره إستشاري ويضم مختلف ممثلي النشاطات الإقتصادية والإجتماعية لدول المجموعة

*** البرلمان:**

ويعتبر مؤسسة جديدة تم إستحداثها بين مؤسسات الجماعة.

*** محكمة العدل:**

تعتبر من بين المؤسسات المستحدثة في الجماعة تهدف إلى الفصل في مختلف القضايا التي تعرض عليها، كما تقدم إستشارات قانونية لباقي المؤسسات التابعة للدول الأعضاء وتمارس مهامها بإستقلالية عنها.

*** الأمانة التنفيذية:**

وهي بمثابة الجهاز الإداري للجماعة ومن مهامها نجد:

- التنسيق بين المشاريع والبرامج التابعة للجماعة
- ضمان سير وتطبيق أحكام المعاهدات والبروتوكولات.

*** بنك الإستثمار والتنمية:**

يعتبر مؤسسة مالية مستحدثة سنة 2003 ويهدف إلى المساهمة في عمليات التنمية من خلال تمويل مختلف البرامج في شتى المجالات.

2- الوكالات:

تضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا العديد من الوكالات المتخصصة في العديد من المجالات منها:

- منظمة الصحة لغرب إفريقيا
- الوكالة النقدية لغرب إفريقيا
- مركز الشباب والرياضة والتنمية
- وحدة ترشيد الموارد المائية
- مركز الجماعة للتنمية بين الجنسين
- مجمع الطاقة لمنظمة غرب إفريقيا
- فريق عمل ما بين الحكومات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا.

أ_ آلية حفظ السلم والأمن في الإيكواس:

يتميز إقليم غرب إفريقيا بعدم الإستقرار وسيادة الإضطرابات والنزاعات الداخلية والبيئية حيث ولد ذلك تحدي لجماعة الإيكواس، فالتعاون الإقتصادي من شأنه يعود بالفائدة على الدول كما يحتاج بالضرورة إلى بيئة مستقرة، لذلك من الضروري وضع آليات لحفظ السلم والأمن والإستقرار بهدف منع الإعتداء وإستخدام القوة بين الدول الأعضاء، حيث عمد قادة الجماعة إلى وضع آلية للأمن الجماعي سنة 1999 أطلق عليها إسم آلية منع الصراع وحفظ السلم والأمن بهدف:

- منع وإدارة وحل النزاعات الداخلية وفق المادة 46 من البروتوكول المؤسس
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجال منع الصراع الإنذار المبكر حفظ السلم ومحاربة الإرهاب عبر التراب الوطني وغيرها من المجالات.
- دعم السلم والأمن والإستقرار داخل الجماعة.

وتتضمن آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن مجموعة من المؤسسات هي:

• **هيئة رؤساء الدول والحكومات:**

وهي أعلى سلطة تقوم بمهام الرقابة والتوجيه كما أسلفنا الذكر.

• **مجلس الوساطة والأمن:**

يتشكل أساسا من تسعة دول أعضاء في الجماعة ومن مهامه إصدار القرارات اللازمة في مختلف القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل الجماعة، كما يقوم بتنفيذ كل السياسات الهادفة إلى منع النزاعات وحلها وحفظ السلم والأمن، إضافة إلى إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية والموقفة على سلطاتها وصلحياتها.

• **السكرتارية التنفيذية:**

يرأسها السكرتير التنفيذي يملك صلاحيات واسعة في مجال الأعمال التي من شأنها تمنع النزاعات وإدارتها وحفظ السلم والأمن.

• **لجنة الدفاع والأمن:**

تتكون أساسا من وزارة للدفاع والداخلية وخبراء من الوزارات الخارجية للدول الأعضاء، ومن مهامها تشكيل وتفويض قوات حفظ السلم وتحديد صلاحياتها بالإضافة إلى تعيين قائد قوات حفظ السلم.

• **مجلس الشيوخ:**

يتكون من مختلف شرائح المجتمع من قادة سياسيين وزعماء دينيين وغيرهم، حيث ينوبون عن الجماعة في شكل وسطاء ومصلحين في النزاعات الداخلية والبيئية.

• **مجموعة الإيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار:**

تتشكل من وحدات عسكرية متعددة المهام لمراقبة وقف إطلاق النار وحفظ السلم والتدخل عند حدوث كوارث إنسانية، وفرض العقوبات على أطراف النزاع بالإضافة إلى إمكانية الإنتشار الوقائي ومحاربة أنشطة الجريمة المنظمة، كما نص البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلو الأمن لسنة 1999 على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر يحوي مركز للمراقبة ونقاط للمراقبة.

وحدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها آلية منع النزاعات وهي بالأساس:

- حالة وقوع عدوان على إحدى الدول الأعضاء
- حالة وجود نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء
- حالات الصراع الداخلي المفضي إلى كارثة إنسانية
- حالات تهديد أمن المنطقة
- حالات إنتهاك صريح لحقوق الإنسان
- إسقاط حكومة ما منتخبة ديموقراطياً .

كما وقعت الجماعة على بروتوكول متضمن للديمقراطية والحكم الراشد، حيث يعتبر مكملاً لبروتوكول آلية منع النزاعات باعتبارها عنصر هام في حفظ السلم والأمن في المنطقة.

2_ دور جماعة الإيكواس في حل الأزمة المالية:

لعبت جماعة الإيكواس دوراً مهماً في إيجاد حل للأزمة المالية منذ المراحل الأولى من إندلاع الصراع المسلح بين الطوارق والحكومة المالية، وكرد فعل على الإنقلاب العسكري الذي قاده مجموعة من الضباط قامت الجماعة بفرض عقوبات على الإنقلابيين والضغط عليهم من اجل تسليم السلطة وإعادة الحكم المدني، ومن بين تلك العقوبات حظر السفر وتجميد الأموال وغلق الحدود بين مالي والدول المجاورة المحيطة بها، ومنع الإنقلابيين من إستخدام المجال البحري والجوي عبر الدول المجاورة.

ونظراً لطلب الحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 المتضمن طلب المساعدة من الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية وقمع تمرد الطوارق في شمال البلاد، إستجابت هذه لأخيرة طلب الحكومة المالية من خلال نقطتين أساسيتين:

- تكليف الرئيس البوركيناابي (بليزكومباوري) بالتفاوض مع حركة أنصار الدين لقطع علاقاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر كمرحلة أولية، ثم من خلال محادثات السلام التي جرت في نوفمبر 2012 بواقادوقو.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

- الضغط من طرف إيكواس دبلوماسياً من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وأحالت بذلك طلب الحكومة المالية إلى مجلس الأمن الدولي من أجل مساعدتها في مواجهة التنظيمات الإرهابية وقمع التمرد الطوارقي.

وبذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 في 12 أكتوبر 2012 الذي يفوض لمجموعة إيكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في شمال مالي في غضون 45 يوماً، وهو ما تم بوضع خطة أولية تقضي بنشر حوالي 4000 جندي لإستعادة شمال مالي من أيادي الجماعات الإرهابية.

كما إجتمع ممثلوا إيكواس يوم 11 نوفمبر 2012 في العاصمة أبوجا، أين تم الاتفاق على تشكيل قوات (الأفيسما AFISMA) بعثة الإتحاد الإفريقي لدعم مالي، بتأييد من مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفريقي وقدمت الخطة فيما بعد لمجلس الأمن الدولي.

وقد سمح مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات (AFISMA) في مالي لفترة مدتها عام واحد، وحث الحكومة الإنتقالية في مالي على وضع خطة عمل للتفاوض مع مختلف الأطراف في شمال البلاد المتمثلة في الحركات الطوارقية الانفصالية منها التي قطعت علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية المسلحة.

كما واصلت إيكواس من جهة مفاوضاتها مع المتمردين الطوارق من أجل قطع علاقاتهم بتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى والدخول في مفاوضات مع الحكومة المالية، وإستناداً لطلب الحكومة المالية المؤقتة للمساعدة، وبناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 لنشر قوات (AFISMA) في شمال مالي، نشرت فرنسا قواتها ضمن عملية عسكرية أطلقت عليها إسم (القط المتوحش SERVAL) في 11 جانفي 2013، بهدف وقف زحف التنظيمات الإرهابية إتجاه العاصمة باماكو، وأعلنت بذلك التدخل إلى جانب القوات الإفريقية لدول غرب إفريقيا.

وبالرغم من الدور النشط الذي قامت به جماعة إيكواس لإيجاد حل للأزمة المالية إلا أن ذلك لم يكن بالشكل الكافي الذي يتماشى و مبادئ وأهداف آلية منع النزاعات التي تمس أحد الدول الأعضاء، فالبرغم من تسارع الأحداث شمال مالي لم يكن جهاز الإنذار المبكر يقوم بالدور المنوط به، كما لم تكن قوات التدخل السريع للإيكواس في مستوى الإسم الذي تحمله، فقد وقع القادة الأفارقة لجماعة الإيكواس

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

في إختلافات كبيرة ويطئ في رد الفعل، ذلك ما يفسر التدخل الفرنسي المقرون بلغة المصالح لتكن بذلك القوات الإفريقية سوى قوات دعم للقوات الخاصة الفرنسية، ما يدعم بشكل أو بآخر فرضية عدم قدرة القادة الأفارقة على تحمل مسؤولياتهم إتجاه قارتهم وبلدانهم وشعوبهم.

كما شكل تعيين الرئيس البوركينابي من طرف قادة مجموعة إيكواس القادم إلى السلطة عن طريق إنقلاب عسكري، كوسيط لحل الأزمة المالية الناجمة هي الأخرى ولو جزئياً عن إنقلاب عسكري مظهر من مظاهر فشل جماعة الإيكواس، ذلك ما تداركه القادة الأفارقة ليعاد تعيين الرئيس البورندي (بيير بويبا) كوسيط في الأزمة ثم رئيساً لبعثة (AFISMA) فيما بعد¹.

من جهة أخرى وعضوا عن فرض عقوبات على الإقليميين في مالي حاول بعض قادة الإيكواس إعطاء الحصانة للإقليميين بزعامة (أمدو سانوغو) ومنحهم الدعم العسكري بإعتبارهم قادة للجيش المالي دون اللجوء لأي تدخل عسكري أجنبي دولي أو إفريقي، وهو أمر يتعارض مع مختلف القوانين الدولية والقارية المنادية بالديمقراطية والحكم الصالح ومحاربة الانقلابات بمختلف أشكالها، بحيث لا يمكن إعطاء الشرعية للقادة الذين وصلوا إلى الحكم عن طريق إنقلابات عسكرية ما يمثل مظهر من مظاهر فشل جماعة الإيكواس في التعامل مع الأزمة المالية.

المطلب الثالث: الإتحاد الإفريقي (UE):

يقع القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في ديباجة وثلاثة وثلاثون (33) مادة، ظهر إلى الوجود في قمة لوزاكا المنعقدة في جويلية 2001²، حيث قام على هيكل منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تنوعت الأهداف التي من أجلها تأسس المجلس كما جاء في ميثاقه التأسيسي، وهذه الأهداف منها ما له صلة مباشرة بالمجال الإقتصادي ومنها ما له صلة بمجالات أخرى سياسية، أمنية، ثقافية.. إلخ.

وقد حددت المادة الخامسة (05) من معاهدة الإتحاد أجهزة الإتحاد الإفريقي كما يلي³:

¹ مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم لمالي.. التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.

² جمال عبد الناصر مانع، "التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006) ص 307.

³ نفس المرجع، ص 311.

- **مؤتمر الإتحاد:** وهو بمثابة الجهاز الأعلى ورئاسة المؤتمر، يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المتعدين، وتدوم رئاسته مدة سنة واحدة من خلال المشاورات بين الدول الأعضاء.
- **المجلس التنفيذي:** يتألف أساساً من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي سلطات تعينها حكومات هذه الدول، وقد حددت إختصاصاته في المادة 13 من معاهدة الإنشاء حيث ينسق ويتخذ القرارات بشأن السياسات ذات الشأن المشترك بالنسبة للدول الأعضاء في شتى الميادين.
- **برلمان عموم إفريقيا:** ويعتبر كضمان لمشاركة جميع شعوب إفريقيا في تنمية وتكامل القارة في شتى المجالات، ومن مهامه تقديم توصيات تتعلق بتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية وتقوية الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- **محكمة العدل الإفريقية:** تعتبر الأداة القضائية للحسم في النزاعات الحدودية التي تنشأ بين الدول الأعضاء كما تختص بالنزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا بعد دمجها في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان عام 2004 م.
- **اللجنة:** وهي بمثابة أمانة الإتحاد الإفريقي.
- **لجنة الممثلين الدائمين:** تتألف من الممثلين الدائمين وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء.
- **المجلس الإقتصادي والإجتماعي:** حددت مهامه في المادة (22) من القانون التأسيسي للإتحاد، حيث يعد بمثابة هيئة إستشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والإجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد، كما يقوم المؤتمر بتحديد مهامه وسلطاته وتشكيله وتنظيمه¹
- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي ذكرت في المادة (19) من القانون التأسيسي وهي:
 - المصرف المركزي الإفريقي
 - صندوق النقد الإفريقي
 - المصرف الإفريقي للإستثمار.
- **اللجان الفنية المتخصصة:** وتتكون من سبع لجان منها لجنة الإقتصاد الريفي، لجنة التجارة، لجنة الشؤون المالية والنقدية، لجنة النقل والمواصلات، لجنة التجارة والجمارك، لجنة الصناعة ولجنة الطاقة والموارد الطبيعية، وتتألف هذه اللجان من الوزراء والإطارات المسؤولة عن القطاع المعني².

• **مجلس السلم والأمن الإفريقي:** نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، بإعتباره جهاز دائم لصنع القرارات فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي¹، حيث يكون ترتيباً من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة في الأوقات المناسبة لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا، ويتشكل مجلس السلم والأمن من 15 عضواً يتم إنتخابهم على أساس الحقوق المتساوية 10 منهم يتم إنتخابهم سنتين و 05 يتم إنتخابهم لفترة ثلاثة سنوات لضمان الإستمرارية، كما يؤخذ بعين الإعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب².

1_ أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي:

لقد حددت المادة الثالثة (03) من بروتوكول المجلس أهدافه التي أسس من أجلها، ويمكن أن نلخصها كالتالي:

- تعزيز الأمن والسلام والإستقرار في إفريقيا
- ترقيب ومنع النزاعات بين أعضاء الإتحاد، والعمل على إحلال السلم في حالة وقوعها
- وضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد الإفريقي
- مكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه وشتى أنواعه

أما المبادئ التي يقوم عليها بروتوكول المجلس فهي المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- التسوية السلمية للنزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء أو داخلها
- الإستجابة المبكرة للأزمات والنزاعات للحيلولة دون تفاقمها
- إحترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية
- إحترام الحدود الموروثة عند نيل الإستقلال

¹ محمد هيبه علي أظبية، " دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011، ص 632.

² جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 317.

- حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في الأوضاع الخطيرة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية طبقاً للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد¹.

2_ مهام المجلس:

لقد أقرت المادة الرابعة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي في المجالات التالية:

- تعزيز السلم والأمن في إفريقيا
 - الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر للأزمات والخلافات
 - صنع السلام ودعمه والتدخل وفقاً لما جاءت به المادة الرابعة
- ويقوم المجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية بـ:
- إقرار طرق التدخل في أي دولة عضو أثناء الأزمات والخلافات
 - فرض عقوبات عندما يحدث تغير غير دستوري للحكومات في أي دولة عضو
 - مكافحة الإرهاب الدولي بمختلف صفاته وأشكاله.

3_ آليات المجلس:

نصّت المواد (11)، (12)، (13) و (21) من بروتوكول المجلس على أربع آليات تعتبر جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس وهي على النحو التالي:²

- **هيئة الحكماء:** تتكون من خمسة (05) شخصيات يقوم بإختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويعينون لمدة ثلاث (03) سنوات حيث تقوم الهيئة بتقديم النصح إلى المجلس ورئيس المفوضية في المسائل المختلفة المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن.
- **نظام الإنذار المبكر:** يتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد وتعرف بفرقة الأوضاع التي تتصل بوحدة فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية كالإيكواس والسادك، ويتكون النظام من 21 عضواً بالإضافة إلى رئيس الجهاز.

¹ محمد هيبه علي أخطيبة، مرجع سابق، ص 633.

² نفس المرجع، ص 635.

- **القوة الإفريقية الجاهزة:** وهي عبارة عن آلية لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية والحيلولة دون تفاقمها عند وقوعها، بالإضافة إلى ردع العدوان الخارجي عن القارة لمنع تدويل الصراعات الإفريقية، وتتكون القوة من فرق جاهزة تضم عناصر عسكرية ومدنية، كما تضم أيضا لجنة أركان الحرب وتتجلى مسؤوليتها في تقديم المشورة وتقديم المساعدة للمجلس فيما يخص المسائل المتعلقة بالإحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز السلم والأمن
- **صندوق السلم:** أنشأ خصيصا لضمان التمويل بإعتبارها نقطة مهمة في إستقلالية المجلس وممارسته لعمله، حيث بالإمكان أن تتأثر قرارات المجلس بضغوط الممولين كالأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيرهم.

دور الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة المالية:

لقد كانت ردة فعل الإتحاد الإفريقي إتجاه الأزمة المالية سريعة حيث إتخذ قاداته إجراءات رديعية ضد الإنقلابيين، من خلال تجريم الإنقلاب العسكري الذي قاده أمادو سانغو وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد، وبعد تفاقم الأزمة وسيطرة الجماعات الطوارقية الداعية للإنفصال والجماعات الإرهابية المسلحة على شمال مالي وبداية زحفها نحو الجنوب بإتجاه العاصمة باماكو، شدد القادة الأفارقة على ضرورة إحترام الوحدة الترابية المالية كما دعوا الفصائل الطوارقية إلى الحوار والحل السلمي للأزمة والتخلي عن المطالب الانفصالية بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) إستقلال الإقليم، كما طالبوا من جميع الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسة بقطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية المنتشرة في المنطقة على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مع ضرورة تسريع الحوار السياسي الداخلي وإجراء إنتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية، وهو الموقف الذي عبرت عنه رئيسة المفوضية الإفريقية "نيكوسازانا لاميسي زوما" بقولها " أن الوضع في مالي معقد جدا وسلامة البلاد الترابية أصبحت مهددة بعد الإنقلاب العسكري وينبغي تنظيم إنتخابات حتى يتاح للحكومة بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين".

وقد إقترح قادة الإتحاد الإفريقي خارطة طريق تفيد بوضوح ضرورة إتباع طريقين في نفس الوقت، الأول هو الخيار العسكري لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية والثاني هو الخيار الدبلوماسي عن طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وفي القمة العادية العشرون للإتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا في جانفي 2013 خصص مؤتمر القمة لجمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

(الأفيسما - AFISMA) تعبئة الموارد لدعم الجهود المشتركة لكل من قوات الجيش والأمن الماليين وقوات دول غرب إفريقيا (الإيكواس)، ليصدر مجلس الأمن الدولي بعدها القرار (2085) القاضي بإنشاء (الأفيسما)¹.

وقد تم جمع ما يناهز قيمته 455 مليون دولار إضافة للمساعدات العينية المتمثلة في الدعم اللوجستي للتدريب الأسلحة والوقود، وقد كانت حصة الدول الإفريقية ما قيمته 23 مليون دولار (10 مليون دولار من جنوب إفريقيا ، إثيوبيا بـ05 مليون دولار، نيجيريا بـ05 مليون دولار وغانا بـ03 مليون دولار)²

كما تعهدت العديد من الدول الإفريقية بزيادة مساهمتها بالقوات العسكرية بما فيها نيجيريا غانا تشاد بنين بورندي وسيراليون، ليصل مجمل عدد القوات العسكرية إلى حوالي ثمانية آلاف (8000 جندي) بالإضافة إلى القوات الجوية الضرورية للعمليات العسكرية التي قدرت بـ280 عنصراً وأربع فرق للدعم اللوجستي وطائرات للإستطلاع، غير أن التعهدات بقيت عند حدود نصف الموارد المالية المطلوبة لتمويل البعثة.

بالرغم من الجهود التي بذلها القادة الأفارقة من أجل إيجاد حل للأزمة المالية، إلا أن التدخل الفرنسي أثبت مرة أخرى عدم جاهزية القارة الإفريقية لتحمل المسؤولية فيما يخص تنفيذ القرارات التي تهدف لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية، فالضعف الذي يميز القارة الإفريقية يتعارض أساساً مع ميثاق الإتحاد الإفريقي الرامية إلى فرض السلام ونبذ العنف والإنتقالات العسكرية، كل ذلك أدى إلى التدخل العسكري الخارجي في الأزمة الليبية ليتكرر السيناريو مع الأزمة المالية، حيث بقيت القوات الإفريقية التابعة للإتحاد الإفريقي بعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسه تقوم بالمناورات والتدريبات العسكرية دون جدوى، واقتصر دورها أثناء التدخل في الأزمة المالية مجرد قوى مساندة للقوات الفرنسية، ما يؤكد ضعف أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالإتحاد الإفريقي وأنظمة الإستجابة لها، كما يدل على غياب القيادة الإفريقية الصلبة وعدم جاهزية القوات الإفريقية وعد قدرتها على الإنتشار السريع في الوقت المناسب أثناء الأزمات.

¹ مهاري تادلي مارو، نفس المرجع.

² نفس المرجع

ويتمثل مظهر الفشل الآخر في الموقف المتخاذل من قبل قادة الإتحاد ضد منفذي الانقلاب العسكري في مالي سنة 2012 عكس تدخلهم الصارم ضد الانقلابيين في غينيا بيساو أين فرضت عليهم عقوبات وكل من سانداهم من المدنيين والعسكريين، من بينها حظر السفر وتجميد الأموال وغير ذلك من التدابير التي يحث عليها ميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكامة الخاص بالإتحاد الإفريقي¹، ليكتفى بالرفض للتغيير غير الدستوري للحكومة المالية والإستيلاء على السلطة بالقوة، كما طالب بالحل الكلي للجنة الوطنية لإنقاذ الديمقراطية التي شكلها الانقلابيون ومعاينة الأفراد المتورطين في فرض إرادتهم على الحكومة المالية وهو نوع من الإزدواجية في قرارات الإتحاد.

المبحث الثالث: الإستراتيجيات الدولية:

أدى إشتداد الأزمة في مالي وانعكاساتها السلبية على أمن دول الجوار إلى تحرك المجتمع الدولي من أجل إحتواء الأزمة وإيجاد حل سلمي لها لإبعاد هاجس الأفغنة الذي قد يصيب المنطقة والمخاطر المترتبة عنه، وقد عمد المجتمع الدولي إلى وضع أزمة شمال مالي ضمن التهديد الذي يمس السلم والأمن الدوليين، نظرا للخطر الداهم الذي شكلته الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة على رأسها القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ومختلف فروعها، وبالموازاة مع طلب الحكومة المالية المؤقتة للمساعدة الدولية لمواجهة تلك التنظيمات، تم إقرار خطة للمواجهة تقوم أساسا على خيارين، الأول يقوم على الحل السلمي والدبلوماسي لقضية الطوارق في الشمال، والثاني يقوم على العمل العسكري لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية وضغطها للتوجه نحو الجنوب بناء على الطلب المالي.

ويعتبر موقف الإتحاد الأوروبي الممثل بفرنسا وسياساتها إتجاه المنطقة بحكم علاقاتها التاريخية مع القارة الإفريقية القائمة على الإرتباط الوثيق بمستعمراتها، حيث تقوم تلك العلاقات أساسا على لغة المصالح والصراع على مناطق النفوذ مع القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك ما يفسر بوضوح سرعة تنفيذها للقرار 2071 الصادر عن مجلس الأمن القاضي بمنح الموافقة لتدخل عسكري في شمال مالي.

أما دور الولايات المتحدة الأمريكية فهو مرتبط أساسا بحربها العالمية على الإرهاب التي باشرتها بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد تنظيم القاعدة العالمي ومختلف فروعها عبر العالم، بالإضافة إلى

¹ نفس المرجع

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

الأفريكوم (AFRICOM) كآلية لإدارة النفوذ وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، إلى جانب الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا على رأسها الجزائر والمنضوية تحت سياسة الحرب على الإرهاب.

من جهة أخرى نجد دور منظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة تعمل على ضمان السلم والأمن الدوليين، من خلال الحل السلمي للنزاعات إن وجدت، كما بإمكانها لإستخدام المشروع للقوة العسكرية في القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين والقضايا التي تتعرض فيها الحياة البشرية إلى التهديد من خلال الحروب والإبادة الجماعية وغيرها، لذلك عمدت الأمم المتحدة (ONU) إلى إتخاذ العديد من القرارات في الشأن المالي منذ إندلاع الأزمة في الشمال وسيطرة الجماعات الإرهابية على المنطقة وإرتكابها جرائم ضد السكان المحليين وإقامتها لإعدامات وتصفيات خارج المحاكم والقوانين الدستورية، ذلك ما صنفته المنظمة على أنه تهديد للأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي - فرنسا - (UE):

سعت الدول الأوروبية منذ بداية الستينيات بعد ظهور موجة الإستقلال التي مست العديد من دول العالم عموما والقارة الإفريقية خصوصا إلى إقامة علاقات متعددة مع الدول المستقلة حديثا، ومن أجل ضمان مصالحها الخاصة سعت الدول الأوروبية خلال الحرب الباردة إلى تقديم مساعدات مالية مقابل إمتيازات تمثلت أساسا في إستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها معظم الدول الإفريقية.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهر نوع جديد من العلاقات يقوم أساسا على الشراكة بين الشمال والجنوب في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بحيث لم تعد سياسة تقديم المساعدات الإستراتيجية الفعالة لتنمية هذه الدول، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى إقامة سياسات مشتركة هدفها الأساسي لدى الطرف الأوروبي هو ضمان أمن القارة الأوروبية من تهديدات متأتية من جنوب المتوسط مصدرها القارة الإفريقية، أما الطرف الجنوبي للمتوسط فهدف الشراكة قائم بالأساس على التنمية بمختلف جوانبها لذلك تعددت مبادرات الشراكة بدءا بمبادرة 5+5 ثم الشراكة الأورومتوسطية وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط.

وقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في مختلف المبادرات التي تشمل مستعمراتها القديمة حرصاً على مصالحها الحيوية ونفوذها في المنطقة، وقد كان لها الدور الأساسي في الأزمة المالية من خلال التدخل العسكري

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

الذي قادته ضد الجماعات الإرهابية التي هددت مصالحها ورعاياها في المنطقة، كالهجوم على منجم أرليت لليورانيوم الذي تستغله شركة أريفا والإختطافات التي طالت رعاياها مقابل الفدية.

وعملت فرنسا لضمان تواجدها في المنطقة على حمل راية حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية ونشر الديمقراطية وغيرها من الشعارات، كما قدمت مساعدات إقتصادية لهذه الدول وقامت بإلغاء ديون العديد منها، وهي سياسات إعتبرت غطاء لأجندتها القائمة على حماية المصالح والموارد الحيوية في المنطقة، هذا وقد ضمنت تواجدها العسكري منذ سنوات الستينيات بالقارة الإفريقية من خلال القواعد العسكرية في العديد من الدول الإفريقية، نفذت بواسطتها العديد من التدخلات العسكرية في حالات تعرضت فيها مصالحها ورعاياها إلى تهديدات مختلفة ومن بين تلك القواعد نجد:

- **قاعدة جيبوتي:** تعتبر من أهم وأكبر القواعد الفرنسية في إفريقيا نظرا لموقعها الإستراتيجي، حيث تضم حوالي 2900 جندي كما تتمركز بها ثلاث سفن إنزال يمكنها إستقبال العديد من القطع البحرية، وتضم سريتين من الدبابات و 26 مركبة مدرعة للإستطلاع بالإضافة إلى 06 مدافع عيار 155 ملم وسرب جوي يضم 10 طائرات للنقل وطائرتين للبحث والإنقاذ وطائرة عمودية هليكوبتر.

- **قاعدة داكار:** تضم هذه القاعدة كتيبتين من المشاة من 170 جندي و 14 مركبة مدرعة، بالإضافة إلى ثلاث طائرات مقاتلة وطائرة للنقل وطائرة عمودية هليكوبتر.

- **قاعدة بوريون:** تقع هذه القاعدة بساحل العاج وتضم كتيبة لمشاة البحرية و 18 مركبة مدرعة وطائرة عمودية هليكوبتر.

- **قاعدة نجامينا:** تقع بالتشاد وتضم كتيبتين للمشاة من 900 جندي والعديد من المركبات المدرعة، بالإضافة إلى سرب من الطائرات ثلاثة منها متعددة المهام و طائرتين للإستطلاع وطائرتين للنقل وثلاث طائرات عمودية هليكوبتر.

- **قاعدة ليرفيل:** تقع بالغابون وتضم كتيبة للمشاة ما بين 800 إلى 900 جندي وأربعة مركبات مدرعة بالإضافة إلى 14 طائرة عمودية هليكوبتر¹.

¹ خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2011، ص 121.

هذا وقد ارتبطت فرنسا باتفاقيات للدفاع المشترك مع العديد من الدول الإفريقية كالكامبيون إفريقيا الوسطى جزر القمر كوت ديفوار جيبوتي الغابون السنغال و التوغو، بحيث يحق لهذه الدول طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات كما تشمل المعونة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى برامج التدريب لفائدة قادة الجيوش الإفريقية¹.

وبذلك تكون السياسة الفرنسية في إفريقيا ذو إتجاهين الأول يهدف إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها، والثاني هو ضمان أمنها من ضد التهديدات الجديدة المتأتية من الساحل الإفريقي بإعتبارها القبلية الوحيدة لشعوب مستعمراتها القديمة.

1- التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي:

إنخرطت فرنسا بشكل مباشر في الأزمة المالية منذ بدايتها واعتبرت أكثر اللاعبين الدوليين تأثيراً منذ سنة 2012، وكانت بذلك صاحبة الدور في نقل أزمة مالي كقضية للنقاش على المستوى الدولي وإستصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن ولسنادها إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما قامت بعمل دبلوماسي كبير لتحريك الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإرسال قوات إفريقية إلى مالي بهدف الحفاظ على وحدته ظاهرياً والحفاظ على مصالحها الحيوية باطنياً، ليصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2085 في جلسة رقم 6898 المنعقدة في 20 ديسمبر 2012، أين أدان بشدة تدخل الجيش المالي والقوات المسلحة في عمل السلطة التنفيذية، كما سمح بنشر قوات الأفيسما (AFISMA) نزولاً عند طلب الرئيس المالي ديونكوندا تراوري بتقديم المساعدة العسكرية لبلاده، وقد تم تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بإعتبار أن الجماعات الإرهابية في شمال مالي تهديد للسلم والأمن الدوليين، لذلك سارعت فرنسا إلى إرسال قواتها العسكرية إلى شمال مالي في 11 جانفي 2013 ضمن عملية عسكرية أطلقت عليها إسم سيرفال- القط المتوحش - إلى جانب القوات الإفريقية، بهدف وقف تقدم الجماعات الإرهابية التي أظهرت عزمها على غزو العاصمة باماكو، لتشن بذلك الطائرات الفرنسية المقاتلة ميراج(Mirage) و رافال(Rafal) المقاتلة ضربات جوية طالت حزاماً

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

واسعا من معاقل تلك الجماعات، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود الجزائرية وصولا إلى بلدة ليري في الغرب مع الحدود الموريتانية¹.

وأكد مجلس الأمن الدولي في القرار 2085 على ضرورة إتباع مسارين في الأزمة المالية أحدهما سياسي خاص بالتفاوض مع جميع الأطراف في مالي، منهم المتمردين الطوارق الذين قطعوا علاقاتهم بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات المرتبطة بها في المنطقة، أما المسار الثاني فهو مسار أمني يختص بتنظيم العمل لنشر القوة الدولية، ليقرر مجلس الأمن بعدها نشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة إفريقية لمدة أولية تقدر بعام واحد لدعم السلطات المالية، بهدف إستعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة وتقوم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بتقديم الدعم للبعثة الدولية، كما تقدم الأمم المتحدة دعم لوجيستي يشمل المعدات والخدمات لمدة عام كامل.

وتمكن القوات الفرنسية بفعل الضربات الجوية والهجوم البري لقواتها العسكرية من إستعادة مدن كونا دونتزا غاو تومبوكتو وكيدال، كما إستهدفت المقاتلات الفرنسية التي إنطلقت من فرنسا والتشاد مناطق في العمق المالي وغطت بذلك العمليات الميدانية ما يقارب 2000 كلم من الشرق إلى الغرب المالي²، وتلقت فرنسا دعم عسكري من العديد من الدول من أوروبا وإفريقيا ودول الخليج وأمريكا، وإختلف هذا الدعم من مساهمة عسكرية بوحدات من الجيش و المعدات العسكرية والدعم اللوجيستي.

ويمكن تحديد دعم كل دولة لفرنسا في عملياتها العسكرية في مالي بـ:

- ألمانيا وبريطانيا كل منهما أرسل طائرتين للشحن العسكري، وكذا الدانمارك.
- إيطاليا قامت بتقديم دعم لوجيستي لقوات البعثة الدولية.

أما الدول الإفريقية فقد قامت بإرسال قوات عسكرية مقاتلة على رأسها:

- تشاد بـ 2000 جندي كما أقلعت أربعة مقاتلات رافال وستة أخرى ميراج من هذا البلد.
- أما كل من النيجر، نيجيريا، السنغال، بوركينافاسو و التوغو فقد شاركت كل دولة بحوالي 500 جندي بالإضافة إلى بنين بـ 650 جندي.

¹ فريدم أوناه، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 13 فبراير 2013.

² نفس المرجع.

- لتأتي الولايات المتحدة الامريكية بتقديمها لدعم إستخباراتي و لوجيستي و طائرات بدون طيار للإستطلاع والترقب، بالإضافة إلى كندا التي شاركت بطائرة للشحن والنقل العسكري، لتدفع فرنسا نفسها بحوالي 2500 جندي من القوات الخاصة وأزيد من أربعون مدرعة عسكرية وطائرات عمودية هليكوبتر مقاتلة وطائرات للتزود بالوقود والمقاتلات رافال وميراج.

وقد تم التدخل الفرنسي على ثلاثة محاور:

1- الضربات الجوية التي إستهدفت مراكز تجمع الحركات الإرهابية المسلحة وتدمير سيارات الدفع الرباعي المحملة بالأسلحة التي تستخدمها، حيث تركزت هذه الغارات على المناطق التي سقطت في يد تنظيم القاعدة وفروعها أثناء زحفهم نحو الجنوب .

2- تعزيز صفوف القوات الفرنسية الخاصة التي تخوض المعارك في الشمال من القواعد الفرنسية الإفريقية خاصة قاعدة بوركينافاسو المجاورة، وجاء هذا الدعم بعد سقوط مدينة كوتا (Kouta) في يد الجماعات الإرهابية والتي تبعد حوالي خمسون (50) كلم عن العاصمة باماكو .

3- دعم القوات الفرنسية المرابطة في العاصمة باماكو بقوات من القواعد الفرنسية في إفريقيا كساحل العاج والتشاد بهدف تأمين المصالح الحيوية الفرنسية والمواطنين الفرنسيين والأوروبيين .

وبإنتشار القوات الإفريقية المدعمة للقوات الفرنسية أوكلت قيادة القوات البرية المشتركة التي تخوض المعارك في الميدان إلى النيجري "شهو عبد القادر" بسبب مشاركة بلاده بأكثر من 90 جندي، إلى جانب خبرة الجيش النيجيري في قضايا حفظ السلام في القارة الإفريقية، وبهذا التدخل إنتقلت الأزمة المالية من المستوى الداخلي إلى المستوى الإقليمي والدولي حيث كان الدور الكبير لفرنسا في تدويلها بالضغط على مجموعة إيكواس لطلب التدخل العسكري الإفريقي .

2_ خلفيات قيادة فرنسا للعمليات العسكرية في مالي:

بعد صدور القرار الأممي رقم 2071 في 2012 الذي أكد طلب السلطة الإنتقالية في مالي للمساعدة العسكرية لمواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة في الشمال كما من الجماعة الاقتصادية لدول

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

غرب إفريقيا، سارعت فرنسا مباشرة بعد صدور القرار رقم 2085 الذي يجيز التدخل العسكري بقيادة إفريقية إلى إرسال قواتها إلى مالي وذلك لعدة أسباب منها:

قامت فرنسا بقيادة التدخل العسكري في شمال مالي بعد زحف الجماعات الإرهابية نحو الجنوب باتجاه العاصمة باماكو وسيطرتهم على مدينة كونا القريبة من العاصمة ، وقد تزامن ذلك مع الإحتجاجات التي شهدتها العاصمة باماكو ضد إعتداءات الجماعات الإرهابية في الشمال، كل تلك التطورات دفعت بالرئيس المؤقت " ديانكوندا تراوري" إلى مطالبة فرنسا بمساعدة الجيش المالي لأن تدابير تدخل قوات الإيكواس من المنتظر أن تستغرق عدة اسابيع لأسباب لوجيستية، بحيث إصطدمت الجماعة بصعوبة في التمويل لأن الطلب الإفريقي بالتدخل العسكري الموجه للأمم المتحدة رفض تحمل تكاليف التدخل التي تقدر بحوالي 350 مليون دولار، مفضلة عن ذلك توفير إسهامات طوعية من مختلف الدول لأن الكلفة لا يمكن أن يتحملها أعضاء الجماعة أو الإتحاد الإفريقي.

من جهة أخرى نجد أن أسباب إصرار فرنسا للتدخل في شمال مالي هي الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا، في مقدمتها الثروات المعدنية، حيث تنتج فرنسا ما يقدر بنحو 20% من الكهرباء من الطاقة النووية التي تعتمد على يورانيوم منطقة الساحل، تحديداً مناجم النيجر الدولة الجارة لمالي¹، إضافة إلى التواجد الكثيف للجالية الفرنسية في مالي المقدر بحوالي 6000 مواطن يعيشون في العاصمة باماكو ومختلف المدن الداخلية. ذلك ما يفسر نشر فرنسا منذ البداية لقواتها العسكرية الثقيلة للمساعدة في حماية المواقع المملوكة لشركة اريفا الفرنسية التي تنتج اليورانيوم في أرليت (Arlit) وإيمورارين (Imorarine)².

وبهذا أضحت المصالح الفرنسية مهددة في منطقة الساحل والصحراء، لذلك جاء هذا التدخل بهدف الحفاظ على مصالحها ومناطق نفوذها التقليدية (مستعمراتها السابقة) التي أصبحت بؤرة توتر وتهديد للأمن الإقليمي و الدولي وتهديد للأمن الطاقوي الفرنسي.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية (USA):

لم تكن منطقة الساحل والصحراء الكبرى ضمن إهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت تشكل مجرد مناطق إنزال للقطين أثناء الحرب الباردة كما لم تكن ضمن المصالح الإستراتيجية الأمريكية

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

في القارة الإفريقية إلى غاية ما بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وتعود بداية الإهتمام الأمريكي بإفريقيا ومنطقة الساحل إلى سنة 1998، لإرتبط هذا التاريخ بحادثين متزامنين تمثلا في الهجوم الإرهابي على سفارتي الولايات المتحدة الامريكية في كل من كينيا وتنزانيا، وما تبعها من غارات جوية وجهها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للسودان أين كان يقيم أسامة بن لادن الرأس الأول لتنظيم القاعدة العالمي.

كما أكدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإهتمام الأمريكي بالمنطقة، أين أصبحت إفريقيا في مقدمة الأوليات في الحرب العالمية على الإرهاب، حيث تركزت السياسة الأمريكية في إفريقيا على التعاون العسكري والأمني من خلال التأطير العسكري لقوات الجيش الخاصة للعديد من الدول الإفريقية عن طريق برامج الدعم والإتفاقيات الثنائية، للرفع من القدرات القتالية لجيوش المنطقة لمحاربة مختلف التنظيمات الإرهابية.

وتقوم السياسة الدفاعية الأمريكية حسب القادة الأمريكيين على العمل من أجل إستقرار المنطقة على المدى الطويل، ولن يتحقق ذلك إلا بمحاربة التنظيمات الإرهابية المتواجدة في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وكذا مكافحة الجريمة المنظمة التي تعتبر الممول الرئيسي للجماعات الإرهابية بالأموال والوقود في إطار تبادل المصالح وتكامل الأدوار، وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من البرامج والشراكات الأمنية والعسكرية مع دول منطقة الساحل والصحراء، منذ أن تحولت المنطقة إلى بؤرة لمختلف التهديدات مطلع 2002، وقد تم إطلاق برنامج بان ساحل (Pan Sahel) الذي يهدف إلى تكثيف وتعزيز الأمن على الحدود الوطنية لدول الساحل الأربعة وزيادة قدرتهم على محاربة الإرهاب وتشمل كل من مالي تشاد النيجر وموريتانيا، وقد توسعت الدول المشاركة في البرنامج لتشمل الجزائر بوركينا فاسو المغرب نيجيريا السنغال وتونس وترتفع بذلك ميزانية البرنامج إلى حوالي 100 مليون دولار.

وتطور هذا البرنامج ليتحول إسمه بعد توسيعه إلى "مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" (Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative TSCTI) مطلع 2005 وكان تطبيق هذه المبادرة بإقامة مناورات مشتركة في شهر جوان 2005 أُطلق عليها إسم فلينتلوك (Flintlock) في السنغال، ويتم التعاون بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية في مختلف المجالات العسكرية من خلال البرنامج الأمريكي العالمي للتكوين والتدريب العسكري، أين يتم تدريب قوات خاصة تابعة للدول المعنية

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

في الأكاديميات الحربية الأمريكية، وقد إرتفعت ميزانية برنامج التدريب من 20.6 مليون دولار في 2008 إلى أكثر من 33 مليون دولار سنة 2012.

ويرى العديد من المحللين أن مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب تتماشى والتفكير الأمريكي القائم على الحرب الإستباقية ضد الجامعات الإرهابية، التي صاغتها القيادة الأمريكية سنة 2003 والتي ترى بأن عملية تأمين الولايات المتحدة من التهديدات الإرهابية لا تبدأ من الأراضي الأمريكية بل بضرب منابع الإرهاب في آسيا وإفريقيا، بالإعتماد على التدريب العالي لجيوش المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب لتتمكن من مواجهة الجماعات الإرهابية بنفسها دون حلول القوات الأمريكية محلها¹، وبالتالي لا يكون هناك ملاذ آمن لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف فروعها بالمنطقة.

1_ أفريكوم وحماية المصالح الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر القيادة الجديدة الخاصة بإفريقيا (AFRICOM) تجسيدا لمشروع القرن الأمريكي الجديد (Project For A New American Century) الذي ظهر سنة 1997 ممولا من طرف شركة برادلي (Bradly) وأنتج ضمن علب التفكير (Think Tanks) الأمريكية، ويعد دونالد رامسفيلد و ديك تشيني من بين أهم أعضائه إضافة إلى نخبة المركب الصناعي العسكري الأمريكي والشركات النفطية العملاقة وغيرهم².

وقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في فبراير 2007 نتيجة لضغوط المؤسسة العسكرية الأمريكية عن تشكيل مركز للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بعدما كانت مرتبطة بالقيادة الأمريكية في أوروبا (European Command)، وقد أضيفت هذه القيادة إلى ثلاث قيادات إقليمية تتمثل بالإضافة إلى القيادة الأوروبية في القيادة المركزية الأمريكية (United States Central Command)

¹ رشيد خشانة، "أمريكا توسع نفوذها العسكري في شمال إفريقيا والصحراء"، الموقع السويسري للأبحاث. متوفر في:

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA-%D9%88%D8%B3-%D9%80%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/6693222>

² محمد الأمين بن عائشة، "الهندسة السياسية الأمريكية، مشروع القرن الميريكي الجديد، أفريكوم". متوفر في:

<http://democraticac.de/?p=8269>

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

والقيادة المريكية للمحيط الهادئ (United States Pacific Command)، ويقع مركز قيادة الأفريكوم في شتوتغارت الألمانية بسبب رفض الدول الإفريقية إستقبال مقرها في القارة الإفريقية، ويعمل بهذه القيادة قرابة 1000 عنصر من بينهم 300 عنصر من القوات الخاصة الأمريكية و 250 عنصراً من الإستخبارات، بميزانية تقدر بـ 350 مليون دولار وتدعم قيادة الأفريكوم قوات المهام المشتركة الأمريكية في القرن الإفريقي البالغ عددها 2000 عنصر ويتواجد مقرها في لمونيه بجيبوتي، وهي القاعدة الأخرى التي تمثل نشاط القيادة المشتركة للأفريكوم وتضم قوات تدخل بحري وقوات دروع أساسية وقوات جوية متخصصة موجودة أساساً في إيطاليا وألمانيا تم إلحاقها بقيادة الأفريكوم¹

وتتولى الأفريكوم متابعة تنفيذ مختلف البرامج التي ترتبط أساساً بالأمن والإستقرار في القارة الإفريقية، خصوصاً بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء الكبرى، كبرنامج (أكوتا) لتدريب قوات حفظ السلام (African Contingency Operations Training And Assistance Program) وبرنامج "إيمت" للتدريب والتعليم العسكري الدولي (Military Education And Training Programs) وغيرها من البرامج والمبادرات².

وتعتبر الأفريكوم مبادرة للتعاون الأمني والعسكري بهدف محاربة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وقد دعمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 هذه الرؤية حيث أعطت الشرعية المطلقة لأمريكا في حربها على الإرهاب وفي تكريس أجندتها الخفية في المنطقة، فمشروع الأفريكوم يحمل في طياته الكثير من الأهداف، ومبتغاه الحقيقي ليس تصفية المنطقة من الإرهاب والفقر وغيرها بل يدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية للسيطرة على منابع البترول والثروات الطبيعية.

ومن جهة تسعى إلى مجابهة القوى الأخرى في المنطقة في إطار الصراع على مناطق النفوذ، في ظل الصعود الصيني الملحوظ وهيمنتها الظاهرة على الأسواق الإفريقية، كما تسعى إلى إزاحة هيمنة القوى التقليدية في المنطقة في مقدمتها فرنسا، لأن البترول يعتبر رهان للصناعة الأمريكية لذلك تسعى إلى إقامة مبادرات إقتصادية مع دول المنطقة كإتفاقية إيزنشتات مع دول شمال إفريقيا بهدف ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة.

¹ إبراهيم شابير الدين، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، (ترجمة: الحاج ولد إبراهيم)، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 23 يونيو 2013.

² رشيد خشانة، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الأمم المتحدة (ONU):

عملت المنظمات الإقليمية المتمثلة في الإتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس على تدويل الأزمة في شمال مالي بناءً على طلب مالي لتدخل عسكري في الشمال، بإعتبار الأمم المتحدة هيئة عالمية أوكلت لها مهام حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على فض النزاعات بالطرق السلمية وإستخدام القوة إن تطلب ذلك، لهذا أصدرت عدة قرارات من خلال مجلس الأمن الدولي تتمحور في مجملها حول الأوضاع الأمنية في مالي والعمل من أجل إعادة الأمن والإستقرار في شمال البلاد، بالإضافة إلى محاولة القضاء على مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية من خلال عملية دفع الفدية لتحرير الرهائن.

1- قرار مجلس الأمن رقم 2056 الصادر في جوان 2012:

قامت فرنسا بإعداد نص هذا القرار وتقديمه إلى مجلس الأمن الدولي حيث تضمن الرفض التام لإستقلال إقليم أزواد في شمال مالي والحفاظ على وحدته الترابية، كما ألزم السلطة العسكرية بحل المجلس الوطني لإستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة الذي تم تشكيله بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، دعوته لضرورة دعم جهود مجموعة الإيكواس والاتحاد الإفريقي، وقد عبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ من التهديد الإرهابي المتصاعد في شمال مالي بسبب تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ليطلب من جهة أخرى السلطة الانتقالية في باماكو بإعداد خارطة طريق لبناء المؤسسات الدستورية، وإعادة تنظيم القوات المالية بهدف بسط سلطة الدولة في كامل التراب المالي مع إجراء انتخابات رئاسية خلال عام ابتداءً من التوقيع على الإتفاق الإطار لإعادة النظام الدستوري في البلاد (تم التوقيع على الإتفاق الإطار في 6 أبريل 2012)، ونص القرار في بنده الثامن على ضرورة إشراك السلطة الانتقالية خلال إعدادها لورقة الطريق كل القوى السياسية والمجتمع المدني والممثلين الشرعيين في شمال مالي، والدعوة إلى المشاركة الفعالة في الوساطة من خلال دعم وسيط دول الإيكواس الرئيس البوركينابي بليز كومباوري.

وقد تم في هذا القرار إرجاء طلب مجموعة إيكواس والاتحاد الإفريقي بالترخيص لهما بنشر قوات عسكرية لإعادة الإستقرار إلى شمال مالي ومرافقة المسار السياسي الداخلي، إلى غاية تحديد الأهداف الوسائل وكيفيات الإنتشار العسكري.

وفي سبتمبر 2012 تقدمت السلطة الانتقالية في مالي مرة أخرى بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلتزم فيه إصدار قرار من مجلس الأمن يأذن بنشر قوة عسكرية إفريقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة القوات المالية واستعادة مناطق الشمال من قبضة الحركات الطوارقية المسلحة المدعومة بالتنظيمات الإرهابية، وفي نفس السياق أرسلت دول الإيكواس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 28 سبتمبر 2012 تطلب فيها إصدار قرار لمجلس الأمن يأذن بتدخل عسكري لتحقيق الاستقرار في مالي، وبموجب هذين الطلبين صدر القرار الأممي رقم 2071.

2- قرار مجلس الأمن رقم 2071 الصادر في أكتوبر 2012:

أصدر مجلس الأمن هذا القرار يمنح من خلاله مجموعة إكواس والإتحاد الإفريقي مهلة قدرها 45 يوماً لتقديم خطة للتدخل العسكري بهدف إستعادة شمال مالي من سيطرة التنظيمات الإرهابية بعدما تبين أنها قائدة المعارك وهي سيدة الموقف، كما حث القرار أطراف النزاع على مباشرة عمليات التفاوض للوصول إلى حل سياسي دائم، بالإضافة إلى دعوة مختلف الجماعات الطوارقية المتمردة إلى قطع كل علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعها.

وقد طلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة في البند الثامن من القرار أن يتيح على الفور مخططين للشؤون العسكرية والأمنية لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، بالتشاور الوثيق مع مالي والدول المجاورة له ودول المنطقة وسائر الشركاء والمنظمات الدولية المهتمين والمشاركة في الجهود المبذولة، كما طلب من الأمين العام أن يقدم بالتشاور مع الشركاء المذكورين أعلاه، تقريراً خطياً مفصلاً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز 45 يوماً من إتخاذ هذا القرار، يتضمن توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية طلب السلطات الانتقالية في مالي المتعلقة بنشر قوة عسكرية إقليمية بما في ذلك وسائل وطرائق النشر ومضمون العمليات والقوام الممكن في ظل القدرات المتاحة لتكوين القوات والتكاليف المالية لدعمها، كما حثّ مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على توفير التدريب العسكري والمعدات لمكافحة الإرهاب.

وإذا كان مجلس الأمن قد اشترط تحديد الجوانب العملية والتمويلية لهذه القوة الدولية، فإنه في الوقت ذاته ربط الخيار العسكري بضرورة الإسراع في بناء المؤسسات الدستورية الشرعية، طالبا من السلطات الانتقالية تقديم خريطة طريق مفصلة تتضمن خطوات انتقالية ملموسة وأطر زمنية، وإجراء

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

انتخابات جامعة لكل الأطراف وذات مصداقية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية، كما أكد مرة أخرى مطلبه بعدم تدخل السلطات العسكرية المالية في عمل السلطات الانتقالية، وذلك ما لم يحترمه القادة العسكريين عندما أرغموا الوزير الأول الشيخ موديبو ديار على تقديم استقالته في ديسمبر 2012 واتهامه بتعطيل المرحلة الانتقالية وعدم جديته في الحوار الوطني، كما حث القرار السلطة الانتقالية والمتمردين الطوارق والممثلين الشرعيين للسكان المحليين في شمال مالي على الدخول في عملية مفاوضات ذات مصداقية، للتوصل إلى حل سياسي يراعي سيادة مالي ووحدتها أراضيها وسلامتها الإقليمية.

لتدخل السلطة الانتقالية في باماكو بعد هذا القرار في حوار شامل مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وتنظيم أنصار الدين تحت إشراف الرئيس البوركينابي (بليز كومباوري) وسيط مجموعة الإيكواس في مالي، وقد إنترمت هاتين الحركتين مبدئياً بمطالب مجلس الأمن المتمثلة في قطع الروابط مع التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، لتعلن بذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد تخليها عن مشروع إستقلال دولة الأزواد وهي الحركة التي تلقى دعماً من فرنسا بعدما إستقبل ممثلوها في باريس من قبل السلطات العليا الفرنسية، كما أعلن تنظيم أنصار الدين تمسكه بتطبيق الشريعة في الإقليم الذي يسيطر عليه وتأكيد قائده إياد آغ غالي على تفكيك كل علاقاته مع تنظيم القاعدة في بلادالمغرب الإسلامي، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك من خلال مواصلتها القتال إلى جانب تنظيم القاعدة وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا.

3- القرار رقم 2085 و2100:

إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار 2085 ديسمبر 2012 الذي يدين بلهجة مشددة تدخل النخبة العسكرية في عمل السلطة المدنية الانتقالية في مالي والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها المتمردون الطوارق ومختلف التنظيمات الإرهابية المسلحة في الشمال، كما وضح طلب السلطات المالية المدعوم بموافقة الإتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس لنشر قوات عسكرية إفريقية بغية دعم قوات الأمن والجيش الماليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في المقابل حث السلطات الانتقالية في مالي على التعجيل بوضع إطار ذي مصداقية للتفاوض مع جميع الأطراف المتصارعة منها التي قطعت علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية خلال مدة أقصاها عام واحد، وقد أكد القرار على ضرورة إتباع مسارين في نفس الوقت للتعامل مع الأزمة الأول سياسي يهدف إلى إدارة المفاوضات بين مختلف الأطراف المتصارعة والثاني أمني يهدف إلى القيام بمختلف الترتيبات لنشر قوات عسكرية في شمال مالي، وبناءاً

على الطلب المالي إستجاب مجلس الأمن بترخيص نشر قوات عسكرية تحت إسم بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة إفريقية ميسما (MISMA) مدتها عام واحد لدعم السلطات المالية لإستعادة منطقة الشمال من قبضة الجماعات المسلحة، مع التأكيد على ضرورة إسهام المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي للبعثة على أن تتكفل الأمم المتحدة بتقديم دعم لوجيستي من معدات وخدمات لمدة عام كامل.

وبعد مباشرة بعثة الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية عملها في شمال مالي بالتزامن مع التدخل العسكري الفرنسي إلى جانب القوات الإفريقية ساهم ذلك في وقف تقدم الحركات المسلحة المدعومة بقوة التنظيمات الإرهابية، إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2100 في أبريل 2013 حيث تم من خلاله تحويل إسم بعثة الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي (MINUSMA)، بهدف ضمان السير الحسن للعملية السياسية في مالي ومواصلة المفاوضات التي يخوضها فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر بين الأطراف المالية المتصارعة في إطار اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية-المالية لإيجاد حل نهائي للأزمة.

4- قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في جانفي 2014:

كان للجزائر دور فعال في الضغط على المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل إصدار هذا القرار نظراً لإرتباطه بخبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، وقد تم التذكير في بداية هذا القرار بأن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره يشكل واحداً من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين ومن الضروري التصدي له بجميع الوسائل على رأسها الإلتزام بتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، كما تم التنديد بعمليات الإختطاف التي تقوم بها مختلف التنظيمات الإرهابية في مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقصد جمع الأموال أو إنتزاع تنازلات سياسية، وقد إعتبر القرار عمليات الإختطاف تهديد مباشر لحياة الأفراد والمجتمعات لذلك من الضروري تدعيم الجهود الرامية للحد من هذه الظاهرة عن طريق العمل المتواصل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. كما تم التأكيد على أن هذا القرار يعتبر مكملاً للقرارات رقم 1373، 1904، 1989 و 2083 المتخذة من طرف المجلس في إطار الإجراءات الجزائتية المفروضة على تنظيم القاعدة، حيث يمنع دفع الفدية للأعضاء المذكورة أسمائهم في قائمة تلك الإجراءات، كما ينص على ضرورة تجميد كل الأصول المالية والموارد الإقتصادية والخدمات المالية المملوكة من طرف الرعايا أو الأشخاص أو الكيانات الضالعين في الأعمال الإرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي

وبهذا تكون الأمم المتحدة قد تعاملت مع الأزمة المالية وفق طلب السلطات الانتقالية في مالي والتقارير التي قدمها كل من الإتحاد الأفريقي وجماعة الإيكواس تحت الضغط المقرون بلغة المصالح الذي لعبته فرنسا، وبالرغم من أن التدخل العسكري في شمال مالي ساهم في التصدي لضغط التنظيمات الإرهابية واستعادة المناطق التي سيطرت عليها إلا أن المسار الثاني الذي يقوم على العمل الدبلوماسي كان الأكثر فعالية، حيث تمكن فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر من وضع إتفاق إطار قاد إلى توقيع إتفاق السلام بين الأطراف المتصارعة في مالي.

خاتمة

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن التحولات الهيكلية التي مست العديد من الأنظمة في الوطن العربي وشمال إفريقيا بداية 2010 كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري، فبعد سقوط النظام التونسي نتيجة الاحتجاجات الشعبية إندلعت أعمال عنف مسلح في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وذلك ما تم بعد التدخل العسكري لحلف الناتو (NATO) حيث شهدت الساحة الليبية إنتشاراً واسعاً لمختلف أنواع الأسلحة نتيجة للدعم الذي قدمته الدول الغربية للمعارضة الشعبية ما أدى إلى فوضى إنتشار السلاح في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

وقد أثرت الأزمة الليبية بشكل مباشر في إندلاع فصل آخر من فصول الصراع المسلح الدائر بين حكومات مالي المتعاقبة على الحكم وقبائل الطوارق في شمال البلاد، حيث عادت كتائب كاملة من هذه القبائل كانت تنشط ضمن صفوف مليشيا القذافي، أغلبهم من الذين فروا باتجاه ليبيا من موجات الجفاف التي ضربت المنطقة خلال السبعينيات والإضطهاد الذي تعرضوا له من قبل حكومات مالي وجيشها خلال فصول الصراع المسلح، كما لعبت المتغيرات الداخلية في مالي دور كبير في إندلاع الفصل الرابع من الصراع بإعتبار مالي دولة فاشلة بكل المقاييس وتعاني من أزمة هوية وغياب للعدالة التوزيعية، كما تعاني من أزمة مشاركة سياسية وغياب الحكم الراشد ما أدى إلى إنعدام التنمية في مختلف الجوانب، وبذلك إجتمعت تلك المتغيرات وأدت إلى إندلاع أزمة أخرى في صراع مزمن بعد أزومات 1963 و1991 و2006.

وتتمركز في شمال مالي العديد من الحركات الطوارقية المسلحة تتبنى مطالب سياسية تهدف إلى إستعادة حقوق مجتمع الطوارق المهضومة وتحقيق الإستقلال عن مالي، منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA) والحركة العربية المسلحة (MAA) بالإضافة إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) والجيش الثوري لتحرير أزواد (ARLA)، وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن إستقلال الإقليم في أفريل 2012.

ونظرا لحالة الفوضى واللاأمن المنتشرة في شمال مالي أُوجِبَت العديد من التنظيمات الإرهابية موطنها قدم لها في الإقليم، كتنظيم أنصار الدين (AD) وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) الذي يقوده عبد المالك دروكدال والمنبثق عن

الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) مطلع 2007، وقد توسع نشاط هذا التنظيم ليأخذ الطابع الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى نتيجة للضربات المركزة التي تلقاها من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري طيلة سنوات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد.

وقد إعتبرت تلك التنظيمات تهديداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري في الجانب الأمني والجانبين الإقتصادي والإجتماعي، فمن الناحية الأمنية تبنت الجماعات الإرهابية إستراتيجيتين مختلفتين تقوم الأولى على الإعتداءات المباشرة ضد قوات الأمن والجيش الجزائري والمؤسسات الحكومية والشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، كإعتداءات ورقلة وتامنراست ضد مراكز القيادات الجهوية لفرق الدرك الوطني، والهجمات المسلحة في العديد من الولايات كولاية تيزي وزو وبومرداس والمدية، والتفجيرات التي نُفذت ضد قصر الحكومة وغيرها من الإعتداءات التي أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنها، أما الثانية تقوم أساساً على الإختطافات ضد الأجانب والمواطنين الجزائريين وتعتبر حادثة إختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق وإعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظم القاعدة العالمي بداية مرحلة الإعتداءات على الدبلوماسية الجزائرية، لتتكرر الحادثة بعد إختطاف دبلوماسيها في مدينة غاو شمال مالي الأمر الذي أدى بالجزائر إلى تنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسيها من ليبيا بعد ورود معلومات مؤكدة عن محاولة إختطافهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بهدف طلب الفدية.

ولم تقتصر عمليات الإختطاف على المواطنين والدبلوماسيين الجزائريين فحسب بل شملت الأجانب المقيمين داخل الأراضي الجزائرية، حيث سبق وأن قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بإختطاف حوالي أربعين سائطاً أجنبياً من جنسية ألمانية في الصحراء الجزائرية قبل أن تنظم إلى تنظيم القاعدة العالمي، بالإضافة إلى عملية إختطاف هارفي غورديل متسلق الجبال الفرنسي بمنطقة القبائل، وهي إختطافات قد تخلق أزمات دبلوماسية بين الجزائر والدول التي ينتمي إليها الأجانب المُختطفين.

أما الجانبين الإقتصادي والإجتماعي فقد أدت تلك التهديدات إلى إدخال الجزائر في حرب إستنزاف لإقتصادها ومواردها المالية، بسبب إرتفاع ميزانية الدفاع والتسلح والداخلية حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني ما بين 2010 و2014 مستوى 46.5 مليار دولار تليها وزارة الداخلية بـ 34.6 مليار دولار لنفس الفترة، لتغطية تكاليف تأمين الحدود التي أصبحت في حالة إنكشاف تام بعد سقوط النظامين التونسي والليبي من الشرق وسقوط شمال مالي في قبضة الجماعات الإرهابية من الجنوب إلى جانب

تهديد عصابات الجريمة المنظمة ومافيا المخدرات على طول الحدود الغربية مع المغرب، كل ذلك أدى إلى رفع تكاليف الدفاع والأمن على حساب القطاعات الأخرى التي تعتبر ضرورية بما كان لتوفير حاجيات ومتطلبات المجتمع وتوفير الرفاه الإجتماعي.

وقد تأثر الإقتصاد الجزائري بشكل مباشر جراء الإعتداء الإرهابي الذي نفذته كتيبة المثلثون بقيادة مختار بالمختار أحد فروع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضد المجمع الغازي تيقنتورين الذي يساهم بـ(20%) من إجمالي صادرات الغاز الجزائري إتجاه أوروبا حيث تسبب في توقيفه عن الإنتاج لمدة عام كامل قبل إعادة تأهيله.

كما أثرت سياسة الإختطافات التي إنتهجها تنظيم القاعدة وفروعه سلبا على الإقتصاد الجزائري والسياحة الصحراوية في الجنوب، بسبب إستهداف السياح الغربيين والعمال الأجانب العاملين ضمن المؤسسات البترولية في الصحراء الجزائرية طلباً للفدية التي تعتبر من أهم مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، وقد تحصلت هذه الأخيرة على أكثر من 200 مليون دولار جراء الفديات التي دفعتها الدول الأوروبية لتحرير رهائنها، وهي القضية التي عَظَّتْ عليها الجزائر جاهدة من أجل إستصدار قرار لمجلس الأمن الدولي يجرم عملية دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية، حيث تعتبر أهم مصدر للتمويل وتجنيد المقاتلين لتنفيذ الإعتداءات ضد مواطنيها ومصالحها الحيوية على رأسها الشركات الأجنبية والعاملين فيها داخل التراب الجزائري أو في منطقة ككل.

أما الجانب الإجتماعي فقد عرفت الحدود الجنوبية للجزائر تدفق آلاف من اللاجئين الماليين الفارين من جحيم المعارك الدائرة في الشمال، حيث شهدت المدن الجزائرية أنتشاراً واسعاً للرعايا الماليين حيث إنخرط العديد منهم في الجريمة بمختلف أنواعها بسبب الظروف الصعبة التي يعيشونها، لذلك قامت الجزائر بتسخير إمكانيات وموارد كبيرة في محاولة منها للتكفل بهم، وهي موارد يمكن أن تذهب إلى المجال التنموي في مختلف القطاعات، كما إعتبر الكم الهائل للاجئين الماليين الذين دخلوا الجزائر تهديداً مباشراً للأمن الصحي الجزائري بإعتبار أن مالي بؤرة للأمراض المتنقلة كالمالريا والإيدز كما ظهرت فيها عدة حالات من وباء الإيبولا القاتل في مراحلها الأولى، كل ذلك شكل تهديداً للجانب الصحي للمواطنين الجزائريين نتيجة الإختلاطات المختلفة مع اللاجئين الماليين.

وما زاد من خطورة التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري هي التحالفات التي أقامتها مختلف التنظيمات الإرهابية مع عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة من مهربين وتجار السلاح والمخدرات، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المسالك الجديدة للتهريب لدى تجار أمريكا اللاتينية حيث يطلق عليه إسم "طريق الأمل" (Route De L'espoir) الذي يمر عبر شمال مالي ودول شمال إفريقيا لتسويق الكوكايين والهيروين باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، وقد تم خلق هذا المسلك بعد التضيق الذي شهدته عصابات التهريب عبر الحدود الأوروبية الغربية، هذا إلى جانب عصابات تهريب القنب الهندي أو ما يعرف بإسم الحشيش المغربي حيث يتم تسويقه من المغرب عبر موريتانيا ثم شمال مالي باتجاه أوروبا عبر الجزائر أو الشرق الأوسط تقادياً للحدود الجزائرية المغربية المغلقة، وفي إطار عملية تكامل الأدوار حدث تحالف بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والعصابات الكولومبية التي تنشط في مجال التجارة الدولية للمخدرات، بموجب هذا الإتفاق يوفر تنظيم القاعدة النقل والحماية لمهربي المخدرات عبر منطقة الساحل الإفريقي مقابل الأموال وهي عملية يطلق عليها إسم "حقوق العبور" (Droits De Passage) حيث يسفيد التنظيم على أكثر من 100 مليون أورو سنوياً، وتندرج هذه العملية ضمن إستراتيجية إقتصاد الحرب لدى التنظيمات الإرهابية بهدف ضمان التمويل اللازم لتجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنفيذ العمليات الإرهابية ضد الجزائر ودول المنطقة.

كما إعتبرت منطقة شمال مالي سوق مفتوحة لتهريب الأسلحة والإتجار بها نتيجة الإنعكاسات السلبية للأزمة الليبية، حيث إستفادت مختلف التنظيمات الإرهابية من كميات ضخمة من الأسلحة النوعية المتطورة، وذلك ما أكدته نوعية الأسلحة المحتجزة من طرف القوات الخاصة الجزائرية لدى عناصر كتيبة الملتشون التي نفذت الهجوم الإرهابي المسلح ضد القاعدة الغازية "تيفنتورين"، بالإضافة إلى مختلف أنواع الأسلحة المحتجزة من طرف فرق حرس الحدود الجزائرية وقوات الجيش الوطني الشعبي على طول الحدود الجنوبية مع مالي وليبيا، وهي أسلحة جديدة ومتطورة رفعت من القدرات القتالية لمختلف التنظيمات الإرهابية وساعدتها على تنفيذ هجماتها الإرهابية ضد الجزائر ومصالحها الخاصة.

وقد جددت الجزائر كل الإمكانيات من أجل مواجهة مختلف التهديدات الإرهابية المتأتية من شمال مالي، من خلال إستراتيجية موسعة تقوم على عدة سياسات تهدف إلى تأمين الوطن وحماية حدوده ومصالحه الحيوية، حيث قامت كخطوة أولى بعملية عسكرية الحدود الجنوبية للبلاد عن طريق خلق قطاعات عملياتية جديدة في الناحيتين الرابعة والسادسة، نظراً لتربعهما على مساحة شاسعة صعبت من

عمليات المراقبة والإستطلاع لفرق حرس الحدود والجيش الوطني، وقد قامت بإنجاز العشرات من الثكنات العسكرية ومراكز للمراقبة المتقدمة والإستطلاع وتهيئة مهابط للطائرات في إطار مخطط أمني دفاعي على طول الحدود بين مالي وليبيا والنيجر، وبهدف ضمن تواجد عسكري كثيف عمدت القيادة العسكرية مطلع 2011 على تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية جديدة من مختلف القوات البرية والجوية وفرق الدرك الوطني ووحدات من القوات الخاصة، حيث قامت بتثبيت أزيد من 07 آلاف دركي حارس حدود في حوالي ثلاثون قاعدة جديدة وقرابة 20 ألف عنصر من قوات الجيش الوطني الشعبي على مختلف النقاط الحدودية، ليتم تدعيم هذه الوحدات مطلع 2012 بقاعدة جوية تستخدم كغطاء جوي لمختلف الوحدات في عملياتها الميدانية بالإضافة إلى مهام المراقبة والإستطلاع فضلاً عن تزودها بأنظمة إلكترونية مشكلة من منظومة رادارات وأنظمة للإنذار لمراقبة الحدود والكشف عن كل محاولات التسلل للأشخاص والعربات.

من جانب آخر إعتمدت الجزائر على سياسة التسلح التي تتماشى ومرحلة إحترافية الجيش والمؤسسة العسكرية، ومن أجل مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي ومنطقة الساحل عملت جاهدة على تطوير الصناعة العسكرية من جهة والتركيز على صفقات شراء الأسلحة من جهة أخرى، فسياسة تطوير الصناعات العسكرية تتم بالإعتماد على الشراكة مع الدول المصنعة للأسلحة كروسيا وألمانيا والصين والإمارات وصربيا وغيرها، أما صفقات التسلح فتتم مع الموردين التقليديين للجزائر كإيطاليا وفرنسا وروسيا التي تعتبر الشريك الأول للجزائر منذ الحقبة الإشتراكية، كما حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على أنظمة متطورة للمراقبة والإستطلاع بعدما أصبحت من بين الدول التي تتعامل معها في مجال الأسلحة، وقد إحتلت الجزائر المرتبة الحادية عشرة (11) عالميا في مجال إقتناء الأسلحة للفترة الممتدة ما بين 2010/2014 بميزانية قدر بـ 46.5 مليار دولار وهي ميزانية ضخمة.

أما على المستوى الخارجي عملت الجزائر منذ إندلاع أزمة شمال مالي على تدعيم الحلول الدبلوماسية والعمل السياسي في الإطار الإقليمي ضمن الإتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس بهدف إيجاد حل نهائي للفرقاء الماليين، لذلك عارضت أي تدخل عسكري أجنبي في الأزمة لتعارضه والمبادئ التقليدية لسياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، وبقيت الجزائر متمسكة بالجانب الدبلوماسي حتى بعد التدخل الفرنسي الممزوج بلغة المصالح، حيث ترأست فريق الوساطة الدولي في إطار اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية-المالية حيث تكلفت المفاوضات بتوقيع إتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة.

من جهة أخرى بدلت الجزائر مجهودات حثيثة لإقناع الشركاء الدوليين من أجل إستصدار قرار أممي لمجلس الأمن الدولي يهدف إلى تجريم عملية دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن بإعتبارها أهم مصادر التمويل لتلك الجماعات، وذلك ما نجحت فيه من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2133 الذي يَعبّر عملية دفع الفدية عمل محرم دولياً .

ولم يقتصر دور الجزائر في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية في شمال مالي على العمل الإنفرادي فحسب بل سخرت كل إمكانياتها للتعاون المشترك في طابعه الإقليمي والدولي، نظرا لطبيعة التهديدات وخطورتها حيث تتطلب تعاون أمني في إطار مقارنة الأمن الموسع ومركب الأمن الإقليمي، لذلك عملت على إنشاء لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) مطلع 2010 كآلية إقليمية للعمل المشترك تضم إلى جانب الجزائر كل من مالي موريتانيا والنيجر، وتقوم هذه اللجنة بأدوار الإستعلام والإتصال والدعم بين الدول الأعضاء كما سعى قادتها إلى تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي السريع لمواجهة تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل والصحراء الكبرى ومحاولة منع التدخل الخارجي في المنطقة بغية وضع القادة الأفارقة أمام مسؤولياتهم القارية، غير أن لجنة قيادة الأركان المشتركة أثبتت عدم فاعليتها للعديد من المشاكل على رأسها التباين العسكري بين الدول الأعضاء، وعدم وضوح كيفية تمويل وتفعيل قوة التدخل السريع الإقليمية ذلك ما يفسر غياب أي دور لها خلال الأزمة المالية.

أما الدور الذي لعبته الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) كان مخالفا لتوجهات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الراضية لأي تدخل أجنبي في المنطقة، وبالرغم من الضغط الجزائري لتجنب أي تدخل عسكري خارجي أحالت الجماعة طلب الحكومة المالية للمساعدة العسكرية على مجلس الأمن الدولي أين صدر بعد ذلك القرار رقم 2071 الذي يخول لمجموعة إيكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري خلال 45 يوماً، ثم صدر بعدها القرار رقم 2085 الذي يجيز نشر القوات العسكرية لـ (AFISMA) لمساعدة وحدات الأمن والجيش المالي، وقد أثبت التدخل الفرنسي في شمال مالي من خلال عملية (SERVAL) مدى ضعف آلية حفظ السلم والأمن لدى الجماعة، حيث كانت قوات الإيكوموج الخاصة بها مجرد قوات دعم للقوات الفرنسية أثناء خوضها للمعارك ضد التنظيمات الإرهابية في شمال مالي كما عبرت من جهة عن ضعف أجهزة الإنذار المبكر للنزاعات وفضها قبل تفاقمها.

كما حاول القادة الأفارقة خلال الدورات العادية والإستثنائية للإتحاد الإفريقي منذ إنبثاقه عن منظمة الوحدة الإفريقية في 2001 لإيجاد آلية لمنع النزاعات وتسويتها في إفريقيا ومواجهة مختلف التهديدات الجديدة في منطقة الساحل على رأسها ظاهرة الإرهاب، ويعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعّالة في الأوقات المناسبة لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا حسب نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس، لذلك سارع قادة الإتحاد كردة فعل منهم إتجاه الأزمة المالية بفرض إجراءات رديعة ضد قادة الانقلاب العسكري وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد، كما لعب الإتحاد دور فعّال في وضع خارطة طريق للتدخل العسكري الإفريقي حسب نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 في قمته العشرون المنعقدة في أديس أبابا في جانفي 2013، حيث حُصِّصَت القمة لجمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية وتعبئة الموارد لإعادة تشكيل قوات الأمن والجيش الماليين، إلا أن التماطل الذي مَوَّجَّه تحرك القادة الأفارقة في التعامل مع الأزمة المالية فتح المجال أمام التدخل الفرنسي الذي يثبت مرة أخرى عدم جاهزية القارة الإفريقية لتحمل مسؤولياتها فيما يخص إيجاد حلول للمشاكل والصراعات الإفريقية، لتبقى بذلك القوات الإفريقية الجاهزة التابعة لمجلس أمن الإتحاد الإفريقي بعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسه مجرد قوات تقوم بالمناورات والتدريبات العسكرية دون الفعالية المطلوبة ويقتصر دورها على مساندة القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية شمال مالي شأنها شأن قوات جماعة الإيكواس.

وقد كان للإنعكاسات السلبية للأزمة المالية والتهديدات المختلفة القادمة من منطقة الساحل الإفريقي دور في تحريك الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة لمواجهة تلك التهديدات وحماية مصالحها الخاصة، وقد إعتبر قادة الإتحاد الأوروبي منطقة الساحل وشمال إفريقيا مصدر تهديد لأمنهم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكبديل لسياسة تقديم المساعدات عمد القادة الأوروبيين إلى تأسيس علاقات جديدة قائمة على الشراكة بين الشمال والجنوب أساسها التعاون المشترك في مختلف المجالات على رأسها الجانب الأمني، لذلك تعددت علاقات الشراكة من مبادرة 5+5 إلى الشراكة الأورومتوسطية وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط.

ويحكم العلاقات التاريخية لعبت فرنسا الدور الأساسي في كل مبادرة يتعلق مضمونها بمستعمراتها القديمة، حيث تدخلت عشرات المرات في العديد من الدول الإفريقية بغية حماية مصالحها الحيوية والدفاع على مناطق نفوذها، ذلك مايفسر تدخلها السريع في مالي من خلال عملية القط المتوحش بدريغة البند

رقم 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على شرعية الدفاع الفردي أو الجماعي في حالة تعرض أحد أعضاء الأمم المتحدة لعدوان مسلح، بالرغم من أن القرار الأممي 2085 يمنح موافقة التدخل العسكري لقوات الإيكوموج لجماعة الإيكواس دون غيرها، هذا وبالرغم من معارضتها للتدخل العسكري في مالي وتفضيلها للخيار الدبلوماسي قامت الجزائر بالسماح للطائرات الفرنسية باستخدام مجالها الجوي في تنفيذها للعمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية التي سيطرت على شمال مالي، كما تم التنسيق وتبادل المعلومات الإستخباراتية بين البلدين من منطلق التهديد المشترك.

أما الدور الأمريكي فهو مرتبط أساساً بسياستها العالمية في حربها على الإرهاب التي تبنتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فمنطقة الساحل الإفريقي لم تكن ضمن المصالح الإستراتيجية الأمريكية ولم تكن ضمن إهتمامات سياستها الخارجية، وتعود بداية إهتمامها بإفريقيا ومنطقة الساحل في المجال الأمني إلى نهاية تسعينيات القرن العشرين لتزامن ذلك بالهجومين الإرهابيين ضد سفارتها في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998، حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها إتجاه إفريقيا على المجالات الأمنية والتعاون العسكري من خلال تأطير فرق خاصة تابعة للعديد من الدول الإفريقية بهدف الرفع من قدراتها القتالية لمحاربة مختلف التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وبغية تحقيق الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على المدى الطويل تبنت القيادة الأمريكية العديد من البرامج والشراكات الأمنية مع العديد من دول الساحل، حيث أطلقت برنامج (PAN SAHEL) الذي يشمل كل من مالي تشاد النيجر وموريتانيا بهدف تعزيز الأمن والإستقرار على الحدود الوطنية لتلك الدول، ليتطور هذا البرنامج مطلع 2005 إلى مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب (Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative TSCTI) وتوسَّعت لتشمل تونس المغرب السنغال بوركينا فاسو والجزائر الشريك الفعّال في الحرب على الإرهاب، كما إرتفعت ميزانية برنامج تدريب القوات الخاصة لهذه الدول في الأكاديميات الأمريكية إلى 33 مليون دولار مطلع 2012.

وفي إطار حماية مصالحها الحيوية وتكريس هيمنتها على القارة الإفريقية قامت بتشكيل القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) التي أعلن عنها الرئيس جورج دبليو بوش في 2007، ويقع مقرها في شتوتغارت الألمانية مقر القيادة الأمريكية الخاصة بأوروبا، بسبب رفض الدول الإفريقية إستضافة مقرها في إفريقيا نظراً للرفض القاطع للجزائر بخصوص هذه المسألة، والدور الخفي الذي تلعبه فرنسا في مستعمراتها القديمة بهدف عدم إستقبال هذه القيادة في إطار الصراع على مناطق النفوذ، ذلك

ما يفسر الفتح الأمريكي في التعامل مع الأزمة المالية وكتفائها بتقديم الدعم الإستخباراتي للقوات الفرنسية في عملياتها العسكرية شمال مالي.

أما الأمم المتحدة (ONU) باعتبارها المنظمة القائمة على حماية السلم والأمن الدوليين فقد كان تعاملها مع الأزمة المالية بالقرار رقم 2056 الصادر في جوان 2012 بشأن الأوضاع في مالي، حيث شجبت الانقلاب الذي نفذه بعض الضباط العسكريين والإطاحة بالرئيس المالي ودعت إلى ضرورة الحفاظ على وحدة مالي وسلامته الترابية كما أشادت بدور الوساطة الذي تلعبه الإيكواس من أجل إيجاد حل للأزمة.

وبعد تردي الأوضاع وزحف الحركة الوطنية لتحرير أزواد المدعومة من طرف التنظيمات الإرهابية، إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 في أكتوبر 2012 حيث وضح طلب الحكومة المالية الإنتقالية وجماعة إيكواس بنشر قوات إفريقية لمساعدة قوات الأمن والجيش الماليين في مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية، كما حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لمالي من خلال إجراءات منسقة لإعادة تنظيم قواته المسلحة وإعادة الحكم المدني والنظام الدستوري، غير أن مواصلة الجماعات المسلحة زحفها إتجاه العاصمة وارتكابها مجازر في حق المدنيين، عجل ذلك بإتخاذ القرار رقم 2085 في ديسمبر 2012 الذي يجيز لقوات جماعة الإيكواس (إيكوموج) بتدخل عسكري إفريقي بإسم بعثة الدعم الدولية تحت القيادة الإفريقية (MISMA) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما حث السلطات المالية الإنتقالية على ضرورة وضع إطار للتفاوض مع جميع الأطراف دون إستثناء خاصة مع التنظيمات التي قطعت علاقاتها بتنظيم القاعدة وفروعه.

وبعد التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في شمال مالي وتراجع ضغط الجماعات المسلحة إتخذت الأمم المتحدة القرار رقم 2100 في أبريل 2013 بهدف تحويل بعثة الدعم الدولي تحت القيادة الإفريقية (MISMA) إلى بعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي (MINUSMA) بهدف تدعيم العملية السياسية في مالي ومواصلة المفاوضات بين الأطراف المتصارعة لإيجاد حل سلمي نهائي للأزمة، ويهدف التضييق على التنظيمات الإرهابية في مجال مصادر التمويل عملت الجزائر بكل حزم على الصعيد الدولي من أجل إستصدار قرار لمجلس الأمن الدولي يجرم عملية دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن باعتبارها من أهم مصادر التمويل لهذه الجماعات، حيث تسدّ على تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة لتنفيذ إعتداءاتها ضد الجزائر ومصالحها الحيوية وضد المصالح الحيوية للدول

الغربية، وهو ما أفلحت فيه بإتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2133 في الجلسة 7101 مطلع جانفي 2014.

أخيراً يمكن القول أن حالات الفوضى والصراع التي تعيشها منطقة شمال مالي بسبب الصراع المزمع بين قبائل الطوارق والسلطة الحاكمة في مالي، جعلها ملاذ آمن لمختلف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتشددة، حيث إعتبرت هذه التنظيمات تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري من الجانب الأمني والجانبين الإقتصادي والإجتماعي، وذلك من خلال التفجيرات والإغتيالات والإختطافات التي إستهدفت مواطنيها وقواتها الأمنية ومسالحها الحيوية، إلى جانب التحالفات التي أقامتها مع عصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والأسلحة.

وقد نجحت في إيجاد إتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة في مالي وفقاً لإستراتيجيتها القائمة على أولوية الحل السلمي للنزاعات الداخلية والبيئية في إطارها الإقليمي، وتركيزها على المقاربة التنموية لإيجاد حلول جذرية للأزمة ومعارضتها لأي تدخل عسكري أجنبي، كما أنها بقيت محافظة على المبادئ التقليدية الموجهة لعقيدتها الأمنية بالرغم من التحولات الجديدة التي مست شكل وطبيعة المخاطر والتهديدات، كما أن الإستراتيجيات الإقليمية والدولية المتبعة إتجاه الأزمة المالية كان لها دور فعال في شقه العسكري حيث مكن من إسترجاع شمال مالي من قبضة التنظيمات الإرهابية غير أنها لم تستطع تحقيق حل نهائي معمق للأزمة وفق الرؤية الجزائرية، الشيء الذي أذى بالجزائر إلى فرض مقاربتها الدبلوماسية وتزعمها لفريق الوساطة الدولي نظراً لدرابتها الواسعة بطبيعة الصراعات في القارة الإفريقية.

الملحق رقم 01: قرار مجلس الأمن رقم: 2056 بخصوص الأوضاع شمال مالي.

Nations Unies

S/RES/2056 (2012)



Conseil de sécurité

Distr. générale
5 juillet 2012

Résolution 2056 (2012)

**Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 6798^e séance,
le 5 juillet 2012**

Le Conseil de sécurité,

Rappelant les déclarations de son président en date des 26 mars (S/PRST/2012/7) et 4 avril 2012 (S/PRST/2012/9), ainsi que ses déclarations à la presse sur le Mali en date des 22 mars, 9 avril et 18 juin 2012,

Réaffirmant son ferme attachement à la souveraineté, à l'unité et à l'intégrité territoriale du Mali,

Condamnant la prise par la force, le 22 mars 2012, par certains éléments des forces armées maliennes, du pouvoir détenu par le Gouvernement malien démocratiquement élu et *saluant* les efforts faits par la Communauté des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et l'Union africaine et la coopération des pays voisins et d'autres pays de la région, pour aider à rétablir l'ordre constitutionnel au Mali,

Prenant acte des mesures encourageantes prises par le Mali en vue du rétablissement de l'ordre constitutionnel, y compris la signature, le 6 avril 2012, de l'Accord-cadre pour le rétablissement de l'ordre constitutionnel sous les auspices du Président Blaise Compaoré du Burkina Faso, médiateur de la CEDEAO,

Réaffirmant son plein appui à la médiation entreprise par la CEDEAO, et l'Union africaine et *se félicitant* de ce que le Secrétaire général continue d'user de ses bons offices, notamment par l'intermédiaire de son Représentant spécial pour l'Afrique de l'Ouest,

Insistant sur la nécessité d'une concertation étroite et permanente entre les autorités de transition, les acteurs politiques et la société civile au Mali autour des différents défis auxquels le pays doit faire face,

Soulignant la nécessité de renforcer l'autorité du pouvoir civil sur les forces armées maliennes,

Réaffirmant sa ferme condamnation des attaques lancées par les groupes rebelles contre les forces armées et les civils maliens,

Réaffirmant son rejet catégorique des déclarations du Mouvement national pour la libération de l'Azawad (MNL) relatives à une prétendue « indépendance »

12-40614 (F)



Merci de recycler



S/RES/2056 (2012)

du nord du Mali et réaffirmant en outre qu'il considère de telles annonces comme étant nulles et non avenues,

Se disant vivement préoccupé par l'insécurité et la détérioration rapide de la situation humanitaire dans la région du Sahel, que viennent compliquer la présence de groupes armés et de groupes terroristes et leurs activités, ainsi que la prolifération d'armes en provenance de la région et d'ailleurs, qui menacent la paix, la sécurité et la stabilité des États de la région,

Se déclarant gravement préoccupé par la menace terroriste croissante dans le nord du Mali et la région, due à la présence de membres d'Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI), *réaffirmant* que le terrorisme sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations constitue l'une des menaces les plus graves contre la paix et la sécurité et que tous les actes de terrorisme, quels qu'ils soient, sont criminels et injustifiables, quels qu'en soient les motivations, le moment ou les auteurs,

Se déclarant préoccupé par la multiplication des enlèvements et des prises d'otages auxquels se livrent des groupes terroristes dans le but de lever des fonds ou d'obtenir des concessions politiques et affirmant la nécessité de régler ce problème,

Se déclarant profondément préoccupé par la détérioration de la situation humanitaire au Mali et par le flux croissant de déplacés et de réfugiés, *prenant acte* de l'appui humanitaire fourni au Mali et aux pays voisins par les pays de la région et les partenaires internationaux et *renouvelant* les appels qu'il adresse à la communauté internationale afin qu'elle se mobilise davantage pour appuyer l'action humanitaire et à toutes les parties maliennes afin qu'elles permettent un acheminement impartial, neutre, intégral et sans entrave de l'aide humanitaire,

Condamnant fermement la profanation, la dégradation et la destruction de sites de caractère sacré, historique ou culturel, particulièrement mais pas seulement ceux désignés comme étant des sites du patrimoine mondial de l'UNESCO, dont la cité de Tombouctou,

Prenant note des conclusions de la réunion du Groupe d'appui et de suivi sur la situation au Mali, tenue le 7 juin 2012 à Abidjan, du communiqué du Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine en date du 12 juin 2012 et des communiqués de la CEDEAO en date des 3 mai et 29 juin 2012,

Constatant que la situation au Mali menace la paix et la sécurité internationales dans la région,

Agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies,

Rétablissement de l'ordre constitutionnel

1. *Exprime* son plein soutien aux efforts que déploient la CEDEAO et l'Union africaine au Mali, avec l'appui de l'ONU, et les encourage à continuer d'œuvrer au rétablissement de l'ordre constitutionnel en coordination étroite avec les autorités de transition du Mali;

2. *Invite* toutes les parties prenantes du pays à créer les conditions de nature à permettre aux autorités de transition d'exercer pleinement leurs missions premières, à pourvoir au rétablissement intégral et à sauvegarder l'ordre constitutionnel;

3. *Constate* que la CEDEAO n'a pas reconnu le Comité national pour le redressement de la démocratie et la restauration de l'État (CNRDRE) comme entité légale de la transition, *décide* de la dissolution dudit CNRDRE et *exige, par ailleurs*, de ses membres qu'ils s'abstiennent de toute ingérence dans les affaires politiques et dans l'action des autorités de transition;

4. *Exhorte* tous les membres des forces armées maliennes à respecter l'ordre constitutionnel, la tutelle civile et les droits de l'homme;

5. *Condanne* dans les termes les plus énergiques l'agression perpétrée le 21 mai contre le Président par intérim du Mali, M. Dioncounda Traoré, *demande* que les auteurs de cette agression soient traduits en justice, appuie, à cet égard, la mise en place annoncée d'une commission d'enquête malienne et *invite* toutes les parties prenantes maliennes à renoncer à tous agissements contraires à la loi et actes de harcèlement et de violence et à appuyer l'action des autorités de transition;

6. *Prend note* de la décision de la CEDEAO et de l'Union africaine d'appliquer des sanctions ciblées au Mali et se réserve le droit d'envisager des mesures appropriées, s'il y a lieu;

7. *Appelle* au retour à Bamako en toute sécurité et le plus tôt possible du Président par intérim, M. Dioncounda Traoré, et à la garantie de sa sécurité;

8. *Exprime son appui* aux autorités de transition du Mali, dirigées par le Président par intérim et le Premier Ministre de la transition, et *décide* que les autorités de transition élaboreront, dans le cadre d'une concertation sans exclusive associant les forces politiques et la société civile, y compris les représentants légitimes des régions du nord, et avec l'appui de la CEDEAO et d'autres partenaires internationaux, une feuille de route définissant les actions à mener pacifiquement durant la transition pour assurer la consolidation des institutions de la République du Mali, et notamment la réorganisation et la restructuration des forces de défense et de sécurité maliennes, le rétablissement de l'autorité de l'État sur l'ensemble du territoire national et l'organisation d'une élection présidentielle libre, transparente et juste dans un délai de 12 mois à compter de la signature de l'Accord-cadre pour le rétablissement de l'ordre constitutionnel;

Intégrité territoriale du Mali

9. *Exige* des groupes rebelles présents dans le nord du Mali qu'ils mettent complètement et immédiatement fin aux hostilités sans conditions;

10. *Appelle* tous les groupes présents dans le nord du Mali, y compris le MNLA et Ansar Dine, et les combattants étrangers présents sur le sol malien, à renoncer à toutes affiliations incompatibles avec la paix, la sécurité, l'état de droit et l'intégrité territoriale du Mali;

11. *Exprime* son appui aux efforts que déploient les autorités de transition du Mali avec l'appui de la CEDEAO, de l'Union africaine, des pays voisins, d'autres pays de la région et de l'ONU, dans le but de trouver une solution pacifique à la situation du nord du Mali, dans le respect de la souveraineté, de l'unité et de l'intégrité territoriale du pays, et *appelle* les groupes rebelles maliens à engager, à cette fin, le dialogue politique voulu avec les autorités de transition du Mali;

S/RES/2056 (2012)

12. *Prie* le Secrétaire général de fournir un appui aux initiatives de médiation en cours, notamment en ayant recours aux bons offices de son Représentant spécial pour l'Afrique de l'Ouest;

13. *Appelle* toutes les parties présentes dans le nord du Mali à mettre un terme à toutes violations des droits de l'homme et du droit international humanitaire, *condamne* en particulier les attaques ciblées contre la population civile, les violences sexuelles, le recrutement et l'utilisation d'enfants soldats et les déplacements forcés, *rappelle*, à cet égard, toutes ses résolutions ayant trait aux femmes et à la paix et à la sécurité, aux enfants dans les conflits armés et à la protection des civils en période de conflit armé et *souligne* que les auteurs de violations seront traduits en justice;

14. *Exige* de toutes les parties au Mali qu'elles veillent à ce que l'aide humanitaire parvienne intégralement aux personnes qui en ont besoin, en toute célérité et sécurité et *exige en outre* de toutes les parties et de tous les groupes armés qu'ils prennent les dispositions nécessaires pour garantir la sûreté et la sécurité du personnel, du matériel et des fournitures humanitaires, en application du droit international, y compris les dispositions applicables du droit humanitaire, du droit des droits de l'homme et du droit des réfugiés;

15. *Prend acte* de la politique de coopération que pratiquent les États voisins, dont l'Algérie, le Burkina Faso, la Mauritanie et le Niger, en ouvrant leurs frontières aux réfugiés et en facilitant l'acheminement du personnel, du matériel et des fournitures humanitaires, et *encourage* ces États à maintenir cette politique et à contribuer, dans la mesure du possible, à la stabilisation de la situation;

16. *Souligne* que les attaques contre des bâtiments à caractère religieux ou des monuments historiques peuvent constituer une violation du droit international au regard du Protocole additionnel II aux Conventions de Genève de 1949 et du Statut de Rome de la Cour pénale internationale auquel le Mali est partie et *exhorte* toutes les parties au Mali à prendre immédiatement les mesures voulues pour assurer la protection des sites maliens inscrits au patrimoine mondial;

Appui à la CEDEAO en matière de sécurité

17. *Prend note* de la demande que lui ont adressée la CEDEAO et l'Union africaine afin qu'il autorise le déploiement d'une force de stabilisation de la CEDEAO pour accompagner le processus politique au Mali, aider à sauvegarder l'intégrité territoriale du pays et contribuer à lutter contre le terrorisme;

18. *Se déclare prêt* à examiner plus avant la demande de la CEDEAO dès qu'il aura obtenu davantage de précisions sur les objectifs, les moyens et les modalités du déploiement envisagé et sur d'autres mesures possibles, *encourage* à cet égard les autorités de transition maliennes, la Commission de la CEDEAO, la Commission de l'Union africaine et les pays de la région à coopérer étroitement pour dégager des options détaillées et *demande* au Secrétaire général d'aider la Commission de la CEDEAO et la Commission de l'Union africaine à arrêter ces options détaillées;

Lutte contre le terrorisme

19. *Réaffirme* qu'il condamne catégoriquement Al-Qaida et les personnes, groupes, entreprises et entités qui y sont associés pour les actes d'enlèvement et les

multiples actes terroristes qu'ils ne cessent de perpétrer dans le but de provoquer la mort de civils innocents et d'autres victimes, de détruire des biens et de porter gravement atteinte à la stabilité, notamment dans le nord du Mali et dans la région du Sahel;

20. *Demande instamment* à tous les groupes rebelles présents au Mali de ne pas s'associer, sous quelque forme que ce soit, avec AQMI et de combattre la menace que représentent les groupes terroristes au Mali, *rappelle* à cet égard que le fait de concourir à financer, organiser, faciliter, préparer ou exécuter des actes ou activités du réseau Al-Qaida, en association avec celui-ci, sous son nom ou pour son compte, ou le fait de les soutenir; le fait de fournir, vendre ou transférer des armements et matériels connexes à Al-Qaida; et le fait de recruter pour le compte d'Al-Qaida, ou de soutenir, de toute autre manière, des actes ou activités du réseau Al-Qaida ou de toute cellule, filiale ou émanation ou tout groupe dissident de celui-ci sont des actes ou activités qui indiquent qu'une telle personne, tel groupe, telle entreprise ou entité est associé à Al-Qaida, et *demande* à tous les États Membres de s'acquitter strictement des obligations mises à leur charge par la résolution 1989 (2011);

21. *Demande* aux États Membres d'envisager et de prendre des mesures pour empêcher la prolifération d'armes et de matériels connexes de tout type dans la région du Sahel, en particulier des systèmes portatifs de défense antiaérienne, conformément à sa résolution 2017 (2011);

22. *Engage* les États Membres à soutenir l'entreprise de réforme des forces de sécurité maliennes et en renforcer les capacités, en vue d'améliorer la tutelle démocratique sur les forces armées, de rétablir l'autorité de l'État malien sur l'ensemble du territoire national, de sauvegarder l'unité et l'intégrité territoriale du Mali et d'éloigner la menace que représentent AQMI et les groupes qui y sont affiliés;

23. *Engage également* les États du Sahel et du Maghreb à intensifier la coopération et la coordination interrégionales en vue de prendre toutes dispositions nécessaires pour arrêter des stratégies qui permettent de lutter contre les activités d'AQMI et d'endiguer la progression des éléments d'AQMI et des groupes qui y sont affiliés dans les régions du Sahel et du Maghreb, y compris par la répression de la contrebande d'armes, de véhicules, de carburant et d'autres biens servant à approvisionner AQMI et les groupes qui y sont affiliés;

24. *Souligne* que les sanctions constituent un outil important prévu par la Charte des Nations Unies pour maintenir et rétablir la paix et la sécurité internationales, *insiste* à cet égard sur la nécessité d'une stricte mise en œuvre des mesures prévues au paragraphe 1 de la résolution 1989 (2011), en tant qu'outil essentiel de la lutte contre le terrorisme, et *demande* à tous les États Membres de communiquer au Comité faisant suite aux résolutions 1267 (1999) et 1989 (2011) les noms des personnes, groupes, entreprises et entités qui sont associés à Al-Qaida, notamment dans la région du Sahel et plus particulièrement dans le nord du Mali;

Appui de l'ONU aux efforts de médiation

25. *Prie* le Secrétaire général d'appuyer les efforts déployés par les acteurs régionaux et internationaux au Mali, en ayant recours, le cas échéant, aux bons offices de son Représentant spécial pour l'Afrique de l'Ouest, notamment en

S/RES/2056 (2012)

apportant son concours aux travaux du Groupe d'appui et de suivi sur la situation au Mali;

26. *Reconnait* l'importante contribution que les femmes peuvent apporter à la prévention des conflits, à la consolidation de la paix et à la médiation, *exhorte* tous les acteurs de la crise au Mali à prendre des mesures pour accroître le nombre de femmes associées à la médiation et *souligne* l'importance que revêt la création de conditions propices à la participation et à l'autonomisation des femmes, à toutes les étapes du processus de médiation;

Présentation d'un rapport

27. *Demande* au Secrétaire général de lui présenter, d'ici au 31 juillet 2012, un rapport sur la situation au Mali et la mise en œuvre de la présente résolution, sur les mesures qui pourraient être prises pour rétablir pleinement et effectivement l'ordre constitutionnel et l'intégrité territoriale du Mali, y compris les options détaillées mentionnées au paragraphe 18 ci-dessus, qui auront été dégagées de concert par la Commission de la CEDEAO, la Commission de l'Union africaine et les pays de la région, avec l'appui de l'ONU, et sur les moyens d'améliorer la coordination internationale;

Stratégie intégrée de l'ONU pour le Sahel

28. *Prie* le Secrétaire général d'arrêter et de mettre en œuvre, en consultation avec les organisations régionales, une stratégie intégrée de l'ONU pour la région du Sahel touchant les questions de sécurité, de gouvernance, de développement et de droits de l'homme et les questions humanitaires, notamment en y associant le Bureau des Nations Unies pour l'Afrique de l'Ouest, et lui *demande* de le tenir informé, d'ici au 15 septembre 2012, des progrès qui auront été accomplis;

29. *Décide* de rester activement saisi de la question.

الملحق رقم 02: قرار مجلس الأمن رقم 2071 يوضح طلب مالي للتدخل العسكري للإيكواس.

Nations Unies

S/RES/2071 (2012)



Conseil de sécurité

Distr. générale
12 octobre 2012

Résolution 2071 (2012)

Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 6846^e séance,
le 12 octobre 2012

Le Conseil de sécurité,

Rappelant sa résolution 2056 (2012), les déclarations de son président en date des 26 mars (S/PRST/2012/7) et 4 avril 2012 (S/PRST/2012/9), ainsi que ses déclarations à la presse sur le Mali et le Sahel en date des 22 mars, 9 avril, 18 juin, 10 août et 21 septembre 2012,

Réaffirmant son ferme attachement à la souveraineté, à l'unité et à l'intégrité territoriale du Mali,

Se déclarant de nouveau vivement préoccupé par l'insécurité et la détérioration rapide de la situation humanitaire dans la région du Sahel, que viennent aggraver la présence de groupes armés et de groupes terroristes et leurs activités, ainsi que la prolifération d'armes en provenance de la région et d'ailleurs, *exprimant* sa profonde inquiétude quant aux conséquences de l'instabilité dans le nord du Mali pour la région et au-delà, et *soulignant* la nécessité de réagir rapidement pour préserver la stabilité dans le Sahel,

Répétant la vive préoccupation que lui inspirent la dégradation continue de la sécurité et de la situation humanitaire dans le nord du Mali, la présence de plus en plus solidement établie d'éléments terroristes, notamment d'Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI), de groupes qui lui sont affiliés et d'autres groupes extrémistes, et leurs conséquences pour les pays du Sahel et au-delà,

Soulignant qu'il incombe aux autorités maliennes au premier chef de garantir la sécurité et l'unité du territoire malien et d'en protéger la population civile dans le respect du droit international humanitaire, de l'état de droit et des droits de l'homme, et *insistant* sur le fait que, pour être durable, toute solution à la crise malienne doit être inspirée par les Maliens eux-mêmes,

Se déclarant gravement préoccupé par les activités des groupes criminels opérant dans le nord du Mali et *considérant* qu'il faut renforcer d'urgence la coopération et la coordination entre les autorités maliennes, les pays voisins et les États de la région, en collaboration avec les entités compétentes des Nations Unies, les organisations régionales et internationales et les partenaires bilatéraux, pour contrer la criminalité transnationale organisée, et notamment les activités illicites comme le trafic de stupéfiants,

12-54680 (F)



Merci de recycler



S/RES/2071 (2012)

Encourageant la communauté internationale à accompagner le règlement de la crise au Mali en prenant des mesures coordonnées pour répondre aux besoins immédiats et de long terme sur les plans de la sécurité, du développement et humanitaire,

Prenant note de la lettre datée du 1^{er} septembre 2012 adressée par les autorités de transition maliennes à la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) pour lui demander une aide militaire afin de réorganiser les forces armées maliennes, de rétablir l'intégrité territoriale du pays, dont le nord est occupé par des groupes terroristes, et de lutter contre le terrorisme,

Prenant note de la lettre datée du 23 septembre 2012 adressée à la CEDEAO par les autorités de transition maliennes concernant les conditions du déploiement de forces de la CEDEAO au Mali, et *soulignant* qu'il importe d'examiner les mesures qui y sont envisagées,

Prenant note de la lettre datée du 18 septembre 2012 adressée au Secrétaire général par les autorités de transition maliennes pour lui demander d'autoriser, dans le cadre d'une résolution du Conseil de sécurité prise sous l'empire du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, le déploiement d'une force militaire internationale qui viendrait aider les forces armées maliennes à reprendre les régions occupées du nord du Mali,

Prenant note de la lettre datée du 28 septembre 2012 adressée au Secrétaire général par la CEDEAO pour demander l'adoption, par le Conseil de sécurité, d'une résolution autorisant le déploiement d'une force de stabilisation au Mali sous l'empire du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, et *prenant également note* de la lettre datée du 28 septembre 2012, adressée à l'Union africaine par la CEDEAO pour l'inviter à préciser avec elle le principe, les moyens et les modalités de déploiement d'une force de stabilisation au Mali,

Conscient des efforts et de l'énergie que déploie la CEDEAO, en coordination avec l'Union africaine, pour régler la crise au Mali, ainsi que du rôle important joué par l'Organisation des Nations Unies, d'autres organisations régionales et internationales, les États voisins, les pays de la région et les partenaires bilatéraux dans la solution de la crise, et les *engageant* à cet égard à poursuivre la coordination de leur action,

Attendant avec intérêt la réunion du Groupe d'appui et de suivi sur la situation au Mali qui doit se tenir à Bamako le 19 octobre 2012, à l'initiative de l'Union africaine et en consultation avec l'Organisation des Nations Unies et la CEDEAO, dont l'objectif est de préciser les modalités de l'aide internationale aux autorités de transition du Mali pour régler la crise dans le nord du Mali,

Condamnant fermement les violations des droits de l'homme commises dans le nord du Mali par des rebelles armés, des groupes terroristes et d'autres groupes extrémistes, notamment les violences contre les civils, en particulier les femmes et les enfants, les assassinats, prises d'otages, pillages, vols, destructions de sites culturels et religieux et le recrutement d'enfants soldats, *soulignant* que certains de ces actes constitueraient des crimes au regard du Statut de Rome et que leurs auteurs doivent en répondre, et *notant* que, le 18 juillet 2012, les autorités de transition maliennes ont saisi la Cour pénale internationale de la situation dans le nord du Mali depuis janvier 2012,

Prenant acte des mesures prises par le Mali, notamment la signature, le 6 avril 2012, sous les auspices de la CEDEAO, d'un Accord-cadre prévoyant l'élaboration d'une feuille de route en vue du rétablissement de l'ordre constitutionnel, le dialogue national sans exclusive et l'organisation d'une élection présidentielle libre, transparente et régulière dans un délai de 12 mois à compter de la signature de l'Accord-cadre,

Considérant que la situation au Mali constitue une menace contre la paix et la sécurité internationales,

Agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies,

1. *Se félicite* de la formation d'un gouvernement d'unité nationale au Mali, *exprime son appui* au Président par intérim du Mali, M. Dioncounda Traoré, dans son action et *engage* les autorités de transition maliennes à présenter, aux fins de la transition, une feuille de route détaillée, comportant des mesures concrètes et un calendrier précis, et à redoubler d'efforts pour renforcer les institutions démocratiques et rétablir l'ordre constitutionnel dans la République du Mali, en organisant en temps utile, au terme de la transition, des élections pacifiques et crédibles ouvertes à tous;

2. *Exige à nouveau* qu'aucun membre des forces armées maliennes ne fasse obstacle à l'action des autorités de transition, *prend note* des décisions et de la recommandation de la CEDEAO tendant à l'imposition de sanctions ciblées au Mali et *se déclare prêt* à envisager des mesures appropriées s'il y a lieu;

3. *Invite* les groupes rebelles maliens à rompre tout lien avec les organisations terroristes, notamment AQMI et les groupes qui leur sont affiliés, *se déclare prêt* à adopter des sanctions ciblées à l'encontre de tous groupes rebelles qui ne se conformeraient pas à cette disposition, *rappelle* les paragraphes 20 et 24 de la résolution 2056 (2012) et *décide par ailleurs* que le Comité 1267/1989 se prononcera si des États Membres demandent l'inscription sur la Liste des sanctions contre Al-Qaida des noms de personnes, groupes, entreprises ou entités associées au Mali avec Al-Qaida, conformément aux résolutions 1267 (1999) et 1989 (2011);

4. *Exhorte* les autorités de transition maliennes, les groupes rebelles maliens et les représentants légitimes de la population locale du nord du Mali à entamer, dès que possible, un processus de négociations crédible en vue d'une solution politique viable, dans le respect de la souveraineté, de l'unité et de l'intégrité territoriale du pays, et *prie* le Secrétaire général, les pays voisins, les pays de la région, les organisations internationales et régionales et les partenaires bilatéraux d'accompagner le processus politique malien;

5. *Exige* de tous les groupes présents dans le nord du Mali qu'ils mettent un terme à toutes les violations des droits de l'homme et du droit international humanitaire, y compris les attaques ciblées contre la population civile, les violences sexuelles, les recrutements d'enfants soldats et les déplacements forcés, et *rappelle*, à cet égard, toutes ses résolutions pertinentes sur les femmes, la paix et la sécurité, sur les enfants dans les conflits armés et sur la protection des civils en période de conflit armé;

6. *Se déclare prêt*, dès qu'il recevra le rapport du Secrétaire général visé au paragraphe 7 ci-après, à donner suite à la demande des autorités de transition

S/RES/2071 (2012)

maliennes qu'une force militaire internationale prête son concours aux forces armées maliennes en vue de la reconquête des régions occupées du nord du Mali;

7. *Prie* le Secrétaire général de mettre immédiatement à disposition des spécialistes de la planification militaire et des questions de sécurité pour aider la CEDEAO et l'Union africaine, en consultation étroite avec le Mali, les pays voisins du Mali, les pays de la région et tous les partenaires bilatéraux et organisations internationales intéressés à procéder à la planification conjointe permettant à cette force militaire internationale demandée par les autorités de transition maliennes de voir le jour; et *prie par ailleurs* de se concerter avec les partenaires susmentionnés en vue de lui soumettre un rapport écrit sur l'application de la présente résolution quarante-cinq jours au plus tard après son adoption, en donnant des précisions sur l'appui visé au paragraphe 4 et au présent paragraphe et des recommandations détaillées et applicables pour donner suite à la demande des autorités de transition maliennes concernant une force militaire internationale, notamment les moyens et modalités du déploiement envisagé et, en particulier, le concept d'opérations, les capacités de constitution de la force, ses effectifs et les coûts financiers de soutien;

8. *Invite* les autorités de transition maliennes à prendre immédiatement les dispositions nécessaires pour faciliter les préparatifs régionaux et internationaux en rapport avec l'objectif visé au paragraphe 6 ci-dessus, *appelle* les États Membres et les organisations régionales et internationales à fournir un appui coordonné à ces préparatifs, notamment sous la forme de formation militaire et de fourniture de matériel et d'autres types d'appui à la lutte contre les groupes terroristes et les groupes extrémistes qui leur sont affiliés, et *invite par ailleurs* les États Membres et les organisations concernées à informer le Secrétaire général de leurs contributions;

9. *Invite* à cet égard les États Membres et les organisations régionales et internationales, y compris l'Union africaine et l'Union européenne, à prêter, dès que possible et de manière coordonnée, aux forces armées et aux forces de sécurité maliennes leur concours et leur savoir-faire, ainsi que leur appui en matière de formation et de renforcement des capacités, conformément aux exigences nationales, dans le but de rétablir l'autorité de l'État sur tout le territoire, de défendre l'unité et l'intégrité territoriale du Mali et de réduire la menace que représentent AQMI et les groupes qui lui sont affiliés;

10. *Se félicite* de la désignation, par le Secrétaire général, d'un Envoyé spécial pour le Sahel, chargé de mobiliser la communauté internationale en faveur du Sahel, de coordonner la mise en œuvre de la Stratégie intégrée des Nations Unies pour le Sahel et de définir concrètement les paramètres d'une solution globale à la crise malienne;

11. *Décide* de rester activement saisi de la question.

الملحق رقم 03: قرار مجلس الأمن رقم 2085 الذي يجيز نشر قوة عسكرية شمال مالي بقيادة إفريقية

Nations Unies

S/RES/2085 (2012)



Conseil de sécurité

Distr. générale
20 décembre 2012

Résolution 2085 (2012)

**Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 6898^e séance,
le 20 décembre 2012**

Le Conseil de sécurité,

Rappelant ses résolutions 2056 (2012) et 2071 (2012) et ses déclarations présidentielles des 26 mars 2012 (S/PRST/2012/7) et 4 avril 2012 (S/PRST/2012/9), ainsi que ses déclarations à la presse des 22 mars, 9 avril, 18 juin, 10 août, 21 septembre et 11 décembre 2012,

Réaffirmant son ferme attachement à la souveraineté, à l'unité et à l'intégrité territoriale du Mali,

Soulignant que la situation dans le nord du Mali et le fait que des groupes terroristes et des réseaux de criminels y sont solidement implantés continuent de faire peser une grave menace, pour laquelle le temps presse, sur la population du Mali tout entier et la stabilité du Sahel, de l'Afrique en général et de la communauté internationale dans son ensemble,

Condamnant vigoureusement l'ingérence persistante de membres des Forces de défense et de sécurité maliennes dans les activités des autorités de transition du pays, *soulignant* la nécessité de s'employer en toute diligence à rétablir au Mali le système de gouvernance démocratique et l'ordre constitutionnel et *prenant note* de l'action que mène le Secrétaire général, y compris par l'intermédiaire de son Représentant spécial pour l'Afrique de l'Ouest, pour aider les autorités de transition maliennes à élaborer une feuille de route pour le processus électoral et pour la concertation nationale,

Toujours aussi gravement préoccupé par l'insécurité qui règne au Sahel et la sérieuse crise humanitaire qui continue d'y sévir, qui sont encore compliquées par la présence de groupes armés, y compris des mouvements séparatistes et des réseaux terroristes et criminels, et par la multiplication de leurs activités, ainsi que par le fait que les armes en provenance de la région ou d'ailleurs continuent de proliférer, menaçant la paix, la sécurité et la stabilité des États de la région,

Condamnant fortement toutes les atteintes aux droits de l'homme commises dans le nord du Mali par des rebelles armés, des terroristes et d'autres groupes extrémistes, notamment celles qui prennent la forme de violences infligées à des civils et particulièrement à des femmes et à des enfants, de meurtres, de prise d'otages, de pillage, de vol, de destruction de sites culturels et religieux et de

12-66068 (F)



Merci de recycler 



S/RES/2085 (2012)

recrutement d'enfants soldats, *réaffirmant* que certains de ces actes peuvent constituer des crimes au regard du Statut de Rome et que ceux qui s'en rendent coupables doivent absolument en répondre, et *notant* que les autorités provisoires du pays ont saisi la Cour pénale internationale, le 13 juillet 2012, de la situation que connaît le Mali depuis janvier 2012,

Rappelant la lettre que les autorités de transition du Mali ont adressée au Secrétaire général le 18 septembre 2012, demandant que soit autorisée, selon les dispositions du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, une force militaire internationale chargée d'aider les Forces armées maliennes à reprendre les régions occupées du nord du pays, et *rappelant également* la lettre que lesdites autorités ont adressée au Secrétaire général le 12 octobre 2012, insistant sur la nécessité d'offrir un appui, y compris sous la forme d'une telle force militaire internationale, à l'action menée aux niveaux national et international pour traduire en justice les auteurs de crimes de guerre ou de crimes contre l'humanité commis dans le nord du Mali,

Notant que le concept stratégique pour le règlement de la crise malienne a été approuvé à la deuxième réunion du Groupe de soutien et de suivi sur la situation au Mali, tenue à Bamako, le 19 octobre 2012, avec la participation des États membres de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, de pays de la région et d'autres partenaires internationaux, et que ce concept stratégique a été adopté, le 24 octobre 2012, par le Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine,

Prenant note du communiqué final publié le 11 novembre 2012 à l'issue de la Session extraordinaire de la Conférence des chefs d'État ou de gouvernement de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, et du communiqué publié par la suite, le 13 novembre 2012, par le Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine, approuvant le concept stratégique opérationnel conjoint pour la Force militaire internationale et les Forces maliennes de défense et de sécurité,

Accueillant avec satisfaction la nomination de Romano Prodi comme Envoyé spécial du Secrétaire général pour le Sahel, ainsi que celle de Pierre Buyoya comme Haut-Représentant de l'Union africaine pour le Mali et le Sahel, et les *engageant* à travailler en étroite coordination avec le Représentant spécial du Secrétaire général pour l'Afrique de l'Ouest et le médiateur de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest,

Se félicitant de l'action menée dans le cadre de la médiation conduite par la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest avec l'appui du Représentant spécial du Secrétaire général pour l'Afrique de l'Ouest, de l'Organisation de la coopération islamique et les pays voisins du Mali,

Prenant note du rapport du Secrétaire général sur le Mali en date du 28 novembre 2012 (S/2012/894) pour la poursuite de l'action menée sur le plan politique et sur celui de la sécurité en vue d'un règlement global de la crise qui frappe le pays,

Insistant sur le fait que c'est aux autorités maliennes qu'il incombe au premier chef de régler les crises interdépendantes auxquelles le pays doit faire face, et qu'un règlement durable de la crise malienne ne peut être trouvé que sous la prééminence du Mali,

Engageant la communauté internationale à apporter son concours au règlement de la crise malienne en agissant de façon coordonnée pour répondre aux besoins immédiats et à long terme, y compris en ce qui concerne les problèmes de sécurité et de développement et les problèmes humanitaires,

Considérant que la situation qui règne au Mali constitue une menace pour la paix et la sécurité internationales,

Agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies,

I

Processus politique

1. *Engage instamment* les autorités maliennes à finaliser, comme le veut l'Accord-cadre signé le 6 avril 2012 sous les auspices de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, à la faveur d'un dialogue politique large et ouvert une feuille de route pour la transition visant à rétablir pleinement l'ordre constitutionnel et l'unité nationale, notamment par l'organisation d'élections présidentielle et législatives pacifiques, crédibles et sans exclusive, conformément à l'accord susmentionné, qui prévoit la tenue d'élections d'ici à avril 2013 ou, à défaut, dès qu'elles seront techniquement possibles, *prie* le Secrétaire général, agissant en étroite coordination avec la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest et l'Union africaine, de continuer d'aider les autorités de transition maliennes à établir cette feuille de route, y compris en ce qui concerne le déroulement d'un processus électoral selon des règles du jeu fixées consensuellement, et *engage également instamment* les autorités maliennes à faire en sorte que la feuille de route soit appliquée selon le calendrier prévu;

2. *Exige* des groupes rebelles maliens qu'ils rompent tout lien avec les organisations terroristes, en particulier avec Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI) et les groupes qui lui sont affiliés, et prennent à cet effet des mesures concrètes et constatables, *prend note* de l'inscription du Mouvement unité et jihad en Afrique de l'Ouest (MUJAO) sur la liste des personnes et entités visées par les sanctions contre Al-Qaida créée et tenue par le Comité du Conseil de sécurité faisant suite aux résolutions 1267 (1999) et 1989 (2011) concernant Al-Qaida et les personnes et entités qui lui sont associées, et *se déclare à nouveau disposé* à continuer d'adopter encore des sanctions ciblées, au titre du régime des sanctions susmentionné, contre les groupes rebelles et les individus qui ne rompraient pas tout lien avec Al-Qaida et les groupes qui lui sont affiliés, y compris AQMI et le MUJAO;

3. *Demande instamment* aux autorités de transition maliennes de mettre en place rapidement un cadre de référence crédible pour les négociations avec toutes les parties se trouvant dans le nord du pays qui ont rompu tout lien avec les organisations terroristes, tout particulièrement avec AQMI et avec les groupes qui lui sont affiliés, dont le MUJAO, et qui acceptent sans conditions l'unité et l'intégrité territoriale de l'État malien, dans le but de répondre aux préoccupations de longue date des populations du nord du pays, et *prie* le Secrétaire général, agissant par l'intermédiaire de son Représentant spécial pour l'Afrique de l'Ouest et en coordination avec le Médiateur de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest et du Haut-Représentant de l'Union africaine pour le Mali et le Sahel, ainsi qu'avec l'Organisation de la coopération islamique, de prendre les

S/RES/2085 (2012)

mesures voulues pour aider les autorités de transition maliennes à renforcer leurs capacités de médiation et pour faciliter et intensifier ce dialogue;

4. *Condamne* les circonstances qui ont conduit à la démission du Premier Ministre et à la dissolution du Gouvernement, le 11 décembre 2012, *exige à nouveau* qu'aucun membre des Forces armées maliennes ne s'immisce dans les activités des autorités de transition et *se déclare disposé* à étudier, le cas échéant, les mesures qu'il pourrait convenir de prendre à l'encontre de ceux dont les agissements compromettent la paix, la stabilité et la sécurité, y compris ceux qui empêchent la mise en œuvre de l'ordre constitutionnel au Mali;

5. *Demande* à tous les États Membres d'honorer les obligations que leur impose les résolutions 1989 (2011) et 2083 (2012) et *condamne vigoureusement* les enlèvements et les prises d'otage perpétrés par Al-Qaida au Mali et dans toute la région du Sahel comme moyen de recueillir des fonds ou d'obtenir des concessions politiques;

II

Dispositif de sécurité

Formation des forces maliennes

6. *Souligne* que la consolidation et le redéploiement des Forces de défense et de sécurité maliennes dans tout le territoire du pays revêtent une importance vitale si l'on veut assurer à longue échéance la sécurité et la stabilité du Mali et protéger le peuple malien;

7. *Demande instamment* aux États Membres et aux organisations régionales et internationales de fournir aux Forces de défense et de sécurité maliennes un soutien coordonné sous forme d'aide, de compétences spécialisées, de formation, y compris en matière de droits de l'homme et de droit international humanitaire, et de renforcement des capacités, en concordance avec les impératifs intérieurs, afin de rétablir l'autorité de l'État malien sur la totalité du territoire national, de préserver l'unité et l'intégrité territoriale du Mali et d'atténuer la menace que représentent les organisations terroristes et les groupes qui y sont affiliés, et les *prie* d'informer régulièrement le Secrétariat de ce qu'ils auront fait dans ce sens;

8. *Prend note* de l'attachement des États Membres et des organisations internationales à la reconstitution des capacités des Forces de défense et de sécurité maliennes, y compris le déploiement au Mali d'une mission militaire de l'Union européenne chargée de dispenser auxdites forces une formation militaire et des conseils;

Déploiement de la Mission internationale de soutien au Mali sous conduite africaine

9. *Décide* d'autoriser le déploiement au Mali, pour une durée initiale d'une année, de la Mission internationale de soutien au Mali sous conduite africaine (MISMA), qui prendra toute mesure utile, dans le respect du droit international humanitaire et des droits de l'homme applicable et dans le respect le plus total de la souveraineté, de l'intégrité territoriale et de l'unité du Mali, pour accomplir les tâches suivantes :

a) Aider à reconstituer la capacité des Forces de défense et de sécurité maliennes, en étroite coordination avec les autres partenaires internationaux participant au processus, y compris l'Union européenne et d'autres États Membres;

b) Aider les autorités maliennes à reprendre les zones du nord de son territoire qui sont contrôlées par des groupes armés terroristes et extrémistes et à réduire la menace posée par des organisations terroristes, y compris AQMI et le MUJAO et les groupes extrémistes y affiliés, en prenant en même temps des mesures susceptibles de réduire les effets des opérations militaires sur la population civile;

c) Passer progressivement à des activités de stabilisation afin d'aider les autorités maliennes à assurer la sécurité et à renforcer l'autorité de l'État au moyen de capacités appropriées;

d) Aider les autorités maliennes à s'acquitter de leur responsabilité première, qui est de protéger la population;

e) Aider les autorités maliennes à créer de bonnes conditions de sécurité pour l'acheminement de l'assistance humanitaire sous la direction de civils et le rapatriement librement consenti des déplacés et des réfugiés, agissant sur demande, dans les limites de ses capacités et en étroite coordination avec les acteurs du secteur humanitaire;

f) Protéger son personnel, ses installations, ses locaux, son matériel et sa mission et assurer la sécurité et les mouvements de son personnel;

10. *Prie* l'Union africaine, agissant en étroite coordination avec la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, le Secrétaire général et les autres organisations internationales et partenaires bilatéraux intervenant dans la crise malienne, de lui faire rapport tous les 60 jours sur le déploiement et les activités de la MISMA, y compris avant le lancement de l'offensive dans le nord du pays, en couvrant les points suivants : i) progrès accompli dans le déroulement du processus politique au Mali, en particulier dans l'élaboration de la feuille de route pour le rétablissement de l'ordre constitutionnel et dans les négociations entre les autorités maliennes et l'ensemble des parties dans le nord du Mali qui ont rompu tout lien avec les organisations terroristes; ii) formation effective des unités militaires et de police, tant celles de la MISMA que celles des Forces de défense et de sécurité maliennes, sur les obligations que leur imposent le droit international humanitaire, des droits de l'homme et des réfugiés; iii) l'état de préparation opérationnelle de la MISMA, y compris le niveau de ses effectifs, sa direction et l'équipement de ses unités, leur adaptation opérationnelle au climat et au terrain d'opérations, la capacité de réaliser des opérations armées conjointes avec un soutien logistique et un appui-feu aérien et terrestre; iv) l'efficacité de la chaîne de commandement de la MISMA, notamment en ce qui concerne ses rapports avec les Forces de défense et de sécurité maliennes, et *se déclare à nouveau disposé* à suivre ces paramètres de près avant le lancement d'offensives dans le nord du Mali;

11. *Souligne* que la planification militaire devra continuer d'être affinée avant le lancement des offensives et *prie* le Secrétaire général, agissant en étroite coordination avec le Mali, la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, l'Union africaine, les pays voisins du Mali, les autres pays de la région, tous les autres partenaires bilatéraux intéressés et toutes les organisations internationales concernées, de continuer d'apporter son concours à l'établissement

S/RES/2085 (2012)

des plans et aux préparatifs autour du déploiement de la MISMA et de le tenir régulièrement informé du déroulement du processus, et le *prie également* de confirmer à l'avance que l'offensive prévue satisfait le Conseil;

12. *Prie* le Secrétaire général de fournir, à mesure que les autorités maliennes en feront la demande, l'appui dans les domaines d'importance critique qui sera nécessaire pour accompagner ou prendre la suite d'une opération militaire menée dans le nord du Mali, aux fins de l'extension de l'autorité de l'État malien, y compris sur les plans de l'État de droit et des institutions du secteur de la sécurité, des actions de déminage, de la promotion de la concertation nationale, de la coopération régionale, de la réforme du secteur de la sécurité, des droits de l'homme et du début de la démobilisation, du désarmement et de la réintégration des ex-combattants;

Appui international

13. *Demande* aux États Membres, y compris ceux de la région du Sahel, de fournir des contingents à la MISMA pour lui donner les moyens de s'acquitter de son mandat, *remercie* les pays de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest qui ont déjà pris des engagements dans ce sens et *invite* les États Membres à coopérer étroitement à cet effet avec l'Union africaine, la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, l'Organisation des Nations Unies, les pays fournissant des contingents et les autres donateurs;

14. *Demande instamment* aux États Membres et aux organisations régionales et internationales de fournir un appui coordonné à la MISMA, en étroite coordination avec celle-ci et avec les autorités maliennes, notamment sous la forme de formations militaires, de fourniture de matériel, de renseignement, d'appui logistique et de tout type d'aide nécessaire pour réduire la menace posée par des organisations terroristes, y compris AQMI, le MUJAO et les groupes extrémistes qui leur sont affiliés, conformément au paragraphe 9 b);

15. *Invite* les autorités de transition maliennes et toutes les autres parties maliennes à apporter un concours plein et entier au déploiement et aux opérations de la MISMA, notamment en assurant la sûreté et la sécurité de celle-ci et sa liberté de mouvement, avec accès immédiat et sans entrave à tout le territoire malien, pour lui permettre de s'acquitter de l'intégralité de son mandat, et *invite également* les pays voisins du Mali à prendre les mesures voulues pour aider la Mission à accomplir son mandat;

16. *Exige* de toutes les parties au Mali qu'elles fassent le nécessaire pour assurer la sûreté et la sécurité du personnel et des fournitures humanitaires, et *exige également* qu'elles veillent à ce que l'aide humanitaire parvienne sans entrave et en toute sécurité aux personnes qui en ont besoin, où qu'elles se trouvent dans le pays, dans le respect du droit international humanitaire, du droit des droits de l'homme et du droit des réfugiés, ainsi que des principes directeurs de l'aide humanitaire;

Droits de l'homme

17. *Souligne* que la protection des civils au Mali incombe au premier chef aux autorités maliennes, *rappelle* ses résolutions 1674 (2006), 1738 (2006) et 1894 (2009) sur la protection des civils en période de conflit armé, ses résolutions 1612 (2005), 1882 (2009) et 1998 (2011) sur le sort des enfants en temps de conflit

armé et ses résolutions 1325 (2000), 1820 (2008), 1888 (2009), 1889 (2009) et 1960 (2010) sur les femmes et la paix et la sécurité, et *demande* à toutes les forces militaires présentes au Mali d'en tenir compte;

18. *Souligne également* que tout appui fourni par l'Organisation des Nations Unies, les organisations régionales et sous-régionales et les États Membres dans le contexte des opérations militaires menées au Mali doit l'être dans le respect du droit international humanitaire, du droit des droits de l'homme et du droit des réfugiés, *prie* le Secrétaire général de veiller à ce que la présence des Nations Unies visée au paragraphe 23 ci-après dispose des capacités nécessaires pour surveiller le respect du droit international humanitaire et du droit des droits de l'homme dans le cadre des opérations militaires menées dans le nord du Mali, de rendre compte, dans les rapports périodiques qu'il lui soumettra en application du paragraphe 24 ci-après, de la situation des civils dans le nord du Mali et de toute violation du droit international humanitaire, du droit des droits de l'homme ou du droit des réfugiés commise dans le nord du Mali et de recommander des moyens de préserver la population civile, en particulier les femmes et les enfants, des répercussions des opérations militaires;

19. *Invite* la MISMA à apporter son concours, dans les limites de son mandat, à l'action menée sur le plan national et international, y compris par la Cour pénale internationale, pour traduire en justice les auteurs d'atteintes graves aux droits de l'homme et au droit international humanitaire au Mali;

Financement

20. *Engage* les États Membres et les organisations internationales à fournir à la MISMA les moyens financiers et les contributions en nature dont elle a besoin pour son déploiement et pour l'exécution de son mandat, et *se félicite* que l'Union européenne soit disposée à lui apporter un tel soutien financier par l'intermédiaire de sa Facilité de soutien à la paix pour l'Afrique;

21. *Déclare qu'il compte* envisager la fourniture, pour une durée initiale d'un an, de dispositifs de soutien logistique à l'appui de la MISMA, qui seraient financés par l'Organisation des Nations Unies de manière volontaire et comprendraient du matériel et des services, *prend note* de la lettre du Secrétaire général (S/2012/926) sur l'éventuel déploiement de tels dispositifs et sur les coûts financiers de soutien, et *prie* à cet effet le Secrétaire général, agissant en coordination avec l'Union africaine, la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest et les autorités maliennes, de continuer à élaborer et affiner, dans les 30 jours qui suivent l'adoption de la présente résolution, des options assorties de recommandations détaillées pour une mise en œuvre rapide, transparente et efficace de ces dispositifs;

22. *Prie* le Secrétaire général de créer un fonds d'affectation spéciale auquel les États Membres pourront verser des contributions financières fléchées ou non fléchées à la MISMA ou à la formation et à l'équipement des Forces de défense et de sécurité maliennes, lui *demande* également d'apporter son concours, en coordination avec l'Union africaine et la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest, à la tenue, dans les meilleurs délais, d'une conférence des donateurs pour solliciter le versement de contributions au fonds, *en appelle* aux États Membres pour qu'ils versent sans tarder des contributions généreuses au fonds, tout en précisant que l'existence de celui-ci n'empêche pas la conclusion d'accords bilatéraux directs, et *invite* l'Union africaine, agissant en consultation

S/RES/2085 (2012)

avec la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest et le Secrétaire général, à adresser à ce fonds ses demandes de financement budgétaire;

Présence des Nations Unies et rapports

23. *Prie* le Secrétaire général de créer, en consultation avec les autorités maliennes, une présence multidisciplinaire des Nations Unies au Mali chargée de fournir un appui coordonné et cohérent : i) au processus politique en cours; et ii) au dispositif de sécurité, compte tenu du paragraphe 12 ci-dessus, ainsi qu'un appui à l'établissement des plans de la MISMA, à son déploiement et à ses opérations, et lui *demande* donc de lui soumettre au plus tôt pour examen des propositions concrètes et détaillées;

24. *Prie également* le Secrétaire général de le tenir régulièrement informé de l'évolution de la situation au Mali et de lui rendre compte par écrit, tous les 90 jours, de la mise en œuvre de la présente résolution, y compris l'appui fourni par l'Organisation des Nations Unies à l'action menée sur les plans politique et de la sécurité pour régler la crise au Mali, le déploiement et la préparation de la MISMA, en lui présentant des informations à jour et des recommandations concernant les dispositifs de soutien logistique à la Mission qui seraient volontaires et financés par l'Organisation;

25. *Décide* de rester activement saisi de la question.

الملحق رقم 04: قرار مجلس الأمن رقم 2100 بخصوص تحويل بعثة الميسما (MISMA) إلى بعثة

المينوسما (MINUSMA).

Nations Unies

S/RES/2100 (2013)



Conseil de sécurité

Distr. générale
25 avril 2013

Résolution 2100 (2013)

Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 6952^e séance,
le 25 avril 2013

Le Conseil de sécurité,

Rappelant ses résolutions 2056 (2012), 2071 (2012) et 2085 (2012), les déclarations de son président en date des 26 mars (S/PRST/2012/7) et 4 avril 2012 (S/PRST/2012/9), ainsi que ses déclarations à la presse sur le Mali en date des 22 mars, 9 avril, 18 juin, 10 août, 21 septembre, 11 décembre 2012 et 10 janvier 2013,

Réaffirmant son ferme attachement à la souveraineté, à l'unité et à l'intégrité territoriale du Mali,

Réaffirmant également les principes fondamentaux du maintien de la paix, y compris ceux du consentement des parties, d'impartialité et de non-recours à la force sauf le cas de légitime défense ou de défense de mandat, et *considérant* que le mandat de chaque mission de maintien de la paix doit être adapté aux besoins et à la situation du pays concerné,

Condamnant fermement l'offensive lancée dans le sud du Mali le 10 janvier 2013 par des groupes armés terroristes et extrémistes et *insistant* sur le fait que le terrorisme ne peut être vaincu qu'à la faveur d'une démarche suivie et globale, fondée sur la participation et la collaboration actives de l'ensemble des États et organismes régionaux et internationaux, pour contrer, affaiblir, et isoler la menace terroriste, et *réaffirmant* que le terrorisme ne peut et ne saurait être associé à aucune religion, nationalité ou civilisation,

Saluant la célérité avec laquelle les forces françaises sont intervenues, à la demande des autorités de transition maliennes, pour arrêter l'offensive de groupes armés terroristes et extrémistes dans le sud du Mali et *saluant* l'action que les Forces de défense et de sécurité maliennes ont menée avec l'appui des forces françaises et des hommes de la Mission internationale de soutien au Mali sous conduite africaine (MISMA) pour rétablir l'intégrité territoriale du pays,

Mettant l'accent sur la nécessité d'œuvrer rapidement à rétablir la gouvernance démocratique et l'ordre constitutionnel, notamment en tenant des élections présidentielle et législatives libres, régulières, transparentes et ouvertes à tous, et *soulignant* qu'il importe que les autorités de transition maliennes engagent promptement un dialogue ouvert et une véritable concertation avec les groupes

13-31418 (F)



Merci de recycler



S/RES/2100 (2013)

politiques maliens, y compris ceux qui ont précédemment prôné l'indépendance, sont prêts à mettre fin aux hostilités, ont rompu tous liens avec des organisations terroristes et reconnaissent sans condition l'unité et l'intégrité territoriale de l'État malien,

Restant gravement préoccupé par l'ampleur de la crise alimentaire et humanitaire qui sévit dans la région du Sahel et par l'insécurité qui entrave l'accès humanitaire, que viennent aggraver la présence de groupes armés et de réseaux terroristes et criminels, et leurs activités, la présence de mines terrestres, ainsi que la prolifération d'armes en provenance de la région et d'ailleurs, qui menace la paix, la sécurité et la stabilité des États de la région,

Soulignant la nécessité pour toutes les parties de défendre et de respecter les principes humanitaires d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance afin que l'aide humanitaire puisse continuer d'être fournie et en vue d'assurer la sécurité des civils qui la reçoivent et celle du personnel humanitaire travaillant au Mali, et insistant sur le fait qu'il importe que l'aide humanitaire soit fournie en fonction des besoins,

Condamnant fermement toutes atteintes aux droits de l'homme et violations du droit international humanitaire, y compris les exécutions extrajudiciaires, les arrestations et détentions arbitraires, et la violence sexuelle ou sexiste, les amputations punitives, ainsi que le meurtre, la mutilation, le recrutement et l'utilisation d'enfants, les attaques contre des écoles et des hôpitaux, les déplacements forcés, et la destruction du patrimoine culturel et historique, commis au Mali par tout groupe ou toute personne, *prenant note* en particulier des atteintes généralisées aux droits de l'homme commises par des groupes armés, terroristes et extrémistes dans le nord du pays, *condamnait énergiquement* les représailles dont il est fait état, y compris celles d'inspiration ethnique et celles auxquelles se seraient livrés des membres des Forces de défense et de sécurité maliennes sur la personne de civils, et *engageant* les parties à mettre fin à ces violations et atteintes et à s'acquitter des obligations mises à leur charge par le droit international applicable,

Rappelant, à ce sujet, que tous les auteurs de ces actes doivent en répondre et que certains des actes mentionnés au paragraphe précédent peuvent constituer des crimes au regard du Statut de Rome, et *notant* que le 13 juillet 2012, les autorités de transition maliennes ont saisi la Cour pénale internationale de la situation au Mali depuis janvier 2012 et que le 16 janvier 2013, le Procureur a ouvert une enquête sur les crimes commis sur le territoire du Mali depuis janvier 2012,

Prenant note de l'inscription sur la Liste de Ansar Eddine et son dirigeant Iyad Ag Ghali, *rappelant* que le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest (MUJAO) et Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI) sont inscrits sur la Liste relative aux sanctions contre Al-Qaida créée par le Comité du Conseil de sécurité faisant suite aux résolutions 1267 (1999) et 1989 (2011) et *se déclarant à nouveau disposé* à sanctionner, au titre du régime susmentionné et, conformément aux critères arrêtés pour l'inscription sur la Liste, d'autres personnes, groupes, entreprises et entités qui ne rompraient pas tout lien avec Al-Qaida et les groupes qui lui sont affiliés, y compris AQMI, le MUJAO et Ansar Eddine,

Se déclarant toujours préoccupé par les graves menaces que représentent la criminalité transnationale organisée dans la région du Sahel, et ses liens accrus, dans certains cas, avec le terrorisme, *condamnait fermement* les enlèvements et prises

d'otages ayant pour but de lever des fonds ou d'obtenir des concessions politiques, *notant* que ces actes se multiplient dans la région du Sahel et *soulignant* qu'il faut régler d'urgence ces problèmes,

Se déclarant résolu à lutter contre les enlèvements et prises d'otages dans la région du Sahel, dans le respect du droit international applicable et, à ce propos, *prenant note* de la publication du Mémorandum d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent du Forum mondial de lutte contre le terrorisme,

Félicitant l'Union africaine, la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et l'Union européenne, ainsi que le Secrétaire général, de s'être employés sans relâche à régler la crise malienne, *accueillant avec satisfaction* le fait que l'Union africaine, la CEDEAO, l'Union européenne et l'Organisation des Nations Unies aient créé à Addis-Abeba une équipe spéciale conjointe pour le Mali, les *encourageant* à continuer de se coordonner pour accompagner la stabilisation de la situation au Mali, y compris le dialogue politique et les élections nationales, *notant* que les rapports demandés au paragraphe 10 de la résolution 2085 (2012) n'ont pas été présentés et *attendant* la future publication de ces rapports,

Félicitant les pays d'Afrique d'avoir fourni des contingents à la MISMA, autorisée par la résolution 2085 (2012), *accueillant avec satisfaction* le déploiement de la Mission au Mali et *félicitant également* les États Membres et les organisations régionales et internationales qui soutiennent ce déploiement au Mali,

Se félicitant des contributions annoncées à la Conférence des donateurs organisée par l'Union africaine à Addis-Abeba le 29 janvier 2013 à titre d'appui à la MISMA et aux Forces de défense et de sécurité maliennes, *accueillant avec satisfaction* les contributions déjà reçues et l'engagement pris par l'Union africaine d'utiliser à cet effet les contributions statutaires à son budget, *engageant* tous les donateurs à verser effectivement les contributions annoncées et *demandant* à d'autres États Membres et organisations régionales et internationales de verser également des contributions généreuses,

Encourageant la communauté internationale à coordonner ses efforts pour consolider les acquis sur les plans politique et sécuritaire au Mali, *invitant* dans ce contexte le Groupe de soutien et de suivi sur la situation au Mali créé par le Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine le 20 mars 2012 et coprésidé par l'Union africaine, la CEDEAO, l'Union européenne et l'ONU, et auquel participent également d'autres partenaires internationaux, à se réunir périodiquement, et *accueillant avec satisfaction* les conclusions arrêtées par ce groupe à ses réunions des 5 février et 19 avril 2013,

Prenant note de la lettre datée du 25 mars 2013, adressée au Secrétaire général, dans laquelle les autorités de transition maliennes ont demandé le déploiement d'une opération des Nations Unies en vue de stabiliser la situation et de restaurer l'autorité et la souveraineté de l'État malien sur l'ensemble du territoire,

Prenant note de la lettre datée du 26 mars 2013, adressée au Secrétaire général, dans laquelle le Président de la Commission de la CEDEAO a demandé que la MISMA soit transformée en mission des Nations Unies pour la stabilisation et *prenant note* du communiqué du Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine

S/RES/2100 (2013)

daté du 7 mars 2013 et de la lettre qui y était jointe, également datée du 7 mars 2013, adressée au Secrétaire général, dans laquelle le Commissaire à la paix et à la sécurité a déclaré que l'Union africaine était favorable à la transformation de la MISMA en opération des Nations Unies pour la stabilisation au Mali,

Prenant note du rapport du Secrétaire général sur la situation au Mali (S/2013/189), daté du 26 mars 2013, notamment des recommandations et propositions tendant à la création d'une opération de stabilisation au Mali qui y sont faites,

Insistant sur le fait que c'est aux autorités de transition maliennes qu'il incombe au premier chef de régler les problèmes interdépendants auxquels le pays fait face et de protéger tous les citoyens, et qu'un règlement durable de la crise malienne, y compris une solution politique, ne peut être trouvé que sous la prééminence du Mali, et *insistant également* sur le fait que la coopération entre pays de la région sera cruciale pour l'instauration d'une paix et d'une stabilité durables au Mali,

Encourageant la communauté internationale à apporter un vaste soutien au règlement de la crise malienne en coordonnant son action pour répondre aux besoins immédiats et à long terme, dans les domaines de la sécurité, de la gouvernance et du développement et de l'action humanitaire, *attendant avec intérêt* la conférence internationale de haut niveau des donateurs qui se tiendra à Bruxelles le 15 mai 2013 en vue d'accompagner le Mali dans son développement, *se félicitant* des contributions déjà versées au titre de l'appel global pour le Mali (2013) et *engageant* les États Membres et autres donateurs à contribuer généreusement aux opérations humanitaires,

Considérant que la situation au Mali constitue une menace contre la paix et la sécurité internationales,

Agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies,

1. *Se félicite* des premières mesures prises pour rétablir l'ordre constitutionnel et l'unité nationale au Mali, y compris l'adoption le 29 janvier 2013 par l'Assemblée nationale du Mali d'une feuille de route pour la transition, *accueille avec satisfaction* la création le 6 mars 2013 de la Commission dialogue et réconciliation et de la nomination de ses membres, *demande* à la Commission de commencer ses travaux dans les plus brefs délais, et *invite* les autorités de transition à continuer sans tarder de prendre des mesures tangibles en vue de renforcer la stabilité, d'asseoir une culture de la gouvernance démocratique et de susciter un dialogue politique inclusif devant permettre de réaliser la réconciliation nationale et de cimenter la cohésion sociale, ce qui devrait déboucher sur des progrès politiques le plus rapidement possible;

2. *Prie* le Secrétaire général, agissant en étroite coordination avec l'Union africaine et la CEDEAO, d'appuyer dans toutes ses dimensions la feuille de route pour la transition afin qu'elle soit mise en œuvre rapidement, y compris de soutenir la Commission de dialogue et de réconciliation dans ses travaux;

3. *Engage instamment* les autorités de transition maliennes à tenir des élections présidentielle et législatives libres, régulières, transparentes et inclusives, dès que ce sera techniquement possible, *se félicite* qu'elles se soient engagées à organiser l'élection présidentielle le 7 juillet 2013 et des élections législatives le

21 juillet 2013, *souligne* qu'il importe de réunir les conditions propices à la tenue d'élections, en particulier de créer un climat de sécurité avant, pendant et après la période électorale, d'assurer un accès équitable aux médias officiels, et d'organiser la participation aux élections de toutes les personnes remplissant les conditions requises, y compris les déplacés internes et les réfugiés, et *demande* aux États Membres et aux organisations régionales et internationales, comme l'ont demandé les autorités de transition, d'accompagner le processus électoral, notamment en fournissant des moyens financiers, des observateurs électoraux et une assistance technique;

4. *Exige* de tous les groupes rebelles armés au Mali qu'ils déposent les armes et mettent fin aux hostilités immédiatement et *exhorte* toutes les parties maliennes qui ont rompu tout lien avec des organisations terroristes comme AQMI, le MUJAO et Ansar Eddine et les groupes terroristes qui y sont affiliés et qui reconnaissent sans condition l'unité et l'intégrité territoriales du Mali, et les autorités de transition maliennes à s'engager dans les meilleurs délais dans un processus de négociation ouvert à tous, sous l'égide du Secrétaire général, en particulier celle de son Représentant spécial pour le Mali dès lors qu'il aura été nommé en application du paragraphe 11, et en collaboration étroite avec l'Union africaine, la CEDEAO et le Représentant spécial de l'Union européenne pour le Sahel;

5. *Demande* à la communauté internationale de tenir périodiquement, par l'intermédiaire du Groupe de soutien et de suivi sur la situation au Mali, des réunions dans ce pays, et ailleurs selon qu'il conviendra pour aider les autorités de transition à mettre en œuvre la feuille de route pour la transition et suivre les progrès accomplis à cet égard et de continuer de contribuer à promouvoir une paix durable, la stabilité et la réconciliation au Mali, *prie* le Secrétaire général de favoriser la tenue des réunions du Groupe de soutien et de suivi et *souligne* qu'il importe que l'ONU, l'Union africaine et la CEDEAO continuent à coordonner leur action en faveur d'une paix durable, de la sécurité, de la stabilité et de la réconciliation dans ce pays;

6. *Entend* qu'aucun membre des Forces de défense et de sécurité maliennes ne remette en cause ni n'entrave la mise en œuvre de la feuille de route pour la transition ni l'action que mène la communauté internationale pour que la situation progresse sur le plan politique et celui de la sécurité au Mali, *souligne* l'importance de la tutelle et du contrôle civils sur les Forces de défense et de sécurité maliennes et *se déclare disposé* à étudier, le cas échéant, les mesures qu'il y aurait lieu de prendre à l'encontre de ceux dont les agissements compromettent la paix, la stabilité et la sécurité, notamment ceux qui font obstacle à l'avènement de l'ordre constitutionnel dans le pays;

7. *Décide* de créer la Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA), *prie* le Secrétaire général d'intégrer le Bureau des Nations Unies au Mali (BNUM) à la MINUSMA, celle-ci devant assumer la responsabilité de l'exécution du mandat du Bureau à compter de la date d'adoption de la présente résolution, *décide également* que l'autorité de la MISMA sera transférée à la MINUSMA à compter du 1^{er} juillet 2013, date à laquelle la MINUSMA commencera à s'acquitter du mandat qui lui est confié, aux paragraphes 16 et 17 ci-après, pour une période initiale de 12 mois, et *prie* le Secrétaire général d'intégrer dans la MINUSMA, en étroite coordination avec

S/RES/2100 (2013)

l'Union africaine et la CEDEAO, les effectifs militaires et le personnel de police de la MISMA correspondant aux normes de l'ONU;

8. *Décide* que la date visée au précédent paragraphe et le déploiement échelonné de la MINUSMA devront être réexaminés 60 jours après l'adoption de la présente résolution en fonction de l'état de la sécurité dans la zone de responsabilité de la Mission, en tenant compte spécifiquement de la fin des principaux combats menés par les forces militaires internationales aux abords immédiats ou à l'intérieur de la zone de responsabilité envisagée pour la MINUSMA et de la réduction significative de la capacité des terroristes de présenter une grave menace pour la population civile et le personnel international aux abords immédiats ou à l'intérieur de la zone de responsabilité envisagée pour la MINUSMA, et *décide également* de modifier en conséquence le calendrier de déploiement de la Mission s'il estime que la situation ne satisfait pas à ces critères avant le 1^{er} juillet 2013;

9. *Demande* que des progrès politiques tangibles aient été enregistrés au Mali en ce qu'ils sont essentiels pour le déploiement et les activités de la MINUSMA;

10. *Rappelle* que les États Membres et les organisations régionales et internationales sont instamment invités à continuer de fournir, en application de la résolution 2085 (2012), un appui coordonné à la MISMA jusqu'au transfert d'autorité de la MISMA à la MINUSMA, notamment sous la forme de formations militaires, de fourniture de matériel, de renseignement et d'appui logistique, *prie* le Secrétaire général d'accélérer le décaissement des ressources du fonds d'affectation spéciale créé par la résolution 2085 (2012) pour l'appui à la MISMA, et *décide* que le matériel octroyé ou offert à cette dernière, ou dont le donateur reste propriétaire, ne sera pas considéré comme du matériel appartenant aux contingents;

11. *Prie* le Secrétaire général de nommer sans tarder un Représentant spécial pour le Mali et chef de mission de la MINUSMA, sous l'autorité générale duquel seront placées, dès la date de sa nomination, la coordination sur le terrain de toutes les activités de l'Organisation et de ses institutions, fonds et programmes au Mali, qui fera usage de ses bons offices et coordonnera l'action de la communauté internationale pour voir traduire les éléments prioritaires énoncés aux paragraphes 1, 2, 3 et 4 dans les faits et qui, à partir du transfert d'autorité de la MISMA à la MINUSMA, dirigera toutes les activités relevant du mandat de cette dernière, défini au paragraphe 16 ci-après, et coordonnera l'ensemble de l'appui apporté par la communauté internationale au Mali, y compris dans les domaines du désarmement, de la démobilisation et de la réintégration et de la réforme du secteur de la sécurité, et *insiste également* sur le fait que le Représentant spécial veillera à optimiser la coordination entre la MINUSMA et l'équipe de pays des Nations Unies au Mali dans tous les domaines relevant de leurs mandats respectifs;

12. *Décide* que la MINUSMA comprendra jusqu'à 11 200 membres du personnel militaire, y compris des bataillons de réserve pouvant être déployés rapidement à l'intérieur du pays selon qu'il conviendra, et 1 440 membres du personnel de police, *demande* aux États Membres de fournir des contingents et du personnel de police ayant les capacités et l'équipement nécessaires pour aider la MINUSMA à bien fonctionner et à bien s'acquitter de ses responsabilités et *prie* le Secrétaire général de recruter du personnel qualifié justifiant de l'expérience et des compétences professionnelles requises pour s'acquitter des tâches décrites aux paragraphes 16 et 17;

13. *Se réjouit* que le Secrétaire général se soit engagé, comme il ressort du paragraphe 81 de son rapport (S/2013/189), à prendre toutes les mesures possibles, notamment en usant pleinement des pouvoirs existants, et à sa discrétion, pour hâter le déploiement des moyens civils et militaires de manière à répondre au mieux aux attentes du Conseil et aux besoins des Maliens et le prie de prendre les mesures nécessaires, conformément aux paragraphes 7 et 12 ci-dessus, pour rendre la MINUSMA prête à commencer ses activités;

14. *Autorise* le Secrétaire général à prendre les mesures nécessaires pour veiller à la coopération entre missions, notamment entre la MINUSMA, la MINUL et l'ONUCI, et à faire en sorte que des contingents et des biens soient transférés d'autres missions à la MINUSMA sous réserve i) que le Conseil soit informé de ces transferts et en approuve, notamment, la composition et la durée, ii) que les pays fournisseurs de contingents donnent leur assentiment, et iii) que l'état de sécurité le permette sans préjudice de l'exécution du mandat de ces missions;

15. *Prie* le Secrétaire général de veiller à ce que les autres missions des Nations Unies dans la région, notamment la MINUL et l'ONUCI, partagent avec la MINUSMA leurs moyens logistiques et administratifs, dans la mesure du possible, sans préjudice de leur capacité opérationnelle d'exécution de leurs mandats respectifs, en vue d'accroître l'efficacité et de réduire le coût des missions de la région d'Afrique de l'Ouest;

16. *Décide* de confier à la MINUSMA le mandat suivant :

a) *Stabilisation des principales agglomérations et contribution au rétablissement de l'autorité de l'État dans tout le pays*

i) *En appui aux autorités de transition maliennes, stabiliser les principales agglomérations, en particulier dans le nord du pays, et, dans ce contexte, écarter les menaces et prendre activement des dispositions afin d'empêcher le retour d'éléments armés dans ces zones;*

ii) *Aider les autorités de transition maliennes à étendre et rétablir l'administration de l'État dans tout le pays;*

iii) *Accompagner les efforts nationaux et internationaux visant à rebâtir le secteur de la sécurité malien, en particulier la police et la gendarmerie, grâce à une aide technique, au renforcement des capacités et à des programmes de partage de locaux et de mentorat, ainsi que les secteurs de l'état de droit et de la justice, dans les limites de ses capacités et en étroite coordination avec les autres partenaires bilatéraux, donateurs et organismes internationaux menant des activités dans ces domaines, y compris l'Union européenne;*

iv) *Aider les autorités de transition maliennes, par des activités de formation et d'autres formes d'appui, à mener la lutte antimines et à gérer les armes et munitions;*

v) *Aider les autorités de transition maliennes à arrêter et exécuter des programmes de désarmement, de démobilisation et de réintégration des ex-combattants et de démantèlement des milices et des groupes d'autodéfense, conformément aux objectifs de réconciliation et compte tenu des besoins propres aux enfants démobilisés;*

S/RES/2100 (2013)

b) *Contribution à la mise en œuvre de la feuille de route pour la transition, y compris le dialogue national et le processus électoral*

i) Aider les autorités de transition maliennes à appliquer rapidement le feuille de route pour la transition en vue du plein rétablissement au Mali de l'ordre constitutionnel, de la démocratie et de l'unité nationale;

ii) User de ses bons offices et de mesures de confiance et d'encouragement aux niveaux national et local, y compris par l'entremise de partenaires locaux, selon qu'il conviendra, pour prévoir, prévenir, atténuer et régler tout conflit;

iii) Aider les autorités de transition maliennes et les populations du nord du pays à faciliter tous progrès dans le sens d'un dialogue national inclusif et de la réconciliation, en particulier le processus de négociation visé au paragraphe 4, y compris en renforçant les capacités de négociation et en favorisant la participation de la société civile, dont les associations féminines;

iv) Concourir à l'organisation et à la conduite d'élections présidentielle et législatives transparentes, régulières, libres et ouvertes à tous, en apportant notamment l'aide logistique et technique voulue et en mettant en place des mesures de sécurité efficaces;

c) *Protection des civils et du personnel des Nations Unies*

i) Assurer, sans préjudice de la responsabilité des autorités de transition maliennes, la protection des civils immédiatement menacés de violences physiques, dans la limite de ses moyens et dans ses zones de déploiement;

ii) Assurer une protection particulière aux femmes et aux enfants touchés par le conflit armé, notamment en déployant des conseillers pour la protection des enfants et des conseillers pour la protection des femmes, et répondre aux besoins des victimes de violences sexuelles et sexistes liés au conflit;

iii) Protéger le personnel, les installations et le matériel des Nations Unies et assurer la sécurité et la liberté de circulation du personnel des Nations Unies et des agents qui y sont associés;

d) *Promotion et défense des droits de l'homme*

i) Surveiller toutes atteintes ou violations concernant les droits de l'homme ou violations du droit international humanitaire commises sur toute l'étendue du pays, concourir aux enquêtes et faire rapport à ce sujet, et contribuer aux actions de prévention de ces atteintes et violations;

ii) Soutenir, en particulier, le déploiement intégral des observateurs des droits de l'homme de la MINUSMA dans tout le pays;

iii) Surveiller particulièrement les violations des droits de l'homme et atteintes à ces droits commises contre des enfants ainsi que les violations visant des femmes, y compris toutes formes de violences sexuelles liées au conflit armé, aider à enquêter à leur sujet, et lui en rendre compte;

iv) Aider les autorités de transition maliennes dans leur entreprise de promotion et de défense des droits de l'homme;

e) *Soutien de l'action humanitaire*

En appui aux autorités de transition maliennes, contribuer à mettre en place les conditions de sécurité indispensables à l'acheminement sûr de l'aide humanitaire sous la direction de civils, conformément aux principes humanitaires, et au retour librement consenti des déplacés et des réfugiés, en coordination étroite avec les acteurs humanitaires;

f) *Appui à la sauvegarde du patrimoine culturel*

Aider les autorités de transition maliennes, en tant que de besoin et, si possible, à protéger les sites culturels et historiques du pays contre toutes attaques, en collaboration avec l'UNESCO;

g) *Action en faveur de la justice nationale et internationale*

Concourir, en tant que de besoin, si possible, et sans préjudice des responsabilités des autorités de transition maliennes, à l'action que celles-ci mènent en vue de traduire en justice les auteurs de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité commis au Mali, en tenant compte du fait que ces autorités ont saisi la Cour pénale internationale de la situation dans leur pays depuis janvier 2012;

17. *Autorise* la MINUSMA à user de tous moyens nécessaires, dans la limite de ses capacités et dans ses zones de déploiement, pour s'acquitter du mandat défini aux sous-alinéas i) et ii) de l'alinéa a), aux alinéas i) et iii) de l'alinéa c) et aux alinéas e), f) et g) du paragraphe 16, et *prie* les composantes civile et militaire de la Mission de coordonner leurs activités en vue d'appuyer l'exécution des tâches énoncées au paragraphe 16;

18. *Autorise* l'armée française dans la limite de ses capacités et dans ses zones de déploiement, à user de tous moyens nécessaires, à partir du commencement des activités de la MINUSMA jusqu'à la fin du mandat autorisé par la présente résolution, d'intervenir en soutien d'éléments de la Mission en cas de danger grave et imminent à la demande du Secrétaire général, *prie* la France de lui rendre compte de l'application au Mali du présent mandat et de coordonner la présentation de cette information avec l'établissement du rapport du Secrétaire général visé ci-après, au paragraphe 34, et *décide* de revoir ce mandat dans les six mois qui suivront le début de sa mise en œuvre;

19. *Exhorte* toutes les parties au Mali à coopérer pleinement au déploiement et aux activités de la MINUSMA, en assurant en particulier la sûreté et la sécurité de celle-ci ainsi que sa liberté de circulation, en lui assurant un accès immédiat et sans entrave à l'ensemble du territoire malien, afin que la Mission puisse s'acquitter intégralement de son mandat;

20. *Demande* aux États Membres, en particulier à ceux de la région, de garantir la libre circulation, sans entrave ni retard, à destination et en provenance du Mali, de l'ensemble du personnel, du matériel, des vivres et fournitures et autres biens, véhicules et les pièces détachées y compris, destinés à l'usage exclusif et officiel de la MINUSMA;

21. *Réaffirme* qu'il est essentiel d'assurer la formation, la consolidation et le redéploiement des Forces de défense et de sécurité maliennes pour garantir la sécurité et la stabilité à long terme du pays et protéger le peuple malien, et souligne

S/RES/2100 (2013)

qu'il importe que les Forces de défense et de sécurité maliennes soient entièrement responsables de la sécurité sur l'ensemble du territoire malien;

22. *Se félicite* du déploiement de la Mission de formation de l'Union européenne (EUTM) au Mali, qui dispense une formation et des conseils aux Forces de défense et de sécurité maliennes en vue d'aider à asseoir l'autorité civile et le respect des droits de l'homme, et *invite* l'Union européenne, en particulier son Représentant spécial pour le Sahel, à coordonner étroitement son action avec celle de la MINUSMA, et des autres partenaires bilatéraux du Mali qui aident les autorités de transition maliennes à réformer le secteur de la sécurité;

23. *Demande instamment* aux États Membres et aux organisations régionales et internationales de coordonner leurs actions pour fournir aux Forces de défense et de sécurité maliennes assistance, services spécialisés, formation, notamment en matière de droits de l'homme et de droit international humanitaire, et en particulier sur la protection des femmes et des enfants, et appui en matière de renforcement des capacités, y compris à la faveur du fonds d'affectation spéciale créé en application de la résolution 2085 (2012) pour la paix et la sécurité au Mali, et en coordination étroite avec les initiatives en cours, dont l'EUTM, d'aider à rétablir l'autorité de l'État malien sur l'ensemble du territoire national, à sauvegarder l'unité et l'intégrité territoriale du Mali et à écarter la menace que représentent les organisations terroristes et les groupes qui y sont affiliés;

24. *Réaffirme* que c'est aux autorités de transition maliennes qu'il incombe au premier chef de protéger les civils au Mali, *rappelle* ses résolutions 1265 (1999), 1296 (2000), 1674 (2006), 1738 (2006) et 1894 (2009) sur la protection des civils en période de conflit armé, ses résolutions 1612 (2005), 1882 (2009), 1998 (2011) et 2068 (2012) sur le sort des enfants en temps de conflit armé, et ses résolutions 1325 (2000), 1820 (2008), 1888 (2009), 1889 (2009) et 1960 (2010) sur les femmes et la paix et la sécurité, *demande* à la MINUSMA et à toutes les forces militaires présentes au Mali d'en tenir compte, et de se conformer aux dispositions du droit international humanitaire, du droit des droits de l'homme et du droit des réfugiés, et *rappelle* l'importance que revêt la formation à cet égard;

25. *Prie* la MINUSMA d'envisager pleinement, dans tous les aspects de son mandat, la question de l'égalité des sexes comme une question transversale et d'aider les autorités de transition maliennes à garantir la contribution, la participation et la représentation des femmes à tous les niveaux et à un stade précoce de la phase de stabilisation, y compris à la réforme du secteur de la sécurité et aux opérations de désarmement, de démobilisation et de réintégration, ainsi qu'au dialogue politique national et aux consultations électorales;

26. *Demande* à la MINUSMA de tenir pleinement compte, en s'acquittant du mandat défini aux paragraphes 16 et 17, de l'impératif de protéger les civils et de limiter les risques, tout particulièrement ceux auxquels sont exposés les femmes, les enfants et les personnes déplacées ainsi que les installations civiles, lorsqu'elle mène ces activités conjointement avec les Forces de défense et de sécurité maliennes, et d'observer strictement la politique de diligence voulue en matière de droits de l'homme dans le contexte de la fourniture d'appui par l'ONU à des forces de sécurité non onusiennes (S/2013/110);

27. *Exhorte* les autorités de transition maliennes à amener à répondre de leurs actes tous les auteurs de graves violations des droits de l'homme et atteintes à

ces droits et de violations graves du droit international humanitaire et à continuer de coopérer avec la Cour pénale internationale, conformément aux obligations souscrites par le Mali au regard du Statut de Rome;

28. *Demande aux autorités de transition maliennes, aidées en cela par la MINUSMA conformément au paragraphe 16, et les partenaires internationaux, de résoudre le problème de la prolifération et du trafic illicite d'armes légères conformément à la Convention de la CEDEAO sur les armes légères et de petit calibre, leurs munitions et autres matériels connexes et au Programme d'action en vue de prévenir, combattre et éliminer le commerce illicite des armes légères sous tous ses aspects, de sorte à assurer de façon sûre et efficace la gestion, l'entreposage et la sécurité de leurs stocks d'armes légères et la collecte ou la destruction des stocks excédentaires et des armes saisies, non marquées ou détenues illicitement, et souligne une nouvelle fois, qu'il importe d'appliquer intégralement la résolution 2017 (2011);*

29. *Exhorte les États du Sahel et du Maghreb à renforcer la coopération et la coordination interrégionales en vue d'élaborer des stratégies de lutte non sélectives et efficaces pour combattre de manière globale et intégrée les activités des groupes terroristes, à savoir notamment AQMI, le MUJAO et Ansar Eddine, et prévenir leur expansion, ainsi que pour contenir la prolifération de toutes armes et formes de criminalité organisée transnationale et, à ce propos, prend note du texte adopté à la conférence sur la coopération pour le contrôle des frontières au Sahel et au Maghreb, organisée à Rabat par la Direction exécutive du Comité contre le terrorisme et l'Équipe spéciale de lutte contre le terrorisme;*

30. *Prie le Secrétaire général de veiller à ce que la MINUSMA respecte intégralement la politique de tolérance zéro de l'Organisation à l'égard de l'exploitation et des atteintes sexuelles, et de le tenir informé de tous cas de conduite répréhensible à cet égard;*

31. *Prie la MINUSMA, dans les limites de ses capacités, dans ses zones de déploiement et sans préjudice de son mandat, d'aider le Comité du Conseil de sécurité faisant suite aux résolutions 1267 (1999) et 1989 (2011) et l'Équipe d'appui analytique et de surveillance des sanctions créée en application de la résolution 1526 (2004), notamment en leur communiquant tous éléments d'information sur la mise en œuvre des mesures visées au paragraphe 1 de la résolution 2083 (2012);*

32. *Prie le Secrétaire général d'étudier les effets sur l'environnement des activités menées par la MINUSMA en exécution des tâches qui lui sont prescrites et, à ce sujet, invite cette dernière à maîtriser ces effets, selon qu'il convient et conformément aux résolutions de l'Assemblée générale et règles et règlements de l'Organisation applicables, et de conduire précautionneusement ses opérations dans le voisinage de sites culturels et historiques;*

33. *Prie le Secrétaire général et les autorités de transition maliennes de conclure, dans les 30 jours suivant l'adoption de la présente résolution, un accord sur le statut des forces relatif à la MINUSMA en tenant compte de la résolution 58/82 de l'Assemblée générale sur la portée de la protection juridique offerte par la Convention sur la sécurité du personnel des Nations Unies et du personnel associé, et décide que l'accord type sur le statut des forces pour les opérations de maintien de la paix en date du 9 octobre 1990 (A/45/594) s'appliquera provisoirement en attendant la conclusion de cet accord;*

S/RES/2100 (2013)

34. *Prie* le Secrétaire général de le tenir régulièrement informé de la situation au Mali et de l'exécution du mandat de la MINUSMA, de lui rendre compte dans les 45 jours suivant l'adoption de la présente résolution, au sujet des paragraphes 8 et 9 en particulier, puis tous les trois mois à compter du 1^{er} juillet 2013, et de lui faire dans les rapports qu'il lui soumettra le point de l'état de sécurité, de la suite donnée aux questions politiques prioritaires définies aux paragraphes 1, 2, 3 et 4 en ce qui concerne l'exécution de la feuille de route pour la transition, et de l'évolution de la situation des droits de l'homme et du droit international humanitaire, de leur protection et de leur promotion, ainsi que le bilan des effectifs militaires, de la constitution des forces et du déploiement de tous les éléments constitutifs de la Mission;

35. *Décide* de rester activement saisi de la question.

الملحق رقم 05: قرار مجلس الأمن رقم 2133 الذي يجرم عملية دفع الفدية لتحرير الرهائن.

Nations Unies

S/RES/2133 (2014)*



Conseil de sécurité

Distr. générale
27 janvier 2014

Résolution 2133 (2014)

**Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 7101^e séance,
le 27 janvier 2014**

Le Conseil de sécurité,

Réaffirmant que le terrorisme sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations constitue une des menaces les plus graves contre la paix et la sécurité internationales et que tous les actes de terrorisme sont criminels et injustifiables, quels qu'en soient le mobile, le moment et les auteurs et *réaffirmant aussi* qu'il est impératif de combattre par tous les moyens, dans le respect de la Charte des Nations Unies, les menaces que les actes de terrorisme font peser sur la paix et la sécurité internationales,

Rappelant toutes ses résolutions et déclarations présidentielles concernant les menaces que les actes de terrorisme font peser sur la paix et la sécurité internationales,

Réaffirmant l'obligation faite aux États Membres de prévenir et de réprimer le financement des actes terroristes,

Rappelant les instruments internationaux de lutte contre le terrorisme, notamment la Convention internationale pour la répression du financement du terrorisme et la Convention internationale contre la prise d'otages,

Condamnant fermement les enlèvements et les prises d'otages perpétrés par des groupes terroristes quel qu'en soit le but, y compris celui d'obtenir des fonds ou des concessions politiques,

Préoccupé par la multiplication des enlèvements et des prises d'otages imputables à des groupes terroristes agissant dans le dessein d'obtenir des fonds ou des concessions politiques, en particulier celle des enlèvements commis par Al-Qaida et les groupes qui lui sont associés, et *soulignant* que les rançons versées à des terroristes financent de futurs enlèvements et prises d'otages, multipliant ainsi le nombre des victimes et perpétuant le problème,

Déterminé à prévenir les enlèvements et prises d'otages perpétrés par des groupes terroristes et à faire en sorte que les otages soient libérés sains et saufs sans qu'il soit versé de rançon ou accordé quelque concession politique, et ce, dans le

* Nouveau tirage pour raisons techniques (16 juin 2015).

14-00625* (F)



Merci de recycler



S/RES/2133 (2014)

respect du droit international applicable, et *prenant acte* à cet égard de l'œuvre accomplie par le Forum mondial de lutte contre le terrorisme, en particulier la publication par celui-ci de plusieurs documents-cadres et de bonnes pratiques, y compris en ce qui concerne les enlèvements contre rançon, qui vient compléter les activités menées dans ce domaine par les entités des Nations Unies qui luttent contre le terrorisme,

Considérant qu'il faut redoubler d'efforts pour soutenir les victimes et ceux qui sont touchés par les enlèvements contre rançon et prises d'otages perpétrés par des groupes terroristes et se soucier spécialement de protéger la vie des otages et des personnes victimes d'enlèvement, et *réaffirmant* que les États doivent veiller à ce que toutes mesures qu'ils prennent pour lutter contre le terrorisme soient conformes aux obligations que leur impose le droit international, en particulier le droit international des droits de l'homme, le droit des réfugiés et le droit international humanitaire, selon qu'il convient,

Prenant note de la décision issue du Sommet du Groupe des Huit, tenu à Lough Erne, de s'attaquer à la menace que sont les enlèvements contre rançon perpétrés par des terroristes, d'envisager les mesures de prévention que la communauté internationale pourrait adopter dans ce sens et d'encourager la poursuite de la réflexion par les experts, y compris dans le cadre du Groupe Lyon-Rome, le but étant de mieux cerner le problème, et *prenant note également* du paragraphe 225.6 du document final de la seizième Conférence au sommet des chefs d'État et de gouvernement des pays non alignés, dans lequel ceux-ci ont condamné les actes criminels que sont les prises d'otages accompagnées de la demande, par des groupes terroristes, de rançon et/ou de concessions politiques,

Déterminé à soutenir les efforts tendant à empêcher les terroristes d'avoir accès à des fonds et à des services financiers, notamment les travaux que mènent les organes des Nations Unies chargés de la lutte contre le terrorisme et le Groupe d'action financière pour renforcer la lutte contre le blanchiment de capitaux et les circuits de financement du terrorisme à l'échelle mondiale,

S'inquiétant que, dans une société mondialisée, les terroristes et leurs partisans utilisent de plus en plus les nouvelles technologies de l'information et des communications, en particulier Internet, aux fins de recrutement et d'incitation à commettre des actes de terrorisme, ainsi que de financement, de planification et de préparation de leurs activités,

Rappelant ses résolutions 1904 (2009), 1989 (2011) et 2083 (2012), venues confirmer notamment que les prescriptions de l'alinéa a) du paragraphe 1 visent également le paiement de rançons à des personnes, groupes, entreprises ou entités inscrits sur la Liste relative aux sanctions contre Al-Qaida,

Réaffirmant que les actes de terrorisme et les méthodes et pratiques terroristes sont contraires aux buts et principes des Nations Unies, de même que le fait de sciemment financer et de planifier des actes de terrorisme ou d'inciter à des actes de terrorisme,

1. *Réaffirme* sa résolution 1373 (2001), dans laquelle il a décidé en particulier que tous les États doivent prévenir et réprimer le financement des actes de terrorisme et s'abstenir d'apporter quelque forme d'appui, actif ou passif que ce soit, aux entités ou personnes impliquées dans des actes de terrorisme, notamment

en réprimant le recrutement de membres de groupes terroristes et en mettant fin à l'approvisionnement en armes des terroristes;

2. *Réaffirme également* la décision qu'il a prise dans sa résolution 1373 (2001), à savoir que tous les États doivent interdire à leurs nationaux ou à toute personne ou entité se trouvant sur leur territoire de mettre des fonds, avoirs financiers ou ressources économiques ou services financiers ou autres services connexes, directement ou indirectement, à la disposition de personnes qui commettent ou tentent de commettre des actes de terrorisme, les facilitent ou y participent, d'entités appartenant à ces personnes ou contrôlées, directement ou indirectement, par elles et de personnes et entités agissant pour le compte ou sur instruction de ces personnes;

3. *Demande* à tous les États Membres d'empêcher les terroristes de profiter directement ou indirectement de rançons ou de concessions politiques, et de faire en sorte que les otages soient libérés sains et saufs;

4. *Demande également* à tous les États Membres d'œuvrer en étroite coopération en présence d'enlèvements ou de prises d'otages commis par des groupes terroristes;

5. *Réaffirme* la décision qu'il a prise dans sa résolution 1373 (2001), à savoir que tous les États doivent se prêter mutuellement la plus grande assistance à l'occasion d'enquêtes criminelles ou de poursuites pénales relatives au financement d'actes de terrorisme ou à l'appui à de tels actes;

6. *Considère* qu'il est nécessaire pour les experts d'approfondir la réflexion sur les enlèvements contre rançon perpétrés par des terroristes et *demande* aux États Membres de poursuivre les débats d'experts au sein de l'Organisation des Nations Unies et d'autres organisations internationales ou régionales compétentes, notamment le Forum mondial de lutte contre le terrorisme, le but étant de dégager les mesures complémentaires que la communauté internationale pourrait prendre pour prévenir les enlèvements et empêcher les terroristes d'en profiter directement ou indirectement ou d'avoir recours aux enlèvements pour obtenir des fonds ou des concessions politiques;

7. *Note* que les rançons versées à des groupes terroristes constituent l'une des sources de revenus qui viennent soutenir l'effort de recrutement mené par ces groupes, renforcer leur capacité opérationnelle d'organiser et de perpétrer des attentats terroristes, et encourager la pratique des enlèvements contre rançon;

8. *Engage* le Comité du Conseil de sécurité créé par la résolution 1373 (2001) concernant la lutte antiterroriste à tenir, avec l'aide de spécialistes de la question, une réunion extraordinaire à laquelle participeraient les États Membres et les organisations internationales et régionales compétentes afin de débattre des mesures visant à empêcher les groupes terroristes de perpétrer des enlèvements et des prises d'otages dans le but d'obtenir des fonds ou des concessions politiques, et demande au Comité contre le terrorisme de faire rapport au Conseil sur les résultats de cette réunion;

9. *Rappelle* que le Forum mondial de lutte contre le terrorisme a adopté le Mémoire d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent et *engage* la Direction exécutive du Comité contre le terrorisme à en tenir

S/RES/2133 (2014)

compte, selon qu'il conviendra, dans le respect de son mandat, y compris pour ce qui est de faciliter le renforcement des capacités des États Membres;

10. *Demande* à tous les États Membres d'encourager les partenaires du secteur privé à adopter et à respecter les lignes directrices et bonnes pratiques applicables pour prévenir les enlèvements terroristes ou y faire face sans verser de rançon;

11. *Demande également* à tous les États Membres de coopérer et d'engager un dialogue avec tous les organes des Nations Unies chargés de la lutte contre le terrorisme, selon qu'il conviendra, l'objectif étant de leur donner les moyens de lutter contre le financement du terrorisme, notamment lorsque les fonds proviennent de rançons;

12. *Encourage* l'équipe de surveillance associée au Comité des sanctions contre Al-Qaida, le Comité du Conseil de sécurité créé par la résolution 1988 (2011) et les autres organes des Nations Unies chargés de la lutte contre le terrorisme d'œuvrer en étroite coopération pour renseigner sur les mesures prises par les États Membres sur la question ainsi que sur les tendances et l'évolution dans ce domaine;

13. *Décide* de rester saisi de la question.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً : فئة الكتب

باللغة العربية:

- 1- أحمد حلمي نبيل، "الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام"، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1988.
- 2- إمام حسنين عطا الله، "الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة"، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية)، 2004.
- 3- بليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، 2004.
- 4- بن السعيد مصطفى، "الاغتيالات السياسية حقائق وأسرار"، الطبعة الأولى، (الجزائر: مؤسسة الوحدة للنشر والطباعة)، 1994.
- 5- بن العجمي بن عيسى محسن، الأمن و التنمية، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2011.
- 6- بن عنتر عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري...الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع)، 2005.
- 7- بوزنادة معمر، "المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1992.
- 8- علي عبيد الجمحي سعيد، "تنظيم القاعدة: النشأة... الخلفية الفكرية...الإمتداد"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 2008.

- 9- جندلي عبد الناصر، "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار الخلدونية)، 2007.
- 10- الجهماني تامر إبراهيم، "الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي: دراسة قانونية ناقدة"، (الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر)، (ب.س.ن).
- 11- حريز عبد الناصر، "الإرهاب السياسي"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 1996.
- 13- حمودة منتصر سعيد، "الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقہ الإسلامي"، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، 2006.
- 14- الرشيد أحمد وآخرون: "المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية"، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف)، 2003.
- 15- رمضان مدحت، "جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي - دراسة مقارنة"، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1995.
- 16- رولان باثريس وتافيرنيه بول ، "الحماية الدولية لحقوق الإنسان: نصوص و مقتطفات"، (ترجمة: جورجيت الحداد)، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات عويدات)، 1996.
- 17- سالم محمد صلاح، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الأمن القومي"، الطبعة الأولى، (مصر: عين للدراسات والبحوث العلمية والاجتماعية)، 2003.
- 18- سالم محمد صلاح، "العراق ماذا جرى: واحتمالات المستقبل"، (مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية)، 2003.
- 19- بن غانم السدلان صالح، "أسباب الإرهاب والعنف والتطرف"، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، (ب.س.ط).

- 20- سعد الله عمر اسماعيل، "تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب)، 1986.
- 21- سعيد محمود شاكر والحرفيش خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2010.
- 22- الشكري علي يوسف، "الإرهاب الدولي"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2008.
- 23- عرفة محمد أمين خديجة، "الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2009.
- 24- عزالدين أحمد جلال، "الإرهاب والعنف السياسي"، (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر)، 1986.
- 12- العميري محمد بن عبد الله، "موقف الإسلام من الإرهاب"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2004.
- 25- عيد محمد فتحي، "الإرهاب والقرصنة البحرية"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2006.
- 26- غريفتش مارتين و أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، 2008.
- 27- فرغلي هارون، "الإرهاب العولمي: وانهيار الإمبراطورية الأمريكية"، (دار الوافي للطباعة والنشر)، 2006.
- 28- مانع جمال عبد الناصر، "التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2006.

- 29- محمود مصطفى منصور ممدوح، "سياسات القانون الدولي"، (مصر: جامعة الإسكندرية)، 1997.
- 30- مظلوم محمد جمال، الأمن غير التقليدي، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2012.
- 31- ناي جزييف ودونايو جون، "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"، (ترجمة: محمد الشريف الطرح)، (القاهرة، العبيكان)، 2002.
- 32- الهزيمة محمد عوض، "قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى"، الطبعة الأولى، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية)، 2005.
- 33- هوبز باوم إيريك، "العولمة والديمقراطية والإرهاب"، (ترجمة: أكرم حمدان ونرهد طبي)، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2009.

باللغة الفرنسية:

- 34- Barrea Jean, théories des relation internationales de l'idéalisme à la grande stratégie, (Belgique: Erasme), 2002.
- 35- Batistella Dario, théories des relation international, 2éme édition, (Paris: presses des sciences po), 2006.
- 36- Bloom Amélie et charillon Frédéric, « Théories et concepts des relations internationale »; (Paris: hachette livre) , 2001.
- 37- Charles Philipe David, « la guerre et la paix » (Paris: presse de science po), 2000.
- 38- Delcourt Barbara, théorie de la sécurité, (Bruxelles: institut d'études européennes) , 2006.

- 39- Pierre Simon, « **Les relations entre le Maghreb et le sahel et les enjeux stratégiques du XXI° siècle** », (Paris: institut de relations internationales et stratégiques), 2010.
- 40- Roche Jean jaque et Charles Philipe David, **théories de la sécurité**, (Paris: Montchrestien), 2002.
- 41- Roche Jean-Jacques, « **théories des relations internationales** », 5^{eme} édition, (Paris: Montchrestien) , 2004.

باللغة الإنجليزية:

- 42- Charles R, « **political theory and international relations** », (new jersey: Princeton university press), 1999.
- 43- D.williams Paul, «**Security studies : an introduction**», (new York and Canada: Routledge) , 2008.
- 44- Dillon Michel, « **politics of Security**», (London: Routledge), 1996.
- 45- McCormack Tara, « **critique, security and power: the political limits to emancipation approaches** » 1ed, (USA and Canada: Routledge) , 2010.
- 46- Weber Cynthia, « **international relations theory a critical, introduction**», third edition, (London and New York: Routledge), 2010.

ثانياً: فئة الوثائق الرسمية

- 47- **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 ديسمبر 2009.
- 48- **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 08-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، عدد 68، السنة 50، 31 ديسمبر 2013.

49- الجريدة الرسمية، قانون رقم 12- 12 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، عدد 72، السنة 49، 30 ديسمبر 2012.

ثالثا: فئة المقالات في الدوريات والمجلات

باللغة العربية:

50- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة 2012 - 2013: مستقبل التغيير في الوطن

العربي: مخاطر داهمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 414، 2013.

51- أحطبية محمد هيبية علي، " دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في

إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011.

52- بوازدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب

العربي"، مجلة المفكر، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 09، 2013.

53- الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم

و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، عدد 19، 2008.

54- حساني خالد، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، المستقبل العربي، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 425، 2014.

55- صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة

المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 05، 2012، ص 291.

56- الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة

جديدة للأمن"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 416، 2013.

- 57- عوني مالك، "رهان الثروات...تصاعد الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 186، أكتوبر 2011.
- 58- النويني الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 2013.
- 59- الهزيمة محمد عوض، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، مجلة الصراط، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإسلامية)، العدد 06، سبتمبر 2002.

باللغة الفرنسية:

- 60- Balzac Thierry, **Qu'est-ce que la sécurité national ?**, revue internationale et stratégique, n°= 52, hiver 2003-2004.
- 61- Chena Salim, « **L'école de Copenhague en relations internationales et et la nation de sécurité sociétal : une théorie à la manière d'Huntington** », revue asylon, institutionnalisation de la scénophobie, n°=04, mai 2008.
- 62- Lounnas Djallil, « **Al Qaida au Maghreb islamique et la crise malienne** », sécurité globale, n°= 22, été 2012.
- 63- Macleod Alex, « **les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique** », cultures & conflits, n°=54, été 2004.
- 64- Macleod Alex, isabelle Masson et David Morin, "**identité national: sécurité et la théorie des relations internationales**", revue d'études internationales, vol 35, n°=01, 2004.
- 65- McDonald Matt, « **securitization and the construction of security**», European journal of international relations, vol 14, n°=04, 2008.
- 66- Pallerin Mathieu, « **le sahel et la contagion libyenne** », politique étrangère, n°= 04, 2012.

67- Taje Mehdi, « la réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb », Géostratégiques, n°=32, 3^{eme} trimestre, 2011.

باللغة الإنجليزية:

68- Laurence Aida ammour, « Algeria's role in the sahelien security crisis », international journal of security et development, n°=02, 24 Juin 2013.

69- Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, « Concepts of terrorism: analysis of the rise, decline, trends and risk », Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, European Union, N°=05, December, 2008.

رابعاً: فئة التقارير

باللغة العربية:

70- إدريس أحمد، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية (CMIS)، عدد 06، سبتمبر 2001.

71- أونوها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 13 فبراير 2013.

72- بن عنتر عبد النور، "الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 27 يناير 2013.

73- بن عنتر عبد النور، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، فيفري 2013.

74- بوحنية قوي، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 3 يونيو 2012.

75- شابير الدين إبراهيم، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، ترجمة: ولد

إبراهيم الحاج، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 23 يونيو 2013.

76- عبد الله ممدو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات

(JCS)، 29 أغسطس 2012. نقلا عن:

77- مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم لمالي...التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"، مركز

الجزيرة للدراسات (JSC)، مارس 2013.

78- مؤسسة كارينغي لبحوث السلام، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"،

مركز كارينغي لبحوث السلام الشرق الأوسط، نوفمبر 2012.

باللغة الفرنسية:

79- Blanco Navarro José maria et de la Corte Ibanez Luis, « **le trafic de drogue en Afrique sub-saharienne: son rôle dans le trafic de drogue international et les influences internes** », institut espagnol d'études stratégiques (IEEE) et institut militaire de documentation de l'évaluation et prospective (IMDEP), Décembre 2012.

80- Boukhedouni Yassine, « **les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du Maghreb – Sahel** », equipe de recherche sur le terrorisme et l'anti – terrorisme (ERTA), 2012.

81- Cartier Diana, « **la crise Mali sous l'angle de la migration** », l'organisation internationale pour les migrations (OMI), Juin 2013.

82- François Daguzan Jean, « **sécurité au désert : Les trafics illicites, Le crime organisé et les activités terroristes** », instituto espanol de estudios estratégicos (IEEE), seguridad y defensa en el mediterraneo (SEDMED), Octobre 2010.

- 83- Doumbia Mamadou Lamine, « **la crise au Mali: Recueil de contributions** », société malienne des sciences appliquées (SMSA), Décembre 2012.
- 84- Fall ould bah Mohamed, « **économie politique des conflits au nord-mali** », rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, institut d'études de sécurité, n°=02, Avril 2013.
- 85- Laurence aida ammour, " **l'Algérie et les crises régionales: entre vellités hégémoniques et repli sur soi**", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIPS).
- 86- Laurence aida ammour, « **évolution de la politique de défense algérienne** », centre français de recherche sur le renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013.
- 87- Simon Luis et autres, « **une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel** », Le parlement européen (PE), mai 2012.
- 88- Villanova Père et de Castro Paula, « **mali-sahel: de la crise à l'intervention militaire 2013** », annuaire rapport de l'istitut européen de la méditerranée (IEMED), 2013.

باللغة الإنجليزية:

- 89- Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, « **Concepts of terrorism: analysis of the rise, decline, trends and risk** », Institute for transnational terrorism, security & the rule of law, European Union, N°=05, December, 2008.

خامسا: فئة المقالات من الصحف

باللغة الفرنسية:

- 90- Alilat Yazid, « **attendant suicide à Tamanrasset** », le Quotidien d'Oran, N°= 5247, Dimanche 04 Mars 2012.

91- Alilat Yazid, « Washington encense l'Algérie », le Quotidien d'Oran, N°= 5910, samedi 03 Mai 2014.

92- B.Djamel et Ouelaa.A, « 18 gendarmes et 2 civiles assassinés », le quotidien d'Oran, N°= 4418, Samedi 20 Juin 2009.

سادساً: فئة الدراسات غير المنشورة

باللغة العربية:

93- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، بحث

مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2011.

94- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

(غير منشور)، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية)، 2011.

95- رداف طارق، "الاتحاد الأوروبي من استراتيجيات الدفاع في إطار الناتو إلى الهوية الأمنية

الأوروبية المشتركة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة قسنطينة، قسم العلوم

السياسية)، 2005.

96- العايب خيرالدين، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة "

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية)، 1995.

97- لونيسي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات

الدولية الإنفرادية"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم

السياسية)، 2012.

98- المصري أحمد عبد العظيم مصطفى، "المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري والقانون المقارن"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق)، 2002.

99- واصل سامي جاد عبد الرحمان، "إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه (غير منشور)، (القاهرة، جامعة عين الشمس).

باللغة الفرنسية:

100- Séraphin Moundounga, " l'union européenne et la paix en Afrique subsaharienne ", (thèse doctorale en science juridiques, université de Grenoble), 2012.

باللغة الإنجليزية:

101- Renate kenter, « the art of the possible, the scenario method and the third debate in international relation theory, (master thesis in –IR university of Amsterdam), 1998.

سابعاً: فئة الملتقيات العلمية

102- عمرانى كرىوسة و زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافى وتهديدات القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى فى منطقة الساحل الإفريقى"، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية فى الساحل الإفريقى"، (الجزائر: جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

103- بقدى فاطمة، "المسألة الطوارقية: المساعى الجزائرية لإحتواء الفوضى الأمنية فى منطقة الساحل"، ورقة مقدمة فى الملتقى الدولى الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية فى الساحل الإفريقى"، (الجزائر: جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

ثامنا: فئة المقالات من الروابط الإلكترونية

باللغة العربية:

- 104 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013. متوفر في: <http://www.dohainstitute.org>
- 105 - بن عائشة محمد الأمين، "الهندسة السياسية الأمريكية، مشروع القرن الإفريقي الجديد، أفريكوم". متوفر في: <http://democraticac.de/?p=8269>
- 106 - جريدة البلاد، "موقع تيقنتورين ينتج 9 مليارات م³ من الغاز بقيمة 3.9 مليار دولار سنويا"، موقع جريدة البلاد أون لاين. متوفر في: www.djzairess.com/elbilad/113397.
- 107 - أبو المعالي محمود محمد، "إمارة أزواد السلفية... هل أذفت ساعة الميلاد؟"، موقع مركز الجزيرة للدراسات. متوفر في: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/28/%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8>
- 108 - بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية". متوفر في: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123
- 109 - خ. مليكة، "الإستراتيجية الأمنية للجزائر تعزز المقاربة التنموية"، جريدة المساء. متوفر في: <http://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9.html>
- 110 - خشانة رشيد، "أمريكا توسع نفودها العسكري في شمال إفريقيا والصحراء"، الموقع السويسري للأبحاث. متوفر في:

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA-%D9%88%D8%B3-%D9%80%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/669>

111- العلوي عبد المالك، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي... أسرار نموذج فحل في إدارة

الأعمال"، موقع هسبراس. متوفر في: www.m.hespress.com/writers/96664.html.

112- م. بهاء الدين و ع. إيمان، "قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة الإضطرابات الأمنية على

الحدود"، موقع جريدة البلاد. متوفر في: www.elbilad.net/article/detail?id=16425

113- م. حكيم، "الجزائر الأولى إفريقيا و 11 عالمياً في استيراد الأسلحة: الجيش الوطني يواكب

التحولات الأمنية والتزاماته في المنطقة"، موقع جريدة الموعد، متوفر في:

www.elmaouid.com/index-php/national/42689-armements-algerie.

114- مبارك هدى، "خسارة بملايير الدولارات خلال سنة بسبب حادثة تيفنتورين"، موقع جريدة البلاد

أون لاينز. متوفر في: www.elbilad.net/articl/detail?id=8953

باللغة الفرنسية:

115- calavzène Jérôme, « le terrorisme depuis 1945». , **disponible sur:**

http://www.prepa-isp.fr/wp-content/annales/5-commissaire/histoire/2012_.pdf

116- Callis Alexandra et Giraud Amaury, « **histor(s) du terrorisme** »,

disponible sur: [http://www.franceculture.fr/sites/default/files/2013/07/25/](http://www.franceculture.fr/sites/default/files/2013/07/25/4673456/fichiers/Histoire(s)%20du%20terrorisme.pdf)

[4673456/fichiers/Histoire\(s\)%20du%20terrorisme.pdf](http://www.franceculture.fr/sites/default/files/2013/07/25/4673456/fichiers/Histoire(s)%20du%20terrorisme.pdf)

117- Rapoport David, « **terreur moderne : Les quatre vagues** », (traduction

par Jean-Marc Flukiger), juillet 2005. **disponible sur:** [http://www.terrorisme.net](http://www.terrorisme.net/pdf/2005-rapport.pdf)

[/pdf/2005-rapport.pdf](http://www.terrorisme.net/pdf/2005-rapport.pdf).

118- Roger Benjamin, « **mail : le mujao suspecté d'avoir commis un**

massacre à tamkoutat », jeune Afrique. **disponible sur:** <http://www.jeune>

afrique.com/165682/politique/mali-le-mujao-suspect-d-avoir-commis-un-massacre-tamkoutat/

119- Sambe Bakary et autres, « **crise malienne : origines, développements et répercussions , dans la sous-région** ». **disponible sur** : <http://www.kas.de/wf/doc/kas33096-1522-3-30.pdf?121213171402>

- فهرس الخرائط، الجداول والمخططات

الخرائط:

الصفحة	العنوان	الرقم
78	خريطة توضح مناطق إنتشار الطوارق	01
99	خريطة توضح مناطق نشاط القاعدة في منطقة الساحل والصحراء	02
125	خريطة توضح مسالك تهريب الكوكايين عبر منطقة الساحل	03
131	خريطة توضح مسالك تهريب وتجارة السلاح عبر الجزائر ومنطقة الساحل	04

الجدول:

الصفحة	العنوان	الرقم
112	جدول بياني يوضح الميزانية السنوية لبعض القطاعات الحساسة ما بين 2010-2014.	01
113	جدول بياني يوضح عجز الميزانية ونسبة التضخم ما بين 2010-2014	02

المخططات:

الصفحة	العنوان	الرقم
39	الأمن الموسع لدى مدرسة كوينهاغن	01

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
I.....خطة الدراسة	13
II.....مقدمة	13
الفصل الأول: المقاربات المفاهيمية-النظرية للدراسة	73-12
المبحث الأول: إيتيمولوجيا مفهوم الأمن	13
المطلب الأول: الدراسات الأمنية النشأة و التطور	13
المطلب الثاني: الضبط المفاهيمي للأمن	18
المطلب الثالث: الأمن بين الخصائص و تعدد المستويات	25
المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن _ بين الوضعية وما بعد الوضعية	32
المطلب الأول: المقاربات الوضعية للأمن	32
المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen) والأمن الموسع	35
المطلب الثالث: المقاربات ما بعد الوضعية للأمن	41
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب	46
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب النشأة و التطور	46
المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب وعلاقته ببعض المصطلحات ذات الصلة	52
المطلب الثالث: الإرهاب بين الخصائص و تعدد الوسائل و الدوافع	63
المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب	70
الفصل الثاني: أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري	132-75
المبحث الأول: بروز وتطور الأزمة المالية	75
المطلب الأول: الطوارق وأزمة الصراع المتجدد	75

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية في اندلاع الأزمة المالية.....	83
المطلب الثالث: انعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية.....	89
المبحث الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي في شمال مالي للأمن الوطني الجزائري.....	94
المطلب الأول: أنطولوجيا الجماعات الإرهابية المسلحة في شمال مالي.....	94
المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني.....	102
المطلب الثالث: مظاهر التهديد الإقتصادي والإجتماعي.....	109
المبحث الثالث: الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي: تكامل الأدوار.....	119
المطلب الأول: طرق التهريب عبر منطقة الساحل.....	120
المطلب الثاني: المخدرات وإستراتيجيه إقتصاد الحرب.....	125
المطلب الثالث: شمال مالي وفوضى تهريب وتجارة السلاح.....	129
الفصل الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي.....	134-186
المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية.....	135
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية.....	136
المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية.....	142
المطلب الثالث: أزمة شمال مالي: الخيار الدبلوماسي هو الحل.....	151
المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية.....	156
المطلب الأول: لجنة قيادة الأركان المشتركة - دول الميدان - (CEMOC).....	157
المطلب الثاني: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).....	159
المطلب الثالث: الإتحاد الإفريقي (UA).....	168
المبحث الثالث: الإستراتيجيات الدولية.....	173
المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي - فرنسا - (UE).....	174

180.....	المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية (USA)
183.....	المطلب الثالث: الأمم المتحدة (ONU)
188.....	خاتمة
192.....	قائمة الملاحق
227.....	قائمة المراجع
243.....	فهرس الخرائط
243.....	فهرس الجداول
243.....	فهرس المخططات
244.....	فهرس الموضوعات